جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية

دائرة الشؤون الفنية والدراسات

التقرير السنوي ٢٠١٠

بغداد في جمادي الأول ١٤٣٢هـ

نيسان ٢٠١١م

المحتويات

الموضوع	الصفحات من	الصفحات إلى
المقدمة	١	٢
الفصل الأول: الملاحظات الرقابية المشتركة	٣	١١
١. تطبيقات القوانين والأنظمة والتعليمات	٣	٤
أ. قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤	٣	٣
ب. قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٦) لسنة/١٩٩٠ (المعدل)	٣	٣
ج. تعليمات تنفيذ العقود الحكومية	٣	٤
د. نتائج تنفيذ الموازنات المالية	٤	٤
هـ. الاحتياطيات الرأسمالية المخصصة للتوسعات	٤	٤
٢. تعدد مصادر التمويل والصرف خارج الموازنة	٤	٥
٣. لجنة التدقيق المتقاطع	٥	٦
٤. الشهادات الدراسية والسن القانوني للتقاعد	٦	٦
٥. تدقيق المادة (١٤٠)	٦	٧
٦. نظام الرقابة الداخلية	٧	٧
٧. اضرار الحرب	٧	٧
٨. الموجودات الثابتة والمخزنية	٧	٨
٩. السيارات المملوكة من قبل الدولة	٨	٨
١٠. الموجود النقدي	٨	٨
١١. الأرصدة المدينة والدائنة	٨	٩
١٢. التجاوز على ممتلكات الدولة	٩	٩
١٣. حصة الخزينة من الأرباح العامة	٩	٩
١٤. جاري دائرة المحاسبة	٩	٩
١٥. نتائج متابعة تقرير شركة التدقيق الدولية (K.P.M.G)	٩	١١
الفصل الثاني: نتائج تنفيذ رقابة المشروعية	١٢	١٣٥
القسم الأول: مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والدوائر المرتبطة بها	١٢	٢٢
١. مجلس النواب	١٢	١٣
٢. الأمانة العامة لمجلس الوزراء	١٤	١٦
٣. مكتب القائد العام للقوات المسلحة	١٧	١٧
٤. مجلس الأمن الوطني	١٨	١٨
٥. مؤسسة الشهداء	١٩	١٩

الموضـــــوع	الصفحات	
	من	إلى
٦. الهيئة الوطنية للاستثمار	٢٠	٢٠
٧. الهيئة العليا للحج والعمرة	٢١	٢١
٨. بيت الحكمة	٢٢	٢٢
القسم الثاني: الوزارات	٢٣	١١٠
١. الداخلية	٢٣	٢٥
٢. المالية	٢٦	٣٣
٣. الصحة	٣٤	٤٠
٤. التربية	٤١	٤٤
٥. التجارة	٤٥	٥١
٦. الثقافة	٥٢	٥٤
٧. العدل	٥٥	٥٦
٨. الدفاع	٥٧	٥٩
٩. النقل	٦٠	٦١
١٠. البلديات والاشغال العامة	٦٢	٦٧
١١. الزراعة	٦٨	٧٢
١٢. النفط	٧٣	٧٨
١٣. الاتصالات	٧٩	٨٠
١٤. البيئة	٨١	٨١
١٥. التخطيط	٨٢	٨٣
١٦. الصناعة والمعادن	٨٤	٩٠
١٧. التعليم العالي والبحث العلمي	٩١	٩٣
١٨. الكهرباء	٩٤	٩٨
١٩. الاعمار والإسكان	٩٩	١٠١
٢٠. الموارد المائية	١٠٢	١٠٣
٢١. العمل والشؤون الاجتماعية	١٠٤	١٠٦
٢٢. الهجرة والمهاجرين	١٠٧	١٠٨
٢٣. العلوم والتكنولوجيا	١٠٩	١٠٩
٢٤. حقوق الانسان	١١٠	١١٠
القسم الثالث: الدوائر غير المرتبطة بوزارة	١١١	١٢٦
١. دواوين الاوقاف	١١١	١١٣
٢. مجلس القضاء الاعلى	١١٤	١١٥
٣. البنك المركزي العراقي	١١٦	١١٧
٤. المجمع العلمي	١١٨	١١٨
٥. هيئة النزاهة	١١٩	١١٩
٦. امانة بغداد	١٢٠	١٢٦

الموضـــــوع	الصفحات	
	من	إلى
القسم الرابع: القطاع المختلط	١٢٧	١٣٥
١. الشركات الصناعية المختلطة	١٢٧	١٢٩
٢. الشركات السياحية المختلطة	١٣٠	١٣١
٣. الشركات الزراعية المختلطة	١٣٢	١٣٣
٤. شركات النقل المختلطة	١٣٤	١٣٥
الفصل الثالث :دراسة وتحليل نتائج تنفيذ الخطط والسياسات المالية والنقدية	١٣٦	١٦٥
القسم الأول: مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الحكومي	١٣٦	١٤٠
القسم الثاني: التحليل المالي لوحدات التمويل الحكومي والذاتي	١٤١	١٦٥
الفصل الرابع : شؤون الديوان ونتائج تنفيذ العمل الرقابي للفترة من ١/١ ولغاية ٢٠١٠/١٢/٣١	١٦٦	١٧٥

الجداول المرفقة

رقم الجدول	الموضوع
١	جدول التقارير الصادرة للفترة من ٢٠١٠/١/١ ولغاية ٢٠١٠/١٢/٣١
٢	جدول بأسماء الإدارات التي لم تقدم بياناتها المالية لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١
٣	جدول بالتقارير التي لم ترد الإجابة عليها من قبل الوزارات والدوائر التابعة لها لغاية ٢٠١١/٣/٣١
٤	جدول بالامثلة عن حالات تعدد مصادر التمويل في الوزارات و الدوائر لسنة ٢٠٠٩
٥	جدول أضرار الحرب
٦	جدول السيارات والآليات المنسبة لدى الغير
٧	جدول السيارات والآليات المسروقة التي لم يتم حسمها
٨	جدول بالأرصدة المدينة والدائنة الموقوفة والمدورة
٩	جدول الأرصدة المدينة والدائنة المخالفة لطبيعتها
١٠	جدول التجاوز على ممتلكات الدولة
١١	جدول الادارات التي لم تقم بتسديد حصة الخزينة من الارباح
١٢	جدول جاري دائرة المحاسبة المخالف لطبيعته

المُقَــدمة

اعد ديوان الرقابة المالية تقريره السنوي لسنة/٢٠١٠ استناداً الى قانون ديوان الرقابة المالية رقم(٦) لسنة/١٩٩٠(المعدل)-(المادة-٣) منه وقانون الادارة المالية والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠٠٤ ويمثل هذا التقرير خلاصة بأهم الملاحظات غير المعالجة او المستوفية الاجراءات لما افرزته اعمال الرقابة والتدقيق على نشاطات الادارات الخاضعة للرقابة خلال عام/٢٠١٠م.

وقد مارس الديوان عمله الرقابي في العديد من المجالات لتحقيق الاهداف الواردة بقانونه النافذ مترافقا ذلك مع استمرار دراسة ومراجعة سياساته وأساليبه في العمل وتوفير المتطلبات التي تؤدى من خلالها أعمال الرقابة وفق افضل الامكانات، وقد بلغ عدد التقارير الصادرة عن البيانات المالية ونتائج الاعمال(١٦٢٥) تقرير وتقويم الاداء وتقويم الاداء التخصصي(١١٨) تقرير في حين بلغ عدد التقارير الصادرة عن الزيارات التفتيشية وتدقيق العقود والتقارير الاخرى(٢٣٢١) تقرير ليبلغ مجموعها(٤٠٦٤) تقريرا رقابيا.

لقد استهدف الديوان التوسع في عدد من الأنشطة ومنها النشاط الرقابي في مجال رقابة المشروعية وتدقيق العقود حيث شخصت التقارير العديد من التحفظات والملاحظات والهدر في المال العام، كذلك مارس مهام تقويم الاداء لنشاطات الجهات الخاضعة للرقابة لما لذلك من أهمية بالغة في تشخيص جوانب أساسية ذات اثر كبير على نشاط تلك الجهات وعلى فاعلية وكفاءة تحقيق اهدافها والخطط والسياسات المرسومة لها.

كما اتبع الديوان إستراتيجية خاصة بمكافحة الفساد المالي والاداري وذلك من خلال تنفيذ برامج التدقيق المعتمدة في هذا المجال على نشاطات وزارات الدولة والدوائر والتشكيلات التابعة لها، وتنفيذ مهام التدقيق المتقاطع للشهادات الدراسية والسن القانوني للتقاعد والرواتب والاجور والمنح، مع دراية الديوان بان القضاء على الفساد المالي والاداري ومحاربته لا يمكن ان يتحقق خلال فترة زمنية قصيرة وانما يتطلب جهود حثيثة نتمنى ان لا تمتد الى عدة سنوات وان ما يمكن تحقيقه خلال السنوات القادمة وحسب النهج الذي دأب عليه الديوان والنابع من المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية اضافة إلى المسؤولية القانونية في المساهمة بالحد من ظاهرة الفساد وتضييق البيئة تأتي اكلها سريعا ان حسنت النوايا وتظافرت الجهود المخلصة لتحقيق المصلحة العامة وإشاعة العدل والمساواة والمفاهيم والقيم الأخلاقية وترشيد السلوك الانساني ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

ولغرض توضيح التشريعات المالية والتعليمات المتعلقة قام الديوان بتقديم العون الفني في المجالات المالية والمحاسبية بالاضافة الى الاستشارات القانونية، كما استمر في نشر انظمة المحاسبة والتدقيق المستندة الى المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق والعمل على تحسين وتطوير القواعد بشكل مستمر من خلال نشاطات مجلس المعايير المحاسبية والرقابية لتكون قابلة للتطبيق على الادارة والمحاسبة وتدقيق العمليات المالية.

اما في مجال تنمية الموارد البشرية فقد عمل على زيادة الفرص التدريبية والتطويرية لمنتسبيه وعلى كافة المستويات الرقابية والادارية داخل العراق وخارجه بهدف مواكبة افضل الممارسات الدولية في مجال اعمال الرقابة والتدقيق مع التركيز على اساليب مكافحة الفساد المالي والاداري ومناهج رقابة الاداء.

ولقد تم عرض نتائج اعمال الرقابة والتدقيق ونشاطات الديوان في هذا التقرير من خلال اربعة فصول:-

١- تناول الفصل الأول إشارة إلى عدد من الملاحظات الرقابية المشتركة على إدارات الدولة وقد أكدنا في تقاريرنا الصادرة خلال السنة/٢٠١٠ على ضرورة معالجة هذه الملاحظات وإيلائها الاهتمام المناسب، إلا انه ولعدم اتخاذ ما يلزم بشأنها وجدنا من المناسب أن يتم التأكيد عليها في هذا التقرير.

٢- وأشار الفصل الثاني من خلال أقسامه الأربعة إلى ابرز النتائج التي أفرزتها رقابة المشروعية ورقابة الأداء والتدقيق التخصصي وتدقيق العقود التي أجراها الديوان في إدارات الدولة كافة خلال السنة/٢٠١٠ والتي تضمنتها تقاريره الصادرة خلال السنة المذكورة، وقد جرى اختصار عدد كبير من الملاحظات وتم إظهار اغلبها على شكل جداول ملحقة بالتقرير

بهدف ضغط حجم التقرير ليصبح من العملي مراجعته من قبل السادة المعنيين وبما لا يخل في أعطاء الصورة الواضحة عن أي نشاط، ويمكن مراجعة أصل التقارير المبلغة للوزارات بشأن أي ملاحظة واردة فيهِ.

٣- اما الفصل الثالث من التقرير فتناول في القسم الاول مؤشرات الاداء المالي للقطاع المصرفي الحكومي وتطرق القسم الثاني إلى نتائج التحليل المالي لوحدات التمويل الحكومي والتمويل الذاتي.

٤- في حين عرض الفصل الرابع نتائج أعمال دوائر وأقسام الديوان وفقاً للخطة السنوية المرسومة للسنة/٢٠١٠ فضلاً عن تناوله لأهم المشاكل والمعوقات التي اعترضت تنفيذ تلك الأعمال والسبل اللازمة لتجاوزها مستقبلا.

الفصـــل الأول
((الملاحظات الرقابية المشتركة))

تضمنت التقارير الرقابية الصادرة عن هذا الديوان خلال السنة/٢٠١٠ عدداً من الملاحظات والحالات والظواهر التـــي تكـــرر حدوثها في العديد من الإدارات الخاضعة للرقابة، ولأهميتها وتأثيرها السلبي على المال العام فقد خُصص الفصـــل الأول مـــن التقريـــر السنوي للسنة/٢٠١٠ لاستعراض أبرزها، علماً بان البعض منها سبقت الإشارة إليه في التقارير السنوية السابقة التي أصدرها الديوان، إلا أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها واستمرار تأثيرها على الوضع المالي ونتائج النشاط في الإدارات المعنية بها ولكون العديد منها يشكل مخالفة لأحكام التشريعات النافذة فقد ارتأينا ضرورة التأكيد عليها في هذا التقرير:-

١- تطبيقات القوانين والأنظمة والتعليمات

أ- قانون الإدارة المالية والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠٠٤

وجود عدد من الشركات العامة ودوائر الدولة لم تقدم بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ إلى هذا الديوان لتـــدقيقها وبيان الرأي بها ولغاية ٢٠١٠/١٢/٣١ خلافاً للقانون المذكور اعلاه، وكما مبين في الجدول رقم(٢) المرفق مع التقرير.

ب- قانون ديوان الرقابة المالية رقم(٦) لسنة/١٩٩٠(المعدل)

عدم جدية بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها في تصفية ومعالجة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة الماليـــة رغـــم تأكيداته ومتابعاته المستمرة، وعدم قيام البعض الآخر بالرد على هذه التقارير الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام المادة(١١) مـــن قـــانون ديوان الرقابة المالية المشار إليه أعلاه مما يؤدي الى الضياع والهدر في الاموال، ويبين الجدول رقم(٣) المرفق مع التقرير الـــوزارات والتشكيلات التي لم تقم بالاجابة على تقارير الديوان والملاحظات المبلغة بها لغاية ٢٠١١/٣/٣١.

ج- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية

من خلال قيام هيئاتنا الرقابية بتدقيق العديد من العقود المنفذة من قبل الشركات العامة ودوائـــر الدولـــة تـــم تأشـــير العديـــد مـــن الملاحظـــــات ونقاط الخلل والضعف في اجراءات التنفيذ وكما مبين أدناه:-

أولاً- تأخر بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها بتقديم نسخ من العقود المبرمة من قبلها إلى ديوان الرقابة المالية والتي تزيد قيمتها عن(١٥٠) مليون دينار(مائة وخمسين مليـــون دينار) أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي خلافاً لما جاء بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(ش و/١/٨/١٧٢٨٨) في ٢٠٠٥/١٢/١١.

ثانياً- لم تقم اغلب الوزارات والتشكيلات التابعة لها بمفاتحة وزارة التخطيط لغرض التحقق من صحة وسلامة موقف الشركات المتعاقد معها من الناحية القانونية(ورودها في القائمة السوداء) أو تناسب درجة تصنيف المقاول مع كلفها خلافاً لتعليمات مجلس الوزراء المرقمة(١٤٣٨/٢٧/١/٦) في ٢٠٠٥/٢/١٧.

ثالثاً- عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية لأغلب المشاريع التي تم التعاقد على تنفيذها.

رابعاً- يتم التعاقد مع الشركات الوسيطة بدلا من التعاقد مباشرة مع الشركات المصنعة ومن قبل الدوائر التي تتميز بخصوصية في العمل كما في وزارات(النفط والكهرباء) مما ادى في بعض هذه العقود الى عدم الالتزام بتوفير المعدات والمواد ذات النوعية والمواصفات وفقا للشروط التعاقدية.

خامساً - إتباع أسلوب الدعوات المباشرة دون وجود مبررات موضوعية وفنية سواء منها ما يتعلق بالعقود ليست ذات طابع تخصصي أو تميز بعض المجهزين المحالة عليهم عقود التجهيز.

سادساً – لم يتم إلزام اغلب المقاولين بتقديم كفالات حسن الأداء، إضافة إلى عدم تناسب المبالغ المستوفية مع النسب المحددة في بعض الحالات لمبالغ العقود المبرمة.

سابعاً – عدم تضمين بعض العقود شرط الغرامات الجزائية لضمان التزام المتعاقدين بتنفيذ بنود العقد بالمواصفات المتفق عليها وفي أوقاتها المحددة.

ثامناً – طول الفترة الزمنية في بعض الأحيان بين تاريخ الإحالة وتاريخ توقيع العقد.

د- نتائج تنفيذ الموازنات المالية

خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة قامت بعض الدوائر بما يلي:-

أولا – صرف مبالغ من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لأغراض الأنفاق التشغيلي.

ثانيا – صرف مبالغ دون توفر الاعتماد المالي اللازم لها.

ثالثا – التجاوز بالصرف على التخصيصات المعتمدة والقيام بتبويب بعض المصاريف في غير التبويب المحاسبي الصحيح لتلافي التجاوز علـــى التخصيصات.

رابعا – تدني نسب التنفيذ لفقرات الموازنة من التخصيصات المرصدة ولأغلب الدوائر مما يشير إلى المبالغة في وضع التخصيصات السنوية الأمر الذي يتطلب توخي الدقة عند تقدير تلك التخصيصات.

هـــ – الإحتياطيات الرأسمالية المخصصة للتوسعات

نصت الفقرة(ثالثاً/١) من المادة(١١) من قانون الشركات العامة رقم(٢٢) لسنة/١٩٩٧(المعدل) على((لا يزيد الربح القابل للتوزيع على نسبة(٣٠%) من كلفة النشاط الجاري، ويوزع المتبقي على الوجه الآتي:

نسبة(١٠%) من الربح الصافي، واعتباره احتياطي رأسمالي تعويضا لفروقات الاندثار على أن لا يعد ذلك ضـــمن كلفـــة النشـــاط الجاري، وان تستخدم هذه المبالغ لأغراض التوسعات حصراً خلال مدة(٥) خمس سنوات، وبخلافه تحول المبالغ المذكورة إلـــى وزارة المالية)).

وبهدف حصر المبالغ المتجمعة بذلك الحساب والوقوف على إجراءات الشركات بصدد الأرصدة التي مضت عليهـــا أكثـــر مـــن(٥) سنوات، قام هذا الديوان بإعداد إنموذج كشف تحليل حساب إحتياطي التوسعات للفترة مـــن٢٠٠٣/٤/٩ ولغايـــة٢٠١٠/١٢/٣١ وتـــم تعميمهُ على الشركات العامة لغرض ملئهِ بالمعلومات الخاصة بكل تشكيل وسيتم رفع موقف موحد الى وزارة المالية متضمن الارصـــدة التي مضت عليها اكثر من(٥) سنوات ولم يتم تحويلها الى الوزارة حيث اظهرت نتائج التدقيق مرور اكثر من(٥) سنوات علـــى تـــراكم هذه الارصدة ولم تستخدم لأغراض التوسعات، الامر الذي يترتب عليه تحويل تلك المبالغ الى وزارة المالية.

٢- تعدد مصادر التمويل والصرف خارج الموازنة

شخص هذا الديوان حالة استمرار تعدد مصادر التمويل لعدد من الشركات العامة والدوائر الممولة مركزيا خلال الســـنوات(٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٠) لتنفيذ مشاريعها والمتطلبات التشغيلية بالإضافة إلى التمويـــل مـــن المـــوازنتين الجاريـــة والاســـتثمارية حيـــث لـــوحظ وجود(موازنة تنمية الأقاليم، المجلس الأعلى للاعمار، تسريع الاعمار، مشاريع إنعاش الاهوار، المنحة الأمريكية، منح الدول المانحـــة، ومصادر تمويل اخرى) الأمر الذي يخل بمبدأ وحدة الموازنة وصعوبة السيطرة على حركة التدفق النقدي وتشويه عرض المصـــروفات في الدوائر وتوحيد الحساب الختامي للدولة، واقترح ديوان الرقابة المالية بموجب كتابـــه المـــرقم(٤٦٥/١/٣/٤) فـــي ٢٠١٠/١/١٣ لمعالجة تعدد مصادر التمويل الآتي :

١- الالتزام بوحدة وضع التخصيصات المالية للانفاق وتحديد مصادر التمويل ووحدات الانفاق العام ضمن الموازنتين ادناه فقط:
   أ- الموازنة الجارية لاغراض الانشطة التشغيلية.
   ب- الموازنة الاستثمارية لاغراض كافة انواع الانشطة الاستثمارية .

٢- اما بالنسبة لمبالغ المنح والتبرعات المقدمة من الدول المانحة أو أي جهة اخرى فانه يتم الالتزام بتنفيـــذ نـــص البنـــدين(ثانيـــا وثالثا) من المادة(١) من قانون الموازنة العامة الاتحادية السنوية رقم(٦) لسنة/٢٠٠٩.

٣- قيام وزارتي المالية والتخطيط بتوجيه الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لوضع تلك المقترحات موضع التطبيق على الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١١.

وعلى اثر ذلك تم تشكيل لجنة بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(ش.ل/ت/٧/٦/١٣٨٣١) في ٢٠١٠/٤/٢٢ وصدر عن اللجنة محضر تضمن توصياتها لمعالجة حالة تعدد مصادر التمويل ارسلت الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية المرقم(١٠/١/٢٧/١٧٤٦) في ٢٠١١/٢/٣.

والجدول رقم(٤) المرفق مع التقرير يبين امثلة عن حالات تعدد مصادر التمويل في الوزارات وتشكيلاتها.

٣- لجنة التدقيق المتقاطع

شكلت اللجنة العليا للتدقيق المتقاطع بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(ش ل/ت/ ديواني/١٣٠٧٣) في ٢٠٠٨/٦/٨ برئاسة ديوان الرقابة المالية وعضوية وكلاء الوزارات(المالية، التخطيط، العلوم والتكنولوجيا) تتولى القيام بالتدقيق المتقاطع لاسماء موظفي الدولة مع بعضها البعض ومع المتقاعدين والحاصلين على المنح بأنواعها.

وقد قامت اللجنة بحملة اعلانية في وسائل الاعلام كافة في نهاية سنة/٢٠٠٨ تحث المواطنين بالإخبار والتوقف عن استلام الرواتب والمنح المكررة واعتبارا من تاريخ بدء الحملة الاعلانية ولغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ كآخر موعد للسماح.

واستكملت اللجنة اغلب قاعدة البيانات للموظفين خلال عام/٢٠٠٩ وشملت(معلومات موظفي الدولة حسب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وتشكيلاتها وهيئة التقاعد الوطنية، شبكة الحماية الاجتماعية، البطاقة التموينية) وباشرت بإجراء التدقيق المتقاطع واصدرت لغاية تاريخ اعداد هذا التقرير (١٣) تقرير(ثلاثة عشر تقريرا) وفيما يلي إحصائية بعدد المخالفات التي تضمنتها تلك التقارير:

شبكة الحماية	القروض	التقاعد	بين الوزارات
٦٧٧٣	٢٩٧٥	٣٥٥٨	٢١٦٩

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- بيانات استمارات التدقيق المتقاطع للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة

لازالت بعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لم ترسل بياناتها الإحصائية إلى اللجنة على الرغم من انتهاء المدة المحددة لتقديم البيانات من قبل الوزارات والجهات الأخرى بموجب تأكيد الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابيها المرقمين(م.ت/٨/١/١/٢/١٩٢٠) و(م.ت/٨/١/٢/١١/٢٤٣٢٤) في ١/١٨ و٢٠١٠/٧/١١ على التوالي وكتاب لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم(١٩٢) في ٢٠١٠/٥/٢٦ والذي حدد تاريخ ٢٠١٠/٨/١ كحد أقصى لتقديم البيانات وكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (م.ت/٨/١/٢/١١/٣٤٦٧٣) في ٢٠١٠/١٠/٦ الذي حدد مدة(٣٠) يوم(ثلاثون يوما) لاستكمال البيانات من قبل الوزارات والجهات الأخرى إلا ان بعض الجهات لم تقدم بياناتها والبعض الأخر لم تستكمل بياناتها لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير.

ب - رواتب (إعانات) شبكة الحماية الاجتماعية

ان نتائج التدقيق المتقاطع لشبكة الحماية الاجتماعية والبالغ عدد المستفيدين منها(٥٠٨٧٥٥) مستفيد في بغداد والمحافظات مع استمارات موظفي الدولة لغاية ٢٠١١/٢/٦ والبالغ عددهم(١٣٠١٦٢٥) موظف اظهرت وجود(٦٧٧٣) حالة تكرار جديدة وتم التأكد من صحة النتائج ميدانيا.

ج - قروض دائرة العمل والتدريب المهني

اظهر التدقيق المتقاطع الالكتروني وجود(٢٩٧٥) حالة منح قرض تتعارض مع ضوابط منح القروض المتضمنة(عدم استلام راتب من دائرة رسمية أو استلام راتب تقاعدي) لغاية ٢٠١١/٢/٦ وتم التأكد من صحة النتائج ميدانيا.

د - تقاطع بين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة

أظهرت نتائج التدقيق المتقاطع الالكتروني فيما بين منتسبي وزارات الدولة والجهات غير المرتبطة بوزارة وجود (٢١٦٩) حالة تكرار بين الوزارات وتم التاكد من صحة النتائج ميدانيا.

هـ- المتقاعدون

أظهرت نتائج التدقيق الالكتروني والميداني لموظفي الدولة مع بيانات هيئة التقاعد الوطنية وجود (٣٥٥٨) موظف حكومي مستمر بالخدمة الوظيفية ويتقاضون رواتب تقاعدية.

و- من خلال اجراء التدقيق الميداني للتحقق من استمرار الموظفين بالخدمة الوظيفية في دوائرهم ، في ضوء الاستمارات المرسلة اصلاً من قبلهم لاحظنا اجابات العديد من الدوائر متناقضة لما ورد منهم من استمارات المعلومات ، اذ ادعت عدم انتساب العديد من الموظفين اليهم وقد بلغ عدد الموظفين المذكورين(٥٦٠) موظف.

ز- ما تزال ملاحظتنا الواردة في تقريرنا المرقم (١٠٩٦٧/٣/١/١) في ٢٠١٠/٨/٣١ بخصوص وزارتي الدفاع والداخلية بعدم استكمال تزويد اللجنة بالبيانات الخاصة بمنتسبيهما رغم تأكيد الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم (م.ت/٨/١/٢/١١/٢٤٣٢٤) في ٢٠١٠/٧/١١

٤- الشهادات الدراسية والسن القانوني للتقاعد

كلفت الامانة العامة لمجلس الوزراء هذا الديوان بإجراء اعمال الرقابة والتدقيق على الشهادات الدراسية والسن القانوني للتقاعد بموجب كتابيها المرقمين(م.ر.ن/س/٨/٣٧٩٥) و(ق/٢/٥/٦٥/٣٢٦٩٧) المؤرخين في ٢٠٠٨/٩/٢٩ و٢٠٠٨/١٢/٢١ وقد قام هذا الديوان باعداد استمارات خاصة بذلك وتعميمها على الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة على قرص مدمج CD وتم اجراء التدقيق من قبل هيئاتنا الرقابية وفق اجابات الجهات الخاضعة للرقابة وقد تلخصت اهم الملاحظات بالاتي:

أ - الشهادات الدراسية

اولا - عدم ورود تاييدات صحة صدور الشهادات الدراسية بالرغم من إرسال كتب لتأييد صحة الصدور من قبل الدائرة.

ثانيا - حصول بعض الموظفين على الشهادات الدراسية من خارج العراق غير أن تلك الشهادات لم يتم طلب معادلتها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثالثا - وجود شهادات مزورة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بصدد قسم منهم دون بيان الإجراءات المتخذة بخصوص القسم الآخر أو التستر عن حالات التزوير.

رابعا - عدم تقديم صحة صدور بالشهادات الدراسية للمدراء العامين وان اغلب الوثائق معنونة إلى جهات أخرى.

ب - السن القانوني

اولا - وجود عدد من الموظفين المستمرين بالخدمة رغم بلوغهم السن القانوني.

ثانيا - تم احالة بعض الموظفين على التقاعد بعد تجاوزهم للسن القانوني بعدد من السنوات.

ثالثا - تمديد خدمات الموظفين لغاية بلوغهم(٦٨) سنة باعتبارهم من المفصولين السياسيين دون تقديم الموافقات الأصولية .

رابعا - عدم تنظيم براءة ذمة لبعض الموظفين المحالين على التقاعد أو تنظيمها بعد تاريخ الإنفكاك.

٥- تدقيق المادة(١٤٠)

أ- المعاملات

اولا- بلغ عدد المعاملات المستلمة من الوافدين والمرحلين(٢٠٠٢٢٠) معاملة وللفترة من شهر أيلول/٢٠٠٧ (تاريخ مباشرة اللجنة بدفع تعويضات ولغاية ٢٠٠٨/٣/١ تاريخ التوقف عن استلام المعاملات)انجز منها(٦٤٣٦٠)معاملة حررت بها صكوك وقد بلغت نسبة الانجاز الكلي(٣٢%) بواقع(٣٦%) للوافدين و(٣٢%) للمرحلين وهي نسب انجاز منخفضة، مما يتطلب بذل الجهود اللازمة لانجاز معاملات المرحلين والوافدين وتحديد سقف زمني لانجازها بالتنسيق مع وزارة المالية بخصوص المبالغ المخصصة.

ثانيا- اظهر التدقيق باستخدام الحاسوب للصكوك المحررة للوافدين والمرحلين وجود (٥٧) صك (سبعة وخمسون صك) محرر بصورة مكررة للشخص الواحد وبمبلغ(٥٩٠) مليون دينار(خمسمائة وتسعون مليون دينار) لـ(٢) وافد(وافدين أثنين) و(٥٤)

مرحل(أربعة وخمسون مرحل)، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لاجراء التحقيق في اسباب تكرار الصرف واسترجاع مبالغ الصكوك المسلمة وإلغاء الصكوك.

ثالثا- اظهر تدقيق عينة من أضابير المرحلين والوافدين في مقر اللجنة المالية والزيارة الميدانية لدوائر النفوس والمراكز التموينية في مناطق(سنجار،الشمال،القحطانية،الكوير،ديبكة،قراج،خانقين،محافظة كركوك والاقضية والنواحي التابعة لها ومركز تموين نينوى) ضعف إجراءات عملية التحقق من المستمسكات المطلوبة من قبل لجنة تقصي الحقائق من حيث التدقيق أو التقصي ادى ذلك الى الصرف خلافاً لضوابط اللجنة الخاصة بصرف التعويضات، ولدينا بصدد ذلك مايلي:-

(١) وجود تحريف في بعض صور القيد والبطاقات التموينية واختلافها مع البيانات الخاصة بسجلات الأحوال المدنية والمراكز التموينية.

(٢) صرف مبالغ لبعض المرحلين على الرغم من ان سجلات النفوس لا تشير الى تسجيلهم وعوائلهم في تعداد(١٩٥٧) للمناطق المرحلين منها.

ب- <u>النقدية لدى المصارف</u>

لم تقم اللجنة باجراء مطابقة رصيد الحساب الجاري المفتوح لدى مصرف الرافدين/الرئيسي بالرقم(١٤٦٠٦٥) بالرغم من تاكيدنا على ذلك في الفقرة(٥-ب) من تقرير ديوان الرقابة المالية المرقم(٩٧٨/٥/٧) في ٢٠١٠/١/٢٤ علماً ان رصيد المصرف بموجب سجلات اللجنة كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ كان دائناً بمبلغ(٥٩٣٢) مليون دينار(خمسة مليارات وتسعمائة واثنين وثلاثين مليون دينار) خلافاً لطبيعته المحاسبية وذلك لتحرير صكوك باكثر من الرصيد الدفتري علماً ان الرصيد بموجب كشف المصرف كان مديناً بمبلغ(٧٦٨٨) مليون دينار(سبعة مليارات وستمائة وثمانية وثمانين مليون دينار) ونظراً لما لتلك المطابقة من أهمية كبيرة في عمل اللجنة لضخامة عملها وان التاخر في تطبيقه قد يفسح المجال لإساءة التصرف،مما يتطلب قيام اللجنة بتوجيه الحسابات والتدقيق بضرورة انجاز مطابقات كشف المصرف وتحديد سقف زمني لانجاز المهمة.

٦- <u>نظام الرقابة الداخلية</u>

أشرت معظم تقاريرنا الرقابية وجود ضعف في بعض جوانب أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بإجراءات الضبط الداخلي والتدقيق الداخلي حيث لا زالت اغلب أقسام التدقيق الداخلي في معظم إدارات الدولة تعاني من نقص في أعداد وخبرات العاملين فيها الأمر الذي انعكس في عدم تمكن هذهِ الأقسام من أداء مهامها بالشكل الأمثل وبما يؤمن الحفاظ على الهدف الأساسي للرقابة الداخلية المتمثل بحماية الموجودات والمحافظة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه في الاغراض المخصصة له.

٧- <u>أضرار الحرب</u>

قام الديوان بالتأكيد على التعليمات الخاصة بالإجراءات التي تتبع من قبل الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بحصر الأضرار الناجمة عن الأحداث العسكرية على العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وما لحقها من أعمال سلب وتخريب والمعممة بموجب كتابه المرقم(١٨٧) في ٢٠٠٣/٨/٣١، وان اللجنة المشكلة بموجب الامر الديواني المرقم(١٩٠) في ٢٠٠٧/١٢/١٦ كانت قد ارسلت الى دائرة شؤون اللجان(٢٨) محضرا عن نشاط اللجنة، وان بعض هذه المحاضر اشار الى تلكؤ العديد من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بمراجعة اللجنة وتقديم الكشوفات الخاصة بحصر اضرار الحرب، وان المتابعات قد اثمرت بمراجعة عدد من الوزارات الى اللجنة وقدم بعضها محاضر هي الآن قيد التدقيق، والجدول رقم(٥) المرفق مع التقرير يبين تلك الادارات.

٨- <u>الموجودات الثابتة والمخزنية</u>

استمرار حالات الخلل والضعف في إجراءات الرقابة والسيطرة على تلك الموجودات، نذكر منها ما يلي:-

أ- لم يتم مسك سجل محاسبة(١٣) للسيطرة على الموجودات الثابتة من قبل العديد من التشكيلات مما أدى إلى عدم مطابقة نتائج الجرد وتحقيق السيطرة عليها.

ب- خلافاً لتعميم الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(٩٣٤٣) والمؤرخ في ٢٠٠٦/١٠/١٩ المعطوف على كتاب ديوان الرقابة المالية المرقم(٨٩٨٧) في ٢٠٠٦/١٠/١٥ لاحظنا ما يلي:-

أولاً- لم تقم بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها بتشكيل لجان جرد ومطابقة الموجودات الثابتة كما لم يتم اجراء الجرد في نهاية السنة المالية بالرغم من مسكها سجلات بموجوداتها الثابتة.

ثانياً- قيام بعض الوزارات والدوائر التابعة لها بجرد موجوداتها الثابتة كما في نهاية السنة المالية إلا أنها لم تقم بمطابقة نتائج الجرد مع السجلات مما أدى إلى فقدان الجدوى من عملية الجرد.

ثالثاً- أظهرت مطابقة نتائج الجرد للموجودات الثابتة والمخزنية مع السجلات المختصة لبعض التشكيلات وجود العديد من الفروقات بالزيادة والنقصان لم يتم تحديد أسبابها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ج- عدم قيام بعض الوزارات بتنظيم القيود النظامية المتقابلة للسيطرة على الموجودات الثابتة والمخزنية وتثبيتها في السجلات المالية كما نصت عليه الفقرات(٧ و٨) من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي لسنة/١٩٨٩.

د- توجد لدى بعض التشكيلات العديد من الآليات والأجهزة العاطلة عن العمل ومنذ سنوات سابقة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإصلاحها أو بيعها وفق القوانين النافذة.

هـ- وجود مواد مخزنية راكدة وفائضة عن احتياج بعض الدوائر مما يؤشر عدم الدقة في تقدير الحاجة الفعلية منها وبالتالي تعطيل جزء من رأس المال العامل مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد احتياج الدوائر التابعة من تلك المواد أو بيعها وفق قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم(٣٢) لسنة/١٩٨٦ (المعدل).

و- استلام أغلب الوزارات موجودات من منظمات إنسانية وجهات أخرى لم يتم تسعيرها وتسجيلها في السجلات المختصة.

ز- لم تقم بعض الدوائر بتسجيل الأراضي والمباني العائدة لها لدى دوائر التسجيل العقاري.

٩- <u>السيارات المملوكة من قبل الدولة</u>

أ- وجود سيارات معارة إلى دوائر أخرى أو بذمة موظفين خارج الخدمة أو لدى قوات عسكرية لم يتم إعادتها لدوائرها، مما يتطلب اعادة السيارات المملوكة للغير خلال ستة شهور واجراء تسليم واستلام اصولي بعد الفحص وتثبيت واقع حال وتستحصل موافقة وزارة المالية بالنسبة للسيارات المملوكة للوحدات الممولة مركزيا لاستمرارها لدى الجهات المستفيدة على ان تسترد بأي حال من الاحوال خلال سنة من تاريخه اما السيارات المملوكة للوحدات الممولة ذاتيا فيتم نقلها حصرا بين الوحدات الممولة ذاتيا ضمن نفس الوزارة أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة بموافقة الوزير المختص على ان يتم استردادها خلال سنة من تاريخه ولغير هذه الحالات يتم اعادتها فورا إلى الجهات المالكة لها، وكما مبين في الجدول رقم(٦) المرفق مع التقرير.

ب- عدم قيام اغلب الدوائر بإتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص السيارات المسروقة أو بطء الإجراءات القانونية المتخذة من قبل دوائر أخرى وتحديد المسؤولية التقصيرية عنها ضماناً لحقوق الدولة والجدول رقم(٧) المرفق مع التقرير يبين الدوائر التي لم تقم باتخاذ الاجراءات القانونية بشأن هذا الموضوع.

ج- عدم قيام العديد من الإدارات بتسجيل السيارات المشتراة باسمها لدى دوائر المرور العامة لتوثيق ملكيتها.

١٠- <u>الموجود النقدي</u>

لم تقم اغلب الدوائر بتصفية الموقوفات الظاهرة في مطابقات كشوفات المصرف والتي قد تتضمن حالات تلاعب في الموجودات النقدية والمتمثلة بما يلي:-

أ - الصكوك الموقوفة وبمبالغ كبيرة البعض منها مدور من سنوات سابقة.

ب- الإيداعات الظاهرة في السجلات وغير ظاهرة في كشف المصرف وبالعكس.

ج- المسحوبات الظاهرة في كشف المصرف ولم تظهر في السجلات.

١١- <u>الأرصدة المدينة والدائنة</u>

أ- بالرغم من إرسال أغلب التشكيلات كتب التأييد بالأرصدة المدينة والدائنة إلا أنه لم ترد أية إجابة من قبل الجهات المرسلة إليها مما تعذر علينا التحقق من صحة تلك الأرصدة، الامر الذي يتطلب تبليغ الدوائر والشركات والمصارف بتقديم التأييدات المطلوبة منها إلى الجهات المدينة أو الدائنة خلال اسبوعين من تاريخ وصول التأييد.

ب- لدى أغلب التشكيلات أرصدة مدينة ودائنة موقوفة من سنوات سابقة وكما مبين في الجدول رقم(٨) المرفق مع التقرير بعض الامثلة على ذلك.

ج- أظهرت السجلات المالية لبعض التشكيلات أرصدة مدينة ودائنة مخالفة لطبيعتها المحاسبية وكما مبين في الجدول رقم(٩) المرفق مع التقرير.

١٢- التجاوز على ممتلكات الدولة

أشرت نتائج التدقيق ضعف الإجراءات المتخذة من قبل إدارات الدولة لإزالة التجاوزات الحاصلة من قبل الغير على ممتلكاتها من أراضي ومباني ووفقاً لما ورد في كتاب مجلس الوزراء المرقم(١٧٣٤٩) في ٢٠٠٥/١٢/١١ رغم حاجتها إليها كما مبين في الجدول رقم(١٠) المرفق مع التقرير.

١٣- حصة الخزينة من الأرباح العامة

عدم تسديد العديد من الشركات العامة لحصة الخزينة من الأرباح المتحققة لها والتي يعود البعض منها إلى سنوات سابقة، والجدول رقم(١١) المرفق مع التقرير يبين مستحقات الخزينة المترتبة بذمة عدد من الشركات وحسب الوزارات المدرجة.

١٤- جاري دائرة المحاسبة

ظهور رصيد حساب جاري دائرة المحاسبة في بعض الوزارات والتشكيلات المرتبطة بها والدوائر غير المرتبطة بوزارة(مدين) خلافا لطبيعته المحاسبية الدائنة نتيجة زيادة المبالغ المصروفة خلال سنة/٢٠٠٩ عن مبالغ التمويل، كما في الجدول رقم(١٢) المرفق مع التقرير.

١٥- نتائج متابعة تقرير شركة التدقيق الدولية(K.P.M.G)

أدناه ملخص بنتائج متابعة هذا الديوان لأهم الملاحظات التي وردت بتقرير شركة (K.P.M.G) للفترة من ١/١ ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ المتعلقة بتدقيق نشاط صندوق تنمية العراق (DFI) :-

أ- الملاحظات المشتركة

وجود ملاحظات مشتركة في بعض الوزارات مكررة من سنوات سابقة بخصوص(الهيكل التنظيمي، ضبط الدوام، سجل الموجودات، اضرار الحرب ومكننة النظام المحاسبي).

ب - الملاحظات الخاصة بالوزارات

أولا - وزارة النفط

شركة تسويق النفط

(١) بلغت الكميات المصدرة من منتوج النفثا(١١٣٢.٥٣٠) طن(الف ومائة واثنان وثلاثون طن وخمسمائة وثلاثون لتر) بمبلغ(٦٠٢٤٣٢) دولار(ستمائة واثنين الف وأربعمائة واثنين وثلاثين دولار) خلال عام/٢٠٠٩ لم يتم إيداعها في حساب صندوق تنمية العراق بموجب قرار مجلس الأمن المرقم(١٤٨٣) لسنة/٢٠٠٣.

(٢) وجود مبالغ مدينة بذمة شركات أجنبية ناتجة عن عملية بيع النفط الخام بلغت(٣٦٠٥٧٧٢٦٨) دولار(ثلاثمائة وستون مليون وخمسمائة وسبعة وسبعون الف ومائتان وثمانية وستون دولار) ومنتجات نفطية بلغت(٨٣٢١٦٢٩) دولار(ثمانية ملايين وثلاثمائة وواحد وعشرون الف وستمائة وتسعة وعشرون دولار) وان هذه المبالغ تمثل جزء من عقود المقايضة التي حصلت عليها هذه الشركات في الفترة ما قبل سنة/٢٠٠٣ اذ كانت هذه العقود تبرم مع دول(سوريا، تركيا، مصر) لتزويد الجانب العراقي بمواد عينية الى جانب تسديد نقدي مقابل النفط الخام العراقي وان الوزارات المستفيدة لم تقدم الى الجهات العراقية ما يفيد استلامها لهذه المواد العينية لتقوم شركة(سومو) باغلاق هذه الحسابات وبقيت الحسابات معلقة إلا بقدر ما يتوفر من المعلومات لدى كل من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي.

ثانيا – وزارة العدل

قامت الوزارة بإبرام عقد تجهيز ملابس حرس دائرة الإصلاح العراقي بمبلغ(١٤٠٦) مليون دينار(مليار وأربعمائة وستة ملايين دينار)وعقد أخر بمبلغ(٨٠٠) مليون دينار(ثمانمائة مليون دينار) دون وجود خطة مركزية للمشتريات تحدد الاحتياجات الفعلية لتجنب عملية تجزئة المناقصة للحصول على عروض تنافسية أفضل.

ثالثا – وزارة البلديات والاشغال العامة

قامت المديرية العامة للبلديات بفسخ عقد موقف السيارات البالغة كلفته(٤٤٣٦) مليون دينار(أربعة مليارات وأربعمائة وستة وثلاثون مليون دينار) رضائياً مقابل تسديد مبلغ(٦٥٠) مليون دينار(ستمائة وخمسون مليون دينار) للمقاول بسبب عدم صلاحية تربة الموقع حيث قامت المديرية بتوقيع عقد مجمع تجاري على نفس موقع العمل بمبلغ(٧٥٦٧) مليون دينار(سبعة مليارات وخمسمائة وسبعة وستين مليون دينار).

رابعا – وزارة الدفاع

(١) العقد(ط/٢/٢٠٠٥)

لم تتوفر معلومات عن استلام(٤) سيارات مدرعة لدى مديرية التسليح والتجهيز(الجهة المتعاقدة) من خلال مستند(١٠٢) المؤيد لاستلام السيارات سوى وجود هامش من الأمين العام لوزارة الدفاع يتضمن تأييد استلام (٤) سيارات مدرعة، أما بخصوص السيارتين فلم يتم تجهيزهما لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي بالرغم من تسديد مبلغ العقد بالكامل.

(٢) العقد(ط/٢٢/٢٠٠٤)

تضمن العقد المحال على شركة ينبوع الخليج للتجارة لاستيراد اسلحة بمبلغ(٣٤٥٠٠) الف دولار(أربعة وثلاثين مليون وخمسمائة الف دولار) حصول موافقة نائب الأمين العام على تغيير فقرة(مناشئ اخرى) وتمديد تنفيذ العقد وتسديد مبلغ العقد خارج الصلاحية المخولة له وان الأسلحة المجهزة صينية المنشأ خلافاً لمواصفات العقد والتي اشترطت ان تكون روسية أو من دول الاتحاد السوفيتي السابق أو اوربا الشرقية ولم يثبت في مستند الإدخال المخزني رقم وتاريخ ومواصفات المواد الداخلة.

(٣) وجود(١٣) عقد موقع مع شركة العين الجارية ومنذ سنوات سابقة تم صرف جميع مستحقاتها ولم يتم تنفيذها بالكامل ومثال على ذلك :

رقم العقد	سنة العقد	مدة التنفيذ
ط/م/٢٠٠٥/٣	٢٠٠٥	٥أشهر
ط/٢٠٠٤/٣٩	٢٠٠٤	٨أشهر
ط/م٢/٢٠٠٥	٢٠٠٥	٣سنة

(٤) وجود تدني في نسب الانجاز لبعض العقود وعدم الجدية في التنفيذ ومثال على ذلك:-

اسم العقد	تاريخ الانجاز	نسبة الانجاز%
أنشاء أبنية أفواج حماية أنابيب نفطية	٢٠٠٨/١/٢١	١٠
مذخر تموين كركوك	٢٠١٠/٣/٢٢	١٥
مذخر تموين الديوانية	٢٠١٠/٣/١٩	٣٠

ج – الملاحظات الخاصة بالمحافظات

أولا– محافظة صلاح الدين

الموجودات الثابتة

(١) سحب العمل من بعض المقاولين لعدد من المشاريع ولاسباب مختلفة وقيام المحافظة باعادة ابرامها من جديد مع مقاولين اخرين مثال ذلك(مشروع شبكة مجاري حي الجمهورية ومشروع تنفيذ مجاري الصرف الصحي في حي الوحدة).

(٢) من خلال تدقيق مشروع تجهيز سيارات درع للمحافظة بمبلغ(٥٧٥) مليون دينار(خمسمائة وخمسة وسبعين مليون دينار) لوحظ الآتي:-

(أ) عدم اتباع التعليمات والضوابط الخاصة بعمليات الشراء.

(ب) تم تشكيل لجنة لتنفيذ مشروع شراء السيارات في حين كان القرار هو توجيه دعوات مباشرة ولم يتم الاشارة في وثائق المشروع الى الجهة التي تم الشراء منها.

ثانيا – محافظة البصرة

(١) وجود عدد من العقود المحالة بأسلوب الدعوة المباشرة علماً ان العقود ليست ذات طابع تخصصي أو ان الهدف منها تحقيق السرعة والكفاءة بالتنفيذ كما جاء بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية مثال على ذلك (عقد/ماء/٢٠٠٦) المحال الى شركة البرهان الهندسية العامة و(عقد رقم (١) ام/١١) الخاص بتجهيز ديوان المحافظة بآليات خفيفة موديل/٢٠٠٨ ، وعقد تجهيز مواد احتياطية الى مخازن المحافظة.

(٢) قيام المحافظة بصرف مبالغ من الحساب الخاص بمشاريع تنمية الأقاليم لفقرات ليس لها علاقة بالحساب كصرف المكافآت.

الفصـــل الثاني
((نتائج تنفيذ رقابة المشروعية))

أجرى هذا الديوان خلال السنة/٢٠١٠ أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة الإدارات الخاضعة لرقابتهِ أو تلك التي تم تدقيقها بنـــاءاً على تكليف مباشر والتي شملت كل من مجلس النواب ورئاسة الجمهورية والأمانة العامة لمجلس الوزراء والدوائر المرتبطة بها، هـــذا إضافة إلى الوزارات كافة والإدارات الأخرى غير المرتبطة بوزارة وشركات القطاع المختلط، وذلك بهدف التحقـــق مـــن التزامهـــا فـــي تصرفاتها المالية والإدارية بالقوانين والأنظمة والتعليمات والقواعد والمعايير المحاسبية، وقد أسفرت هذه الأعمال عن إصدار العديد من التقارير والجدول رقم(١) المرفق مع التقرير يبين نوع وعدد تلك التقارير التي تم توجيهها إلى مراجع إدارات الجهات أعلاه ولكل وزير مختص ومن بدرجتهِ والإدارة المعنية ونقدم في هذا الفصل خلاصة بأهم ما ورد في تلك التقارير وعلى مســـتوى كـــل إدارة، علمـــا ان المواضيع التي يؤشر فيها طلب التحقيق تكون محالة اصلا إلى المفتش العام للوزارة لإتخاذ اللازم بشأنها أما في التشكيلات التي تفتقـــد لوجود مكتب المفتش العام بها فإنها تحال إلى هيئة النزاهة للتحقيق، وكما يلي:-

القسم الأول: مجلس النواب
ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والدوائر المرتبطة بها

١. مجلس النواب

اصدر عنه التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقارير دورية	مجموع التقارير
٤	٥	٩

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- المنافع الاجتماعية

أولاً- قيام مجلس النواب بصرف العديد من المبالغ الى موظفين في المجلس خلافا لاحكام المادة (٢٩) الفقرة (٤) من قانون الموازنـــة الاتحادية لسنة/٢٠٠٨ وادناه امثلة على ذلك:-

رقم المستند	تاريخه	المبلغ/مليون دينار	التفاصيل
٦٣٩٤	٢٠٠٩/٨/٣	١٠	صرف مبلغ لاحد الاعضاء لتعرض داره للحريق
٦٢٦٧	٢٠٠٩/٧/٢٢	٤	صرف المبلغ مناصفة لموظفين في المجلس
٦٤٠٦	٢٠٠٩/٨/٤	٢	مصاريف علاج احد الموظفين

ثانياً- صرف تبرعات واعانات لم يجرِ تعزيز مستندات الصرف بالاوليات المؤيدة لصحة الصرف ندرج منها على سبيل المثال ما يلي:-

رقم المستند	تاريخه	المبلغ/مليون دينار
٥٨١٤	٢٠٠٩/٥/٣	١٠
٦٤٣٧	٢٠٠٩/٨/١١	٢
٥٥٧٣	٢٠٠٩/٣/٤	٢

ب- السن القانوني

أولاً- قام المجلس بتعيين موظفين لأول مرة رغم تجاوز أعمارهم عند التعيين(٤٨) سنة مما يؤدي إلى عدم إمكانيـــة إكمـــالهم المـــدة الأصغرية للتقاعد والبالغة(١٥) سنة عند بلوغهم السن القانوني للتقاعد البالغ(٦٣) سنة، خلافاً للفقرة(أ) من (ثانياً) من المـــادة(١) والفقرة(أولاً) من المادة(٦) من قانون التقاعد الموحد رقم(٢٢) لسنة/٢٠٠٦(المعدل)، مما يتطلب مراعاة ذلـــك مســـتقبلاً واتخـــاذ الاجراءات اللازمة لإبلاغ المعينيين بذلك حالياً لتلافي حصول تبعات قانونية على المجلس مستقبلاً.

ثانياً- لم يتم إحالة الموظفين البالغين السن االقانوني(٦٣) سنة على التقاعد خلافاً للفقرة(٤) من منشور وزارة المالية ذي العدد(٨٣٧٣) في ٢٠٠٩/٢/١٩ ، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لإحالتهم على التقاعد أو تمديد خدمتهم.

ثالثاً- لم يتم إصدار قرار تثبيت العمر للعديد من الموظفين والبالغ عددهم(١٢١) موظف الامر الذي يتطلب اتخاذ ما يلزم لإصدار قرارات تثبيت العمر للموظفين.

ج- الشهادات الدراسية

أولا- تم تعيين ونقل وترقية(١٠) موظفين بدرجة خبير على الرغم من عدم توفر شرط منح هذا العنوان، مما يتطلب تشكيل لجنة لتطبيق الضوابط المذكورة أعلاه على الخبراء المعينين وبخلافه تعيينهم حسب مؤهلاتهم.

ثانيا- تم تعيين ونقل(٢٠) موظف الى مجلس النواب ومنحهم درجات وظيفية دون أن يقدموا شهادة تخرج أو أي وثيقة تثبت كونهم حاصلين على شهادات دراسية، مما يتطلب مطالبة هؤلاء الموظفين بتقديم الشهادات التي عينوا على أساسها وبخلافه إعادتهم الى الدرجات التي يستحقونها.

ثالثاً- تم قبول وترويج طلبات الموظفين لاضافة الخدمة السابقة في الدوائر الحكومية لـ(١٢) موظف قبل التعيين في المجلس على الرغم من تقديمهم إقرار خطي بعدم تعيينهم سابقاً في الدوائر الحكومية وشبه الحكومية بدلاً من اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم لتقديمهم معلومات خاطئة وقد طلب ديوان الرقابة المالية بإحالة هؤلاء الموظفين الى التحقيق وذلك لتقديمهم معلومات غير دقيقة عند التعيين.

رابعا- على الرغم من تعيين(٣) موظفين بموجب شهادات تخرج مصورة وتقديم إقرارات بجلب الشهادات الاصلية خلال فترة زمنية محددة الا انه لم يتم تقديم تلك الشهادات لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي، الامر الذي يتطلب مطالبتهم بتقديم الشهادات الاصلية وبخلافه اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

خامساً- لم يراعى التحصيل الدراسي عند تعيين بعض من موظفي المجلس حيث تم تعيين(٢٧) موظف بدرجات وظيفية أعلى من استحقاقهم استناداً لتحصيلهم الدراسي بالاضافة الى تعيين(١٥) موظف بدرجات وظيفة أقل من استحقاقهم استناداً لتحصيلهم الدراسي، خلافاً لقانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة/١٩٦٠(المعدل) والمادة(٤) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم(٢٢) لسنة/٢٠٠٨مما يتطلب تشكيل لجنة لدراسة هذهِ الحالة ومنح الموظفين المعينين الدرجات التي يستحقونها.بالاضافة الى عدم مراعاة تناسب المؤهل العلمي مع طبيعة العمل الوظيفي للبعض منهم.

سادساً- قيام المجلس بتعيين عدد من الموظفين وإصدار أوامر إدارية بهم ومن ثم استبدالهم بآخرين دون ذكر سبب التغيير.

سابعاً- عدم تناسب المؤهل العلمي مع طبيعة عمل الوظيفة التي يشغلها بعض الموظفين والبالغ عددهم(١١٦) موظف مما يؤشر عدم إمكانية الاستفادة من مؤهلاتهم في انجاز اعمال المجلس، مما يتطلب تنسيب الموظفين الى الوظائف التي يشغلونها حسب مؤهلاتهم العلمية ونقل الموظفين المعينين بوظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية الى وزارات الدولة وحسب اختصاصهم.

ثامناً- تم تعيين(١٦) موظف خلال عام/٢٠٠٩ دون الاعلان عن تلك الوظائف في الصحف المحلية، خلافاً لمنشور وزارة المالية رقم(٤٠١) في ٢٠٠٩/١/٥ الفقرة(٤) والذي الزم جميع دوائر الدولة بإيقاف التعيينات على الملاك الا في حالة وجود شاغر مع وجوب الاعلان عن هذهِ الدرجات بوسائل الاعلام المحلية تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.

تاسعاً- تم اعتبار عدد من الموظفين ضمن قناة المفصولين السياسيين واعادتهم الى الخدمة على الرغم من عدم تقديمهم ما يثبت كونهم من المفصولين السياسيين، نوصي من المذكورين باستكمال مستمسكاتهم وبخلافه اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم.

عاشرا- تم تعيين عدد من الموظفين خريجي كلية القانون واحتساب مدة ممارسة مهنة المحاماة لهم خدمة وظيفية لاغراض الترقية والترفيع والتقاعد دون ان يقدموا ما يثبت ممارستهم مهنة المحاماة مثل(الوكالات، قرارات الحكم، الإنذارات المسيرة له أو عليهِ) أو أي وثائق أخرى خلافاً لتعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(ق/٢/١/٢٧/٨١٣٢) في ٢٠٠٨/٤/١٦ الفقرة(٣)، مما يتطلب مطالبته بتقديم ما يثبت ممارستهم لمهنة المحاماة وفقاً للضوابط والتعليمات المُشار إليها في أعلاه وبخلافهِ منحهم الدرجات التي يستحقونها.

٢.الامانة العامة لمجلس الوزراء

اصدر عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	١٠	٣	١٥

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- المنافع الاجتماعية

أولاً- لوحظ صرف مبالغ لمنتسبي المكتب بوبت على حساب المنافع الاجتماعية، خلافا للمادة (١١) الفقرة (٤) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠٠٩.

ثانياً- تم تسوية(٣٥) مليون دينار(خمسة وثلاثون مليون دينار) عن اصل السلفة الممنوحة لوزير الرياضة والشباب والبالغة (٤٢) مليون دينار(اثنان واربعون مليون دينار) عن توزيع منحة السيد رئيس الوزراء على ذوي شهداء العمليات الإرهابية في محافظة كركوك والبالغ عددهم (١٤) شهيدا، بالاضافة الى تكرار صرف مبالغ التعويض لنفس الأسماء التي سبق وان تم صرفها من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال السنة/٢٠٠٧ وبواقع (٣) مليون دينار (ثلاثة ملايين دينار) وبموجب مستند الصرف المرقم (٢١٨٥) في ٢٠٠٧/٨/١٣ الخاص بصرف سلفة للوزير المذكور ولنفس الغرض، وقد اشر ديوان الرقابة المالية وجود حالات تلاعب وتحريف على بعض شهادات الوفاة والمستمسكات الثبوتية الأخرى وذلك في تقريره السري المرقم (٥/٥٥/١/١٣٤٣٩) في ٢٠٠٨/١١/١١، علما ان السلفة المذكورة لم يتم تسويتها لغاية تاريخه لعدم استكمال الأوليات.

ثالثاً- تم تسوية مبلغ (٢٠) مليون دينار(عشرون مليون دينار) جزء من السلفة الممنوحة لوزير الرياضة والشباب لتوزيع منحة رئيس الوزراء على العوائل المتعففة في محافظة كركوك والبالغة (٥٠) الف دينار (خمسون الف دينار) لكل عائلة ، لوحظ تكرار الصرف لبعض المستفيدين في كل من الامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء بصفتي شهداء مرة ومتعففين مرة أخرى، علما ان المبالغ المصروفة لهم كمتعففين لم يتم تعزيزها بالمستندات الثبوتية للمستفيدين.

رابعاً- تم صرف بعض المنح الى منظمات المجتمع المدني دون تقديم مايؤيد تسجيل تلك المنظمات في دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للامانة العامة لمجلس الوزراء.

خامساً- تم صرف العديد من المنح لذوي الشهداء وجرحى العمليات الارهابية ولم يتم مفاتحة الجهات ذات العلاقة لتلافي تكرار الصرف استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة/٢٠٠٤ علما ان العديد منها لم يجر تعزيزها بشهادات الوفاة وتقارير الجرحى.

سادساً- تم تسوية السلفة البالغة (٥٠) الف دولار (خمسون الف دولار) الممنوحة لرابطة الشباب المسلمين في لندن بموجب موافقة المستشار المالي علما ان صرف المبلغ المذكور يقع ضمن صلاحيات مدير مكتب رئيس الوزراء.

سابعا- صرف مبلغ (١٠) الاف دولار(عشرة آلاف دولار) كمساعدة علاج لاحد اعضاء البرلمان بموجب مستند الصرف المرقم (١٥٧٩) في ٢٠٠٩/١٠/١ دون أن يعزز الصرف التقارير الطبية.

ثامناً- تم بموجب عدد من المستندات صرف مبالغ دون تعزيز الصرف بالمستمسكات الثبوتية المعززة للصرف وكما يلي بعض الامثلة على ذلك:-

رقم المستند	تاريخه	المبلغ/مليون دينار
٤٠٣	٢٠٠٩/٧/٧	٥٥
٤٦٨	٢٠٠٩/٨/٩	١٢٦
٣٩٨	٢٠٠٩/٧/٢	٤٠
١١٢٠	٢٠٠٩/٧/٢٨	٥٠
٢٢٠	٢٠٠٩/٤/٢٠	١٣٩
٥٠	٢٠٠٩/٢/٤	٤٥٤
٧١٨	٢٠٠٩/١٢/٨	١٢٤

ب- الشهادات الدراسية والسن القانوني

أولا- الامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء

(١) قيام الامانة العامة لمجلس الوزراء بتعيين ونقل وترقية(٤) موظف بدرجة خبير على الرغم من عدم توفير شروط منح هذا العنوان والواردة في تعليمات ديوان الرئاسة الجمهورية(المنحل) المرقم(خ/٨/٤٦٤٥) في ١٩٨٠/٤/١٦ والمعمم بموجب كتاب وزارة المالية/الموازنة ذي العدد(٥١١/٤٠٣) في ٢٠٠٦/١/٤ الخاصة بشروط منح درجة خبير. تم تعيين(٤٢) موظف في الامانة العامة لمجلس الوزراء مكتب نائب رئيس الوزراء بدرجات وظيفية اعلى من استحقاقهم خلافا للمادة(الرابعة) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم(٢٢) لسنة/٢٠٠٨ وقانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة/١٩٦٠(المعدل) ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بتشكيل لجنة لدراسة هذه الحالة ومنح موظفين المعينين الدرجات التي يستحقونها.

(٢) تم تعيين(٧١) موظف في الامانة العامة لمجلس الوزراء خلال السنة و(٧٠) موظف في مكتب رئيس الوزراء خلال عامي/٢٠٠٩،٢٠١٠ دون الاعلان عن تلك الوظائف خلافا لمنشور وزارة المالية رقم(٤٠١) في ٢٠٠٩/١/٥ .

(٣) تم تعيين(٢٦) موظف للامانة العامة لمجلس الوزراء و(٩) في مكتب رئيس الوزراء بدرجات وظيفية دون تقديم شهادات دراسية تثبت مؤهلاتهم العلمية المذكورة في اوامر التعيين خلافا لنص الفقرة(٥) من المادة(السابعة) من قانون الخدمة رقم(٢٤) لسنة/١٩٦٠(المعدل) ، وقد اوصى ديوان الرقابة المالية بمطالبة هولاء الموظفين بتقديم الشهادات التي عينوا على اساسها وبخلافه اعادتهم الى الدرجات التي يستحقونها.

(٤) تم اصدار اوامر ادارية بمباشرة(١١٥) موظف و(٢٥٢) موظف في الامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء على التوالي من المعينين في الامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء وبتواريخ تسبق تاريخ الامر الاداري للتعيين ، مما يتطلب احتساب فروقات الرواتب المصروفة من تاريخ المباشرة لغاية تاريخ التعيين واستعادتها منهم.

(٥) عدم تناسب المؤهل العلمي مع طبيعة عمل الوظيفة التي يشغلها بعض الموظفين والبالغ عددهم(١٧٦) موظف و(٦٨) موظف في الامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء على التوالي ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بتنسيب الموظفين الى الوظائف التي يشغلونها حسب مؤهلاتهم العلمية ونقل الموظفين المعينين بوظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية الى وزارات الدولة وحسب اختصاصاتهم.

(٦) تم اضافة خدمة سابقة في دوائر الدولة لـ(٩) موظفين من موظفي الامانة العامة لمجلس الوزراء و(٨) موظفين من موظفي مكتب رئيس الوزراء على الرغم من تقديمهم اقرار خطي بعدم تعينهم سابقا في دوائر الدولة عند تعينهم في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

(٧) قيام الامانة العامة لمجلس الوزراء بقبول شهادات دراسية مصورة لـ(١٢٠) موظف من الموظفين المعينين والمنقولين من دوائر اخرى وكذلك عدد من المُعينيين في مكتب نائب رئيس الوزراء ولم يتم جلب الشهادة الاصلية لغاية اعداد التقرير الرقابي، مما يتطلب اعتماد الوثائق الاصلية وبتواريخ حديثة عند التعيين ، وعلى الرغم من قيام الامانة العامة لمجلس الوزراء بارسال كتب تأييد صحة صدور الوثائق الدراسية لـ(١٤٨) موظف الا انه لم ترد الاجابة على تلك الكتب لغاية اعداد التقرير الرقابي وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة التاكد ومتابعة الاجابات من الدوائر المختصة.

(٨) من خلال قيام الهيئة التابعة لديوان الرقابة المالية بفحص العناوين والدرجات الوظيفية للامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء لوحظ تسكين حملة الشهادة الاعدادية بدرجات وظيفية اعلى من الدرجة الرابعة وبعنوان مدير خلافا لما جاء بكتابي وزارة المالية/الدائرة القانونية المرقمين(٣٤٠،٧٢٢) في ٢٠٠٨/١/٢٩ و ٢٠١٠/١/٢٧ على التوالي والذي حدد تسكين حملة شهادة الاعدادية والمعهد في الدرجة الرابعة كحد اعلى ، ولاشغال وظيفة مدير يجب ان يكون المرشح حاصلا على الشهادة الجامعية الاولية ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية أعادة تسكينهم وفقا لما جاء في كتابي وزارة المالية المشار اليهما علاه.

(٩) تم تعيين(٤٣) موظف في مكتب رئيس الوزراء لاول مرة رغم تجاوز اعمارهم عند التعيين(٤٨) سنة مما يودي الى عدم امكانية اكمالهم للمدة الاصغرية للتقاعد والبالغة(١٥) سنة عند بلوغهم السن القانوني للتقاعد البالغ(٦٣) سنة استنادا للفقرة(أ)

من(ثانيا) من المادة(١) والفقرة(اولا) من المادة(٦) من قانون التقاعد الموحد رقم(٢٧) لسنة/٢٠٠٦(المعدل) ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بمراعاة ذلك واتخاذ الاجراءات اللازمة لابلاغ المعنيين به حاليا لتلافي حصول تبعات قانونية على الدائرة مستقبلا.

(١٠) من خلال فحص كتب صحة الصدور الواردة من الوزارات المعنية حول صحة الوثائق الدراسية لموظفي مكتب رئيس الوزراء تبين وجود وثائق مزورة لـ(٢٢) موظف وتم احالة(٧) ملفات الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم وتم اقصاء(١٥) موظف من الخدمة وتنزيل درجتهم من الملاك.

(١١) تم اعتبار(٧) موظفين ضمن قناة المفصولين السياسيين واعادتهم الى الخدمة على الرغم من عدم تقديمهم ما يثبت كونهم من المفصولين السياسيين ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اتخاذ اللازم بشأن ذلك.

(١٢) لم يتم انهاء تنسيب الموظفين المنسبين من دوائر الدولة الى مكتب رئيس الوزراء والبالغ عددهم(١٥) موظف على الرغم من مضي اكثر من ثلاث سنوات على تنسيبهم خلافا للفقرة(٤/ب) من(اولا) من تعليمات قانون الملاك رقم(٢٥) لسنة/١٩٦٠(المعدل) رقم(٢٣) لسنة/١٩٧٩ والصادرة من وزارة المالية بتاريخ ١٩٧٩/١/١ والخاصة بالوظائف الشاغرة والملاكات المصدقة التي نصت(لا تتجاوز مدة التنسيب في جميع الاحوال بالنسبة للموظفين ثلاث سنوات فقط) ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن انهاء تنسيبهم او نقلهم الى ملاك المكتب في حالة الحاجة الى اختصاصاتهم.

ثانيا – <u>مكتب نائبي رئيس الوزراء</u>

تم ترقية عدد من موظفين لمكتب نائب رئيس الوزراء لدرجات وظيفية اعلى من استحقاقهم وذلك لعدم اكمالهم المدة الاصغرية للترقية لهذه الدرجة وبعدة اوامر ادارية خلافا لنص المواد(٣–اولا) و(٦–ثانيا–ب) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم(٢٢) لسنة/٢٠٠٨ والمادة(التاسعة عشر) من قانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة/١٩٦٠(المعدل) ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اعتماد المدة الاصغرية لترقية الموظفين الى الدرجة الاعلى واعادة الموظفين الذين تم ترقيتهم باعلى من استحقاقهم الى الدرجة التي يستحقونها او تسكينهم بالدرجة الحالية لحين اكمالهم المدة الاصغرية المطلوبة للدرجة اللاحقة.

٣. مكتب القائد العام للقوات المسلحة

اصدر عنه تقرير واحد عن بياناته المالية خلال عام/٢٠١٠ والذي اشر:

أ- قانون المكتب

مازال المكتب مستمراً بممارسة مهامه وصلاحياته وفقاً لما جاء بكتاب مجلس الوزراء المرقم(١) في ٢٠٠٦/٦/٤ الخاص بتشكيل المكتب بالرغم من تأكيدنا في تقاريرنا للسنوات السابقة على إصدار قانون ونظام داخلي للمكتب تحدد بموجبه مهامه وواجباته ومسؤولياته وصلاحياته المالية والإدارية.

ب- النقدية

استمرار المكتب خلال سنة/٢٠٠٩ في اعتماد أسلوب الصرف النقدي لتغطية مصاريفه المختلفة بدلاً من استخدام الصكوك بالرغم من تأكيدنا على ذلك في تقريرنا للسنة السابقة مما يشكل خللاً واضحاً في إجراءات الرقابة والسيطرة على النقود.

٤. مجلس الأمن الوطني

اصدر عنه التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقارير دورية	مجموع التقارير
١	١	٢

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- الموجودات الثابتة

أولاً- تم جرد السيارات والآليات في نهاية السنة/٢٠٠٩ ولدى مطابقتنا لنتائج الجرد مع السجلات تبين لنا وجود فروقات بين الأعداد الظاهرة في قوائم الجرد ورصيد السجلات وكما مبين أدناه:-

نوع وموديل السيارة	الرصيد بموجب السجلات	الرصيد بموجب الجرد	الفرق
شوفرليت سوبر بان/٢٠٠٨	٣	صفر	(٣)
نيسان سني مختلفة الموديلات	٢٥	٥٠	٢٥
جيب نبراكي/٢٠٠٠	١	صفر	(١)

وقد طلب ديوان الرقابة المالية بالتحري عن أسباب الفروقات وتشكيل لجنة تحقيقية وتحديد المسؤولية التقصيرية.

ثانياً- وجود عدد من السيارات لم يجرِ إخضاعها للجرد وعددها(٦) سيارة مختلفة الأنواع بذمة مستشار الأمن الوطني السابق لعدم حصول الموافقة على دخول لجنة الجرد إلى المجمع محل إقامة المستشار و(٥) سيارات نقلت إلى مركز العمليات الوطني التابع إلى المجلس لم تجرد وذلك لوقوعها في المنطقة الدولية ولم يقم المجلس باستحصال تأييد من المركز بوجود تلك السيارات واستمرارها بالعمل كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بمفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعرض الموضوع عليها لاتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد ذلك.

ب- المـــــــلاك

خلافا لما ورد في قانون رقم (٢٢) لسنة/٢٠٠٨ تم تسكين بعض الموظفين بدرجات وظيفية أعلى من استحقاقهم وكما في الأمثلة أدناه:-

التحصيل الدراسي	تاريخ التعيين	الدرجة الحالية	الاستحقاق
بكالوريوس قانون	٢٠٠٨/١٢/٣١	السادسة- الثالثة	السابعة- الاولى
اعدادية	٢٠٠٤/٢/١٤	السادسة – الاولى	السابعة- الثانية
بكالوريوس حاسبات	١٩٩٢/٨/٢٦	الثالثة- الاولى	الرابعة- الثالثة

٥. مؤسســـة الشهـــداء

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقارير دورية	مجموع التقارير
٢	٣	٥

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

نشـــاط المؤسســـة

أ- بلغ عجز العمليات الجارية للمؤسسة في(المرحلة الأولى) (١٣٣١٨) مليون دينار(ثلاثة عشر مليار وثلاثمائة وثمانية عشر مليـــون دينار)، وفي المرحلة الثانية حققت فائضاً مقدارهُ(٢٦٧١٤) مليون دينار(ستة وعشرون مليار وسبعمائة وأربعـــة عشـــر مليـــون دينار) نتيجة للمنحة المستلمة من وزارة المالية والبالغة(١١٨٥٠٠) مليون دينار(مائة وثمانية عشر مليـــار وخمســـمائة مليـــون دينار).

ب- نصت المادة(١٤) من قانون المؤسسة رقم(٣) لسنة/ ٢٠٠٦ بأن موارد المؤسسة تتكون مـــن(التخصيصـــات الســـنوية بموجـــب الموازنة العامة للدولة، الدعم المقدم من الجهات المانحة المحلية، عائدات النشاطات واستثمارات المؤسسة) الا ان الملاحظ عـــدم تحقيق المؤسسة خلال السنة/٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ أي إيرادات عن نشاطها الجاري وذلك لعدم اســـتثمار مبلـــغ الاحتياطيـــات المتُراكم لديها والاعتماد كُلياً على منحة وزارة المالية في تمويل نشاطها.

٦. الهيئة الوطنية للاستثمار

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقارير دورية	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٢	١٠	٣	٢٥

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- نشـــاط الهيئـــــة

تم منح(١٩) ترخيص(تسعة عشر ترخيصاً استثمارياً) خلال السنوات(٢٠٠٨- ٢٠٠٩) اغلبها لم ينفذ لأسباب أهمها تتعلق بتخصيص الأرض أو سحب رخص الاستثمار من بعض المستثمرين الممنوحين إجازات الاستثمار أو تأخر المستثمر بالتنفيذ وبالتالي جرى توجيه إنذار بسحب الرخصة مما يؤشر وجود ضعف أو خلل في إجراءات منح التراخيص للمستثمرين.

ب- القوانين والأنظمة

لم تتم المصادقة على النظام الداخلي للهيئة رغم قيام مجلس شورى الدولة بإرساله إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الكتاب المرقم(٦٨٣) في ٢٠٠٩/٥/٢٧ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي(في حينه) بالاضافة الى عدم إصدار هيكل تنظيمي يحدد تشكيلات الهيئة وتقسيماتها واعداد التوصيف الوظيفي الذي يتم بموجبه اعداد دليل باللوائح والإجراءات التي تحدد الاختصاصات لكل عنوان وظيفي والشروط والمواصفات المطلوبة لشاغل الوظيفة وانما تم اعداد وصف وتقسيم لاعمال الموظفين الحاليين.

ج- السلـــــــف

استناداً لما ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية بالعدد(١٥٦٤٧/١/٥٤/٥) في ٢٠٠٩/١١/٢٢ فقد ترتب بذمة السيد رئيس الهيئة السابق مبلغ مقداره(١٢٧) مليون دينار(مائة وسبعة وعشرون مليون دينار) وقامت الهيئة الوطنية للاستثمار بتثبيتهـــا كســـلف بذمتـــه بموجب المستندات(٤١٢) و(٤٢٣) في ٢٠١٠/٦/٢٨، مما يتطلب المتابعة المستمرة لاستحصال أموال الهيئة.

٧. الهيئة العليا للحج والعمرة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقارير دورية	زيارات تفتيشية	مجموع التقارير
١	١	٢

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ – نشاط الهيئـــــة

أولاً- تحملت الهيئة اجور سكن واقامة المعتمرين العالقين في المملكة العربية السعودية وبمبلغ اجمالي(٧٢٨٨٦٩) دولار(سبعمائة وثمانية وعشرين الف وثمانمائة وتسعة وستين دولار) خلافاً لشروط العقد المبرم بين الهيئة وشركات العمرة، وقد وجه ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق وتحميل المقصر النفقات اعلاه.

ثانياً- لم تتضمن حسابات العمرة مبلغ الرسم المترتب على شركات العمرة بواقع(٥٠٠) الف دينار(خمسمائة الف دينار) على كل شركة تمارس نشاط العمرة البالغ عددها(٢٥٣) شركة والمنصوص عليه في العقود المبرمة بين الهيئة وشركات العمرة ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق واستيفاء المبالغ المتحققة على الشركات.

ثالثاً- تحملت الهيئة اجور تدريب طيارين عراقيين تابعين لشركة الخطوط الجوية العراقية على طائرات الهيئة المشتراة حديثاً وبمبلغ اجمالي قدرة(٧١٠٠٠) دولار(واحد وسبعون الف دولار) وحسب العقد بين شركة الخطوط الجوية العراقية وشركة(CAE) الاماراتية ولم يتم الاستفادة من خدماتهم حيث تعاقدت الهيئة مع طيارين غير عراقيين لقيادة طائراتها وبمبلغ(٢٠٠) الف دولار (مائتان الف دولار) شهرياً وقد طلب ديوان الرقابة المالية اجراء التحقيق بذلك ومحاسبة المقصرين.

رابعاً- لم تقم الهيئة بتصفية الحساب المشترك بينها وبين شركة الخطوط الجوية العراقية والخاص بتشغيل طائرتي الهيئة.

ب – نشـــاط مكتـــب الحج والعمرة/ القادسية

تم استثناء بعض الأشخاص من قرعة الحج(للموسم ١٤٢٩- ١٤٣٠ الهجري) بموجب موافقات خاصة صادرة من الهيئة ولم يتم تزويدنا بأضابيرهم رغم طلبنا ذلك بالإضافة إلى إصدار موافقات خاصة لبعض الحجاج من قبل الهيئة بصورة متكررة خلافاً لمـــا ورد بكتاب الهيئة العليا للحج والعمرة المرقم(١٩٢٣) في ٢٠١٠/٥/٢٧ الذي نص على(لا يحق السفر لمن ســـافر ســـابقاً إلا بعـــد مضي خمس سنوات على سفره السابق وأيا كان نوع الحج الذي ذهب به) ولم يقدم المكتب مبررات ذلك.

وقد طلب ديوان الرقابة المالية بحصر الحالات المماثلة والتحقيق بالموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها.

٨. بيت الحكمة

اصدرت عنه التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقارير دورية	مجموع التقارير
١	٣	٤

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

المصروفات

بلغ مجموع المكافآت المصروفة خلال سنة/ ٢٠٠٩ لمنتسبي بيت الحكمة مبلغ(٥١) مليون دينار(واحد وخمسون مليون دينار) وقد لوحظ تكرار الصرف لأشخاص معينين من المنتسبين دون الالتزام بالضوابط والتعليمات التي حددت إجراءات الصرف، إضافة إلى أن قوائم صرف المكافآت لم تعبر عن حقيقة الأعمال المنفذة التي تعكس طبيعة الاستحقاق.

القسم الثاني: الوزارات

١. وزارة الداخليـــــة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارة تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٧	٢٦	٣	٣	٥٩	٢٥	١٢٣

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ – الملاحظات العامة

من خلال تدقيق البيانات المالية لعدد من التشكيلات التابعة للوزارة لوحظ ظهور المركز المالي لها بجانبيه المدين والدائن(الموجودات والمطلوبات) مخالفة لطبيعتها المحاسبية وهذا يعد مخالفة للقواعد المالية بالاضافة الى اضراره وانعكاسه السلبي على الحساب الختامي للدولة مما ادى الى توقف اصدارها وقام الديوان بمفاتحة الوزارة لغرض اتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجتها بالتنسيق مع وزارة المالية، وكما في التشكيلات المدرجة ادناه:-

أولا- البيانات المالية لمكتب المفتش العام/وزارة الداخلية للسنوات/٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩

ثانيا- البيانات المالية لمديرية الدفاع المدني العامة لسنة/٢٠٠٩

ثالثا- البيانات المالية لمديرية شرطة محافظة بغداد لسنة/٢٠٠٩

ب- الملاحظات الخاصة

أولا – الحسابات الجارية بالعملة الاجنبية(الدولار)

افرزت اعمال الرقابة والتدقيق وجود (٥) حسابات جارية بالعملة الاجنبية(الدولار) مفتوحة باسم وزارة الداخلية في مصرف الرافدين- فرع الزوية بعد احداث ٢٠٠٩/٤/٩ وارقام هذه الحسابات (١١، ٢٠، ٣٧، ٣٩، ٤٠) وتم ابلاغ وزارة الداخلية- مكتب الوزير بتقريرنا المرقم (٦٢١٢/١/٧/٥) في ٢٠١٠/٥/٢٣، وندرج ادناه اهم الملاحظات بخصوصها:-

(١) جرى تمويل هذه الحسابات من جهات مختلفة(وزارة المالية، المنحة الامريكية، المجلس الاعلى للاعمار).

(٢) لم يجر تثبيت الحركات التي تمت على هذه الحسابات في سجلات الوزارة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

(٣) لم تقم الوزارة باجراء مطابقات دورية كما في نهاية السنة للحساب اعلاه باستثناء الحساب رقم(٣٧) مما يؤشر غياب السيطرة والرقابة على هذه الحسابات.

(٤) لا توجد اية اوليات أو وثائق تعزز عمليات السحب والايداع للحسابات المذكورة.

(٥) لم يجر غلق الحسابات المذكورة في اعلاه خلافا لمنشور وزارة المالية المرقم(٣٩٢٠) في ٢٠٠٥/٤/٥ المتضمن الغاء جميع الحسابات الجارية المفتوحة بالدولار باسم الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة اعتبارا من ٢٠٠٥/٥/١ واعادة ارصدتها الى الخزينة.

ثانيا- الايرادات

(١)الايرادات والسيطرة على حركة الجوازات

(أ) لم يتأيد لنا صحة الايرادات المستلمة من قبل مديرية الجنسية العامة عن إصدار الجوازات لعام/٢٠٠٨ ومن خلال تدقيق البيانات المقدمة إلينا من قبل قسم التدقيق الداخلي حيث تعذر حصر الايرادات للاسباب التالية:-

(أولا)عدم تثبيت مسؤول الميرة الجوازات التالفة لسنة(٢٠٠٧و٢٠٠٨) في السجلات وإنما ثبتت في قوائم تحفظ لدى قسم الميرة ووجود البعض الاخر من القوائم لم تسلم الى الميرة ولا زالت موجودة لدى المكاتب.

(ثانيا)أن سجلات الاصدار غير دقيقة لسنة/٢٠٠٧ وبداية سنة/٢٠٠٨ لبعض المكاتب مما يتعذر التحقق من الجوازات الصادرة.

(ثالثاً) من خلال تدقيق حركة الجوازات المقدمة الينا بموجب مذكرة قسم التدقيق الداخلي وما مثبت في السجلات لوحظ وجود العديد من الفروقات والتي تؤشر خلل في قاعدة المعلومات، وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق في الموضوع وتحديد المسؤولية التقصيرية وأسباب ظهور الفروقات.

(٢) من خلال فحص ومطابقة المبالغ المسجلة ضمن حساب الغرامات والعقوبات المثبتة في السجلات المالية لمديرية المرور العامة مع المبالغ المسجلة في كشف الحاسبة كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ بحدود(٤٥١٩٢) مليون دينار(خمسة وأربعين مليار ومائة واثنين وتسعين مليون دينار) مما يتطلب وضع برنامج يمكن من خلاله اجراء المطابقة بين كشوفات الحاسبة والكشوفات المالية الملحقة بالبيانات المالية على ان يكون هذا البرنامج شامل لكافة الغرامات والرسوم وعلى اساس السنة المالية التي تنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة لاغراض الرقابة والسيطرة على ايرادات المديرية.

ثالثاً- نشاط مديرية المرور العامة

بالرغم من مرور فترة طويلة على إصدار قانون المرور الجديد رقم(٨٦) لسنة/٢٠٠٤ الا انه لم يتم تطبيق مواده بصورة كاملة حيث لم تقم المديرية بتسجيل المركبات وإصدار السنويات الخاصة بها وتثبيت لوحات التسجيل الدائمية باستثناء قيامها بالمباشرة بنقل ملكية السيارات المستوردة(مشروع التسجيل السريع) كما لم يتم اصدار اجازات السوق حيث يعتبر القسم(٢١) من القانون أعلاه والخاص بالسائق المجاز معلق لعدم منح اجازات السوق لسواق المركبات مما يتطلب الاسراع بتطبيق الفقرات الواردة في القانون.

رابعاً- المصروفات

المديرية العامة لشرطة محافظة ميسان

تم صرف مبلغ(٣٧) مليون دينار(سبعة وثلاثون مليون دينار) لتشييد وصيانة مقر القاطع الغربي في منطقة البتيرة ولدى قيام هيئتنا الرقابية بالزيارة الميدانية لموقع العمل برفقة اللجنة المنفذة للعمل تبين أن العمل لا وجود له على أرض الواقع وحسب تأييد أعضاء اللجنة على محضر نظم لهذا الغرض وقد بين أعضاء اللجنة أن المبلغ تم سحبه من المصرف لغرض تشييد مركز الوادية لعدم كفاية المبلغ المخصص له تحت باب الصيانة والبالغ(٤٩) مليون دينار(تسعة وأربعون مليون دينار).

وقد طلب ديوان الرقابة بضرورة تشكيل لجنة لإجراء التحقيق والتأكد من صحة صرف المبالغ ومُسائلة المقصرين عن ذلك.

خامساً- العقـــــود

(١) ابرمت الوزارة(٥) عقود(خمسة عقود) خلال عامي(٢٠٠٧ و٢٠٠٨) لتوريد أجهزة كشف المتفجرات(ADE-٦٥١) مجموع مبالغها(١٤٣) مليار دينار(مائة وثلاثة وأربعون مليار دينار) ولدينا بشأنها ما يلي:-

(أ) تم التعاقد حصرياً مع شركة(ATSC- UK) البريطانية لشراء الاجهزة المذكورة بعد الحصول على موافقات لجنة العقود المركزية في الامانة العامة لمجلس الوزراء دون وجود دراسات للكلف التخمينية، وتم الاعتماد على الاسعار التي قدمتها الشركة المجهزة ونتائج المفاوضات بين مديرية العقود في الوزارة والشركة المجهزة ولذلك لم نتمكن من الوقوف على اعتدال الاسعار.

(ب) ارتفاع كلف العقدين(٢٠٠٧/٢، ٢٠٠٨/١٦) بالقياس الى العقود الاخرى وذلك نتيجة للتعاقد مع شركات وسيطة حيث بلغ سعر الجهاز الواحد للعقدين أعلاه بحدود(٦٦) مليون دينار(ستة وستون مليون دينار)، (٥٤) مليون دينار(أربعة وخمسون مليون دينار) على التوالي في حين أن أسعار العقود الاخرى المبرمة مع الشركة البريطانية المُصنعة مباشرة(٤٥) مليون دينار(خمسة وأربعون مليون دينار).

(ج) عدم تقديم المجهز شهادة فحص من شركة عالمية تؤيد مطابقة الاجهزة للمواصفات المطلوبة مع الإشارة الى أسم الشركة الفاحصة وخبرتها في هذا المجال خلافاً لما ورد في الفقرة الخاصة بذلك في العقود، وان اللجنة الفنية التي اقترحت توريد الاجهزة وتحديد مواصفاتها الفنية في المديرية العامة لمكافحة المتفجرات هي ذات اللجنة التي قامت بفحص هذهِ الاجهزة وتأييد مطابقتها للمواصفات وفاعليتها في كشف المتفجرات.

(٢) تعاقدت قيادة قوات حرس الحدود مع شركة بيادر الصحراء بموجب العقد المرقم(٤/ ح/ ٢٠٠٩) والخاص بتجهيز الارزاق الى منتسبي اللواء الاول(أربيل) بمبلغ(٦) آلاف دينار(ستة آلاف دينار) للفرد الواحد ولدينا بصدده ما يلي:-

(أ) تمت أحالة المناقصة الى شركة بيادر الصحراء بالمبلغ أعلاه بالرغم من وجود شركة راستو التي قدمت سعراً يقل عن سعر شركة بيادر الصحراء بمبلغ(٣) آلاف دينار(ثلاثة آلاف دينار) للفرد الواحد وقد طلب ديوان الرقابة المالية بتحديد الاسباب التي أدت الى استبعاد(شركة راستو).

(ب) اعتذرت الشركة عن توقيع العقد بالرغم من صدور قرار الاحالة المرقم(٥) في ٢٠٠٩/٦/١١ حيث لم يتم مصادرة التأمينات استناداً الى المادة(١٦/أولاً/جـ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ التي تقضي بمصادرة التأمينات الاولية واتخاذ الاجراءات القانونية بحق الشركة.

(٣) <u>عقد قيادة قوات حرس الحدود المبرم مع شركة قبضة السيف والخاص ببناء مديرية شرطة كمارك المنطقة الثانية بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ بمبلغ(١٢٩٧) مليون دينار(مليار ومائتين وسبعة وتسعين مليون دينار) ولدينا بصدده ما يلي:-</u>

قيام لجنة تحليل العطاءات المشكلة بموجب الامر المرقم(٧) في ٢٠١٠/٣/٣ بالاعتماد على رأي قسم الهندسة والمشاريع بإحالة المناقصة على(شركة قبضة السيف) بالرغم من وجود عطاء اخر لشركة كان افضل من ناحية السعر والمدة من الشركة المذكورة، دون تقديم ما يبرر ذلك، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بإجراء التحقيق في الموضوع.

٢. وزارة المالية

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢٣	٥٧	١٤	٢	٨٣	٩	٨	١٩٦

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ - الحساب الختامي للدولة/٢٠٠٨

أولا - تقديم الحساب الختامي

تأخرت وزارة المالية بتقديم الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة/٢٠٠٨ خلافا للموعد المحدد بموجب المادة (٦) من القسم (١١) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤ والذي ينص على (في ١٥ نيسان من السنة التالية يقوم وزير المالية باعداد الحساب الختامي السنوي لاسيما أموال الميزانية الخاصة ويقدمها الى ديوان الرقابة المالية) حيث تم تقديمه الى الديوان بصيغته الاولية بموجب كتاب وزارة المالية المرقم (١٣١٢) في ٢٠١٠/٢/١٦.

ثانياً- النفقات

أجريت خلال سنة/٢٠٠٨ حركة مناقلات بالإضافة والتنزيل على تخصيصات الموازنة التكميلية بحدود(١٠٦٢٥) مليار دينار(عشرة تريليون وستمائة وخمسة وعشرون مليار دينار) دون وجود قانون يغطي هذه الحركة، وقد سبق للديوان ان اشر هذه الملاحظة بموجب كتابة المرقم(٤٤٦٢) في ٢٠١٠/٤/١٤ المتعلق بالحساب الختامي لسنة/٢٠٠٧ دون ان ترد تعديلات لهذه المخالفة او ايجاد غطاء قانوني بإقرارها لتعديل قانون الموازنة النافذ.

ثالثاً- الموازنة الاستثمارية

تضمن قانون الموازنة التكميلية لسنة/٢٠٠٨ تخصيص مبلغ(٢٥٣٣٥) مليار دينار(خمسة وعشرون تريليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليار دينار) لتغطية نفقات الموازنة الاستثمارية وهي تمثل نسبة(٢٩.٢%) من التخصيصات الإجمالية للموازنة،وبعد إضافة المبالغ التي تم تدويرها من تخصيصات السنة السابقة تصبح التخصيصات المنقحة لهذه الموازنة مبلغ(٣٠٣٥٩) مليار دينار(ثلاثون تريليون وثلاثمائة وتسعة وخمسون مليار دينار) وقد اظهرت نتائج تنفيذ الموازنة انه تم انفاق مبلغ مقداره(١٤٩٧٦) مليار دينار(أربعة عشر تريليون وتسعمائة وستة وسبعون مليار دينار) وتمثل نسبة(٤٩.٣%) من التخصيص أعلاه مما يشير الى استمرار التلكؤ وعدم الجدية في الاستفادة من التخصيصات المرصودة لتنفيذ اعمال ومشاريع مقرة رغم تأكيداتنا المستمرة في تقاريرنا السابقة على ضرورة استغلال تلك التخصيصات في تنفيذ مشاريع من شأنها بناء وتطوير البنى التحتية للعراق.

رابعاً- التجاوز على التخصيصات

بالرغم من ان نتائج تنفيذ الموازنة العامة لسنة/٢٠٠٨ تشير الى عدم وجود تجاوز على التخصيصات على مستوى أبواب الموازنة(الوزارات) الا انه ومن خلال اجراء عملية المقارنة لتخصيصات التشكيلات التابعة لتلك الوزارات(الدوائر الحكومية) مع نفقاتها لوحظ وجود تجاوزات في الصرف بلغ مجموعها(١١١٥٦٣٢) مليون دينار(تريليون ومائة وخمسة عشر مليار وستمائة واثنان وثلاثين مليون دينار) ان التجاوز المذكور ظهر في(٢٦) دائرة حكومية حيث سبق واشرنا الى ان تلك التجاوزات تتطلب من وزارة المالية ان تاخذ دورها الرقابي في منع مثل تلك التجاوزات ومحاسبة المتسببين فيها لكونها تشكل مخالفة لاحكام المادة(٥) من القسم/٩ من قانون الادارة المالية والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠٠٤ والتي تنص على(لوحدات الانفاق ان لا تلتزم بعملية صرف تزيد عما مخصص لها في الميزانية السنوية مالم ينص على خلاف ذلك بقانون الميزانية)، ومع ما تقدم يلاحظ انخفاض عدد الإدارات المتجاوزة من(٨٧) ادارة في سنة/٢٠٠٧ الى(٢٦) ادارة في سنة/٢٠٠٨ وكذلك بالنسبة لمبلغ التجاوز الذي انخفض من(٢١٠٦) مليار دينار(تريليونان ومائة وستة مليارات دينار) لسنة /٢٠٠٧ الى المبلغ المذكور أعلاه.

خامساً- حصة اقليم كردستان

(١) بموجب المادة(٦-سادسا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية التكميلية رقم(٣٤) لسنة /٢٠٠٨ تم تحديد حصة اقليم كردستان بنسبة(١٧%) من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة الاتحادية لجمهورية العراق(بعد استبعاد النفقات

السيادية) حيث بلغت(٩٥٤١٣٧١) مليون دينار(تسعة تريليونات وخمسمائة وواحد واربعين مليار وثلاثمائة وواحد وسبعين مليون دينار) وهو يقل عن حصة الاقليم المنفحة بعد اضافة نفقات الموازنة التكميلية المعدلة بلغ(٤٦٦٩٥٨) مليون دينار(اربعمائة وستة وستون مليون وتسعمائة وثمانية وخمسون الف دينار).

(٢) لم تقدم وزارة المالية اجاباتها واجراءاتها بخصوص ما ورد في تقارير ديوان الرقابة المتعلقة بنتائج تدقيق حصة اقليم كردستان للسنوات(٢٠٠٤-٢٠٠٨).

سادساً- المنح(النفقات التحويلية)

ان مجموع المبالغ المصروفة على حساب المنح لسنة/٢٠٠٨ بلغت(٢٣٩٩١٣٥) مليون دينار(تريليونان وثلاثمائة وتسعة وتسعون مليار ومائة وخمسة وثلاثون مليون دينار) وهي تمثل ما تم صرفه الى الوحدات الحكومية اضافة الى المبالغ المخصصة لها في الموازنة والى المنظمات والاتحادات والمراكز والهيئات الدولية العربية والاجنبية كمساهمات ومساعدات إلى تلك الجهات علما ان البعض منها لم تقدم اوليات الصرف الخاصة بها.

سابعاً- السلف بدون تخصيص

أظهرت سجلات دائرة المحاسبة/قسم حسابات النقدية لسنة/٢٠٠٨ صرف مبالغ من قبل دائرة المحاسبة في وزارة المالية بلغ مجموعها(٩٤٤١) مليار دينار(تسعة تريليونات وأربعمائة وواحد وأربعون مليار دينار) إلى دوائر الدولة وقد تم تبويبها كسلف لعدم وجود تخصيص في الموازنة يغطيها، ولم نتمكن من تدقيقها والتأكد من وجود سند قانوني لمنحها وذلك لعدم تزويد هذا الديوان بكشف تفصيلي بمبالغها وأوليات الموافقة على منحها، وقد بلغ مجموع السلف التي لم يجر تسويتها لغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ مقداره(١٨٦٢) مليار دينار(تريليون وثمانمائة واثنان وستون مليار دينار)، ويؤكد هذا الديوان على ما ورد في تقاريره للسنوات السابقة بضرورة تلافي مثل هذه الحالات لخطورتها وتأثيرها على دقة المركز المالي ونتيجة النشاط بالإضافة إلى كونها مخالفة لما ورد في قانون الإدارة المالية والدين العام.

ثامناً- المديونية

بلغت الديون الخارجية المترتبة على العراق كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١ وحركتها خلال السنة لدول نادي باريس وخارجه والدائنين التجاريين ومطالبات دول الخليج(٥١٦٦٠) مليون دولار(واحد وخمسون مليار وستمائة وستون مليون دولار) وكما وردت لهذا الديوان من دائرة الدين العام بموجب كتابهم الأخير المرقم(٩٨٠) في ٢٠١٠/٥/٢٤، علما إن هذه الديون وفوائدها واثر حركة التسديدات عليها لم يتم تثبيتها بقيود محاسبية في سجلات دائرة المحاسبة، وبذلك فأن الحساب الختامي لهذه السنة والسنوات السابقة لا يظهر التزامات العراق اتجاه الغير وسبق لهذا الديوان وان أكد في تقاريره السابقة على ضرورة وجود سيطرة محاسبية على هذه الديون بالإضافة إلى السيطرة الإحصائية الموجودة لدى دائرة الدين العام خاصة إن البنك المركزي العراقي قام بأجراء معالجات قيدية بتنزيل الديون المسجلة لديه من سجلاته دون أن يتم نقلها بقيود محاسبية إلى سجلات وزارة المالية.

ب - مقر الوزارة

اولا - الاختلاف في التمويلات

من خلال قيام الديوان بتدقيق حسابات ادارات التمويل الحكومي(اللامركزي) لوحظ تأخر الوزارة في منح التمويلات الخاصة بكل ادارة ولغاية نهاية السنة المالية أو بداية السنة اللاحقة، مما ادى الى ظهور حساب جاري دائرة المحاسبة(مدينا) خلافا لطبيعته المحاسبية الدائنة وقيام عدد من الادارات باستغلال الموجود النقدي في حساب الامانات لغرض تعزيز التمويلات لتلك الدوائر.

ثانيا - سجلات التوحيد

عدم قيام الوزارة بالمصادقة على سجلات التوحيد لعدد من الادارات وتأييد الارصدة الظاهرة فيها مما يؤثر على دقة وصحة تلك الارصدة ومنها(مقر وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة الاعمار والاسكان/الهيئة العامة للاسكان ومجلس القضاء الاعلى) اضافة الى عدم قيام بعض الوزارات بمسك وتنظيم سجل التوحيد خلافا لتعليمات النظام المحاسبي اللامركزي مثل(مقر وزارة المالية/الموازنة الاستثمارية، وزارة الشباب والرياضة).

ثالثا – صندوق تنمية العراق(DFI)

وردت ضمن تقرير الحساب الختامي لجمهورية العراق للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ الصادر بموجب كتاب الديوان المرقم(١١٢٩٨/٣/٣/٤) في ٢٠١٠/٩/٦ العديد من الملاحظات عن صندوق تنمية العراق ندرج منها ما يلي:-

(١) تم بموجب كتاب وزارة المالية المرقم(٦٣٩) في ٢٠٠٨/٤/٤ تحويل مبلغ(٣٠٠) مليون دولار(ثلاثمائة مليون دولار) من حساب الصندوق إلى برنامج استجابة قادة قوات التحالف لمشروع إعادة اعمار بنية العراق، وقد جرى تسجيل هذا المبلغ سلفة بذمة مجلس الوزراء ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي لم يتم إجراء تسوية هذه السلفة، علما إن هذا الديوان قد اصدر تقريره المرقم(٨٩٤٩/٣/١/١) في ٢٠٠٩/٧/١٦ بنتائج أعمال التدقيق على هذا البرنامج.

(٢) لا زالت سجلات وزارة المالية لا تظهر تفاصيل حركة المبالغ المستثمرة في سندات الخزانة الأمريكية وفوائدها.

(٣) لم يتم تغيير نظام مسك السجلات الخاصة بالصندوق للسنة/٢٠٠٨، ولا زالت الوزارة لا تقوم بتنظيم قيود محاسبية نظامية لأغراض الرقابة والسيطرة على حركة مقبوضات ومدفوعات الصندوق ورصيده المتبقي حيث تم مسك سجلات وتنظيم قيود محاسبية في بداية سنة/٢٠١٠ الا ان هذه السجلات والمستندات كانت غير مستوفية للشروط الشكلية والقانونية.

ج – المصارف

أولا– الملاحظات العامة

(١) تحملت اغلب فروع مصرفي الرافدين والرشيد خسارة في نشاطها علماً ان الخسارة مستمرة من سنوات سابقة.

(٢) وجود حوالات داخلية مبتاعة مضت عليها المدة القانونية يعود البعض منها الى سنوات سابقة لازالت مبالغها موقوفة في السجلات.

(٣) ضمن حساب ديون متأخرة التسديد مبالغ موقوفة لم تتخذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

(٤) عدم قيام بعض المصارف باتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد المبالغ المترتبة بذمة أمناء الصناديق عن النقص بالنقد والنقد المزيف خلال عملية استبدال العملة.

(٥) استمرار وجود حسابات جارية وحسابات توفير غير متحركة من سنوات سابقة ضمن حسابات بعض فروع مصرف الرشيد وقد وجه ديوان الرقابة المالية بالإتصال بأصحابها وحثهم على تحريكها.

ثانيا- الملاحظات الخاصة

(١) مصرفي الرشيد والرافدين

(أ)على الرغم من قيام مصرفي الرافدين والرشيد بتشكيل لجان لمتابعة إعادة الهيكلة استنادا لمذكرة التفاهم الموقعة بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بخصوص الموضوع الا انه لم يتم تـزويدنا بتقارير دورية، وانما تقدم تقارير محددة عند طلبها.

(ب)عدم الالتـزام بالتوقيتات المحددة في خطة العمل الجديدة المتعلقة بمذكرة التفاهم، علماً ان الفترات الزمنية المحـددة لانجـاز هـذه الفقرات انتهت مما يتطلب تحديد توقيتات جديدة.

(ج)لم يقدم البنك المركزي العراقي والمصارف اقتراحات بالتعديلات المطلوبة على قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم(٩٤) لسنة/٢٠٠٤ وقانون الشركات رقم(٢٢) لسنة/١٩٩٧.

(د)عدم قيام المصرفين بإعداد نظام لحوافز الإدارة العليا والموظفين، حيث يفتقر المصرفين لنظام حوافز فعال يربط الأداء بالأجر، ممـا تترتب عليه عدم اهتمام العاملين في فروع المصرفين باستقطاب الزبائن من القطاع الخاص.

(هـ)على الرغم من قيام وزارة المالية/دائرة الدين العام بإجراء التسويات مع الدائنين وشراء بعض الديون الخاصة بمصرف الرافدين، الا انه لم يجر عكس نتائج هذه التسويات في السجلات المالية للمصرف، مما يتطلب الإيعاز إلى دائـرة الـدين العـام والمصـرف للتنسيق بينهما لحسم الموضوع.

(و)لازال رأسمال المصرفين دون الحد المطلوب بموجب المادة (١٤) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة/٢٠٠٤، مع العلم ان هنـاك توجه لدى البنك المركزي لان يكون الحد الأدنى لرأس المال (٢٥٠) مليار دينار (مائتين وخمسين مليار دينار) خلال السنوات الثلاثة المقبلة، مما يتطلب قيام وزارة المالية بتحديد مصادر تمويل الزيادة في رأسمال المصرفين، وهنا تبرز أهمية إجراء التعديلات علـى قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة/١٩٩٧، فيما يتعلق بمعالجة الاحتياطيات، حيث لم يحدد القانون أعلاه سـقف للاحتياطيـات وإمكانية استخدامها لزيادة رأس المال.

(ز)على الرغم من قيام مصرف الرافدين بإبرام العقد الخاص بالنظام المصرفي الشامل مع شركة (بي بـلان) بتـاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٥ وانتهاء المدة المحددة لانجازه البالغة (سنتين)، ألا انه لم يجر انجاز العقد لغاية تاريخه.

(ح)لم تتخذ أي خطوات فعالة لتعزيز وتطوير المهارات والخبرات المصرفية لدى العاملين في المصرفين على الرغم من حصول موافقـة البنك الدولي على تقديم منحة مقدارها (١٠) مليون دولار (عشرة ملايين دولار)، الا انه ولغاية تاريخه لم يـتم اسـتخدام المنحـة لتمويل إجراءات أعادة الهيكلة التشغيلية ومنها تطوير مهارات العاملين.

(ط)سبق وان تم إعداد خطة استراتيجية لإعادة الهيكلة (ACTION PLAN) واستحداث وحدة لإعادة الهيكلة كونها مسؤولة عـن الأمور المتعلقة بإدارة المنحة والإعلان عن الحاجة إلى خبراء في إعادة الهيكلة ووضع الشروط المرجعية لاختيارهم بعد مناقشـتها مع المصارف وعرضها على اللجنة التنفيذية بصورتها النهائية ألا انه ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقـابي لـم يجـر التعاقـد مـع الخبراء.

(٢)المصرف العراقي للتجارة(T.B.I)

(أ) قام المصرف بعقد اتفاقيتين مع مصرفي البصرة الدولي والشمال على منحهما تسهيلات مصرفية على التوالي بدفع (١٥) مليـون دولار (خمسة عشر مليون دولار) لكل منهما ولاكثر من دفعة بفائدة مقدارها (١٠%) مقابل قيام المصرفين بإيداع مبلـغ مقـداره (١٩.٢) مليار دينار (تسعة عشر مليار ومائتان مليون دينار) و(١٩) مليار دينار (تسعة عشر مليار دينار) على التوالي لقاء فائدة مقدارها (١٢%) وتم إيداع المبلغين كضمان للتسهيلات المصرفية الممنوحة وكانت نتيجة الاتفاقيتين تحمـل المصـرف لخسـارة مقدارها (٦٨٥١٨٥٠) دولار (ستة ملايين وثمانمائة وواحد وخمسون ألف وثمانمائة وخمسون دولار) ،علما إن المصـرف قـام باحتساب فوائد على ضمانة التسهيلات، ومن خلال الاتفاقيتين تم استخدام الاموال العامة لتغطية نشاطات المصـرفين مـن خـلال سحب مبلغ التسهيلات قبل ايداع مبالغ الضمانات.

(ب) عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة يتم الاعتماد عليها في منح الائتمانات النقدية، وإنما يتم معالجة كل حالة بشكل منفصل على وفق إستراتيجية غير واضحة، الأمر الذي أدى إلى تجاوز جميع النسب والمعايير المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والمحددة في قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة/٢٠٠٤ في هذا المجال.

(ج) تم منح قروض وتسهيلات إلى بعض الشركات تعود للزبون(معن غانم عبد الجليل) بمبلغ (١٧٥٠٠) مليون دينار (سبعة عشر مليار وخمسمائة مليون دينار) مقابل ضمان ضعيف وهو تقديم صك مسحوب على احد المصارف الاهلية ولم يسدد القرض بتاريخ الاستحقاق ورفض الزبون تسديد الفوائد التاخيرية والبالغة (١٤٥٨٣٣) ألف دينار (مائة وخمسة وأربعون مليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار).

(د) تحمل المصرف خسارة بمبلغ (٤٦١) مليون دينار (اربعمائة وواحد وستين مليون دينار) نتيجة عدم الاعتماد على سعر الصرف المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي عند معالجة القرض والتسهيلات الممنوحة الى الزبون(عدنان ناجي) البالغ مجموعها (٢١١٣) مليون دينار (ملياران ومائة وثلاثة عشر مليون دينار) و(١١٤٠٠) الف دولار(احد عشر مليون واربعمائة الف دولار) علما ان جزء من التسهيلات منحت لتأسيس شركة خاصة للصناعات الإسمنتية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣)الحسابات المكشوفة للمصارف الخاصة

ظهور رصيد حساب مصرفي البصرة الاهلي والوركاء لدى مصرف الرافدين/الفرع الرئيسي مدين(مكشوف) وبمبالغ كبيرة حيث بلغ لغاية ٢٠١٠/٤/٨ (٣٥٤٠٠٧) مليون دينار(ثلاثمائة واربعة وخمسون مليار وسبعة مليون دينار) و(٢٩٨٦٦) مليون دينار(تسعة وعشرون مليار وثمانمائة وستة ستون مليون دينار) على التوالي مع العلم انه سبق لديوان الرقابة المالية ان قام بإبلاغ(مجلس الوزراء–لجنة الشؤون الاقتصادية)، بموجب كتابه المرقم(٤٩٢٦/١/٤/٤) في ٢٠١٠/٤/٢٥ حول الموضوع.

ثالثا – نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على مشروع انشاء ابنية فروع مصرف الرافدين في محافظات(الحلة،كربلاء،البصرة) ولدينا بصدد ذلك الملاحظات التالية:-

(١) الملاحظات المشتركة

قيام الدائرة بإصدار اوامر غيار للاعمال الاضافية والمستحدثة لبعض فقرات العمل والتي تم صرف مبالغها من مبلغ عقد المقاولة دون استحصال الموافقات الاصولية بذلك، كما لم تقم اللجان المشرفة على التنفيذ بتقديم تقارير فنية توضح فيها مراحل سير العمل. كما لوحظ عدم قيام الدائرة بإجراء الفحوصات المختبرية لبيان مدى ملائمة التربة للمشاريع واعتماد النتائج كأساس في اعداد التصاميم الهندسية حيث تم لاحقا اصدار اوامر غيار تضمنت استبدال التربة لجميع مواقع العمل في المشاريع ولم يتم استكمال الاجراءات الادارية والقانونية اللازمة لتهيئة مواقع العمل لتسليمها للشركات المقاولة حتى بعد اصدار كتب الاحالة.

(٢) الملاحظات الخاصة

(أ) بناية مصرف الرافدين فرع الحلة/الجسر

قيام الدائرة بإحالة العمل على شركة أرض الحر للمقاولات بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ في حين تم ابرام عقد المقاولة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٤ أي قبل الإحالة بعشرة أيام وهذا يعد مخالفا للمادة(السادسة–١٠) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة/٢٠٠٧ والتي تنص(على الجهة المنفذة ان تبلغ المناقص الذي رست عليه المناقصة خلال(١٥) يوم من تاريخ صدور قرار الاحالة لغرض توقيع العقد).

(ب) بناية مصرف الرافدين فرع كربلاء/الحسينية

قامت الدائرة بإصدار امر غيار بمبلغ(١٤٩) مليون دينار(مائة وتسعة واربعين مليون دينار) وذلك لزيادة كميات بعض الفقرات بنسبة(٢٠%) عن الكميات المثبتة في جداول الكميات لعدم دقة تحديدها والذي اثر سلبا على مبلغ الاحتياطي، كما قامت الشركة المقاولة(شركة ارض الحر وعصر الخير للمقاولات) بإجراء الفحوصات المختبرية الخاصة بحديد التسليح الخاص بأساسات المشروع في المختبرات الانشائية التابعة للجامعة التكنولوجية بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٨ أي قبل تسليم الموقع ومباشرة الشركة بالعمل في

٢٠٠٨/١١/١٧، وبرأينا كان من الاجدر على الدائرة التعاقد مع المكاتب الاستشارية الهندسية المعتمدة لدى الجامعات الهندسية لكفاءتها العالية وخبرتها في اعداد التصاميم للمشاريع الانشائية).

د - فروع المصرف العقاري

أولا- قروض الاسكان/المصرف العقاري/الرصافة

لم يتم تصوير العقارات العائدة للمقترضين وحسب ما درج عليه عمل الفرع لغرض معرفة وتوثيق مراحل الكشف أولا بأول منعاً للتلاعب وإنما تم إرفاق كشوفات موقعيه مصورة مبهمة لم تؤشر المكان هل هو نفس الموقع أو التصوير في موقع آخر بدلاً منه.

ثانيا- الأرصدة المدينة والدائنة

بلغ رصيد الحسابات المتبادلة(المدينة والدائنة) (٢٨٦٣٢٨) مليون دينار(مائتين وستة وثمانون مليار وثلاثمائة وثمانية وعشرون مليون دينار) و(٢٩٨٩٦٦) مليون دينار(مائتين وثمانية وتسعون مليار وتسعمائة وستة وستون مليون دينار) على التوالي كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ حيث تبين وجود العديد من الفروقات والموقوفات منها مدورة من سنوات سابقة لم يتم اتخاذ ما يلزم لتصفيتها مما قد يؤدي الى إساءة التصرف، الامر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد ذلك.

هـ - فروع المصرف الزراعي

أولا- نتيجة النشاط

(١) حقق(١٦) فرع من فروع المصرف الزراعي التعاوني البالغة(٤٢) فرع خسارة مقدارها(٦٣٢٨) مليون دينار(ستة مليارات وثلاثمائة وثمانية وعشرون مليون دينار)، إضافة إلى تحمل(١٤) مكتب من مكاتب المصرف البالغة(٢٨) مكتب خسارة مقدارها(٢١٩) مليون دينار(مائتان وتسعة عشر مليون دينار) علماً ان خسارة بعض الفروع والمكاتب مستمرة من سنوات سابقة، مما يتطلب التحري عن اسباب الاستمرار في تحقق هذه الخسارة واتخاذ الاجراءات اللازمة المناسبة لايقاف هذه الخسائر.

(٢) نؤكد ملاحظاتنا الواردة في تقرير الديوان المرقم(١١٩١١) في ٢٠٠٩/٩/٧ عن الزيارة التفتيشية الى المصرف الزراعي/المركز العام والفرع الرئيسي والتي لم يقم المصرف بتصفيتها ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وادناه بعض الملاحظات الواردة في التقرير:

(أ) قيام الفرع الرئيسي بقبول ايداع مبالغ الصكوك المزورة المقدمة له من قبل بعض الزبائن والمسحوبة على نفس المصرف أو على مصارف اخرى لغرض شراء الدولار وقبل تحصيل مبالغها.

(ب) قيام احد الزبائن بايداع صكوك مزورة مسحوبة على الحساب المفتوح باسم الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لدى مصرف الرافدين/ الاحرار تبين لاحقا ان هذا الحساب مزور ولا يخص الشركة.

ثانيا- قروض صغار الفلاحين والمبادرة الزراعية/فرع الدغارة

(١) تدني نسبة التنفيذ الأجمالي للمبالغ المصروفة لصندوق المبادرة الزراعية حيث بلغت(١٣%) من المبالغ المخصصة للسنة/٢٠٠٩ علماً ان نسبة التنفيذ في سنة/٢٠٠٨ كانت(٨٠%).

(٢) خلافاً لتوجيهات المصرف الزراعي التعاوني/قسم الائتمان/وحدة صندوق قروض المكننة والتي أشارت إلى ضرورة تقديم المزارعين لتعهد بمراجعة مديرية المرور لتسجيل الساحبات بأسمائهم وحجزها لصالح المصرف خلال فترة شهر من استلامها، لوحظ عدم وجود تأييد من مديرية المرور سواء بتسجيل الساحبات بأسماء المزارعين أو بالحجز لصالح المصرف، كما لم يقدم المزارعين المستفيدين من الساحبات تعهد بتشغيلها للأغراض الزراعية. مما يتطلب متابعة إستكمال تقديم المقترضين تأييدات من مديرية المرورعن تسجيل الساحبات وحجزها لصالح المصرف وضمان تشغيلها للاغراض الزراعية.

ثالثا- العمليات المصرفية

بلغت التسهيلات المصرفية والقروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني/الموصل منذ سنوات سابقة(٤٤٣) مليون دينار(أربعمائة وثلاثة وأربعون مليون دينار) والتي احتسبت عليها فوائد تأخيرية حتى بلغت نسبتها(١٠٠%) وتوقف احتسابها

دون سداد أي مبلغ منها لغاية٢٠٠٩/١٢/٣١، علماً ان أولياتها قد فقدت خلال احداث سنة/٢٠٠٣، مما يتطلب بذل الجهود واتخاذ كافة الإجراءات بحق المستفيدين من هذه التسهيلات والقروض الممنوحة والعمل على استحصالها مع الفوائد التأخيرية المترتبة عليها لضمان حقوق المصرف.

رابعا – الأرصدة المدينة والدائنة

لم يتخذ المصرف الزراعي التعاوني الاجراءات المناسبة بشأن تحصيل فوائد القروض والكمبيالات المترتبة بذمة المقترضين وزبائن المصرف والمتمثلة بحساب الإيرادات المستحقة غير المقبوضة البالغ رصيده (٦٨١٤) مليون دينار(ستة مليارات وثمانمائة وأربعة عشر مليون دينار) كما في٢٠٠٩/١٢/٣١، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل تلك الديون.

و – الهيئة العامة للمناطق الحرة

اولا – نشاط الهيئة

لا تزال الهيئة بحاجة لتكثيف الجهود في متابعة المستثمرين وجذب الاستثمارات وتنشيط عمل المديريات لتغطية العجز المتراكم البالغ(٢٧٦٥) مليون دينار(مليارات وسبعمائة وخمسة وستون مليون دينار) لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١.

ثانيا – الخطة السنوية ونتائج تنفيذها

على الرغم من قيام الهيئة بوضع خطة سنوية لعام/٢٠٠٩ تضمنت(٢٨) فقرة لـ(٨) محاور رئيسية الا انها كانت وصفية وغير مكممة ولأغلب الفقرات حيث تعذر تحديد نسب التنفيذ والانحرافات فيها إضافة الى احتوائها على فقرات لا علاقة لها بموضوع الخطة.

ثالثا – النشاط الاستثماري للمناطق الحرة

بلغ إجمالي المبالغ المستحقة عن بدلات الايجار غير المسددة من قبل بعض المستثمرين(١٠٩٥٨٤) دولار(مائة وتسعة الف وخمسمائة وأربعة وثمانون دولار) لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ ترتبت عليها غرامات تأخيرية مجموعها(١٢٢٦٢) دولار(اثنا عشر الف ومائتان واثنان وستون دولار) علماً ان الهيئة قد اصدرت تعليمات تضمنت(ضرورة قيام المستثمرين بتسديد الالتزامات المالية المترتبة بذمتهم) مما يتطلب ضرورة متابعة الهيئة للمستثمرين لتسديد الإيجارات والغرامات المترتبة عليهم.

رابعا – الموازنة الاستثمارية

بلغ إجمالي التخصيصات السنوية لمشاريع الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٠٩ مبلغاً مقداره(٥٦١٠) مليون دينار(خمسة مليارات وستمائة وعشرة ملايين دينار) وبنسبة تنفيذ بلغت(٣.٦%) كما لم تقم الهيئة بالمباشرة بتنفيذ بعض المشاريع خلال سنة/٢٠٠٩ على الرغم من توفر التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذها ضمن الموازنة الاستثمارية وكما في الأمثلة :-

اسم المشروع	الكلفة الكلية مليون دينار	التخصيص السنوي مليون دينار	المصروف الفعلي مليون دينار	نسبة الانجاز المالي للمشاريع%
التصميم الأساسي للمنطقة الحرة التوسعية في خور الزبير	١٥٠٠	١٩٥	ـــــ	ـــــ
اعمال الطرق الحرة في نينوى	٧٠٠٠	٢٥٥٠	ـــــ	ـــــ
اكمال التصميم الأساسي للمنطقة الحرة قرب بغداد/المرحلة الرابعة	١٠٠٠	٢٠٨	ـــــ	ـــــ
اعادة اعمار الأجزاء المتضررة للمنطقة الحرة في القائم	٢٠٠٠	٧٢٩	١٩٩	%٢٧

مما يتطلب الاستفادة من التخصيصات المرصدة لانجاز كافة المشاريع.

ز – دائرة عقارات الدولة

اولا – العقارات والاملاك

ضعف إجراءات الدائرة في حصر الملكية العقارية لوزارة المالية الذي انعكس بالتجاوز على العقارات من قبل الغير وتاخر تسديد اقساط الايجار واقساط البيع للعقارات المؤجرة أو المباعة بالتقسيط وترك اعداد كبيرة منها شاغرة وقد وجه ديوان الرقابة المالية بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع تلك التجاوزات واستيفاء أجر المثل من المتجاوزين وتأجير العقارات الشاغرة ومتابعة استيفاء الاقساط المستحقة عليها وكذلك الاقساط المستحقة عن العقارات المباعة بالتقسيط وفق قانون بيع وأيجار أموال الدولة رقم(٣٢) لسنة/١٩٨٦ (المعدل) لتحقيق أكبر عائد للخزينة.

ثانيا – إدارة الأموال المحجوزة

بلغ عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم قرارات حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة من المحاكم المختصة(١٠٣١) شخص(الف وواحد وثلاثين شخص) خلال سنة/٢٠٠٩، في حين تم وضع اشارة حجزعلى(٢٨) عقار(ثمانية وعشرون عقار) فقط خلال السنة لاستمرار النقص بالمعلومات الخاصة بالعقارات العائدة للأشخاص المحجوزة أموالهم.

ح – الهيئة العامة للكمارك/المنطقة الجنوبية

اولا– عطل جهازي الكشف على البضائع(السونار) لمنفذي صفوان وام قصرالحدوديين ولم يتم معرفة تاريخ واسباب عطلهما، علماً ان الجهازين لهما الأهمية الكبيرة في الكشف على محتويات الشاحنات الداخلة، مما يتطلب مساءلة ومحاسبة المقصرين عن إستمرار عطلهما وعدم تصليحهما لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي في حينه والتوجيه بأتخاذ الاجراءات السريعة لأصلاح تلك الأجهزة مستقبلا فور عطلها وكذلك تهيئة كافة المستلزمات المادية والبشرية اللازمة لتمكين تلك اللجان من اداء الدور المناط بها بفاعلية.

ثانيا– عدم وجود مخازن عائدة للمديرية في المنافذ الحدودية لإيداع المواد المضبوطة(غير المصرح بها)، حيث قامت المديرية باستغلال الساحات الداخلية للدوائر والمديريات الاخرى لخزن السيارات والمواد المضبوطة والتي يتم تحريك دعاوى كمركية على اصحابها.

ط – خزينة محافظة نينوى

ضعف دور الخزينة في الرقابة على تقدير الإيرادات المتوقع جبايتها من قبل دوائر الدولة المرتبطة بها مما ادى الى تعذر مراقبة كفاءة تحصيل تلك الإيرادات،ونتيجة لذلك انخفضت الإيرادات المستحصلة في سنة/٢٠٠٩ بنسبة(١٤%) مقارنة بإيرادات السنة/٢٠٠٨ حيث بلغت الإيرادات(٢٩٢٧٥) مليون دينار(تسعة وعشرون مليار ومائتان وخمسة وسبعون مليون دينار) في سنة/٢٠٠٩ فيما بلغت(٣٤١٤٠) مليون دينار(أربعة وثلاثون مليار ومائة وأربعون مليون دينار) في سنة/٢٠٠٨، ولم تتخذ في حينه الاجراءات التي استدعتها هذه الملاحظة.

ي – دائرة تكنولوجيا المعلومات

مشروع نظام إدارة المعلومات المالية العراقي(IFMIS) المنفذ من قبل شركة(BEARING POINT) الذي يهدف الى تنفيذ الموازنة في كافة وحدات الإنفاق على مرحلتين الأولى ربط وتشغيل وحدات الإنفاق الرئيسية في مراكز الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وخزائن المحافظات، والثانية ربط وتشغيل وحدات الإنفاق الفرعية في بغداد والمحافظات، حيث تولت دائرة تكنولوجيا المعلومات الجانب التقني التخصصي بالمتابعة مع الشركة المنفذة وصيانة أجهزة المنظومة وشبكة المشروع وكذلك تشغيل وصيانة النظام وتدريب الموظفين على استخدام النظام ولدينا بصدد ذلك ما يلي:-

أولا– تم استلام الأجهزة الواردة الى دائرة تكنولوجيا المعلومات من الشركة المنفذة لمشروع النظام استناداً للمذكرة الموقعة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٣ بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ممثلة بمديرها في العراق وبين الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المالية على شكل(منحة أمريكية) وتضمنت أجهزة المشروع(المنظومة الرئيسية ومنظومة الطوارئ ومنظومة إحصاء الموظفين) مع مجموعة من الأجهزة جرى تأييد الاستلام الكمي بها فقط ولم يتم توقيع قوائم الشحن الواردة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٦ لعدم توفر أية أوليات تتعلق بتفاصيل العقد بين الوكالة الأمريكية مع الشركة المنفذة.

ثانيا– من خلال متابعة تطبيق النظام لوحظ انخفاض عدد الوحدات المرتبطة بالنظام حيث تم ربط(١٣٠) وحدة إنفاق حكومية من مجموع(٢٥٥) وحدة أي بنسبة(٥١%)، إضافة الى عدم تنفيذ شبكة داخلية بين دائرة تكنولوجيا المعلومات ومبنى وزارة المالية تتضمن عملية التراسل الداخلي المقرة ضمن الخطة السنوية لسنة/٢٠٠٩ وتوقف مشروع نظام المعلومات المالية، مما يتطلب قيام الدائرة بالتنسيق مع الشركة المنفذة ودائرة الموازنة لربط كافة وحدات الانفاق الحكومي وتنفيذ شبكة داخلية لدائرة تكنولوجيا المعلومات ومبنى وزارة المالية تتضمن عملية التراسل الداخلي.

ثالثا– عدم إكمال ومتابعة العمل مع ديوان وزارة المالية فيما يخص إحصاء موظفي الدولة وقد بررت الدائرة ذلك لعدم متابعة الشركة المنفذة للمشاكل المتعلقة بالعمل، مما يتطلب إكمال ومتابعة العمل مع ديوان الوزارة فيما يخص إحصاء موظفي الدولة.

٣. وزارة الصحة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٣٠	٤٨	٣	١٣	٨	١٣٤	٣٣	٢٦٩

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها :-

أ- فحص الاغذية

بالرغم من ان كميات المواد الغذائية التي تم إتلافها من قبل فرق الرقابة الصحية في الوزارة خلال سنة/٢٠٠٩ قد زادت عن الكميات التي جرى إتلافها في سنة/٢٠٠٨ وذلك لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري بنسبة(١٢٥٥%) مما يستوجب دراسة الموضوع من كل جوانبه وتفعيل الاجراءات القانونية بحق المقصرين لما تشكله من خطورة على صحة المواطنين، وكما موضح أدناه:-

نوع المادة	الكمية/٢٠٠٩	الكمية/٢٠٠٨	نسبة الزيادة
مواد غذائية صلبة	١٩١١٦٢٠٢ كغم	١٤١٠٥٣٩ كغم	%١٢٥٥
مواد غذائية سائلة	٣٦٤٤٤٣٥ لتر	٤٥٧٦١١ لتر	%٦٩٦

الا ان هناك عدد من الملاحظات المؤشرة على عمل المنافذ الحدودية بشأن استيراد الاغذية وكالاتي:

اولا - منفذ طريبيل الحدودي

(١) لم يتم اجراء الفحوصات المختبرية لجميع الشحنات الغذائية الواردة عبر هذا المنفذ للفترة من ٢٠٠٩/١/١ لغاية ٢٠٠٩/٨/١ والبالغة(٣٧٩٥) شحنة(ثلاثة الاف وسبعمائة وخمسة وتسعون شحنة) لبيان مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري.

(٢) اظهر تقرير الزيارة التفتيشية التي قام بها قسم الرقابة الصحية الى هذا المنفذ بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٦، وجود ممرض واحد يقوم بجميع المهام المتعلقة بفحص الاغذية من الناحية الشكلية ابتداءا من تدقيق المستمسكات المتعلقة بشحنات الأغذية والمصادقة عليها وذلك بدرج عبارة(لا مانع من إكمال الاجراءات والفحص المختبري كل في محافظته) واخيرا السماح لتلك الشحنات بالدخول الى العراق، علما انه لم يتم تخويله أي صلاحية للقيام بتلك الاعمال التي هي حصرا من واجبات الكادر الوقائي المتخصص المسؤول عن تدقيق تلك الشحنات والتي بين التقرير بعدم تواجدهم في موقع العمل اثناء الزيارة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية التحقيق بالموضوع واتخاذ إجراءات مناسبة بحق المقصرين.

(٣) خلافا للمادة(٢٧) من قانون الصحة العامة رقم(٨٩) لسنة/١٩٨٩ النافذ الخاصة بإلزام المستوردين بإجراء تعهدات خطية مصدقة من جهة قانونية متضمنة شروط جزائية تتناسب مع مبلغ الشحنة لغرض إجراء الفحوصات المختبرية للمواد الغذائية المستوردة قبل ان يتم التصرف بها لوحظ ان جميع تلك التعهدات غير مصدقة ولا تتضمن الشروط المشار اليها، الامر الذي يتطلب إعادة النظر في موضوع التعهدات الخطية المعمول بها، بحيث تتضمن شروط جزائية تتناسب مع مبلغ الشحنة بعد تصديقها من جهة قانونية.

(٤) لم تتخذ الوزارة أي إجراء بصدد المستوردين الذين اخلوا بتعهداتهم ولم يقوموا بمراجعة دوائر الصحة كل حسب محافظته لغرض إجراء الفحص المختبري للمواد الغذائية المستوردة الواردة عبر هذا المنفذ قبل التصرف بها وإرسال تلك النتائج الى دائرة صحة الانبار بإعتبارها الجهة المعنية بالامر وعدم قيام الاخيرة بمتابعتها لنتائج تلك الفحوصات وتفعيل الاجراءات القانونية بحق المخالفين، وقد طلب ديوان الرقابة المالية تفعيل الاجراءات القانونية بحق المستوردين المخلين بتعهداتهم.

(٥) السماح بدخول مركبات الحمل المكشوفة لنقل المواد الغذائية السريعة التلف ومنه مادة الحليب السائل علما بأن المسافة بين المنفذ واقرب مركز محافظة هي(٥٠٠) كم (خمسمائة كيلو متر)، مما يعرضها للتلف جراء ذلك، مما يتطلب عدم السماح بنقل المواد الغذائية سريعة التلف بسيارات نقل مكشوفة.

ثانيا – منفذ صفوان الحدودي

خلافا لقرار الهيئة الاستشارية للاغذية بالرقم(١٣٨) لسنة/٢٠٠٤ لم يلتزم اغلب المستوردين بهذا القرار نتيجة تصرفهم بالبضاعة قبل ظهور نتائج الفحص المختبري بالاضافة الى عدم وجود متابعة جدية من قبل اللجان الصحية بشأن حجز المواد الغذائية المستوردة من قبل التجار في المخازن المؤقتة وختمها بالشمع الاحمر بعد سحب النماذج لغرض الفحص حيث لوحظ ان اغلب التجار يلجأون الى اسلوب التعهدات الخطية التي على ضوئها يتم السماح بدخول البضاعة واجراء الفحص لاحقا مما ينتج عنه دخول مواد غير صالحة للاستهلاك البشري وعدم وجود مختبر صحي ومكان ملائم لعمل اللجان الصحية في المنفذ حيث ان المكان الحالي عبارة عن كرفان قديم يفتقر الى الماء والكهرباء والاثاث والخدمات الصحية.

مما يتطلب ضرورة وجود مختبر صحي في المنفذ وتوفير مكان مناسب لعمل اللجان الصحية بما يمكنها من القيام بعملها بشكل صحيح، فضلا عن إيجاد آلية مناسبة للاسراع بإتلاف المواد الغذائية الفاشلة حال صدور قرار الإتلاف بحقها وعدم تركها فترة طويلة لمنع تسربها الى الاسواق كونها تشكل خطورة على صحة المواطن.

ب – نشاط الدوائر

أولا– ارتفاع عدد الإصابات المسجلة لدى دائرة صحة محافظة بابل بأمراض(السعال الديكي، الحصبة، التدرن الرئوي، التدرن غير الرئوي، ذات الرئة) خلال سنة/٢٠٠٩ إلى(٨٥٠,١٥٤,٢٨٨,٣٣٢٨,٦٠٧)على التوالي بعد ان كانت إعدادها(٣٢٦,٤٠,١٦٨,٩٠٤,٣٧٢) على التوالي في سنة/٢٠٠٨ ويعزى سبب ذلك إلى قلة حملات التلقيح ضد هذه الأمراض والتي بلغ عددها(٢) حملة خريفية وربيعية بالإضافة إلى ارتفاع عدد حالات الإصابة بمرض السرطان في المحافظة والمسجلة في مركز السيطرة على السرطان في منطقة الفرات الأوسط لسنة/٢٠٠٩ إلى(٥٠٥) حالة(خمسمائة وخمسة حالة) مشكلة بذلك(٥٤%) من إجمالي عدد الحالات البالغة(٩٣٦) حالة(تسعمائة وستة وثلاثون حالة).

ثانيا– انخفاض عدد المراجعين للمؤسسات الصحية(المستشفيات، العيادات الشعبية، التأمين الصحي) التابعة لدائرة صحة محافظة صلاح الدين لسنة/٢٠٠٩ مقارنة بسنة/٢٠٠٨ بنسبة تراوحت بين(٦٠%–٦١%) بسبب نقص وضعف الخدمات المقدمة للمراجعين وعطل بعض الاجهزة الطبية المهمة من سنوات سابقة والتي لها اثر مباشر في عمل تلك المؤسسات والنقص الحاد في عدد الاطباء والكوادر الساندة.

ثالثا– دائرة صحة المثنى

(١) قام قطاع الرعاية الصحية في الرميثة بتقدير الاحتياج من مادة(One alpha) والخاصة بمعالجة مرض التناظر الكلوي لدى الأطفال وبكمية(٩٩٠٤٠) قطرة تم استلام(٩٤٠٠) قطرة خلال سنة/٢٠٠٩ حيث تم تقدير الكمية من قبل لجنة تقدير الحاجة في القطاع اعتقادا بأن المادة خاصة بمعالجة مرض لين العظام لدى الأطفال وحسبما بين لنا ذلك قسم الصيدلة في الدائرة.

(٢) عدم قيام الدائرة باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ما ورد في كتب وزارة الصحة/مكتب المفتش العام قسم الشكاوى والخاص بتشكيل لجان تحقيقية لمعاقبة المقصرين الذين قاموا بتثبيت احتياج الدائرة من الأدوية بصورة غير صحيحة وعدم استلام الكمية مما أدى إلى نفاذ صلاحياتها ومن أمثلة ذلك:–

رقم كتاب المفتش العام	اسم المادة	الكمية
٧٩٦٥ في ٢٠٠٩/٥/٢٨	Rubicaln creem	٤٠٠٠٠ عصارة
٧٧٨ في ٢٠٠٩/٦/٣	الانسولين	٧٥٠ فيال
١٠٦٣ في ٢٠٠٩/٨/١٧	Erkacin ٧٥٠ mg vial	٥٧١٩ قنينة

وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق بخصوص نفاذ صلاحية الأدوية مع بيان سبب عدم تنفيذ ما جاء بكتب مكتب المفتش العام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ذلك.

(٣)لم تتخذ الدائرة الإجراءات اللازمة لإعادة فتح مستشفى الحميات في المحافظة لغرض حجر الحالات الصحية المعدية خاصة في ظل انتشار مرض الأنفلونزا الوبائية(H١N١) حيث بلغ عدد الإصابات(٤٣) إصابة لسنة/٢٠٠٩ وتم معالجة هذه الحالات في المستشفيات العامة، مما يتطلب إعادة فتح مستشفى الحميات لحجر ومعالجة الحالات الصحية المعدية.

رابعا- ارتفاع عدد الإصابات بالأمراض الانتقالية المسجلة لدى دائرة صحة كركوك لسنة/٢٠٠٩ والتي بلغت(١٤٨٨٥) اصابة(اربعة عشر ألف وثمانمائة وخمسة وثمانون اصابة) قياسا بعام/٢٠٠٨ التي كانت(١٣٧١١) اصابة(ثلاثة عشر ألف وسبعمائة واحد عشر اصابة) وتركزت الاصابات في امراض السعال الديكي بنسبة زيادة(٢٢٠%)، والتهاب الكبد الفايروسي بنسبة(١٢٠%)، حمى مالطا بنسبة(٤٣%)، مما يتطلب التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للوقاية من تلك الأمراض.

خامسا- بلغت نسب إشغال الأسّرة في المستشفيات التابعة لدائرة صحة نينوى(٥٢%) و(٤٨%) خلال السنتين/٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي إلا إن هذه النسب ما زالت منخفضة لعزوف المواطنين عن مراجعة المستشفيات التابعة للدائرة بسبب شحة أو فقدان بعض الادوية أو رداءة الخدمات المقدمة وعطل بعض الاجهزة الطبية وعدم استكمال نصب البعض الآخر منها.

سادسا- عدم توفر اللقاحات المناعية في المركز الصحي الاستشاري للحساسية والربو/بابل التي تستخدم ضد التحسس من الرطوبة وطلع الأشجار وعفونة الجو(Mould ١/٢٠٣ – Dpar ١/١٥٠٠ – Dpter ١/١٥٠٠) حسب إجابة مسؤول شعبة الزرع والتحصين بتاريخ ٢٠١٠/٦/١.

ج – المواد المخدرة

رغم تأكيداتنا في تقارير السابقة بضرورة تقيد الوزارة بمنح إجازات استيراد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية للقطاع الخاص في ظل عدم المصادقة على تعديل قانون المخدرات رقم(٦٨) لسنة/١٩٦٥ فضلا عن غياب الرقابة والمتابعة الجدية من قبل الوزارة بصدد تلك المواد المستوردة فقد لوحظ ما يلي:

أولا- وجود زيادة في عدد الإجازات الممنوحة لاستيراد تلك المواد مقارنة بالسنوات السابقة وكما يلي:

عدد الاجازات خلال سنة/٢٠٠٩ (١)	عدد الاجازات خلال سنة/٢٠٠٨ (٢)	عدد الاجازات خلال سنة/٢٠٠٧ (٣)	نسبة الزيادة	
			٢/١	٣/٢
١١٢	٨٠	٦٣	%٤٠	%٢٦

ثانيا- تم منح اجازتي استيراد إلى شركة النقاوة العالية لانتاج الميلامين بالرقم(٢٠٠٩/٤٩) و(٢٠٠٩/١٣١) و(٢٠٠٩/٢) في(٢٠٠٩/١٢/٣٠) على التوالي لغرض استيراد مادة(Acetic Anhydride) بكمية(٨٠) طن(ثمانون طن) بواقع(٤٠) طن(اربعين طن) لكل اجازة علما ان تلك المادة هي ذات استخدام مزدوج حيث يمكن ان تستخدم تلك المادة في صناعة المخدرات الممنوعة حسب ما اشارت اليه الوزارة بموجب كتابها المرقم(٥١٩٤) في ٢٠١٠/٦/٦ وادناه الكميات المستوردة من قبل الشركة المشار إليها لتلك المادة خلال السنوات الثلاثة:

السنة	الكمية المستوردة/طن
٢٠٠٧	٣٩.٩٧
٢٠٠٨	٥٧
٢٠٠٩	٨٠
المجموع	١٧٦.٩٧

وقد طلب ديوان الرقابة المالية التحقق بشكل دقيق من عدم اساءة استخدام تلك المواد من قبل الشركة لغير الغرض المخصص لها.

د – الأدوية والمستلزمات الطبية

أولاً- لازالت العديد من المستشفيات والمراكز والدوائر الصحية في المحافظات تعاني من شحة ونقص في العديد من الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المختبرية والتي هي بحاجة أليها في حين تعاني مستشفيات أخرى من وجود انواع من الأدوية الفائضة عن الحاجة وبطيئة الحركة ومنتهية المفعول مما يتطلب تنظيم آلية تجهيز الأدوية والمستلزمات الطبية حسب الحاجة أليها.

ثانيا- وجود مادة هرمون الحمل بكمية(٣) كت(ثلاثة كت) في مركز بيشكان الصحي ومواد ومستلزمات في وحدات الاسنان في المركز الصحي في بلد وادوية في الضلوعية وبلد منتهية الصلاحية لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بصددها في حين تعاني بعض صيدليات المراكز الصحية من نقص حاد في اغلب انواع الادوية المهمة والضرورية بالاضافة الى وجود ادوية راكدة وبطيئة الحركة في بعض المراكز الصحية، مما يتطلب التحقيق في أسباب عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقلها قبل انتهاء فترة الصلاحية

وتوفير الأدوية الضرورية وبكميات مناسبة ليتسنى للمراكز الصحية القيام بأعمالها ومفاتحة الجهات الأخرى لغرض الاستفادة منها قبل انتهاء صلاحيتها.

هـ- الأجهزة الطبية والمختبرية

أولا – وجود العديد من الأجهزة الطبية والمختبرية عاطلة عن العمل وتقادم البعض الاخر في اغلب المستشفيات والمراكز الصحية والتي لها تأثير كبير على نتائج الفحوصات الطبية والمختبرية ويعاني القسم الاخر من نقص في الأجهزة الطبية والمختبرية مما اثر سلبا على اداء الخدمات المقدمة للمواطنين ولم يتم اتخاذ أية إجراءات لتوفير الاجهزة وتشكيل لجنة فنية متخصصة لدراسة أسباب عطل تلك الاجهزة حيث ان قسم كبير منها حديثة الصنع ومستورد من شركات رصينة حسب ادعاء الوزارة.

ثانيا- دائرة صحة نينوى

(١) وجود اجهزة طبية مستلمة منذ سنوات سابقة وموزعة على المستشفيات الا انه لم يتم نصبها لغاية تاريخ اعداد التقريرالرقابي بدعوى عدم حضور الشركة المجهزة لاكمال اجراءات النصب أو عدم تهيئة موقع مخصص لنصبها وكما مبين في الامثلة:

اسم الجهاز	العدد	تاريخ الاستلام	موقع الجهاز
جهاز التعقيم	٢	٢٠٠٤، ٢٠٠٥	مستشفى تلعفر وابن سينا
علاج طبيعي	١٣	٢٠٠٥	مستشفى الجمهوري
مونتر	٧	٢٠٠٦	مستشفى الخنساء
جهاز تحليل ذاتي	٤	٢٠٠٦	مستشفى السلام والجمهوري

(٢) وجود اجهزة مختبرية حديثة فائضة عن الحاجة في مستشفى ابن الاثير لم يتم الاستفادة منها، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الاجهزة إلى المستشفيات والمراكز الصحية الاخرى للاستفادة منها.

(٣) وجود العديد من الاجهزة الخاصة بجراحة القلب في مستشفى ابن سينا مستلمة سنة/٢٠٠٨ لم يتم نصبها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي لعدم انجاز مشروع بناية مركز جراحة القلب الذي بوشر به منذ سنة/٢٠٠٧ من قبل احدى المنظمات المكلفة بتنفيذها على الرغم من توجيهات الوزارة بكتابها المرقم(٢٢١٣) في ٢٠٠٨/٤/١٥ لدائرة صحة نينوى باستكمال اجراءات نصب كافة الاجهزة للاستفادة منها.

ثالثا – دائرة صحة بابل

وجود اجهزة ومواد طبية خاصة بوحدة الكروم مجهزة للمركز التخصصي لطب الاسنان للفترة من(١٩٩٣ لغاية ٢٠١٠) ولم يباشر بأعمال تلك الوحدة لوجود نقص في الاجهزة والمواد وتم الاشارة إلى ذلك في تقريرنا المرقم(٧٢٢٥) في ٢٠٠٨/٧/٩ وكما مبين ادناه:

اسم الجهاز أو المادة	العدد	البيان
جهاز سنتر فيوج	٢	قامت دائرة صحة بابل/الامور الفنية/شعبة الاسنان بمخاطبة المركز بكتابها المرقم(٣٧٠٥٠) في ٢٠١٠/٨/٢٦ لغرض اعداد كشف بالمواد والاجهزة لدى وحدة الكروم لغرض مناقلتها إلى دائرة صحة البصرة استنادا لكتاب وزارة الصحة/الامور الفنية المرقم(٥٠٤٣) في ٢٠١٠/٨/١٥
جهاز ازالة الاكسدة	١	
مكبس	٣	
جهاز خلط	٢	
كروم كوبليت	–	لم يتضمن الكشف المقدم الينا بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣١ كميات هذه المواد
مواد عازلة	–	
مادة شمع الاكساء	–	

مما يتطلب متابعة الاجراءات اللازمة لمناقلة هذه الاجهزة والمواد للاستفادة منها.

و- مشاريع الموازنة الاستثمارية

أولا- ديوان وزارة الصحة

بلغ التخصيص السنوي للموازنة الاستثمارية لديوان الوزارة عن مشاريعها البالغة(١٢) مشروع(اثنى عشر مشروع) لسنة/٢٠٠٩ مبلغ(٦١١) مليار دينار(ستمائة واحد عشر مليار دينار) في حين بلغ المصروف الفعلي لتلك المشاريع مبلغ(١٩٢٩١١) مليون

دينار(مائة واثنان وتسعون مليار وتسعمائة واحد عشر مليون دينار) وكان بضمن هذه المشاريع(٨) مشاريع(ثمانية مشاريع) مدورة من سنوات سابقة لم يستكمل تنفيذها لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ ولدينا بعض الملاحظات بخصوص تلك المشاريع:-

(١) مشروع إنشاء(١٠) مستشفيات سعة(٤٠٠) سرير

(أ) سبق وان قامت الوزارة بإدراج هذا المشروع ضمن خطتها الاستثمارية لسنة/٢٠٠٧ وبكلفة إجمالية مقدارها(١٥٠٠) مليار دينار(ترليون وخمسمائة مليار دينار) حيث تم إجراء دعوات مباشرة لبعض الشركات العراقية والأجنبية إلا انه لم تحصل الموافقة من مجلس الوزراء في حينها على استكمال إجراءات الإحالة والتعاقد وذلك بصدور توجيه من دولة رئيس الوزراء على تشكيل فريق عمل من مكتب رئيس الوزراء ووزارة الصحة للاطلاع على المستشفيات المنفذة من قبل بعض الشركات العالمية حسب ما أشار إليه كتاب الوزارة المرقم(٧٦٨٤) في ٢٠٠٨/١١/١٣.

(ب) استنادا إلى قراري مجلس الوزراء المرقمين(٣٩٢) و(٤٤٨) في ١١/١٧ و٢٠٠٨/١٢/٢٣ على التوالي تم إحالة بناء تلك المستشفيات إلى الشركات المدرجة أدناه(تصميم وتنفيذ) بعد زيادة الكلفة الكلية للمشروع من(١٥٠٠٠٠٠٠) مليون دينار(ترليون وخمسمائة مليار دينار) إلى(٢٢٩٨٠٠٠) مليون دينار(ترليونين ومائتين وثمانية وتسعين مليار دينار) استنادا إلى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(ق/٢/١/١٥/٦٠١٣) في ٢٠٠٩/٩/٤، علما انه تم تجزئة المشروع إلى(ثلاثة مشاريع) حسب الجهات المنفذة.

اسم الشركة	عدد المستشفيات المحالة بها	الموقع	مبلغ الإحالة/مليون دولار
شركة يونيفرسال التركية	٥	(كربلاء، بابل، ذي قار، البصرة، ميسان)	٧٥٠
شركة A C A الاسترالية	٣	(بغداد/الرصافة، الديوانية، ديالى)	٤١٥
شركة G M S الألمانية	٢	(النجف، نينوى)	٢٩٧

(ج) بالرغم من أهمية هذا المشروع إلا انه لم يتسنى لنا معرفة المعيار الذي تم اعتماده في اختيار تلك الشركات وبالأسعار المشار إليها وعدم اعتماد الضوابط والتعليمات الخاصة بالتعاقد التي لم يتم الموافقة عليها حسب ما بينته الوزارة بموجب كتابها المرقم(٧٦/٣/١) في ٢٠١٠/٦/١٦ دون بيان أسباب ذلك.

(د) أظهرت نتائج تدقيق تفاصيل العقود التي تم إبرامها مع تلك الشركات وجود العديد من المخالفات وكما يلي:

(أولا) بالرغم من تشابه وتطابق التصاميم والمخططات لبناء تلك المستشفيات من قبل الشركات المنفذة إلا انه جرى احتساب كلفة كل تصميم بصورة منفصلة كون العقد يشير إلى إن الجهة المنفذة تتولى على عاتقها تصميم وتنفيذ تلك المستشفيات حيث كان على الوزارة أن لا توافق على احتساب كلفة التصاميم المتشابهة من ضمن كلفة العقود الأخرى بعد ان ثبت قيام الشركات التي جرى التعاقد معها بتنفيذ تصميم واحد فقط تم تعميمه على بقية المستشفيات وأدناه كلف تلك التصاميم:

موقع المستشفى	الشركة المنفذة	قيمة العقد/ ألف دولار	كلفة التصميم/ألف دولار
البصرة	شركة يونيفرسال التركية	١٥٠٠٠٠	٩١٠٠
ميسان	شركة يونيفرسال التركية	١٥٠٠٠٠	٩١٠٠
بابل	شركة يونيفرسال التركية	١٥٠٠٠٠	٩١٠٠
كربلاء	شركة يونيفرسال التركية	١٥٠٠٠٠	٩١٠٠
الديوانية	شركة G M S الألمانية	١٤٨٥٠٠	٧٢٤٥
ديالى	شركة G M S الألمانية	١٤٨٥٠٠	٧٢٤٥
الموصل	شركة A C A الاسترالية	١٣٥٠٠٠	٨٩٩٥
النجف	شركة A C A الاسترالية	١٣٥٠٠٠	٨٩٩٥
بغداد	شركة A C A الاسترالية	١٤٥٠٠٠	٧٩٤٥

(ثانيا) نتيجة لسوء التخطيط فقد ادى ذلك الى صرف مبلغ مقداره(١٣٧) مليون دينار(مائة وسبعة وثلاثون مليون دينار) الى المركز الوطني للاستشارات الهندسية الذي سبق وان قامت الوزارة بالتعاقد معه لغرض اعداد التصاميم والمخططات الخاصة بإنشاء مستشفيات سعة(٤٠٠) سرير الا ان الوزارة ابلغت المركز الوطني بعدم الحاجة لاكمال العمل كون تلك التصاميم قد ادرجت ضمن الفقرات المتعاقد عليها مع تلك الشركات المشار اليها وبذلك انتفت الحاجة من اكمال العقد الذي

بلغت نسبة انجازه(٣٠%)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اجراء التحقيق عن اسباب هدر تلك الاموال ومحاسبة المقصرين.

ثانيا – دائرة صحة بغداد الرصافة

(١) عدم قيام الدائرة بتنفيذ بعض المشاريع الواردة في الموازنة الاستثمارية (مشروع توسيع وتطوير مستشفى ابن النفيس، مشروع تأهيل وتطوير مستشفى الإمام علي(ع)) والذي نتج عنه عدم الاستفادة من التخصيصات المرصدة للمشاريع المذكورة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية أن تقوم الدائرة ببيان أسباب عدم تنفيذها رغم توفر المبالغ اللازمة لها.

(٢) خلافا(للمادة ١٥– الفقرة أولا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ والفقرة(٥٣–٢ج) من الشروط العامة للمقاولات أعمال الهندسة المدنية لوحظ قيام الدائرة بإجراء تغييرات بالاستحداث أو الحذف في بعض الفقرات الواردة في جداول الكميات والأسعار للمقاولات المنفذة من قبل الدائرة والذي ينتج عنه منح المقاولين مددا إضافية فضلا عن التأخير الحاصل في انجاز تلك المشاريع الأمر الذي يؤشر عدم توخي الدقة عند إعداد التصاميم والخرائط وجداول الكميات لتنفيذ تلك المشاريع ومن أمثلة ذلك:

اسم المشروع	مبلغ العقد مليون دينار	المدد الاضافية يوم	الفقرات المضافة مليون دينار	نسبة الاضافات إلى مبلغ العقد	الفقرات المحذوفة مليون دينار	نسبة الفقرات المحذوفة إلى مبلغ العقد
تأهيل مستشفى النعمان	٣٩٤	٩٥	١٩٠	%٤٨	١٥٤	%٣٩
تأهيل مستشفى الاشعاع والطب النووي المرحلة الاولى	٣٩٨	٤٨	٨٢	%٢٠.٥	٧٨	%٢٠
تأهيل مستشفى الاشعاع والطب النووي المرحلة الثانية	٨٤٢	٤٠	٢٥٠	%٢٩.٦	١٧٨	%٢١
تأهيل مستشفى ابن الهيثم للعيون	٢٠٤٤	١٦٠	٤٧٠	%٢٣	٤٧٤	%٢٣

ز– نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على مشروع إنشاء مركز للحروق في مجمع مدينة الطب

أولا– دراسة الجدوى الاقتصادية والكلفة التخمينية

عدم القيام بأعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية أو أي دراسة أولية تبين الحاجة الفعلية للمشروع وذلك خلافا للمادة(٣–أولا–ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة/٢٠٠٧ حيث تم تزويدنا من قبل القسم الهندسي في مدينة الطب إجابة على مذكرتنا المرقمة(١) في ٢٠٠٩/١٠/١٩ والمؤكد عليها بمذكرتنا رقم(٥) في ٢٠٠٩/١١/٣ بنسخة من دراسة أولية لتحديد الأهداف والاحتياجات لإنشاء مركز معالجة الحروق سعة(٤٠) سرير، علما إن هذه الدراسة لم تكن معنونة لأي جهة رسمية ولا يوجد فيها رقم وتاريخ وتوقيع.

ثانيا– الإحالة والتعاقد

قامت الدائرة بإحالة العمل بطريقة تسليم المفتاح باليد على الرغم من عدم وجود مواصفات ومتطلبات فنية خاصة لاستخدام هذا الأسلوب في التنفيذ وان العمل تقليدي وليس عمل جديد وبالتالي فأن اختيار تنفيذ العمل بأسلوب تنفيذ المفتاح باليد لا مبرر له، علما إن لدى الدائرة الهندسية في مدينة الطب كادر هندسي متكامل لجميع الاختصاصات وهو المشرف على تنفيذ العمل حاليا.

ثالثا – المدد الإضافية

قامت الدائرة بإصدار أوامر إدارية بعدد/٦ بسبب التغيرات الحاصلة في فقرات العمل وأمور إدارية أخرى حيث تم منح المقاول مدد إضافية مقدارها(٢١١) يوم والتي تمثل نسبة(٥٠%) من المدة التعاقدية للمقاولة والبالغة(١٤) شهر وان هذه الإجراءات كانت سببا من أسباب التأخر في انجاز المشروع(غير منجز لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي).

رابعا– نسب الانجاز

إن نسب الانجاز خلال مراحل تنفيذ المشروع والتي حددت بـ(١٤) شهر كانت متدنية حيث لم تتجاوز معدلات الزيادة في نسب الانجاز(٤%) لكل شهر في حين كان يتطلب أن لا تقل معدلات الزيادة عن(٧%) لكل شهر وذلك لكي يتم انجاز كافة أعمال المشروع

ضمن المخطط له والمحدد في المدة التعاقدية للمقاولة، علما إن نسبة الانجاز الفني(الفعلي) للمشروع ولغاية تاريخ انتهاء الفترة التعاقدية بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٩ بلغت(٦٣%).

ح – نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على نشاطات مستشفى بغداد التعليمي للأعوام(٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)

وجود تسرب شعاعي في وحدة الأشعة الملونة وحسب الكشف الذي تم إجراؤه من قبل مركز الوقاية من الإشعاع بالعدد(٣٥٩) في ٢٠٠٩/٩/١٥ مما تسبب في خفض معدل إجراء الفحوصات للمرضى مراجعي هذه الوحدة وقد قامت إدارة المستشفى برفع توصيات مركز الوقاية من الإشعاع والمتضمنة بناء حاجز من الاسمنت المدعم بالرصاص ووضع زجاج مكافئ للرصاص يتوسط الحاجز المشيد بدلا من الحاجز الرصاص ثلاثي الأوضاع وتدعيم الأبواب إلى دائرة مدينة الطب، وقد طلب ديوان الرقابة المالية من الدائرة الإسراع بإرسال فريق فني من القسم الهندسي لغرض تنفيذ التوصيات المقدمة من قبل مركز الوقاية من الإشعاع.

٤. وزارة التـــربيـــــة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢٥	٣٧	٣	٥	١٤	٤٢	١٠	١٣٦

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ – النشـــــــاط

أولا- على الرغم من ارتفاع عدد الطلبة المشاركين في الامتحانات للأقسام المهنية(الصناعي، الزراعـي) للمديريـة العامـة للتعلـيم المهني- بغداد للسنة الدراسية(٢٠٠٨، ٢٠٠٩) إلا إنه لوحظ انخفاض نسب النجاح فـي أقسـام الصـناعي والزراعـي للسـنة الدراسية(٢٠٠٨، ٢٠٠٩) في بغداد حيث بلغت(٣٧%) و(٣٦%) على التوالي.

ثانياً- انخفاض نسب النجاح في المدارس التابعة للمديرية العامة لتربية محافظة كركوك والمديرية العامـة لتربيـة محافظـة القادسـية وخاصة للدراسة الإعدادية وللفرعين العلمي والأدبي حيث بلغت(٥٤%).

ثالثا- تدني نسبة النجاح في المديرية العامة لتربية محافظة الانبار للصفوف المنتهية للمراحل الدراسية(الابتدائية، المتوسطة، الإعدادية بفرعيها العلمي والأدبي) والبالغة(٤٨%، ٣٠%، ٢٩%، ١٧%) على التوالي للعام الدراسي (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) مقارنة بالعام الدراسي(٢٠٠٧-٢٠٠٨) والبالغة(٦٧%، ٦١%، ٤٧%، ٢٩%) على التوالي.

رابعاً- انخفاض نسب النجاح للصفوف غير المنتهية في المديرية العامة لتربية محافظة البصرة للدراستين الابتدائية والثانوية للعام الدراسي(٢٠٠٨- ٢٠٠٩) مقارنة بالعام الدراسي(٢٠٠٧- ٢٠٠٨) حيث بلغت نسبة الانخفاض (٩%) و(١١%) على التوالي.

خامسا- استمرار الشركة العامة لإنتاج المستلزمات التربوية بممارسة أنشطة خارج أهدافها المنصوص عليها بقانون الشركات ونظامها الداخلي المرقم(١) لسنة/٢٠٠١.

سادسا – قيام وزارة التربية بالتعاقد مع الشركة العامة لانتاج المستلزمات التربوية لتجهيزها بالدفاتر والكتب المدرسية والقرطاسـية الا انه يلاحظ قيام الشركة لاحقا بإحالة العديد من تلك العقود الى الشركات الاهلية لتنفيذها وبأسعار تقل عن اسعار التعاقد مع الوزارة مما يشير الى عدم قدرة الشركة بالايفاء بالتزاماتها تجاه الوزارة.

ب- الأبنيـــــة المدرسيـــــة

أولا- وجود عدد من المدارس التي تحتاج الى ترميم وأخرى غير صالحة للإشغال وعدد من المدارس الطينية فـي اغلـب المحافظـات وندرج منها على سبيل المثال مايلي:-

اسم الديرية	عدد المدارس التي بحاجة الى ترميم	عدد المدارس غير الصالحة للتدريس وآيلة للسقوط	عدد المدارس الطينية
المديرية العامة لتربية بغداد- الكرخ الأولى	٧٨	ـــ	ـــ
المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الثانية	ـــ	٣٢	ـــ
المديرية العامة لتربية محافظة كركوك	٤٦٠	١٠٢	ـــ
المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين	ـــ	ـــ	١٣٠
المديرية العامة لتربية محافظة واسط	ـــ	١٦٨	٤٥

مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ثانياً- قلة عدد الأبنية المدرسية في المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الثانية والثالثة الأمر الذي أدى إلى ان تكون بعض المدارس ضيف على المدارس الأصلية وكذلك اللجوء الى المدارس المزدوجة أو الثلاثية الدوام لتغطية النقص الحاصل في الأبنية المدرسية.

ثالثا- بلغ عدد أبنية المديرية العامة لتربية محافظة نينوى والتي تحتاج إلى صيانة وترميم جزئي وكلي والمشيدة من الطين بحدود(١٠٣٢) بناية مما يتطلب الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ذلك.

رابعاً- بلغ عدد الأبنية المدرسية غير الصالحة للاستخدام في المديرية العامة لتربية محافظة البصرة/٢٠٠٩ (٤٢) بناية ابتدائية و(٧) أبنية ثانوية والتي تمثل نسبة(٧%، ٤%) على التوالي من عدد تلك الأبنية مما يشكل استخدامها خطر على حياة التلاميذ والطلبة والكادر التعليمي والتدريسي في آنٍ واحد.

خامسا- بلغ عدد المدارس ثنائية وثلاثية الدوام للمديرية العامة لتربية محافظة البصرة مقارنة بعدد المدارس الإجمالية للتعليم الابتدائي والثانوي(٨٢% و٩١%) على التوالي مما يؤثر استمرارها سلباً على مستوى التعليم للتلاميذ والطلبة نتيجة لعدم توفر الوقت الكافي للدروس وبالتالي عدم إكمال المناهج المقررة بصورة سليمة، مما يتطلب زيادة عدد الأبنية المدرسية لتقليل عدد المدارس ثنائية وثلاثية الدوام.

ج- الإشراف التربوي والاختصاص

اولا – عدم قيام المشرفين التربويين والاختصاص بأية زيارة للمدارس التابعة للمديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الاولى خلال العام الدراسي/٢٠٠٨-٢٠٠٩، بالاضافة الى تدني نسب انجاز الزيارات التقويمية للمشرفين في كل من المديرية العامة لتربية بغداد_الكرخ الاولى وتربية محافظة كركوك وتربية محافظة نينوى.

ثانيا – قلة عدد المشرفين في المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين حيث بلغ(١١٩) مشرف للمدارس الابتدائية والثانوية التابعة للمديرية، وقلة عدد المشرفين الاختصاص في مديريتي التربية في بغداد/ الرصافة الاولى والثانية والبالغ(٣٤) و(٢٥) مشرف على التوالي، مما يتطلب العمل على سد النقص في المشرفين التربويين.

د- الكتب المنهجية

أولا- عند مقارنة أعداد الكتب المنهجية المجهزة للمدارس للعام الدراسي(٢٠٠٩-٢٠١٠) والمستلمة من قبل مديرية التجهيزات مع أعداد الطلبة لاحظنا وجود فائض في بعض الكتب المجهزة والنقص في البعض الآخر مما يؤثر سلباً على سير العملية التدريسية واشراك أكثر من طالب في نفس الكتاب.

ثانياً- تأخر إجراءات الوزارة بتجهيز الكتب المدرسية إلى المديرية العامة لتربية بغداد- الكرخ الأولى والثالثة ومن ثم التأخر في توزيعها على المدارس الذي يتم بموجب خطة وجدول زمني.

ثالثا- عدم قيام المديرية العامة لتربية محافظة نينوى بتوفير الكتب المنهجية للمراحل الدراسية قبل بدء العام الدراسي حيث لوحظ تأخر تجهيز بعض الكتب المنهجية إلى مابعد منتصف العام الدراسي وكان آخر استلام بتاريخ ٢٠١٠/٤/٧ بموجب قائمة التجهيز المرقمة(١١/٢٦٩) في ٢٠١٠/٤/٦ مما يؤثر سلباً على المستوى التعليمي للطلبة.

هـ- الوثائق واوامر التعيين المزورة

وجود عدد كبير من حالات التزوير في وثائق الطلبة ووثائق منتسبي بعض المديريات التابعة للوزارة وكما موضح في الامثلة ادناه:-

اسم المديرية	الملاحظات
المديرية العامة لتربية بغداد/ الرصافة الأولى	وجود(٧٧٠) حالة(سبعمائة وسبعون حالة) تزوير بالوثائق الدراسية للسنة/ ٢٠٠٩ والسنوات السابقة وقد بينت المديرية بأنها أرسلت نتائج التحقيق إلى الوزارة ولم يرد أي إجراء بشأنها.
مديرية تربية بغداد- الرصافة- الثانية	وجود عدد من المنتسبين تم تعيينهم خلال سنة/٢٠٠٥ بأوامر وزارية مزورة لم تتخذ الإجراءات اللازمة بخصوص اغلبهم فيما احيل عدد آخر منهم الى التحقيق ولم تنفذ بحقهم توصيات اللجان التحقيقية.
مديرية تربية محافظة بابل	بلغ عدد حالات التزوير في وثائق الطلبة(٣٠) حالة للسنة الدراسية(٢٠٠٨- ٢٠٠٩) وقد تم تشكيل لجان تحقيقية بها وأوصت اللجان بإحالة مقدميها إلى المحاكم المختصة ولم تقم المديرية بمتابعة إجراءات المحاكم بشأن ذلك.
مديرية تربية محافظة ذي قار	وجود(٢٥٠) وثيقة مزورة لم يتأيد لنا قيام المديرية بإتخاذ الإجراءات القانونية بحق مقدميها.
المديرية العامة لتربية محافظة الانبار	بلغ عدد الوثائق وتأييدات التخرج المزورة (٢٧٧) وثيقة وتأييد لم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بصددها.
المديرية العامة لتربية محافظة كربلاء المقدسة	بلغ عدد الوثائق الدراسية المزورة (٣٧) وثيقة تم اكتشافها بعد قيام الدوائر الحكومية بمفاتحة المديرية لبيان صحة الصدور.

مما يتطلب قيام الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة الحالات اعلاه ووفقاً القانون.

و- العقـــــــود

عقد المديرية العامة لتربية محافظة كركوك المبرم مع شركة (جبل قنديل للمقاولات) لبناء مدرسة (١٨ صـف) فـي رحيم آوه/ كركوك بمبلغ(٩٧٥) مليون دينار(تسعمائة وخمسة وسبعين مليون دينار) ولدينا بصدده ما يلي:-

أولاً- تم إحالة المشروع إلى شركة(جبل قنديل للمقاولات) بالرغم من وجود عطاء بكلفة ومدة أقل مقدم من شركة(حمرين للمقاولات) بكلفة(٩٠٤) مليون دينار(تسعمائة وأربعة مليون دينار) وبمدة(٣٥٠) يوم(ثلاثمائة وخمسون يوماً) وبررت اللجنة تحفظها بعدم إحالة المشروع إلى الشركة أعلاه لتأخرها في إنجاز بعض المشاريع خلال سنة/٢٠٠٨.

ثانياً- تم صرف مبلغ(٨) مليون دينار(ثمانية ملايين دينار) بموجب مستند الصرف المرقم(٤٩٣٠) في ٢٠٠٩/١٢/٢١ إلى المركز الوطني للمختبرات الانشائية عن قيمة فحوصات التربة الخاصة بالمشروع وذلك خلافاً للبند(٥) من العقد الذي ينص على(تسديد أجور الفحوصات المختبرية الفاشلة والناجحة من قبل الشركة المتعاقدة).

ثالثاً- خلافاً للمادة(٣) من الفقرة(أولاً- ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/ ٢٠٠٨، والتي تنص على (أن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيهِ كُلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر) تم تغيير موقع المشروع من منطقة(رحيم آوه) إلى منطقة(بنجة علي) وذلك لظهور مشاكل فنية في موقع المشروع بموجب كتاب محافظة كركوك/ مديرية التخطيط والمتابعة المرقم(٤٩٨) في ٢٠١٠/٤/٢٩.

ز- نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على نشاط المديرية العامة للأبنية المدرسية للسنوات(٢٠٠٧-٢٠٠٩)

أولاً- النظام الداخلي والهيكل التنظيمي

عدم وجود نظام داخلي ينظم عمل المديرية ويحدد أهدافها العامة والإجراءات والسياسات التي تنفذها في إنشاء وترميم الأبنية المدرسية وضمان الكفاية والصلاحية لها خدمة لتطوير العملية التربوية إضافة إلى عدم وجود هيكل تنظيمي يحدد مسؤوليات وصلاحيات الإدارات العليا والدنيا في أداء المهام.

ثانياً- المشاريـــــع

(١) عدم وجود خطة محددة مسبقاً من قبل المديرية للمشاريع المراد تنفيذها في كل سنة بناءاً على دراسة نوع المشروع وموقعه الجغرافي والحاجة الفعلية له بالتنسيق مع أقسام الأبنية المدرسية في المديريات العامة للتربية لتحديد الأولويات في التنفيذ ويتم الاعتماد في إعداد الخطة على ما يرد لها من قبل المديرية العامة للتخطيط التربوي في الوزارة.

(٢) تدني نسب التنفيذ للمشاريع المحالة خلال سنة التعاقد والتي تراوحت بين(صفر- ٨%) و(صفر-٢٨%) للسنتين(٢٠٠٧-٢٠٠٨) و(صفر%) لسنة/٢٠٠٩ وبقاء(٦٧ و٢٥ و٧٦) مشروع محال ضمن الموازنات الاستثمارية لسنوات التدقيق قيد الانجاز كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ أي بمجموع(١٦٨) مشروع من أصل(٨٤٦) مشروع تمت إحالتها وبنسبة(٢٠%)، مما يتطلب إعداد دراسة للمشاريع المقترحة في الموازنة الاستثمارية بالتنسيق مع أقسام الأبنية المدرسية في مديريات التربية كونها المستفيد من هذهِ المشاريع مع التحديد الدقيق للحاجة من الإنشاء والترميم.

(٣) عدم اعتماد مشاريع جديدة للسنة الدراسية(٢٠٠٨- ٢٠٠٩) حيث استمرت المديرية في إكمال المشاريع التي تم إقرارها ضمن الموازنة الاستثمارية للسنة الدراسية(٢٠٠٧- ٢٠٠٨) فقط، وقد طلب ديوان الرقابة المالية باعتماد الموازنة الاستثمارية لإنشاء وتأهيل الأبنية المدرسية وفقاً للحاجة الفعلية بموجب عدد الطلاب الحالي ومعدلات نمو أعداد الطلبة للمراحل الدراسية المختلفة.

ثالثاً- المشاريع المنفذة من قبل الجهات الأخرى خارج الموازنة الاستثمارية

(١) عدم قيام المديرية العامة للأبنية المدرسية بالتنسيق مع أقسام الأبنية المدرسية في مديريات التربية في بغداد والمحافظات باعتبارها المستفيد من هذهِ المشاريع من خلال تنظيم موقف بأعدادها وإرساله إلى المديرية العامة للأبنية المدرسية لغرض إعداد الموازنات الاستثمارية بإنشاء وترميم الأبنية المدرسية بموجبه وحسب الحاجة علماً أن المديرية لا تتوفر لديها قاعدة بيانات متكاملة للتنسيق مع هذهِ الجهات عن طريق أقسام الابنية المدرسية في مديريات التربية.

(٢) لم تجرِ المديرية أي تنسيق أو متابعة مع الجهات المنفذة والممولة بخصوص تحديد المواقع والحاجة إلى إنشاء وترميم الأبنية المدرسية باعتبارها الجهة المسؤولة عن مثل هذهِ المشاريع بالإشراف والمتابعة وذلك لعدم وجود خطط محددة لقيام الجهات الممولة والوزارات المذكورة بتنفيذ هذهِ المشاريع.

ح – تقويم أداء المديرية العامة لتربية بغداد– الرصافة الثانية للسنوات(٢٠٠٦– ٢٠٠٩)

أولا – التعليم الإلزامي

ارتفاع عدد المشمولين بالحصر(للتعليم الإلزامي) بين الأعداد التي حددتها المديرية وبين عدد الملتحقين وللسنتين(٢٠٠٦–٢٠٠٧) و(٢٠٠٨–٢٠٠٩) حيث بلغت نسبة الملتحقين بالصف الأول الابتدائي من عمر(٥– ١٠) سنوات إلى الأطفال المشمولين بالتعليم الإلزامي ولنفس العمر(١٣٧%، ٣٠٨%) على التوالي مما يؤشر ضعف قاعدة البيانات في المديرية ويستدعي اجراء مسح اكثر دقة للمشمولين في الرقعة الجغرافية للمديرية.

ثانيا – كثافة الطلبة

ارتفاع نسب عدد الطلبة في الشعبة الواحدة مقارنة بالطاقة الاستيعابية وخاصة للتعليم الابتدائي ولسنوات التقويم والبالغة(٣٠) طالب حيث بلغت نسب الزيادة خلال سنوات التقويم(٥٣%، ٦٣%، ٥٦%) على التوالي.

٥. وزارة التجارة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٨	٣٨	٨	١١	٨	٧	٨٠

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ – ديوان الوزارة

اولا – العجز في الوزارة

(١) عدم توفر البيانات الدقيقة التي يمكن من خلالها تحديد مقدار العجز النقدي في موازنة وزارة التجارة للسنوات(٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)، حيث أظهرت البيانات المقدمة إلينا من قبل الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، إن مقدار العجز(٢٦٢٨٠٨٦) مليون دينار(ترليونان وستمائة وثمانية وعشرون مليار وستة وثمانون مليون دينار) في حين ان مجموع المستحقات بذمة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بلغ(١٦٥٤٢٩٨) مليون دينار(تريليون وستمائة وأربعة وخمسون مليار ومائتان وثمانية وتسعون مليون دينار) وقد بلغ الفرق بين مقدار العجز بموجب كشف الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ومجموع مبالغ المعاملات الخاصة بمستحقات المجهزين وأمانات الضريبة بمقدار(٩٧٣٧٨٨) مليون دينار(تسعمائة وثلاثة وسبعين مليار وسبعمائة وثمانية وثمانين مليون دينار)، في حين كانت الوزارة قد بينت حاجتها الماسة لتأمين مستحقات التجار موردي المواد الغذائية من القطاع الخاص التي تجاوزت(١٧٠٠) مليون دولار(مليار وسبعمائة مليون دولار)، إضافة إلى المتبقي من مستحقات المزارعين والمسوقين لمحصولي الحنطة والشعير للموسم الحالي البالغ(٢٣٣) مليون دولار(مائتان وثلاثة وثلاثون مليون دولار) والمبالغ التي تستحق بذمة الوزارة لمسوقي الشلب المقدرة بـ(٣٥٠) مليون دولار(ثلاثمائة وخمسين مليون دولار)، علما إن وزارة التجارة تمكنت من تأمين قرض مقداره(٢٥٠) مليار دينار(مائتان وخمسون مليار دينار) للشركة العامة لتجارة الحبوب لتسديد العجز في مستحقات مسوقي المحاصيل الزراعية المحلية دون بيان ما تم صرفه فعلا من هذا القرض ولم يجر تزويد ديوان الرقابة المالية بالعجز الخاص بالشركة المذكورة.

(٢) قيام وزارة التجارة بصرف المستحقات الى المجهزين عن المواد التالفة وغير الصالحة للاستهلاك البشري مجموع مبالغها (١٥٠٩١٧١٧) دولار(خمسة عشر مليون وواحد وتسعون الف وسبعمائة وسبعة عشر دولار) و(٤٢١٤١٩) يورو(اربعمائة وواحد وعشرون الف واربعمائة وتسعة عشر يورو).

(٣) قيام الوزارة بشراء كميات من مادتي الزيت والدهن الصلب في سنة /٢٠٠٨ تزيد عن الحاجة للسنة المذكورة بمقدار(٨١٣١٧٨) طن بسعر(٢٤٠٠) دولار(الفين واربعمائة دولار) للطن بالنسبة لمادة الزيت، في حين ان سعر المادة سنة/٢٠٠٩ (١٣٣٥) دولار للطن، الامر الذي الحق ضررا كبيرا بالمال العام من جراء سوء الادارة وعدم استخدام التخصيصات المرصدة لمفردات البطاقة بشكل متوازن.

(٤) وجود كميات من الزيوت النباتية الواصلة إلى ميناء أم قصر خلال الاشهر(آذار، مايس، حزيران، تموز) لسنة/٢٠٠٩ بلغ مجموعها(٣٠٥٤٩) طن (ثلاثون الف وخمسمائة وتسعة وأربعون طن) والتي لا تزال صالحة للاستهلاك البشري لغاية/٢٠١١، متوقف استلامها من قبل الشركة بأمر وزير التجارة بتأريخ ٢٠٠٨/١٢/٢، على الرغم من قيام الشركة بإطلاق(٩٠%) من أقيام الشحنات الواصلة إلى الميناء والبالغ مجموع مبالغها(٥١٤٨٢٥٤١) دولار(واحد وخمسون مليون واربعمائة واثنان وثمانون الف وخمسمائة وواحد واربعون دولار) *.

(٥) تعرض كميات كبيرة من مفردات البطاقة التموينية للفقدان من قبل الشركات الناقلة بلغ مجموع اقيامها (١٠٧) مليار دينار(مائة وسبعة مليار دينار) تعود للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية و(٣٠) مليار دينار (ثلاثون مليار دينار) تعود للشركة العامة لتجارة الحبوب.

*تضمن معاملات الصرف والصكوك الخاصة بها ولم يتم صرفها بشكلها النهائي لحد الان

ثانيا – نشاط الوزارة

(١) عدم الاهتمام بالجانب التخطيطي بشكل عام وفق سقوف زمنية وكمية لتنفيذ أنشطة التشكيلات التابعة للوزارة وخاصة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتصنيع الحبوب مما انعكس على عدم القدرة في تأمين الاحتياج الفعلي لمفردات البطاقة التموينية.

(٢) عدم تمكن دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية من بناء وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية مع دول العالم وكذلك ضعف دورها في توجيه ومتابعة الملحقيات التجارية التي كانت مساهمتها ضعيفة في مختلف المجالات (الاستثمار، الدراسات والبحوث، التبادل التجاري) وأيضا في مجال العلاقات مع القطاع الخاص.

(٣) تشخيص العديد من نقاط الضعف والخلل بالحركة النقدية في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والبيع بالآجل في الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية ترتب عليها اساءة التصرف بالمال العام وقد تم ابلاغ الشركتين بهذا الخصوص بالتقارير المرقمة (١١٣٩) في ٢٠٠٩/١٢/٢٣ و(٩٢) في ٢٠١٠/١/٤.

(٤) تلكؤ الوزارة في استلام كامل الكمية المتفق عليها من مادتي(السمن النباتي وزيت زهرة الشمس) على التوالي في العقدين المرقمين(٢٩٢،٢٩٩) في ٢٠٠٨/٧/١٧ و٢٠٠٨/٧/٣٠ المبرمين مع الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، مما سبب تكبد الشركة خسائر في استيرادها للمواد الأولية اللازمة لتنفيذ العقد اضافة الى تكدس المنتوج الذي لم تقم وزارة التجارة باستلامه.

ثالثا – دور الوزارة في الإشراف على تشكيلاتها

(١) لا زالت الشركة العامة لتجارة السيارات تمارس نشاطها من خلال التعاقد مع التجار مقابل عمولة مقدارها(٥%) عن تجهيز السيارات و(١٠%) عن تجهيز ألادوات الاحتياطية بالرغم من تأكيد هذا الديوان في تقارير السنوات السابقة على ضرورة ممارسة الشركة نشاط تسويق السيارات من خلال اقسامها التجارية والاستيرادية أو بالتعاقد مع القطاع الخاص بعقود مشاركة حسب ما جاء بقانون الشركات ونظام الشركة الداخلي.

(٢) أقتصر دور الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتصنيع الحبوب على تنفيذ خطة توفير مفردات البطاقة التموينية وعدم تمكنها من انجاز مهامها الأخرى مثل توفير وصناعة(الخبز، الصمون) ومراقبة الافران.

مما يتطلب من الشركات التابعة للوزارة تنفيذ مهامها الاخرى المدرجة في خططها مثل توفير وصناعة(الخبز والصمون) وعدم الاقتصار على توفير مفردات البطاقة التموينية ومراقبة الافران، اضافة الى احكام الرقابة والسيطرة على المخازن التابعة للشركتين ومحاسبة المقصرين.

(٣) ضعف إجراءات الرقابة والضبط على المخازن مما ادى الى ظهور حالات النقص والسرقة في العديد منها.

ب– الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن

أولا– نشاط قسم النقل

قيام قسم النقل بتنفيذ نقلات لصالح التشكيلات التابعة لوزارة التجارة بقيمة(٦٨٤٧) مليون دينار(ستة مليارات وثمانمائة وسبعة وأربعين مليون دينار) خلال سنة/٢٠٠٩ ونتيجة عدم ابرام عقد بين الشركة والشركات المستفيدة من(شركات وزارة التجارة) بهدف تحديد الآلية الواجب اعتمادها في تنظيم النقلات فقد قامت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية باستقطاع مبالغ الحمولات المفقودة المنقولة بواسطة شاحنات الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن مباشرة من مبالغ المطالبة والتي تمثل مستحقات الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن نتيجة نقل بضائع الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية دون انتظار نتائج التحقيق لتحديد الجهات المقصرة عن فقدان تلك الحمولات.

ثانيا– النقـــــــود

حسابات الشركة في مصرف دار السلام للاستثمار والتمويل

قيام المصرف بسحب مبلغ مقداره(٣٩٩٢٤) مليون دينار(تسعة وثلاثين مليار وتسعمائة وأربعة وعشرين مليون دينار) من أرصدة الشركة للتفرعين(١٥) للشركات و(١٦) لحسابات الشركة وإعادتها لاحقاً دون بيان أسباب ذلك إضافة الى ما يترتب على تلك المبالغ

من فوائد علماً ان الشركة لم تتمكن من مطالبة المصرف باحتساب الفوائد على أرصدتها، وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق بذلك واحتساب الفوائد.

ثالثا- الأحداث اللاحقة(حسابات الشركة في مصرف دار السلام)

(١) قام المصرف بحجز مبلغ(٢٣٢٣١) مليون دينار(ثلاثة وعشرين مليار ومائتين وواحد وثلاثين مليون دينار) من حساب الشركة المفتوح لديه لغرض فتح اعتمادات مستندية لصالح شركة(الكتل) والتي تقوم بتجهيز الشركة بالسيارات بعقود خدمات التسويق، خلافاً للفقرة(٥) من العقد المبرم بين الشركة والمصرف والتي تنص على(اعتماد مبدأ المخاطبات الرسمية وبموجب كتب صادرة من الطرف الأول/الشركة لاي عملية صرف ويعتبر هذا الكتاب التفصيلي الأساس لعمليات السحب والإيداع).

(٢) تم سحب صكوك من قبل الشركة بالرغم من عدم كفاية الرصيد أي أصبح رصيد الشركة مكشوف ولغاية ٢٠١٠/١/٣١ حيث بلغ(١٠٣١) مليون دينار(مليار وواحد وثلاثون مليون دينار) وعلى الرغم من ظهور رصيد حساب الشركة في المصرف مكشوف فقد قامت الشركة بسحب صكوك لغاية ٢٠١٠/٢/٢٥ بمبلغ(٢١١) مليون دينار(مائتان واحد عشر مليون دينار)، ونتيجة لمتابعة الشركة قام المصرف باعادة مبلغ(٢١) مليون دينار(واحد وعشرين مليون دينار) لسحبها بصورة خاطئة من حسابه وبذلك أصبح الرصيد مكشوف بمبلغ(١٢٢١) مليون دينار(مليار ومائتين وواحد وعشرين مليون دينار) مما يتطلب اجراء التحقيق بصدد ذلك.

ج- الشركة العامة لتصنيع الحبوب

اولاً- قسم النقل والورشة

(١) لم تقم الشركة بمتابعة استلام الإيرادات المستحقة المتمثلة بالمطالبات المحررة لكل من الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب المثبتة بموجب سجلات الشركة والبالغة(٥٣١٥) مليون دينار(خمسة مليارات وثلاثمائة وخمسة عشر مليون دينار) في حين بلغت الإيرادات المستلمة فعلاً(١٠٧٧) مليون دينار(مليار وسبعة وسبعون مليون دينار)علماً بان بعض تلك الإيرادات تعود لسنوات سابقة، مما يتطلب ضرورة متابعة استحصال المبلغ أعلاه بعد مطابقته مع المبالغ المثبتة في سجلات تلك الشركات لتلافي تدويرها في السجلات المالية.

(٢) قامت الشركة بصرف حوافز لنشاط النقل بلغ مجموعها(١١٥٦) مليون دينار(مليار ومائة وستة وخمسون مليون دينار) لغاية ٢٠٠٩/٩/٣٠ في حين بلغ مجموع الإيرادات المستلمة(١٠٧٧) مليون دينار(مليار وسبعة وسبعون مليون دينار)، علماً ان نظام الحوافز المتبع لدى الشركة غير دقيق ولم يوضع وفق اسس عملية مما حمل الشركة أعباء مالية وخسائر بلغت(٣١٧٦) مليون دينار(ثلاثة مليارات ومائة وستة وسبعون مليون دينار)، وتم طلب اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك.

ثانياً- النشاط الإنتاجي للمطاحن والأفران

(١) المطاحن

(أ) انخفاض الطاقات المخططة لطحن الحبوب في المطاحن الحكومية مقارنة بالمطاحن الأهلية في سنة/٢٠٠٩ حيث تم التخطيط لطحن(٦٩٦) الف طن من الحبوب للمطاحن الحكومية مقابل(٣٥٧٥) الف طن في المطاحن الأهلية والتي تشكل نسبة(١٦%) من اجمالي الطاقات المخططة والبالغة(٤٢٧١) الف طن بالرغم من زيادة الطاقات الانتاجية المتاحة لطحن الحبوب عما كانت عليه في سنة /٢٠٠٨ وبكمية(١٠٨) الف طن نتيجة تشغيل(٣) مطاحن(ثلاثة مطاحن) جديدة خلال سنة/٢٠٠٩.

(ب) انخفاض نسب الطاقات الانتاجية الفعلية للمطاحن الحكومية من الحبوب والطحين حيث بلغت (٣٩%) و(٤٠%) على التوالي قياساً بالطاقات المخططة بسبب توقف بعض المطاحن الحكومية عن العمل لغرض استكمال اعمال صيانتها وتشغيلها إضافة إلى حصول العديد من العطلات خلال سنة/٢٠٠٩ ولا زالت مطحنة خان بني سعد الحكومية التي تبلغ طاقتها التصميمية(٢٠٠) طن يومياً والتي تم انجازها وافتتاحها بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨ لم تدخل ضمن الخطة الإنتاجية لمطاحن الشركة في سنة/٢٠٠٩ وعدم تخصيص حصة من الحبوب لها لمزاولة نشاطها.

(٢) الأفران الحكومية

قِدم معدات الأفران الحكومية وعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي وكثرة تعطلها واحتياجها الى قطع غيار باستمرار حتى باتت غير ذات جدوى اقتصادية مما يتطلب ضرورة دراسة اتخاذ قرار مناسب بشطبها وبيعها وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم(٣٢) لسنة/١٩٨٦(المعدل) واستبدالها بأفران حديثة ذات طاقات إنتاجية عالية خصوصاً وان الشركة قد حجزت مبلغ مقداره(٢٦٠١) مليون دينار(ملياران وستمائة وواحد مليون دينار) في حساب الاحتياطيات الرأسمالية عند توزيع الارباح لسنة/٢٠٠٩، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك.

ثالثاً- المدينون والدائنون

(١) بلغ رصيد حسابات جارية مدينة داخل الشركة مبلغ (٩١٦٧) مليون دينار(تسعة مليارات ومائة وسبعة وستون مليون دينار) كما في٢٠٠٩/١٢/٣١ يمثل اغلبها اجور نقل مواد لبعض تشكيلات الوزارة بموجب مطالبات محررة من الشركة تعود للفترة من سنة/٢٠٠٣ ولغاية نهاية سنة/٢٠٠٩، منها مبلغ(٣٩٨٥) مليون دينار(ثلاثة مليارات وتسعمائة وخمسة وثمانون مليون دينار) يعود الى كل من الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب للفترة من (سنة/٢٠٠٥ ولغاية سنة/٢٠٠٨) حيث لوحظ عدم وجود تنسيق ما بين مقر الوزارة والشركة العامة لتصنيع الحبوب لتشكيل لجنة مشتركة ما بين الشركة وكلاً من (الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب) لغرض إجراء المطابقات بين الشركات ومتابعة المستحقات المالية عن أجور النقلات المتحققة خلال السنة بذمة الشركتين أعلاه.

(٢) أظهرت متابعة مطالبات أجور نقل المواد الغذائية لبعض تشكيلات الوزارة استقطاع عدة مبالغ من قبل الشركة العامة لتجارة الحبوب من أجور النقل المطالب بها بلغ مجموعها (٥٤٤) مليون دينار(خمسمائة وأربعة وأربعون مليون دينار) خلال سنة/٢٠٠٩ عن مصاريف المراكز التموينية للسنوات(٢٠٠٦،٢٠٠٧،٢٠٠٨) دون تقديم أية كشوفات تؤيد صحة تلك المبالغ.

(٣) بلغ رصيد حساب مجهزو قطاع خاص/نقدي مبلغ(٩٨٧) مليون دينار(تسعمائة وسبعة وثمانون مليون دينار) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ عن تجهيز الشركة بأكياس طحين الحصة التموينية والمستلمة من قبل مخزن الأكياس المركزي في التاجي علماً ان المجهزين المتعاقد معهم قد نكلا عن تجهيز الشركة بالكميات المتبقية والبالغة(٩٢٢٥٠٠٠) كيس،(١٨٤٩٥٠٠) كيس على التوالي ولم يتم احتساب الغرامات التأخيرية ومصادرة التأمينات الأولية لهما مما يتطلب الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ والتنفيذ على حساب المجهزين.

(٤) بلغ رصيد حساب فروقات نقدية ومخزنية(٢٥١٤) لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ والتي تمثل فروقات الجرد من سنة ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٩ بضمنها (٩) مليون دينار(تسعة ملايين دينار) فروقات الجرد لسنة ٢٠٠٩.

رابعاً- بدلات الإيجار للدور والأراضي المنشأ عليها محلات وافران ومطاحن

(١) وجود أراضي مشيد عليها افران ومطاحن أهلية بلغ عددها(١١ مطحنة) و(١٦ فرن) مؤجرة للقطاع الخاص بأسلوب الإيجار الطويل ولمدة(٢٠) سنة انتهت في سنة/٢٠٠٧ ولم تتخذ الشركة الاجراءات المناسبة بصدد تأجيرها أو بيعها وفق قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم(٣٢) لسنة/١٩٨٦(المعدل)، مما يتطلب المتابعة الدقيقة وتشكيل لجنة لإجراء المسح على الأراضي والمباني وتحديد الجهات التي لم تقم بتسديد بدلات الايجار واتخاذ ما يلزم بخصوص استحصال مبالغها أو بيعها وفق القانون وتحميل المقصرين مسؤولية ذلك.

(٢) قامت الشركة بتخصيص قطع أراضي لإنشاء دور سكن في العطيفية(قسم النقل والورشة ومجمع افران الكاظمية وافران بغداد وبعض المطاحن الحكومية) لمنتسبي الشركة والوزارة وبعض تشكيلاتها للمتجاوزين وتم ابرام عقود ايجار معهم منذ سنة/١٩٩١ ولغاية سنة/٢٠٠٩ دون وجود سند قانوني يجيز للشركة منح قطع اراضي وانشاء تلك الدور، علماً ان الشركة قد اجابت بأنها عقود ايجار ذات صيغة إذعانية، وان عدد شاغلي الدور حسب كشوفات القسم القانوني بلغ(٢٦١) منتسب، مما يتطلب اتخاذ ما يلزم بصدد تلك الاراضي.

د- الشركة العامة لتصنيع الحبوب/نينوى

ثانيا- الفحص النوعي للطحين

قيام مختبر الفرع بفحص نماذج من الطحين المنتج من المطاحن الأهلية للتأكد من صلاحيته للاستهلاك البشري وذلك بفحص نسبة الرطوبة والرماد و(G G) المسموح بها ولدينا بصدد ذلك ما يلي:-

(١) بلغ مجموع النماذج المسحوبة من المطاحن سواء من قبل رقابة الفرع أو الرقابة التجارية (٤٤٥) نموذج(أربعمائة وخمسة وأربعون نموذج) خلال سنة/٢٠٠٩وهي تمثل نسبة(٧%) من اجمالي عدد النماذج المطلوب فحصها والبالغ (٦٥٦٠) نموذج(ستة الاف وخمسمائة وستون نموذج) خلال السنة، اضافة الى عدم قيامه بسحب أي نماذج من مطحنتي البعاج والجزيرة، مما يتطلب تكثيف الجهود لاجراء الفحص وزيادة عدد النماذج المسحوبة وشمولها لكافة المطاحن.

(٢) يتم توزيع الطحين المنتج من قبل المطاحن قبل ظهور نتائج الفحص المختبري وذلك لقيام الوكلاء باستلامه وتوزيعه حسب المواعيد المحددة لذلك، وان الشركة تقوم بفرض غرامات مالية على المطاحن المخالفة للنسب لاحقاً أي بعد استهلاكه من قبل المواطنين، مما يتطلب عدم توزيع الطحين قبل ظهور نتائج الفحص المختبري.

ثالثا- مشروع انشاء مطحنة نينوى

لم يتم إكمال إنشاء مطحنة نينوى الحكومية حيث مازال العمل متوقف منذ ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وقد قامت الشركة بسحب مولدتين عائدتين للمشروع سعة(١٠٠٠ KV) الى موقع مطحنة التاجي.

هـ- الشركة العامة لتصنيع الحبوب/البصرة

السيطرة النوعية

بلغ مجموع النماذج التي تم سحبها خلال سنة/٢٠٠٩ من المطاحن(الحبوب/طحين)(١٤٢٢، ١٤٨٧) نموذج على التوالي بمعدل(١١٨، ١٢٤) نموذج/سنة لكل مطحنة، علماً ان عدد المطاحن التي تم سحب النماذج منها(١٢) مطحنة مما يؤشر محدودية عدد النماذج المسحوبة، إضافة إلى وجود تباين في اعدادها بين مطحنة واخرى.

و- الشركة العامة للمعارض العراقية

اولاً- نتيجة النشاط

أظهرت نتيجة النشاط للمرحلة الأولى خسارة مقدارها(٢٠٦٢) مليون دينار(ملياران واثنان وستون مليون دينار) لسنة/٢٠٠٩ مقابل خسارة مقدارها(٢٤٩١) مليون دينار (ملياران وأربعمائة وواحد وتسعون مليون دينار) لنفس المرحلة في السنة السابقة.

ثانياً- دورة معرض بغداد الدولي رقم(٣٦) لسنة/٢٠٠٩

تم اقامة دورة مستقلة لمعرض بغداد الدولي رقم(٣٦) لسنة/٢٠٠٩ لأول مرة للفترة من ١١/١ ولغاية٢٠٠٩/١١/١٠ بمشاركة(٤) دول و(٤٧٤) شركة ولدينا بصدد ذلك مايلي:-

لم يتم تسديد مبلغ(٥١) مليون دينار(واحد وخمسون مليون دينار) و(٩٢٧٨٥) دولار(اثنان وتسعون الف وسبعمائة وخمسة وثمانون دولار) الى الشركة والتي تمثل ايرادات المشاركات المحلية والاجنبية على الرغم من انتهاء فترة دورة المعرض في ٢٠٠٩/١١/١١ ولغاية نهاية السنة المالية خلافاً للفقرة(٩) من تعليمات المشاركة للدورة رقم(٣٦) لسنة /٢٠٠٩.

ثالثاً- الأجنحة الثابتة

(١) عدم تنظيم علاقة عقدية بين الشركة وأصحاب الأجنحة الثابتة(القاعات) والتي تؤمن حقوق الشركة والجهات المشاركة في مجال استغلال القاعات خلال السنة في حال إقامة المعارض الدورية على ارض المعرض.

(٢) اظهر الكشف المقدم من قبل القسم المالي والخاص بالإيرادات المستحقة عن ايجار الأجنحة الثابتة لبعض الدوائر ان المبالغ الإجمالية غير المسددة للأجنحة الثابتة المشيدة على ارض معرض بغداد الدولي ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ هي(٢٩٦) مليون دينار(مائتان وستة وتسعون مليون دينار).

رابعاً- المعارض المتخصصة(الداخلية)

تم اقامة(٥) معارض(خمسة معارض) متخصصة خلال سنة/٢٠٠٩ داخل العراق ومعرض في مدينة غازي عنتاب التركية وتحقق نتيجة اقامة تلك المعارض ايراد مقداره(٨٦) مليون دينار(ستة وثمانون مليون دينار) و(٣٧٩٢٨٨) دولار(ثلاثمائة وتسعة وسبعون الف ومائتان وثمانية وثمانون دولار) ولدينا بصدد ذلك ما يلي:-

(١) لم يتم تسديد مبالغ الإيرادات المستحقة والبالغة(٧٦٥٨٥) دولار(ستة وسبعون الف وخمسمائة وخمسة وثمانون دولار) من المشاركين عن اقامة المعارض المتخصصة خلال سنة/٢٠٠٩ بضمنها معرض غازي عنتاب، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستحصال مبالغ المشاركات من تلك المعارض المقامة وفقاً للمادة(٥) من قانون مصلحة المعارض رقم(٢١) لسنة/١٩٥٩ وبخلافه يتحمل المقصرين مسؤولية ذلك.

(٢) لم يتم تنفيذ عدد من المعارض المتخصصة التي تم ابرام عقودها خلال سنة/٢٠٠٩ والسبب الرئيسي لذلك يعود الى عدم فرض شروط تضمن حقوق الشركة عند توقيع العقود وعدم اخذ أي تأمينات عنها، مما يتطلب تضمين العقود شرطاً يلزم اصحاب الشركات اقامة معارضهم واخذ تأمينات عند التعاقد.

(٣) عدم وجود إجراءات قانونية تضمن حقوق الشركة حيث تخلو اغلب الاتفاقيات المبرمة لإقامة المعارض المتخصصة لفقرة تشير الى ان المحاكم العراقية هي جهة الفصل في حالة نشوب نزاع بين الطرفين، إضافة الى قلة مبلغ التأمينات البالغة(٢٠) مليون دينار(عشرون مليون دينار) قياساً بالالتزامات المتوقعة للجهات المشاركة مما يؤدي الى عدم ايفاء الطرف الآخر بالتزاماته تجاه الشركة.

ز- الشركة العامة للأسواق المركزية

اولا- نتيجة النشاط

حققت الشركة عجزاً في المرحلة الاولى لسنة/٢٠٠٩ بلغ(٤٣٢٣٩) مليون دينار(ثلاثة وأربعون مليار ومائتان وتسعة وثلاثون مليون دينار).

ثانيا- نشاط الشركة

لم تقم الشركة بالمساهمة في اعداد المنهاج الاستيرادي للمواد والفقرات التي تختص بها الشركة كما لم تقم باتخاذ ما يلزم لفتح منافذ الاسواق المركزية رغم وجود قدرات بشرية في الشركة عاطلة بلغ عددهم(٢٥٠٠) منتسب حيث اقتصر عمل الشركة على متابعة العقود القديمة وابرام عقود تجهيز بضاعة برسم التصريف مع الشركات العربية والاجنبية والاعتماد على الإمكانيات الذاتية في ابرام عقود استيرادية بالدفع النقدي واعلان مناقصات لتجهيزها بمواد مختلفة.

ح- تقويم أداء الشركة العامة للأسواق المركزية/النجف للسنوات(٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)

أولا- نشاط الفرع

تدني أداء الفرع في ممارسة نشاطه خلال سنوات التقويم مما انعكس ذلك على تحقيقه خسائر متتالية بلغت(٢٩٨، ٦٦٢، ٧٣٢،٩٨٢، ١٠٩٠، ١٩٩٩) مليون دينار(مائتان وثمانية وتسعون مليون دينار، ستمائة واثنان وستون مليون دينار، سبعمائة واثنان وثلاثون مليون دينار، تسعمائة واثنان وثمانون مليون دينار، مليار وتسعون مليون دينار، مليار وتسعمائة وتسعة وتسعون مليون دينار)على التوالي كما شكلت نسبة الرواتب المصروفة لمنتسبي الفرع إلى إجمالي المبيعات للسنوات المذكورة(١٢٤%،١٦٦%،٢٠٤%،٣١٧%،٢٦٣%) على التوالي، مما يتطلب دراسة اسباب ظاهرة انخفاض المبيعات ووضع الحلول المناسبة لها من خلال تخفيض الأسعار وجعلها تنافسية مع الأسواق المحلية من خلال وضع الخطط المركزية لتلافي الخسائر المتتالية.

ثانيا-ادارة الخزين

(١) شكلت قيمة المواد المخزنية الراكدة نسب تراوحت ما بين(٤٣%-٧٤%) خلال سنوات التقويم وهذا يؤشر ارتفاع قيمة البضاعة الراكدة قياسا بالبضاعة الموجودة في مخازن الفرع.

(٢) لم تتخذ ادارة الفرع أية إجراءات بشأن البضاعة المسروقة بعد احداث عام/٢٠٠٣ والتي شكلت نسبتها الى قيمة الموجودات المتداولة لسنوات التقويم ما بين(٢٩%-٣٨%).

ط- لجنة صندوق دعم التصدير

اولاً- لم يحقق الصندوق أي ايراد خلال سنة/٢٠٠٩ عن الرسوم التي تخصم من أقيام الاستيرادات الحكومية(بالتحويل الخارجي) حيث كانت هذهِ المهمة مناطة بالبنك المركزي العراقي ولم يقم المصرف العراقي للتجارة الذي خول بفتح هذهِ الاعتمادات استناداً الى قانون رقم(٦) لسنة/١٩٦٩ باستقطاع هذهِ الرسوم وفقاً للنسب المحددة، علماً ان الصندوق قد فاتح البنك المركزي بخصوص الرسوم الواجبة الاستقطاع له وقد أيد البنك المركزي العراقي بأنه قد توقف عن فتح الاعتمادات المستندية لدوائر الدولة منذ سنة/٢٠٠٣، وعليه لاتوجد أية إيرادات متحققة للصندوق عن هذا النشاط.

ثانياً- لم يتم عرض مسودة مشروع قانون الهيئة الوطنية لتنمية ودعم الصادرات العراقية لسنة/٢٠٠٨ على مجلس شورى الدولة والقنوات الرسمية الأخرى لإقراره بدلاً من قانون رقم(٦) لسنة/١٩٦٩.

ي- الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية

أولا- ضعف نشاط قسم النقل والصيانة حيث حقق خسارة بلغ مجموعها (٤٤١٦) مليون دينار(اربعة مليارات واربعمائة وستة عشر مليون دينار) نتيجة مشاركة الشركة بنقل مفردات البطاقة التموينية لكل من الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب مما يؤشر ان النشاط غير اقتصادي ويتطلب اعداد دراسة للجدوى الاقتصادية واتخاذ القرار المناسب بصدده.

ثانيا- لازالت بذمة بعض الشركات التي تم التعاقد معها قبل سنة/٢٠٠٣ كميات من المواد الانشائية لم يتم تجهيزها وتم دفع اثمانها من الشركة علما بان عقودها كانت مودعة على حساب مذكرة التفاهم حيث بلغ مجموعها(١١٧٦١٩٩٦) يورو(احد عشر مليون وسبعمائة وواحد وستون الف وتسعمائة وستة وتسعون يورو) و(٨٣٣٦٩٩) دولار(ثمانمائة وثلاثة وثلاثون الف وستمائة وتسعة وتسعون دولار) اضافة الى وجود نقص واضرار لمواد دفعت اثمانها بلغ مجموعها (٣٠٥٤٧٣٦) يورو (ثلاثة ملايين واربعة وخمسون الف وسبعمائة وستة وثلاثون يورو) و(١٨٢٥٧٨٠) دولار(مليون وثمانمائة وخمسة وعشرون الف وسبعمائة وثمانون دولار).

ك- الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية/المثنى

اولا-الموجودات الثابتة

تم اطلاق البيع على مادة حديد التسليح للقياسات(١٠ملم ،١٢ملم ،١٦ملم) حيث تم ايقاف بيع (١٠ملم و١٢ملم) وذلك لفشل القياسين اعلاه في الفحص من النماذج المذكورة علماً ان الكمية المباعة من القياسين الفاشلين قد بلغت(٤٩.٥٠٠) طن و(٢٥٠) كغم على التوالي وللفترة من ٤/١ ولغاية ٢٠١٠/٤/٧ كما وتوجد كميات من مواد التسليح البالغة(١٣٩٥) طن غير صالحة وذلك لخزنها بشكل غير سليم ووضعها على الارض مباشرة يعود استلامها لفترات طويلة مع وجود اكوام كثيرة من مادة حديد التسليح غير المستوي الشكل بقياس(١٢ملمx ١٢ملم) مما يتطلب تشكيل لجنة تحقيقيه لمعرفة اسباب استلام مواد غير مطابقة للمواصفات واتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك.

ثانيا- المبيعات

انخفاض مبيعات الفرع بنسبة(٩٥%) لسنة/٢٠٠٩ والبالغة(١١٩٢) مليون دينار(مليار ومائة وأثنان وتسعون مليون دينار) مقارنة بسنة/٢٠٠٨ والبالغة(٢٥٧٤١) مليون دينار(خمسة وعشرون مليار وسبعمائة وواحد واربعون مليون دينار) وذلك لنفاذ كميات حديد التسليح الصالح وعدم وجود مواد تنافس السوق المحلية علماً ان الفرع لم يقم بالاستفادة من المشاريع المنفذة في المحافظة حيث لم يتم التنسيق مع الجهات المختصة لتجهيز تلك المشاريع بالمواد الإنشائية المتوفرة لدى الفرع وتقادم الزمن على بعض المواد الإنشائية وفشل البعض منها في الفحوصات المختبرية وعدم مواكبة الشركة للمواد الحديثة والمتطورة من المواد الإنشائية وخاصة فيما يتعلق بالصحيات والخشب، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك.

٦. وزارة الثقافـــــة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٢	١٣	٤	٤	١٠	١٦	٥٩

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- دور الوزارة في الإشراف على تشكيلاتها

أولاً- لم تقم الوزارة بمتابعة وتقييم الأنشطة المقامة والوقوف على أسباب عدم تنفيذها وانخفاض نسبة الأنشطة المنفذة، منها على سبيل المثال:-

اسم الدائرة	اسم النشاط	وحدة القياس	المخطط	المنفذ	نسبة الانجاز
دائرة السينما والمسرح	عروض مسرح	عدد	٢٠	٧	%٣٥
دار الثقافة والنشر الكردية	كتب ثقافية	كتاب	٧	٣	%٤٣

وقد طلب ديوان الرقابة المالية بدعم الوزارة للتشكيلات التابعة لها في زيادة التخصيصات المالية لتغطية النفقات التشغيلية بالتنسيق مع وزارة المالية لتمكينها من تنفيذ أنشطتها من التخصيصات المرصدة لها.

ثانياً- محدودية اثر الوزارة في تقييم ومحاسبة إدارة مشاريع الموازنة الاستثمارية لديوان الوزارة والتشكيلات التابعة لها التي تكون نسبة التنفيذ فيها متدنية.

ب- نشاط مكتب المفتش العام

أولاً- عدم انسجام بعض العقوبات المفروضة مع المخالفة المرتكبة من بعض المقصرين منها إضافة(٧) أسماء على الامـــر الـــوزاري المرقم(٣٨٣٣) في ٢٠٠٧/١٠/٢٩ لغرض ترويج معاملات صرف جوازات بدون علم الهيئة العامة للاثار.

ثانياً- بُلّغ مكتب المفتش العام بتقريرنا المرقم(٩٩) في ٢٠٠٨/١/٨ المتعلق بتلاعب أمينة الصندوق في وصولات القبض وطلـــب منـــه تدقيق عملها من فترة استلامها ولغاية تاريخ نقلها خارج أمانة الصندوق إلا أن المكتب لم يقم بأتخاذ الاجراءات المطلوبة بـــالرغم من تأكيدنا على ذلك واكتفى بالطلب من قسم الرقابة الداخلية في الوزارة باستكمال عملية تدقيق المبـــالغ المُعـــادة والمقبوضـــات بموجب محضر اللجنة التحقيقية المصادق عليه من قبل الوزير بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢، كما ان قسم الرقابة الداخلية لم ينفـــذ هـــذه المهمة لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.

ج- المواقع الاثريـــة

مفتشية آثار محافظة كربلاء

أولاً- بلغ عدد المواقع الاثرية في المحافظة(١٨٠) موقع اثري(مائة وثمانين موقع اثري) الا ان المفتشية لم تنقب ســـوى فـــي ثلاثـــة مواقع وحسبما ورد في إجابة المفتشية وهي(موقع تل العطيشي وموقع خان الربع وموقع مستوطنة الكصير) مما يتطلب ضـــرورة التنقيب وفق الدراسات المعدة من الهيئة العامة للاثار والتراث في تلك المواقع الاثرية.

ثانياً- عدم وجود اسيجة للمواقع الاثرية المنتشرة في مركز المحافظة والاقضية والنواحي حيث بلغ عدد المواقـــع المســـيجة(٤) مـــن أصل(١٨٠) موقع اثري(مائة وثمانين موقع اثري).

ثالثاً- عدم تناسب عدد الحراس المدنيين مع عدد المواقع الاثرية بالرغم من تأكيدنا على ذلـــك فـــي تقريرنـــا المـــرقم(١٠١٦٩) فـــي ٢٠٠٨/٩/١ وكما مبين أدناه:-

اسم الوحدة الادارية	عدد الحراس	عدد المواقع
مركز المحافظة	٢	١٤
قضاء عين تمر	٦	١٨
الحسينية	١٦	٤٥
قضاء الهندية	٢٥	٤٨
الحر	٧	٥٥

د- القطع الاثرية

عدم قيام دائرة آثار محافظة كركوك بتشكيل لجنة لاستلام القطع الأثرية إذ يتم استلامها من قبل موظف واحد وبموجب قصاصة ورقية غير نظامية علماً انه لم يتم تسجيل تلك القطع في سجلات الدائرة قبل تسليمها الى الهيئة العامة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية باستلام تلك القطع بموجب مستندات رسمية ومتسلسلة وتزويد الدائرة بنسخة من سند الإدخال المخزني.

هـ- الموازنة الاستثمارية

أولاً- أبرمت وزارة الثقافة/ دار الكتب والوثائق عقدين لتنفيذ مشروعي(مكتبة إعلام العراق) و(مخازن دار الكتب والوثائق) خلال السنة/٢٠٠٩ وقبل إطلاق التخصيصات المعتمدة للمشروعين من قبل وزارة المالية كما أن التخصيصات المرصدة للسنتين(٢٠٠٩- ٢٠١٠) بعد التدوير لا تتناسب مع مبالغ العقدين والكلف الكلية للمشروعين ومددها.

ثانياً- لم يتم استغلال التخصيص السنوي المرصد في الموازنة الاستثمارية لدائرة الفنون الموسيقية لعام/٢٠٠٩ والبالغ(٨٥٠) مليون دينار(ثمانمائة وخمسون مليون دينار) لتغطية نفقات مشروع إنشاء قاعة السيمفونية(دار الأوبرا) ولغاية تأريخه رغم أن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن إجراءات الإعلان والتعاقد والتنفيذ.

و- المفصولين السياسيين

أولا- ديوان الوزارة

(١) عدم قيام الوزارة بإعادة النظر في قرارات اللجنة المركزية في الوزارة والخاصة بإعادة تعيين المفصولين السياسيين بعد ان لاحظنا وجود تزوير باستمارة خلاصة خدمة المفصولين واختلاف مضمون القوائم المرفقة بالأوامر الوزارية والادارية في اعادة المفصولين السياسيين شكلاً ومضموناً بين الاوامر المستلمة من مكتب الوزير والاوامر الادارية المستلمة من تشكيلات الوزارة بالزيادة والنقصان والمبلغة الى مكتب الوزير.

(٢) لم تقم الوزارة والتشكيلات التابعة لها بتفعيل الفقرة(ثانياً) من المادة(١١) من قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم(٢٤) لسنة/٢٠٠٥ وكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم(٢٧٣٦٣) في ٢٠٠٨/١٠/٢٦ فيما يخص المفصولين السياسيين الذين تم اعادة تعيينهم البالغ عددهم(٤٠٢) موظف(اربعمائة واثنان موظف) حسب موافقة السيد الوزير.

ثانيا- دائرة قصر المؤتمرات

(١) قـــدم(٣٩) موظف(تسعة وثلاثون موظف) من المفصولين السياسيين المُعادين للخدمة استقالتهم دفعة واحدة وتم إبلاغ وكيل الوزارة الأقدم بموجب كتاب الدائرة المرقم(٢٠٢) فـــي ٢٠٠٩/٢/١٢ دون معرفـــة أسباب الاستقالة ولم تقم الدائرة بإجراء التحقيق في الموضوع لمعرفة الأسباب.

(٢) تم تنسيب المفصولين السياسيين المعادين للخدمة البالغ عددهم(٧٧٢) مفصول سياسي(سبعمائة واثنان وسبعون مفصول سياسي) لدائرة قصر المؤتمرات وكان البعض منهـــم تـــم تعيينهم بأوامر وزارية مزورة تم إلغاءها من قبل مكتب المفتش العام لاحقاً، وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق بالموضوع ومحاسبة المقصرين واسترجاع المبالغ المصروفة لهم دون وجه حق.

ز- نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على مشروع أعمال تأهيل وتطوير قاعة الرباط(الشهيد عثمان العبيدي):-

أولاً- التصاميم الهندسية

عدم قيام الدائرة بحصر كافة متطلباتها ومعالجتها فنياً ومالياً دفعة واحدة من خلال جدول كميات موحد وتم تشخيص ضعف واضح في إعداد جداول الكميات منها عدم تغطية كافة الفقرات المطلوبة لمرحلة التأهيل مما أدى إلى استحداث أوامر غيار بالحذف والإضافة وخاصة في المرحلتين الأولى والثالثة بالإضافة إلى عدم إدراج الكميات بصورة دقيقة والمبالغة في تخمين العديد من الفقرات خصوصاً في فقرات أعمال الانهاءات ولغرض استغلال المبالغ المرصدة لهذهِ الفقرات لمعالجة المستجدات التي ظهرت في فقرات أخرى وذلك بإمكانية الحذف والإضافة وهذا مؤشر على عدم الدقة في إعداد تلك الجداول.

ثانياً- التنفيـــــذ

(١) قيام الدائرة باعتماد جدول كميات يحتوي على ثغرات متعددة أدى إلى استغلال الشركة المنفذة لتلك الثغرات خلال المرحلة الاولى وظهرت الدائرة بموقف ضعيف إزاء ذلك بحيث تم تنفيذ أعمال تجهيز أجهزة التكييف(الجلرات) فقط من قبل شركة المعتصم للمقاولات العامة أما أعمال النصب والربط والتشغيل لتلك الأجهزة فتم تنفيذه من قبل شركة بلاد الطيب للمقاولات المنفذة للمرحلة الرابعة هذا بالرغم من أهمية تلك الفقرة كونها احد المحاور الرئيسية لعملية التأهيل والذي انعكس سلباً على عمل أجهزة التكييف التي لوحظ انها عاطلة من خلال الزيارتين الميدانيتين التي اجريناهما، علماً أن الفترة ما بين الزيارة الأولى والثانية شهر ونصف تقريباً.

(٢) المبالغة في إصدار أوامر الغيار ولجميع المراحل حيث بلغ مجموع أوامر الغيار(١٠) أوامر وزعت على مراحل التنفيذ وان ذلك يخالف ما جاء في المادة(١٥- أولاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ والتي نصت على(لا يجوز اللجوء إلى تغيير الأعمال المتعاقد عليها أو إضافة أعمال أو كميات جديدة الا عند الضرورة القصوى وعلى ان يحصر التغيير في أضيق نطاق ممكن).

٧. وزارة العـــدل

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١١	٢٩	٢	٦	٢	٥	٥٥

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- الاستثمار/دائرة رعاية القاصرين

استمرار الدائرة بحصر استثماراتها بشكل اساس في الودائع الثابتة لدى الجهاز المصرفي دون اعتماد مجالات اخـرى للاسـتثمار الامر الذي أدى إلى تآكل وانخفاض قيمة أرصدة القاصرين إذ بلغ الرصيد الاجمالي للودائع الثابتة كمـا فـي ٢٠٠٩/١٢/٣١ بموجـب السجلات المالية بحدود(٦٨٧٠١) مليون دينار(ثمانية وستين مليار وسبعمائة وواحد مليون دينار) والتـي تشـكل نسـبة(٩٢%) مـن اجمالي حسابات القاصرين البالغة(٧٤٥٥٨) مليون دينار(أربعة وسبعون مليار وخمسمائة وثمانية وخمسون مليون دينار) وان اجمـالي النماء المتحقق عن الودائع الثابتة الظاهرة في قسم الاستثمار بلغ بحدود(٥٩٨٧) مليون دينار(خمسـة مليـارات وتسـعمائة وسـبعة وثمانين مليون دينار) من رصيد المبالغ المستثمرة، بضمنها مبلغ(٥٠٠١) مليون دينار(خمسة مليارات وواحـد مليـون دينـار) يمثـل الفوائد المستحقة وغير المستلمة.

ب- الحساب المستقل

نصت الفقرة(١) من البند(ثانيا) من قرار مجلس قيادة الثورة(المنحل) رقـم(٢٢٢) فـي ٢٠٠٠/١٢/٢١((يتـولى مجلـس رعايـة القاصرين رسم السياسة العامة في ادارة واستثمار اموال القاصرين)) وقد لوحظ ان مجالات الاستثمار للاموال المتجمعة فـي الحسـاب المستقل شملت الودائع لدى الجهاز المصرفي والقروض الممنوحة ولدينا بخصوص ذلك ما يلي:

(١) تدني نسب الفوائد المتحققة على الودائع الثابتة لدى الجهاز المصرفي حيث بلغت(٤٠٧) مليون دينار(اربعمائة وسبعة مليون دينار) أي بنسبة(٦%) قياسا بالرصيد الاجمالي للودائع كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ البالغ(٤٢٨١) مليون دينار(اربعة مليارات ومائتان وواحد وثمانون مليون دينار) بالإضافة إلى ان الايرادات المستحقة بلغت(٢٢٤) مليون دينار(مائتان واربعة وعشرون مليون دينـار) ممـا يتطلب من الدائرة البحث عن مجالات استثمار اخرى تحقق فوائد استثمار افضل.

(٢) اتخذ المجلس في جلسته الثانية المنعقدة في ٢٠٠٩/٦/٤ قرارا تضمن التوقف عن منح القروض لموظفي دائرة رعاية القاصـرين واعتبارا من تاريخ انعقاد الجلسة وقد سبق ان فتح المجلس باب القروض بجلستيه المنعقدتين في ٢٠٠٧/٧/١ و٢٠٠٨/٧/٢٥ وقد بلغت القروض الممنوحة(٣٧٠) مليون دينار(ثلاثمائة وسبعون مليون دينار)، وبلغت الاقساط المسددة خـلال سـنة/٢٠٠٩ مبلغـا قدره(١٢٩) مليون دينار(مائة وتسعة وعشرون مليون دينار) والمتبقي(٢٤١) مليون دينار(مائتان وواحد واربعون مليـون دينـار) وكما مبين في الجدول التالي:

البيان	المبلغ/مليون دينار
المدور من السنة/٢٠٠٨	٣٣١
الممنوحة خلال السنة/٢٠٠٩	٣٩
الاقساط المسددة خلال السنة/٢٠٠٩	(١٢٩)
المجموع	٢٤١

علما ان الفوائد المستلمة خلال السنة بلغت(٤) مليون دينار(اربعة ملايين دينار).

ج- الموازنة الاستثمارية/مقر الوزارة

بلغت التخصيصات السنوية المعتمدة والمنقحة(١٦٠٢٥) مليون دينار(ستة عشر مليار وخمسة وعشرون مليون دينار) في حين بلغت المصروفات الفعلية(٢٤٨٦) مليون دينار(ملياران وأربعمائة وستة وثمانون مليون دينار) أي أن نسبة التنفيذ(١٦%) وهي نسبة متدنية ومن خلال التدقيق لوحظ بان الوزارة لم تقم بالصرف على التخصيصات المرصدة لمشروعين الذي بلغ تخصيصهما

السنوي(٩١٠٠) مليون دينار(تسعة مليارات ومائة مليون دينار) في حين تدنت نسبة الصرف في بعض مشاريع اخرى لتتراوح بين(٠.١٧%- ٣٧%) من مبلغ التخصيص.

د- عقود المبيعات العسكرية(FMS)

تم تمويل مبلغ(٦٤) مليار دينار(أربعة وستون مليار دينار) خلال سنة/٢٠٠٧ دون علم أو تخويل وزارة العدل إلى الحساب الخاص (FMS) لمصلحة البنك الاحتياطي الفدرالي بدائرة العقود العسكرية الأجنبية الأمريكية في نيويورك ولم نطلع على أية معلومات عن كيفية صرف المبالغ من هذا الحساب لدى الوزارة علماً ان الوزارة لم تقم بتسجيل المبالغ التي تم صرفها من هذا الحساب خلال العام المذكور والأعوام اللاحقة ضمن مصاريفها وتم التأكد من دائرة الإصلاح العراقية التي هي إحدى تشكيلات الوزارة أنها استلمت(٣٠٠) ألف لتر كازويل(ثلاثمائة ألف لتر كازويل) بسعر(٧٥٠) دينار(سبعمائة وخمسين دينار) للتر الواحد وبمبلغ اجمالي مقداره(٢٢٥) مليون دينار(مائتين وخمسة وعشرين مليون دينار) للفترة من ٢٠٠٧/١٠/٢١ ولغاية ٢٠٠٧/١١/٢٢ ولم يتم تثبيت المبلغ في السجلات المالية أو سجلات السيطرة لدى تلك الدائرة وبناءاً على ذلك تم تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني المرقم(٨٥) لسنة/٢٠٠٩ وقد أصدرت عدة توصيات لغرض حسم الموضوع والتي جرى تعميمها بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(٧٣١٤) في ٢٠١٠/٢/٢٨ وبناءاً على ذلك قامت وزارة العدل باتخاذ الإجراءات التالية:-

اولا - مفاتحة البنك المركزي العراقي بموجب كتابها المرقم(٤٧٠) في ٢٠١٠/٣/١٨ لتزويدها بتفاصيل المبالغ المسحوبة لصالح العقود الخاصة وبأعداد العقود المجهزة بها واجاب البنك المركزي بكتابه المرقم(٦٨٥) في٢٠١٠/٣/٣١ بأنه لا تتوفر لديه أية تفاصيل عن المبالغ المصروفة من حساب(FMS).

ثانيا - مفاتحة وزارة الخارجية-الدائرة القانونية بكتابي الوزارة المرقمين(٤١٧) في ٢٠١٠/٣/١٨ بخصوص مطالبة الجانب الامريكي للحصول على الوثائق و(٥١٧) في ٢٠١٠/٥/٤ المتعلق بتنفيذ مجمع العدالة لغرض إجراء القيود المحاسبية لاثبات قيمة هذا المشروع ولم تتم الاجابة عن هذهِ الكتب لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي.

وقد تم تقييد الرأي الرقابي بشأن الفقرات اعلاه.

هـ - ملاحظات اخرى

عدم التزام وزارة العدل/دائرة الاصلاح العراقية بالعقد المرقم(٥٤) في ٢٠١٠/٦/٩ المبرم مع الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية والخاص بتجهيز دائرة الاصلاح العراقية بمستحضرات التنظيف حيث امتنعت الدائرة عن استلام الكميات المثبتة في العقد.

٨. وزارة الدفاع

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تدقيق عقود *	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٩	٥	١٦	٣	٣٣

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ - الرواتب

أولا- مقر الوزارة

(١) قيام الوزارة بمنح بعض الموظفين عند تعيينهم عناوين وظيفية لا تتلائم مع تحصيلهم الدراسي خلافاً لشروط التوظيف المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية مما أدى إلى تسكينهم في سلم الرواتب بدرجات أعلى من الاستحقاق وكما في الأمثلة الآتية:-

العنوان الوظيفي	التحصيل الدراسي
رئيس ملاحظين	بكالوريوس
م. ملاحظ	بدون شهادة
مشرف بيانات	بدون شهادة
مدير عام	صناعة
م. مدير عام	اعدادية
مدير أقدم	بدون شهادة
مدير حسابات اقدم	اعدادية

(٢) قيام الوزارة بترفيع بعض الموظفين إلى درجات وظيفية أعلى ولأكثر من مرة وبفترات زمنية متقاربة خلافا لأحكام المادة السادسة من الأمر رقم(٣٠) لسنة/٢٠٠٣ والتي تتضمن الشروط الواجب توفرها في الموظف لأغراض الترفيع، مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في القرارات والأوامر الخاصة بترفيع الموظفين واعتماد الشروط المعتمدة قانوناً في ذلك ومحاسبة المسؤولين عن الترفيعات غير الأصولية.

(٣) تم تعيين أحد الموظفين بوظيفة المستشار العسكري الأقدم وتم تسكينه بدرجة(ب/ ١) استناداً إلى كتاب مكتب الأمين العام المرقم(أ ع/ ١٥٤) في ٢٠٠٤/٦/١٥ حيث اشارت بعض الأوليات الموجودة في الاضبارة الشخصية إلى أن الموما اليهِ كان ضابطاً في الجيش العراقي السابق ولغاية عام/١٩٩١ ثم التحق بقوات البيشمركة لغاية عام/٢٠٠٤ ولم تشر قيادة جيش كردستان بكتابها المرقم(٦٢٥/٢٦) في ٢٠٠٨/٢/٢٠ المعنون إلى رئاسة أركان الجيش(الادارة) الى رتبة الموما اليهِ حيث ايدت بأنه كان احد ضباط تشكيلات جيش كردستان للفترة من(١٩٩١- ٢٠٠٤).

ثانيا- المديرية العامة للاستخبارات والأمن

(١) لوحظ قيام المديرية بصرف المخصصات لمعظم منتسبيها من المدنيين دون التقيد بالنسبة المشار إليها في قانون الرواتب رقم(٢٢) لسنة/٢٠٠٨ المادة(١٦) منه والتي تنص على(لا يزيد مجموع المخصصات الممنوحة بموجب هذا بالقانون أو أي قانون آخر على(٢٠٠%) من الراتب الاسمي باستثناء مخصصات الزوجية والأطفال)، مما يتطلب حصر كافة الحالات واسترداد المبالغ المصروفة زيادة عن الاستحقاق.

(٢) قيام المديرية بصرف مخصصات خطورة وبدل أرزاق للحراس الشخصيين المتعاقدين معها والبالغ عددهم(٥) حراس خلافاً للتعليمات والضوابط التي تقضي بمنح المتعاقد الأجور المحددة بموجب العقد وكذلك تم منحهم الأرقام الإحصائية التي لا تمنح إلا للعاملين على الملاك الدائم من عسكريين ومدنيين.

* ان العقود المشار اليها في الجدول والبالغ عددها (١٦) عقد تمثل جميع العقود التي استلمت من قبل الديوان

ب – المجالس التحقيقية

قيام مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع بتشكيل مجلس تحقيقي رقم(٢٥) في ٢٠١٠/٧/٧ بخصوص بعض الملاحظات الواردة في تقرير ديوان الرقابة المالية المتعلقة بالبيانات المالية لسنة/٢٠٠٦ وقد تم رفع المحضر الخاص بالمجلس التحقيقي الى امانة السر العام بموجب كتاب المكتب/مديرية التحقيق المرقم(س ش/٢٠١٠/٢/٥) في ٢٠١٠/٧/٨ بهدف عرضه امام انظار وزير الدفاع للمصادقة على التوصيات الواردة فيه ولم تحصل المصادقة على القرارات لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

ج – الطاقات الإنتاجية

لا زالت الخطوط الإنتاجية الاساسية لشركة حمورابي العامة متوقفة منذ أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي وتقوم الشركة حالياً بتصنيع(الأثاث الخشبي والدروع والكرفانات وأسّرة المنام وغيرها) وبينت الشركة عدم ورود أية توجيهات من الوزارة بإعادة نشاطها المتوقف وقد سبق الإشارة إلى ذلك في تقاريرنا السابقة.

د – العقـــــود

اولا – العقد المرقم(ب.ت/٢٠٠٦/٦) في ٢٠٠٦/١٢/٢٥ والمبرم مع شركة توفيق جمعة العبادي بخصوص تأهيل قاعدة ام قصر البحرية بمبلغ(٢٣٨٤٤) مليون دينار(ثلاثة وعشرين مليار وثمانمائة واربعة واربعين مليون دينار) وبمدة تنفيذ(١٢) شهر ولدينا بصدده ما يلي:

بالرغم من عدم اكمال المشروع من قبل الشركة المذكورة اتخذت لجنة العقود المركزية في الوزارة بجلستها رقم(٢) لسنة/٢٠١٠ قرار بإنهاء العقد مع الشركة بشكل رضائي وتوقيع عقد جديد مع المناقص الثاني(شركة المحيط الازرق) وبنفس الاسعار والفترة الزمنية التي احيلت بها المقاولة الى الشركة الاولى وكما جاء ذلك بكتاب الوزارة/امانة السر العام المرقم(٢٦٦/٢٧/٤) في ٢٠١٠/٢/١٥ وقد كان لهذا الديوان تحفظا بصدد الاجراء المذكور كون احالة الاعمال المتبقية من المشروع الى المناقص الثاني مباشرة ودون الاعلان عن مناقصة جديدة يشكل مخالفة لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨(المعدلة) ولا توجد صلاحية لأية جهة باستثناء أي عقد من احكام تلك التعليمات وكما جاء ذلك بكتابه المرقم(١٥١٠٢/١/٦/٥) في ٢٠١٠/١١/٢٨ الموجه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء– دائرة شؤون مجلس الوزراء.

ثانيا – العقد المرقم(ب ت/٢٠٠٦/٥) في ٢٠٠٦/١٢/١٩ والمبرم من قبل وزارة الدفاع مع شركة أسوار بغداد للمقاولات بخصوص انشاء مقرات افواج النفط(كركوك – بيجي) ولدينا بخصوصه ما يلي:

قامت الوزارة بصرف المبالغ المتبقية من استحقاقات الشركة المقاولة البالغة بحدود(١٦٧٦) مليون دينار(مليار وستمائة وستة وسبعين مليون دينار) بموجب مستند الصرف المرقم(١٥٣٥) في ٢٠١٠/١٠/٣١ واستنادا الى كتاب الوزارة/امانة السر العام المرقم(٤٧٣٣٧/١٠/٨) في ٢٠١٠/١٠/٢٨ بالرغم من عدم موافقة هذا الديوان على صرف المستحقات اعلاه بسبب عدم حسم المحاكم لموضوع خطابات الضمان المزورة المقدمة من قبل الشركة المقاولة اضافة الى عدم اكمال النواقص ومعالجة المخالفات الفنية في التنفيذ استنادا لكتابنا المرقم(٢٦١٣/٤١١/٥/١) في ٢٠١٠/٣/٢ الموجه الى مكتب المفتش العام ومكتب المستشار القانوني في الوزارة، ونتيجة لما تقدم تم القاء القبض على عدد من المسؤولين في الوزارة من قبل الجهات المختصة وبقرار من هيئة النزاهة في قضية تعاطي رشوة تتعلق بصرف المبلغ المشار اليه اعلاه.

ثالثا– العقود المبرمة من قبل وزارة الدفاع مع شركة المنصور العامة للمقاولات الإنشائية لتصميم وتنفيذ أعمال لإنشاء مذاخر تموين بأسلوب التنفيذ المباشر وبمبلغ إجمالي مقداره (٩١٨٢٩) مليون دينار(واحد وتسعين مليار وثمانمائة وتسعة وعشرين مليون دينار) بطريقة المشروع الجاهز(مفتاح باليد) ولدينا بشأنها ما يلي:–

(١) تدني مستويات الانجاز الفني والمالي للمشاريع والتأخر في تسليمها إلى الجهات المستفيدة بالرغم من انتهاء المدة التعاقدية لتلك المشاريع وقد بررت الوزارة ذلك إلى تأخر وصول المعدات الاستيرادية(أفران صمون، معامل ثلج، مخازن مبردة، مخازن مجمدة) وكذلك قيام الشركة المقاولة بإحالة بعض فقرات المشاريع إلى شركات أخرى غير كفوءة وتأخر المباشرة في تنفيذ بعض الفقرات

والتأخر في صرف مستحقات الشركة من قبل الوزارة خلافاً للفقرة(أ) من البند(١) من المادة(الثانية والستون) من شروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والتي تقضي(بأن يجري تسليف المقاول بالقيمة الكاملة للأعمال المنجزة شهرياً).

(٢) قيام شركة المنصور العامة للمقاولات الإنشائية بالتعاقد مـــع شركة الأبراج الذهبية لنصب وتشغيل معامل الثلج التي تمثل أجزاء من مذاخر التموين دون استحصال موافقة الوزارة خلافاً لأحكام الفقرة(رابعاً) من المادة(٨) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة)، إضافة إلى مخالفة الفقرة(١٢) من البند (تاسعاً) من العقود المبرمة التي تنص على تعهد الشركة المقاولة بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالعقد إلا بموافقة جهة التعاقد.

٩. وزارة النقل *

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١١	٢٠	١	١٦	٢١	٦٩

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- الحمولات المفقودة

وجود حمولات مفقودة قيمتها(١٦٦٢٩) مليون دينار(ستة عشر مليار وستمائة وتسعة وعشرون مليون دينار) تعود لـــ(١٠٣) شاحنة لم يقم قسم التشغيل في الشركة العامة للنقل البري بتزويدنا بأرقام وعائدية تلك الشاحنات على الرغم من طلبنا ذلك، كما لم يتم تثبيت قيمة الحمولات المفقودة على شركات النقل الخاص المتعاقدة مع الشركة وسواق شاحنات الشركة، ولم تتخذ وزارة النقل أي اجراء بخصوص التحقيق وتحديد المقصرين عن فقدان حمولات المواد التموينية.

ب- شركة النقل البري العراقية – الاردنية

اولا – تصفية الشركة

استنادا الى قرار الجمعية العمومية للشركة المتخذ بجلستها السابعة والاربعين المنعقدة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٠ والتي تم بموجبها الموافقة على تصفية الشركة وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء المرقم(١٨٩) لسنة/٢٠٠٨ وموافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم(ش.ل/ت/٥/٣/١٢٨٤٦) بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٤.

عقدت لجنة التصفية عدة اجتماعات في عمان وبغداد خلال الفترة من صدور قرار التصفية ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي نتج عنها تنظيم(٨٩) محضر من قبل لجنة تصفية شكلت من الجانب الاردني و(٤٢) محضرا من قبل لجنة تصفية شكلت من قبل الجانب العراقي، تبين هذه المحاضر سير اعمال التصفية والموجودات التي تم بيعها والمبالغ التي انفقت لاغراض التصفية، وتم الانتهاء من اعداد الحسابات الختامية للشركة للفترة من ١/١ ولغاية ٢٠٠٨/٥/٥ والمصادق عليها من قبل الجمعية العمومية وقررت اللجنة توجيه كتاب الى مراقب عام الشركات لتمديد اعمال التصفية استنادا للمادة(٢٠٨-أ) من قانون الشركات لوجود العديد من القضايا المرفوعة من قبل الشركة وبالعكس المنظورة امام القضاء ووجود ذمم مدينة ودائنة لم يتم تصفيتها واستكمال اجراءات بيع موجودات الشركة في عمان واجراءات تصفية البناية التابعة للشركة في العراق.

ثانيا – ارض العقبة

بالرغم من قيام الديوان بتوجيه كتاب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابه المرقم(٧٢٧١/١١/٤٠/١٠) في ٢٠٠٩/٦/١٥ والذي طلب فيه تشكيل لجنة من كل من وزارة النقل ووزارة التجارة للكشف على موجودات الشركة وشراء ما يمكن الاستفادة منه من الادوات الاحتياطية والسيارات في موقع الشركة بالعقبة للاسراع بانجاز اعمال التصفية والاستفادة من تلك الموجودات بدلا من بيعها بأسعار غير مجزية الا ان وزارة النقل لم تقم بشراء ذلك الموقع(ارض العقبة) وحيث لم يتقدم لشراءها أي مزايد بالسعر المقدر، قامت لجنة التصفية وبموافقة الجمعية العمومية بنقل ملكية تلك الارض الى الحكومة الاردنية وبالسعر المقدر وكذلك بالنسبة الى بناية الشركة في العراق.

ج- مشاريع الموازنة الاستثمارية

أولا- وجود العديد من المشاريع المتوقفة عن العمل والمتأخر انجازها ولم تقم الشركة العامة لادارة النقل الخاص/بغداد باتخاذ الإجراء المناسب لحث الشركات المنفذة لتلك المشاريع على الإسراع بتنفيذها وفق مددها التعاقدية أو استحصال الغرامات التاخيرية في حالة تلكؤ العمل في التنفيذ ومن الأمثلة على ذلك مايلي:

* تأخر اصدار البيانات المالية لديوان وزارة النقل للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ حيث صدرت بموجب تقريرنا المرقم(٣٧٢٤/١/٤٠/١٠) في ٢٠١١/٣/١٦

اسم المشروع	الشركة المنفذة	كلف العقد مليون دينار	مدة العقد	تاريخ المباشرة	المبلغ المصروف مليون دينار	نسب التنفيذ المالي	أسباب التوقف
مرآب النجف	شركة تنفيذ مشاريع النقل	١٤٥	٧٥ يوم	٢٠٠٨/٧/٦	٤٤	%٣٠	وجود خط سكة حديدية بالمشروع
مرآب ام البروم	شركة ارض الغاضرية وخيرات الرعد	٨٣٧	ـــــ	٢٠٠٨/١٢/٢٣	١٦٧	%٢٠	ـــــ
مرآب الكاظمية	شركة الغاضرية	٨٣٩	(٥) شهر	٢٠٠٨/١٢/٣١	١٥٧	%١٨	التاخر في انجاز العمل

ثانيا- قامت الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي بحجز التخصيصات السنوية للمشاريع والبالغة(٢٣٦٥) مليون دينار(مليـــاران وثلاثمائة وخمسة وستون مليون دينار) من حساب الأمانات عن العقود المبينة تفاصيلها أدناه بحجة أن البعض منها لـــم تـــدرج ضمن المنهاج الاستثماري للسنة/٢٠١٠ خلافا لكتاب وزارة المالية المرقم(١٤٣٠) في ٢٠٠٩/١١/٤ علما أن المبالغ المحتجزة أكثر من كلفة العقود:-

المشروع	تاريخ توقيع العقد	مدة العقد/شهر	مبلغ العقد/مليون دينار	المبلغ المحتجز/مليون دينار
منظومة اتصالات انوائية vsat	٢٠٠٩/١٠/١٨	٧	٢٩٩	٣٠٠
منظومات استلام صور الاقمار الصناعية الانوائية	٢٠٠٩/١٢/٢٨	١٨	٤٧٠	١٠٠٣
منظومة رادار انوائي	٢٠٠٩/٩/١٧	٥	٢٩٤٧	٣٠٠٠
استيراد اجهزة التعبير الانوائي	٢٠٠٩/١٢/٣١	١٩	٥٧١	١٠٠٠

ثالثا- تدني استغلال بعض تخصيصات الموازنة لاكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية وعدم استغلال البعض الاخر منها وكما مبين ادناه:-

اسم الحساب	التخصيص/مليون دينار	المصروف لغاية٢٠٠٨/١٢/١٣/مليون دينار	نسبة التنفيذ
اجور المتعاقدين	٣٧٥	١١٧	%٣١
الاجهزة	٤١٠٠	١٥٩٠	%٣٩
الاستشارات العلمية	١٠٠	ـ	ـ
المباني السكنية	٤٠٠	ـ	ـ
السفن	١٠٠٠٠	ـ	ـ
المكائن	١٠٠	ـ	ـ

د - الموجودات الثابتة والمخزنية

أولا- أظهرت نتائج الجرد الفعلي لوسائل النقل والانتقال التي تمتلكها الشركة العامـــة لنقـــل الوفـــود بتـــاريخ ٢٠٠٩/١٢/٧ والبـــالغ عددها(٣٣٧) سيارة، بضمنها (٢٠) سيارة جاثمة(هيكل) بعضها بدون أرقام ومنها تعود لوزارة النقل وتشكيلاتها لم تتخذ الشـــركة المذكورة أعلاه الإجراءات اللازمة لشطبها من السجلات ولاعادة البعض منها إلى الجهات المالكة، بالإضافة إلى ذلك لم تظهر فـــي قوائم الجرد سيارة نوع مارسيدس(غواصة) رقم اللوحة(بلا) رقم المحرك(بلا) ورقم الشاصي(A٢٥٦٠٣١) موديل(٢٠٠٢) بيضاء اللون المثبتة بالسجلات المالية بكلفة مقدارها(٧٠) إلف دينار(سبعين ألف دينار).

ثانيا- يمثل رصيد حساب المخزون الظاهر في البيانات المالية للشركة العامة لإدارة النقل الخاص/بغداد والبالغ بحـــدود(٢٥١) مليـــون دينار(مائتين وواحد وخمسين مليون دينار) الرصيد المثبت في السجلات المالية كما في٢٠٠٩/١٢/٣١، ولم يتم التحقق من صحة الموجود المادي للمواد المخزنية لعدم قيام الشركة بتثبيت كلف الموجودات المخزنية في بطاقات الحسابات المخزنية وقوائم الجـــرد الممسوكة لأغراض السيطرة، كما لم تقم الشركة بإجراء اية مطابقة مع قوائم الجرد خلال السنة لغرض حصر الفروقات ومعالجتها إن وجدت، إضافة إلى عدم تقديم محاضر جرد كل من(مخزن المخلفات والمستهلكات، مخزن تجهيزات العاملين، مخـــزن الوقـــود والزيوت، مخزن المطبوعات والشفافات) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ على الرغم من طلبنا.

وقد تم تقييد الرأي الرقابي بخصوص الملاحظة أعلاه.

١٠. وزارة البلديات والأشغال العامة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٣٧	٧٦	٥	٧	١٢٦	٤٤	٢٩٥

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- نشاط البلديات

أولا - الطمر الصحي

اعتماد بعض مؤسسات بلديات محافظة بغداد أماكن طمر غير صحية وغير نظامية وعدم تخصيص مواقع دائمية للطمر الصحي لأغلب مؤسسات بلديات صلاح الدين وبلدية الدير في محافظة البصرة ومحافظة المثنى وبلديات محافظة النجف الاشرف والاقضية والنواحي وعدم ملائمة مواقع الطمر الصحي للمحددات البيئية حيث ان اغلب تلك المواقع تقع داخل حدود البلدية كما لاتوجد لدى اغلب المديريات معامل لفرز ومعالجة وإعادة تصنيع النفايات بالإضافة إلى قيام بعض سواق الكابسات والساحبات بتفريغ النفايات خارج مواقع الطمر الصحي.

ثانيا - خدمات التنظيف

انخفاض نسبة رفع النفايات والأنقاض من قبل بعض البلديات وكما لايوجد أي نشاط لرفع النفايات والانقاض في بلديات أخرى بالإضافة إلى عدم قيام بعض البلديات بوضع خطة لتحديد كمية النفايات المخطط رفعها كما في بلديات محافظة كربلاء المقدسة وبلديات محافظة كركوك.

ثالثا- الاكساء والتبليط

لا تتضمن مشاريع الموازنة الاستثمارية لبلدية مدينة كربلاء المقدسة أية مشاريع لاكساء الشوارع لاسيما تلك التي بحاجة إلى إعادة اكساء، بالإضافة إلى تدني مساحة الشوارع التي تم تبليطها في عموم بلديات المحافظة وخصوصا بلديات(الحسينية، الخيرات، الجدول الغربي)، وكما لم تقم بلدية البصرة بوضع خطة سنوية لأعمال صيانة الشوارع الداخلية لمركز المحافظة والأحياء التابعة لها مع وجود حاجة حقيقية لذلك في الوضع الحالي لهذه الشوارع.

ب- معامل الإسفلت

لا يوجد لدى بلدية الحلة سوى معملين للإسفلت تم إنشائها من سنة/١٩٨٢ واحد منها بطاقة(٥٠) طن/ساعة متوقف عن العمل ومن عدة سنوات والثاني بطاقة(١٠٠) طن/ساعة يعمل بطاقة(٥٠%)، بالاضافة الى عدم امتلاك مؤسسات بلدية محافظة كربلاء المقدسة لمعامل اسفلت عدا بلدية الهندية التي تمتلك معمل اسفلت بطاقة انتاجية تصميمية بلغت (٢٥-٣٠) طن/ساعة علما ان المعمل توقف عن الانتاج منذ سنة/٢٠٠٣ واستانف العمل مع بداية سنة/٢٠١٠ بانتاج كمية قليلة بلغت(١٥) طن فقط ولايزال معمل(فيانوفا) لإنتاج الاسفلت التابع لبلدية كركوك متوقف عن العمل بسبب عطل الأجزاء الرئيسية منه منذ سنة/٢٠٠٦ وكذلك عطل الكسارة(كراون) التابعة للمعمل منذ سنة/٢٠٠٣، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأهيل المعامل وتوفير مستلزمات العمل وإعداد خطة سنوية لإجراء الصيانة.

ج- مجالس المحافظات

أولا- لم يقدم مجلس محافظة النجف الاشرف ومجلس محافظة ذي قار محاضر اجتماعاته بالاضافة الى عدم قيام مجلس محافظة المثنى ومجلس محافظة كركوك بوضع خطة سنوية تتضمن الأنشطة المطلوب إنجازها ومتابعة تنفيذها بما فيها الزيارات التفتيشية للدوائر والمقترحات اللازمة لتطوير عملها، ولم يقم مجلس محافظة كركوك بمتابعة مشاريع تنمية الاقاليم ومطالبة الدوائر بإعداد تقارير تقييم العمل يتم من خلالها مراجعة التنفيذ وحصر حالات التأخير والتلكؤ.

ثانيا- قام مجلس محافظة صلاح الدين بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢١ بترويج معاملات تقاعدية لكافة أعضاء المجلس ومجالس الدورات السابقة وبضمنهم أشخاص لاينتمون إلى المجالس، حيث صرف مبلغ(٢٣٧) مليون دينار(مائتان وسبعة وثلاثون مليون دينار) سنة/ ٢٠٠٨إلى(٣١) شخص لم يتبين كونهم أعضاء في المجالس المحلية في الاقضية والنواحي وتم احالتهم على التقاعد، وقد تم

طلب التحقيق بصرف المبلغ اعلاه وترويج المعاملات التقاعدية، وقام المجلس بتوجيه كتاب في ٢٠٠٩/٦/٦إلى وزارة المالية لبيان الرأي بالموضوع الا انه لم يتلق الرد وقام بتشكيل لجنة لغرض التحقيق وكانت نتيجة التدقيق وجود(١٢٧) شخص لا يشمله التقاعد وتم توجيه كتاب إلى هيئة التقاعد العامة بإلغاء معاملاتهم التقاعدية، الا ان المجلس قد وجه كتاب إلى هيئة التقاعد العامة بتاريخ٢٠٠٩/١٠/١١ طلب بموجبه صرف الرواتب التقاعدية للذين تم الغاء معاملاتهم التقاعدية وايقاف رواتب(٢٨) شخص فقط.

د - <u>هيئات الاستثمار</u>

أولا- لم يتم المباشرة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهيئة استثمار محافظة كربلاء المقدسة لسنة/٢٠٠٩ لوجود مشاكل في تخصيص الأرض المطلوبة لهذه المشاريع، الأمر الذي يتطلب ضرورة التنسيق مع الجهات المختصة لاستحصال الموافقة على تخصيص الأرض المطلوبة للمشروع قبل منح إجازة الاستثمار، إضافة إلى بيان ما يترتب من إجراءات عن التأخير في تنفيذ المشروع.

ثانيا- لم تقم هيئة استثمار محافظة نينوى بإعداد خطة عمل لسنة/٢٠٠٩ تحدد فيها السياسة الاستثمارية في المحافظة وحصر القطاعات الأكثر أهمية والمجالات التي يتم فيها اصدار الرخص ومنح الشهادات للمستثمرين العراقيين والأجانب وبلغ عدد الطلبات المقدمة للهيئة للحصول على الرخص الاستثمارية وفي مختلف القطاعات(٨٦) طلب وتمت الموافقة على إصدار(١٢) رخصة لمستثمرين خلال سنة/٢٠٠٩، علما ان الهيئة لم تصدر اية رخصة خلال سنة/٢٠٠٨، ولم يتم تضمين الطلبات المقدمة للحصول على الرخص الاستثمارية كلف المشاريع المطلوب تنفيذها لعدم طلب الهيئة ذلك من المستثمرين ولحين اكمال دراسة تلك المشاريع.

ثالثا- أصدرت هيئة استثمار محافظة ذي قار(١١) رخصة(احد عشر رخصة) للمستثمرين بلغ مجموع مبالغها(٢٩٨٦٠٣) مليون دينار(مائتان وثمانية وتسعون مليار وستمائة وثلاثة مليون دينار)، فيما لم يتم منح رخصة استثمارية لـ(٢١) مشروع ولازال(١٤٧) طلب(مائة وسبعة وأربعون طلب) قدم للهيئة قيد الدراسة والانجاز حيث لم يتم منح الاجازة النهائية وتحديد تاريخ المباشرة لعدم تنظيم عقود الايجار أو المساهمة مع الجهات المالكة للاراضي واكمال تصديق التصاميم ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

مما يتطلب قيام الهيئة بالتنسيق مع الدوائر المختصة لاتمام متطلبات الحصول على التراخيص تمهيدا لابرام العقود الاستثمارية وتنفيذها.

هـ- <u>الأملاك</u>

أولا- لازال العديد من أملاك مديريات بلديات بغداد والمحافظات مؤجرة ببدلات منخفضة قياسا بالاسعار السائدة اضافة الى وجود املاك غير مؤجرة بالرغم من الإعلان عنها ولأكثر من مرة، الأمر الذي يتطلب قيام تلك المديريات بدراسة أسباب هذه الظاهرة ومعالجتها، كما لوحظ وجود تجاوزات على أملاك هذه البلديات من قبل جهات حكومية ومن قبل الأشخاص ولم يتم ازالة التجاوزات بالرغم من قيامها بمطالبة الجهات المتجاوزة ولعدة مرات بإخلائها.

ثانيا- وجود أملاك غير صالحة(آيلة للسقوط) ومهدمة في عدد من بلديات محافظة البصرة لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وكما لم تقم باستغلال قطع الأراضي(الزراعية والتجارية والصناعية) الشاغرة العائدة لها والبالغ عددها (١٦٢١) قطعة ارض كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات التي تضمن الاستفادة من تلك الأملاك في زيادة مردوداتها.

ثالثا- لم تقم بلدية الناصرية بإلغاء تخصيص(١٣٩) قطعة ارض من أصل(٥٦٥) قطعة ارض مخصصة وفق قانون الاستثمار الصناعي رقم(٢٠) لسنة/١٩٩٨ الذي يوجب الغاء التخصيص إذا لم يتم اقامة المشروع خلال مدة ثلاث سنوات على التخصيص، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية بإلغاء التخصيص وإعادتها إلى البلدية.

رابعا- عدم قيام بلدية كركوك بتشكيل لجان لاستلام المباني والمشيدات من المساطحين وتنظيم محاضر اصولية بذلك بعد انتهاء مدة المساطحات وفي ادناه امثلة على ذلك:-

نوع البناء	تاريخ انتهاء المساطحة
ملاعب اطفال-ضفاف نهر الخاصة	٢٠٠٨/١٠/٣
كازينو لبنان-ضفاف نهر الخاصة	٢٠٠٩/٥/٢٦
ساحة بيع الغاز-حي الاندلس	٢٠٠٩/٢/١٤
ساحة بيع الغاز-ازادي	٢٠٠٩/١١/١٨

ز- المشاريع المنفذة من قبل بلديات ومؤسسات بلديات بغداد

أولا- تدني نسب الانجاز الفني للعديد من المشاريع المنفذة لصالح مؤسسات بلديات بغداد رغم انتهاء تاريخ المدة التعاقدية لها بالإضافة إلى تدني نسب الانجاز للمشاريع المنفذة من قبل بلديات بغداد لسنة/٢٠٠٩ دون وجود متابعة من قبل تلك البلديات على الرغم من كونها الجهة المشرفة على تنفيذ تلك المشاريع، الامر الذي يتطلب متابعة الموضوع مع الجهات المنفذة في محافظة بغداد لضمان تسريع انجاز المشاريع وتحقيق الغاية المتوخاة منها.

ثانيا- لايوجد أي دور يذكر للمؤسسات البلدية في محاسبة المقاولين والشركات المتلكأة في انجاز الاعمال المتعاقد من خلال عضويتها في لجان الاشراف على التنفيذ واستلام المشاريع مع ان تلك المشاريع مرتبطة بحاجة المواطنين وذات اهمية كبيرة لتطوير خدمة البلدية وبالرغم من مرور مدة على انقضاء تواريخ الانجازالتعاقدي لتلك المشاريع.

ح- مشاريع الموازنة الاستثمارية

أولا- تدني نسب الانجاز الفني لبعض المشاريع المنفذة من قبل ديوان الوزارة على الرغم من مضي مدة على تاريخ المباشرة بالتنفيذ كما في الأمثلة التالية:-

اسم المديرية	اسم المشروع	الكلفة الكلية مليون دينار	مدة التنفيذ يوم	تاريخ المباشرة	نسبة الانجاز في ٢٠١٠/١٠/٣١ (%)
المديرية العامة للماء	مشروع ماء أبو غريب	٢٠٠٠٠٠	٦٠٠	٢٠٠٥/٩/١	٣٥
	مشروع ماء الفلوجة	٨٧٦٣٢	٨٠٨	٢٠٠٦/٥/٢٤	٦٦
	مشروع ماء كربلاء	٢٣٥٠٠٠	٩٢٢	٢٠٠٥/٨/١٤	٥٠
المديرية العامة للمجاري	مشروع ماء الكوت	١٠٣٩٧١	١٢٥٠	٢٠٠٥/٦/٢٨	١٦
	مشروع ماء حي الموفقية	٤٥٠٠٠	٨٨٩	٢٠٠٢/٨/١٨	٣٦
	مشروع ماء الرفاعي	١٨٨٤٦	١١٥١	٢٠٠٥/٩/١	٥٠

ثانيا- قامت محافظة ميسان بإحالة(٩١) مشروع ضمن مشاريع الموازنة التكميلية وبمبلغ إجمالي مقداره(١٤٩٢٩٨) مليون دينار(مائة وتسعة وأربعين مليار ومائتين وثمانية وتسعين مليون دينار) في حين إن المبلغ المخصص للموازنة التكميلية(٨٨٨٤٠) مليون دينار(ثمانية وثمانون مليار وثمانمائة وأربعون مليون دينار) أي بتجاوز مقداره(٦٠٤٥٨) مليون دينار(ستين مليار وأربعمائة وثمانية وخمسين مليون دينار)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية تحمل الآمر بالصرف والتعاقد مسؤولية التجاوز.

ثالثا- قيام محافظة البصرة بإدراج المشاريع غير المنجزة للسنوات(٢٠٠٦- ٢٠٠٨) ضمن خطتها الاستثمارية لسنة/٢٠٠٩ ولم يتم تضمينها بمشاريع جديدة والتي لم تعالجها الجهات المستفيدة في حينها ولم تتخذ المحافظة الإجراءات القانونية بحق الشركات المنفذة حيث لم يتم استغلال كافة التخصيصات البالغة(٢٣٧) مليار دينار(مائتان وسبعة وثلاثون مليار دينار) كما وألغت محافظة البصرة(١٠) مشاريع دون اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها بالرغم من احالتها وتخصيص مبالغ لها لغرض التنفيذ.

رابعا- تم تنفيذ عدد من المشاريع الواردة ضمن الموازنة الاستثمارية لبلدية البصرة من تخصيصات تنمية الأقاليم لمحافظة البصرة وبالرغم من تأشير انجازها ماديا من قبل اللجان المكلفة بمتابعتها إلا انه لم يتم استلامها استلاما أوليا لوجود نواقص فيها والبعض الآخر لم يتم استلامها استلاما نهائيا بعد استلامها استلاما أوليا لعدم إكمال النواقص المؤشرة في محاضر الاستلام الأولي، مما يؤشر شكلية إجراءات الاستلام الأولي ولغرض إعفاء الجهات المنفذة من الغرامات التاخيرية، وقد طلب ديوان الرقابة

المالية تشكيل لجنة تحقيقية بصددها لبيان أسباب عدم استلامها استلاما نهائيا لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي وتحميل اللجان المسؤولة عن استلامها كلفة الغرامات التاخيرية والأضرار التي أدت إلى عدم الاستفادة من خدمات المشاريع.

ط- مشاريع المنحة الأمريكية

ديوان الوزارة

أولا- تم رفض استلام العديد من المشاريع المنجزة من قبل مديريات الماء في المحافظات لمخالفتها للمواصفات دون ذكر الإجراءات المتخذة بصددها ومنها على سبيل المثال:

اسم المديرية	اسم المشروع	الكلفة الكلية/دولار
صلاح الدين	إنشاء وحدة مجمعة في قرية الربيعة	٥٢٩٣٠٠
	أنشاء محطة ضخ وإنشاء شبكة في سامراء	٧٨٥٤٠٠
ديالى	نصب مجمع ماء الندا	لم تذكر
نينوى	تأهيل مجمع الكنطيرة تل الشوك	لم تذكر

ثانيا- عدم وجود تقييم لكلف موجودات تلك المشاريع حيث لم يتم تسجيلها في السجلات المالية لأغراض الرقابة والسيطرة عليها وبالأخص المشاريع المنجزة والمستلمة نهائياً والبالغ عددها(٣٨٣) مشروع مما تعذر على ديوان الرقابة المالية معرفة إجمالي كلف تلك المشاريع لعدم تقديمها من قبل الوزارة وتشكيلاتها، إضافة إلى عدم وجود تنسيق بين الوزارة والدول المانحة لتنظيم عمل تلك المشاريع وتحديد احتياجاتها الفعلية.

ثالثا- تدني نسب الانجاز المادي لبعض مشاريع الماء رغم مرور فترة طويلة على المباشرة بتنفيذها منها على سبيل المثال:

اسم المشروع	الجهة الممولة	الكلفة الكلية/دولار	تاريخ المباشرة	نسبة التنفيذ لغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ (%)
تنفيذ مشروع ماء أذريان ناحية الرياض/كركوك	فيلق المهندسين الأمريكي	لم تقدم	٢٠٠٧/١١/٢٨	٥
تأهيل مشروع القيارة	الجيش الأمريكي	لم تقدم	٢٠٠٦/١٢/١٢	٤
تأهيل مشروع محطة تقوية شيشيار/المحمودية	الجيش الأمريكي	لم تقدم	٢٠٠٥	٢٥

ي- مشاريع تنمية الأقاليم

أولا- قامت محافظة كركوك بإبرام عقود مع مقاولين قبل إزالة المشاكل القانونية وجاهزية الموقع مما أدى إلى توقف العمل خلافا للمادة(٣) الفقرة(أولا) البند(و،ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ والتي نصت على أن(تزال المشاكل القانونية والمادية في موقع العمل وان يكون الموقع جاهزا للمباشرة).

ثانيا- لم تقم المديرية العامة للتخطيط العمراني بمسك سجلات حسابية لتسجيل المبالغ المستلمة والمصروفة والسلف الممنوحة ومبالغ التأمينات المستلمة، وعدم فتح حساب جاري مستقل وتقديم مطابقة كشوفات المصرف للتأكد من صحة المبالغ المقبوضة والموقوفة ومطابقتها مع كشف المصرف. ولا تتوفر لدى المديرية نسخة من عقود تنفيذ مشاريع تنمية الأقاليم وأوليات الإحالة والتعاقد ودراسات الجدوى الاقتصادية وينحصر دور المديرية في المتابعة الفنية فقط، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بالتحقيق في أسباب عدم مسك السجلات المطلوبة وفتح حساب جاري واجراء المطابقات وعدم الاحتفاظ بأوليات العقود ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

ثالثا- قيام محافظة صلاح الدين بإستبعاد عطاءات عدد من الشركات المشاركة بالمناقصة دون ذكر اسباب الاستبعاد بالرغم من ان اسعارالشركات المستبعدة هي اقل من سعرالشركة التي احيلت عليها المقاولة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية تشكيل لجنة تحقيقية لغرض التعرف على اسباب استبعاد تلك الشركات واتخاذ ما يلزم بشان ذلك.

رابعا- قيام محافظة القادسية بإحالة مشروع تأهيل الشارع من تقاطع الجمهورية الى دائرة الإسعاف الفوري(مناقصة ١٨٩ لسنة/٢٠٠٨) على شركتي الضحى الهندسية والماء الصافي للمقاولات العامة بمبلغ(٢٢٧٤) مليون دينار(مليارين ومائتين وأربعة وسبعين مليون دينار) وبمدة انجاز(٢٠٠) يوم ، (بناءا على توصية لجنة تحليل العطاءات) بالرغم من أنها الأكثر كلفة والأقل درجة في المفاضلة بين الشركات التي تقدمت للتنفيذ علما ان الوضع المالي للشركات المنفذة غير مستقر حسب ماذكر في

جدول المفاضلة وتم تشكيل لجنة تحقيقية بالأمر الاداري المرقم(٤٨٥٠) في ٢٠١٠/٥/١٦ وحصلت مصادقة السيد المحافظ على توصيات هذه اللجنة التي بينت عدم مقصرية لجنة تحليل العطاءات ولم تحدد المسؤولية التقصيرية في إحالة المشروع على هذه الشركات، وقد طلب ديوان الرقابة المالية تحديد المسؤولية التقصيرية ومحاسبة المقصرين بعد حصر الحالات المماثلة.

ك- الإيرادات

أولا- لم تقم بعض البلديات ببذل الجهود لتحصيل ديونها التي لازالت بذمة المستأجرين عن بدلات إيجار أملاكها بضمنها مبالغ تعود لسنوات سابقة، كما في الأمثلة أدناه:-

اسم الدائرة	مبلغ الدين/مليون دينار
مؤسسات بلدية/المثنى	١١٦
بلدية محافظة النجف الاشرف	٤٥٨٠
مؤسسات بلدية كركوك	٢٨٧
بلديات محافظة البصرة	١٤١٢

مما يتطلب بذل الجهود لاستحصالها وفق القانون واحتساب فائدة(٧%) استنادا للمادة(٨) من قانون واردات البلدية رقم(١٣٠) لسنة/١٩٦٣.

ثانيا- لم تقم المديرية العامة لماء البصرة بإستحصال أجور الماء لعموم محافظة البصرة للفترة من٢٠٠٣/٧/١ ولغاية٢٠٠٩/١٢/٣١ والبالغة(٤٢٤٥) مليون دينار(أربعة مليارات ومائتان وخمسة وأربعون مليون دينار)، كما لوحظ عدم تناسب عدد قوائم أجور الماء المستلمة من المديرية العامة لماء البصرة والبالغ عددها(٦٠) ألف قائمة خلال سنة/٢٠٠٩ مع عدد المشتركين البالغ (١٢٥٢٧٨) مشترك.

ل - ملاحظات أخـــرى

بالاضافة لملاحظات الديوان بشأن عقد تشغيل وادارة مطار النجف الاشرف فإن شركة العقيق الكويتية لم تقم بإرسال حصة محافظة النجف الاشرف من تشغيل وإدارة المطار والبالغة(٥٠%) من الارباح السنوية المتحققة منذ عام/ ٢٠٠٨ ولغاية تأريخ إعداد التقرير الرقابي خلافاً للفقرة الثانية من العقد المبرم بين المحافظة والشركة المذكورة أعلاه، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية لالزام الشركة بدفع الحصة المقررة من الارباح الى المحافظة إشارة الى تقريرنا المرقم(٤١٦٥/٢٢/٤/١٥) في ٢٠١٠/٤/٧.

م - تقويم أداء أنشطة البلديات في محافظة واسط للسنوات(٢٠٠٦،٢٠٠٧،٢٠٠٨،٢٠٠٩)

أولا- وحدة النفايات ومواقع الطمر الصحي

عدم وجود معامل لمعالجة واعادة تصنيع النفايات بالرغم من مشاركة بعض الكوادر المتقدمة من بلدية الكوت في دورات خارج العراق تتعلق بموضوع النفايات بالإضافة الى وجود بعض الدراسات في نفس الموضوع وكما لم يشهد الواقع البيئي للمحافظة خلال سنوات التقويم أي تطور في مجال الطمر الصحي حيث لم يتم انشاء أي موقع للطمر الصحي النظامي في البلديات ضمن مشاريع تنمية الأقاليم أو تسريع الأعمار للحفاظ على صحة وسلامة المواطن.

ثانيا- الاكساء والتبليط

عدم تنفيذ مشاريع خاصة بالتبليط والاكساء على الموازنة الاستثمارية للسنتين/٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الخاصة بالتبليط والاكساء لبلديات المحافظة، وارتفاع مبلغ التبليط والاكساء في سنة/٢٠٠٦ عن سنوات التقويم الأخرى ، وذلك لزيادة تخصيصات مشاريع تنمية الأقاليم والموازنة الاستثمارية ، حيث بلغ اجمالي المبالغ المصروفة على تبليط واكساء الطرق خلال سنوات التقويم(٨٩٣٣٣) مليون دينار(تسعة وثمانون مليار وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون مليون دينار) ولم ينعكس حجم المبالغ على الواقع الفعلي للطرق حيث لوحظ ان اغلب الشوارع تملؤها الحفر والمطبات وخاصة في مركز مدينة الكوت.

ثالثا- المعامـــــــل

(١) ضعف إنتاجية معمل أسفلت بلدية الكوت لسنة/٢٠٠٧ علما انه يعمل بطاقة تصميمية مقدارها (٨٠ طن/ساعة) وان كميـــة انتـــاج السنة المذكورة بلغت (١١١٥) طن وهي قليلة ولا تغطي حاجة المحافظة من تلك المادة، وعلى الرغم من زيـــادة الانتاجيـــة فـــي سنة/٢٠٠٩ إلى (١٨٢٥) طن/ساعة قامت البلدية بتغطية العجز الحاصل من مادة الاسلفت من خلال التعاقد مع الشركات الأهليـــة لتنفيذ الاعمال خلال سنوات التقويم.

(٢) عدم تشغيل معامل بلدتي(الصويرة والحي) لغرض الاستفادة منها في مشاريع البلدية(كون جميع المشـــاريع محالـــة الـــى القطـــاع الخاص/مقاولات) بالرغم من امكانية المعامل على الانتاج وتوفر المواد الأولية والمعدات لهذا النشاط بالإضافة الى توفر كادر عمل متكامل.

١١. وزارة الزراعة

أصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٣٢	٤٤	٤	٤	١	٣٧	٥٠	١٧٢

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- نتائج تنفيذ الخطة

أولا- انخفاض نسب تنفيذ الخطة الزراعية مقارنة بالخطة المقررة من قبل بعض المديريات ولأغلب المحاصيل الزراعية وكما مبين أدناه:-

اسم المديرية / اسم المحصول		زهرة الشمس	القطن	الذرة الصفراء	الحنطة	الشعير	الشلب
مديرية زراعة واسط	المساحة المخططة/دونم	١٣٠٠	٧٨٠٠	٩٥٠٠٠	٦٧٠٠٠٠	-	-
	المساحة المنفذة/دونم	٣٦٥	٤٣٩٠	٤٦٥١٣	٥٩٠٠٠٠	-	-
	نسبة التنفيذ	٢٨%	٥٦%	٤٩%	٨٨%	-	-
مديرية زراعة ديالى	المساحة المخططة/دونم	-	-	-	٧٧٦٨	٤٧٤٠	-
	المساحة المنفذة/دونم	-	-	-	٣٦١٥	٢٤٧٠	-
	نسبة التنفيذ	-	-	-	٤٦%	٥٢%	-
مديرية زراعة ذي قار	المساحة المخططة/دونم	-	-	-	٢٧٧٦٠٠	٣٦٧٠٠٠	٤٠٦٥٠
	المساحة المنفذة/دونم	-	-	-	١٦٤٧٤٥	٢٦٨٧٩٦	-
	نسبة التنفيذ	-	-	-	٥٩%	٧٣%	-

مما يتطلب ضرورة اتخاذ الاجراءات الفاعلة والكفيلة بزراعة المساحات المقترح زراعتها.

ثانيا- انخفاض نسبة مساحة الاراضي المخطط زراعتها خلال سنة/٢٠٠٩ للموسمين الصيفي والشتوي في مديرية زراعة البصرة حيث بلغت(١٩٠٧٥٣) دونم وهي تشكل نسبة(٢٣%) من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة وقد بررت مديرية زراعة البصرة ذلك الانخفاض بسبب شحة المياه وملوحتها، في حين بلغت الاراضي المزروعة فعلا مقارنة بالمساحة المخطط زراعتها(١٣٩٦٩٨) دونم لعام/٢٠٠٨ وهي تشكل نسبة(٧٣%)، علما ان هذه المساحة انخفضت بنسبة(٣٢%) عن المساحة المخطط زراعتها في السنة الماضية.

ب- مكافحة الآفات الزراعية

أولا- انخفاض المساحات التي شملتها حملة مكافحة أدغال الشلب والأدغال العريضة والرفيعة الأوراق على محصول الحنطة من قبل الهيئة العامة لوقاية المزروعات في بعض المحافظات قياسا بالمساحات المخطط مكافحتها خلال سنة /٢٠٠٩، إضافة إلى الانخفاض الكبير في نسب المساحات التي شملتها مكافحة الآفات الوبائية التي تصيب بعض المحاصيل الزراعية قياسا بالمساحات المخططة.

ثانيا - عدم تنفيذ خطة المكافحة من قبل مديرية زراعة صلاح الدين لأغلب الآفات التي تصيب محصولي الشعير والحمضيات، وتدني نسب التنفيذ لمكافحة بعض الآفات مثل أدغال الذرة الصفراء والبقوليات حيث بلغت(٤٠%) وتعفن الجذور والحلم في محصول فستق الحقل التي بلغت نسبة تنفيذها(٥٧%) ودودة جوزة القطن والبالغة نسبة تنفيذها(٦٧%)، وعدم كفاية المبيدات الزراعية لبعض الآفات بالإضافة إلى انتهاء صلاحية البعض منها الموجود في مخازن المديرية منذ سنوات.

ثالثا- تدني نسبة مكافحة الأدغال الرفيعة والعريضة والقوارض لمحصولي الحنطة والشعير من قبل مديرية زراعة كركوك حيث بلغت(٤%، ٥%، ٤١%) على التوالي، إضافة إلى ذلك تم التخطيط لمكافحة الآفات الوبائية للقطن والبقوليات والطماطة الا ان

التنفيذ كان ذاتي من قبل الفلاحين واقتصر دور المديرية على المتابعة والإشراف وقد بررت المديرية ذلك كونها غير ملزمة بتوفير المبيدات لمكافحة الآفات الوبائية للمحاصيل.

رابعا- لم تحقق مديرية زراعة ميسان خطتها السنوية في مجال مكافحة ووقاية المزروعات(المحاصيل الحقلية) للموسم الشتوي والصيفي(٢٠٠٨-٢٠٠٩) حيث تراوحت نسبة التنفيذ بين(٠.٣%-٤٨%) مما له اثر سلبي في المساهمة لسد حاجة البلد من تلك المحاصيل خصوصا وانها محاصيل استراتيجية، اضافة الى عدم قيام المديرية بتوفير أجهزة رش مناسبة لاصحاب البساتين لمكافحة الآفات التي تصيب النخيل مثل حشرتي(الحميرة والدوباس) حيث لازالت المديرية تعتمد على أجهزة الرش صغيرة الحمولة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية توفير المبيدات الكيمياوية واجهزة الرش المناسبة لتحقيق اعلى نسبة لوقاية المزروعات.

ج- الثروة الحيوانية

أولا- لازالت اغلب مشاريع قسم الثروة الحيوانية التابعة لمديرية زراعة محافظة ميسان والمتمثلة بـ(دواجن فروج اللحم، دواجن بيض المائدة، المفاقس، تربية العجول، بحيرة الاسماك) متوقفة عن العمل بالاضافة الى انخفاض عدد مشاريع الانتاج الحيواني العاملة فعلا مقارنة بالمشاريع القائمة في كل من مديريتي زراعة صلاح الدين وواسط.

ثانيا- لم يتم تجهيز أصحاب حقول تربية الدواجن والاسماك بمادة الاعلاف المخطط تجهيزها من قبل مديرية زراعة محافظة واسط خلال سنة/٢٠٠٩ من مكونات العليقة المركزة التي تشمل (ذرة صفراء، فول الصويا، حنطة علفية، بروتين) عدا تجهيز مادة الذرة الصفراء فقط الى اصحاب حقول الدواجن وبنسبة (١٢%) قياسا بالمخطط دون المكونات الأخرى وكما موضح في الجدول ادناه:-

اسم المشروع	نوع العلف	المخطط/طن	المجهز/طن	النسبة
حقول الدواجن	ذرة صفراء	٢١٨٩٠	٢٦٩٢	%١٢
	فول الصويا	١٣٦٦٣	صفر	صفر
	حنطة علفية	١٧٢٧٨	صفر	صفر
	بروتين	١٩٦٦٢	صفر	صفر
حقول الاسماك	ذرة صفراء	٨٩٠٤	صفر	صفر
	فول صويا	٤٤٥٢	صفر	صفر
	بروتين	٥٥٦٥	صفر	صفر

د- الاراضي الزراعية

أولا- لم تتخذ مديرية زراعة محافظة واسط الاجراءات اللازمة بحق المخالفين باستغلال الاراضي الزراعية المؤجرة لهم والقريبة من قصبات المدن من خلال بيعها الى الاخرين بصورة غير رسمية وتحويلها الى مجمعات سكنية أو معامل وكراجات بصورة عشوائية علما ان المديرية لم تقدم كشف بمساحات الاراضي المتجاوز عليها، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين وحصر الاراضي المتجاوز عليها واقامة الدعاوي على المتجاوزين.

ثانيا- استغلال بعض الأراضي الزراعية التابعة لمديرية زراعة محافظة النجف الاشرف والمؤجرة بموجب عقود لغير الغرض الذي تم التعاقد لاجله خلافا لقانون ايجار الأراضي الزراعية رقم(٣٥) لسنة/١٩٨٣ مثال ذلك:-

رقم العقد وتاريخه	المساحة/دونم	رقم القطعة والمقاطعة	نوع الاستغلال
٣٤٤٥ في ١٩٩٢/٤/٢٦	٢٠٠	٢٥/٦/الرحبة	حفر مقالع
٥٦٣ في ١٩٩٨/٥/٤	٦٠٠	١/١/الشبكة	حفر مقالع
٤٥٧٤ في ١٩٩٣/١/٤	١٥٠٠	١/١/الشبكة	حفر مقالع
١٢٧٢ في ١٩٩٣/١٢/١٧	٥٠	٢٤/٨/عيون الشجيج	بناء دور سكنية
١٧٥٩ في ١٩٩١/١٢/٤	٤٠	٣/١/حصوة الخورنق	بناء دور سكنية
٣٨٧٦ في ١٩٩٨/١١/٢٩	٥٠	٣/١/حصوة الخورنق	بناء دور سكنية

مما يتطلب حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ الاجراءات القانونية الخاصة بذلك.

ثالثا- لم يتم الزام المتعاقدين مع مديرية زراعة محافظة ذي قار باستغلال الاراضي المؤجرة وفقا للقانون رقم(٣٥) لسنة/١٩٨٣ لاغراض زراعية وذلك خلافا للفقرة(١) من المادة(٢) من العقود المبرمة مع الفلاحين التي تقضي بزراعة الاراضي خلال مدة اقصاها(٣) شهر(ثلاثة أشهر)، اضافة الى عدم قيام شعبة زراعة الشطرة التابعة للمديرية بتشكيل لجان متخصصة لمتابعة استغلال الاراضي الموزعة على الفلاحين البالغ عددهم(٣٥٠٥) فلاح وبمساحة اجمالية بلغت(٤٦٨٥١) دونم.

رابعا- بلغ عدد العقود الزراعية في مديرية زراعة البصرة مع الفلاحين(٦٧٠٩) عقد لاستغلال مساحة الاراضي الزراعية البالغة(٢٦٢٢٣٢) دونم، وقد لوحظ تجديد(٣٤٩) عقد منها خلال سنة/٢٠٠٩ فقط مما يؤشر استمرار الفلاحين المتعاقدين باستغلال تلك الاراضي دون تجديد عقودهم مع المديرية.

هـ- نفقات دعم المزارعين

لم تقم اغلب الدوائر التابعة للوزارة بإعادة المبالغ المتبقية من الدعم لسنة/٢٠٠٩ والسنوات السابقة الى وزارة المالية خلافا لما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(ش.و/١٤٢٥/٢٦/١/١٨) في ٢٠٠٥/١١/١٧ وكما مبين في الأمثلة أدناه:-

اسم الدائرة	المبلغ المتبقي لسنة/٢٠٠٩ مليون دينار	المبلغ المتبقي من السنوات السابقة مليون دينار
الهيئة العامة لوقاية المزروعات	١٥٩٦٧	١٤٨٩١
الهيئة العامة للبحوث الزراعية	٣٢٢٣	-
الشركة العامة للمحاصيل الصناعية	٣٢٥٧	-
الشركة العامة للبستنة والغابات	١٠٦٣	_
مديرية زراعة ميسان	٣٠٠	٥٨٠

وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة الاستفادة من كامل المبالغ المقررة لدعم نفقات المزارعين وعدم تدوير المبالغ المتبقية الى السنة اللاحقة الا بعد الحصول على موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء على ذلك.

و- مشاريع الموازنة الاستثمارية

اولا- تم صرف مبالغ كبيرة خلال سنة/٢٠٠٩ والسنوات السابقة على مشاريع الموازنة الاستثمارية من قبل مديرية زراعة محافظة واسط الا انها فشلت والغيت أو توقفت عن العمل رغم انجازها ولم تستغل مما يشير الى عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية كفء قبل إدراج المشاريع.

ثانيا- عدم التزام الهيئة العامة للنخيل بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ المادة(٣-أولا-ز) التي نصت على (أن يكون الموقع جاهزا للمباشرة بالعمل بما ينسجم مع المنهاج الزمني المقرر) مما أدى إلى التأخر في انجاز (المشروع الإرشادي لإدخال التقنية الحديثة لزراعة وتسويق التمور) ضمن المواعيد المحددة بموجب العقد وكما مبين أدناه:-

رقم المناقصة	التفاصيل
٢٠٠٩/٦	توقف شركة الهدير من ٢٠٠٩/١١/٥ ولغاية ٢٠١٠/٢/٢٤ نتيجة اختلاف نوع التربة وارتفاع مناسيب المياه الجوفية من الامطار والذي ادى الى صعوبة اعداد اسس البناء.
٢٠٠٩/٨	توقف شركة طيور الشمس من٢٠٠٩/١٢/٣١ ولغاية ٢٠١٠/٢/٢٤ بسبب عدم ايصال الماء والكهرباء من قبل الهيئة الى
٢٠٠٩/٩	المعامل الارشادية في بغداد وبابل.

ثالثا- تعاقدت مديرية زراعة البصرة مع شركة الشمخاني على(تجهيز ونصب وتشغيل) جهاز تعقيم التمور بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٨ بمبلغ(٢١٠) مليون دينار(مائتين وعشرة ملايين دينار)، حيث لم تلتزم الشركة ببنود العقد بالمباشرة بالعمل لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، وقد طلب ديوان الرقابة المالية باتخاذ الاجراءات القضائية بحق الشركة وادراج اسمها في القائمة السوداء ومطالبتها باعادة السلفة الأولية المستلمة والبالغة(٢١) مليون دينار(واحد عشرين مليون دينار) وتحميلها فرق البدلين عند اعادة اعلان المناقصة اصوليا وفقا للمادة(١٧-اولا-ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨.

رابعا- تدني نسب التنفيذ المالي لبعض مشاريع الشركة العامة للبيطرة وكما مبين ادناه:

المشروع	المبلغ المخصص/مليون دينار	المبلغ المصروف فعلا/مليون دينار	نسبة التنفيذ
خدمات الصحة الحيوانية	٢٢٥٠	٣٦	%٠.١٦
مشروع الحمى القلاعية	١٥٠٠	٢٥٩	%١٧
مشروع المحاجر الطبية	٤٠٠	صفر	صفر
مشروع السيطرة على مرض البروسيلا	٥٠٠	٢٠٦	%٤١

خامسا- تدني في نسب التنفيذ المادي(الفني) لمشروعي ابنية المراكز والمزارع الارشادية ومشروع تطوير الزراعة المحمية للهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي مقارنة بنسبة التنفيذ المالي حيث بلغت نسبة التنفيذ المادي(٣١%-٤٠%) على التوالي ونسب التنفيذ المالي(٥٠%-٩٨%) على التوالي ولم تبين الهيئة اسباب تلك الفروقات، وقد طلب ديوان الرقابة المالية متابعة اسباب التدني في نسب الانجاز المادي للمشروعين اعلاه مقارنة بالانجاز المالي.

سادسا - استلمت الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي مبلغ(٢٢٨٧) مليون دينار(ملياران ومائتان وسبعة وثمانون مليون دينار) خلال سنة/٢٠٠٨ لانشاء مشروع مدارس (ديولا الارشادية الالمانية) صرف منه مبلغ(١٠٥) مليون دينار(مائة وخمسة مليون دينار) في نفس السنة لغرض وضع الخرائط وفحص التربة للمشروع، وتم تاجيل تنفيذ المشروع من قبل وزارة الزراعة بموجب كتابها المرقم(٢٥٢٥٨) في ٢٠٠٨/١١/٢٠ لغرض التعمق في الدراسة العلمية والعملية وايجاد الصيغ القانونية للتنفيذ الا انه لم يتم المباشرة بتنفيذ المشروع لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، وتم تدوير المبلغ المتبقي من المبلغ المستلم للمشروع والبالغ(٢١٨٢) مليون دينار(ملياران ومائة واثنان وثمانون مليون دينار) على تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٠٩ دون تقديم ما يؤيد موافقة وزارة المالية على ذلك.

ز- <u>المدينـــــون</u>

أولا- بلغ رصيد حساب السلف في سجلات الهيئة العامة لوقاية المزروعات بحدود(٢٧٥٦٢) مليون دينار(سبعة وعشرين مليار وخمسمائة واثنين وستين مليون دينار) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ منها مبلغ (١٦١٨٩) مليون دينار(ستة عشر مليار ومائة وتسعة وثمانون مليون دينار) بذمة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والذي يمثل فرق مبلغ الدعم للمبيدات للبيع بالآجل للسنوات(٢٠٠٥-٢٠٠٧)، مما يتطلب متابعة استحصال المبلغ من الشركة العامة للتجهيزات الزراعية.

ثانيا- من خلال مطابقة رصيد احد الحسابات في سجلات الشركة العامة للبيطرة مع سجلات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ لوحظ وجود فرق بينهما يزيد عن(١٤) مليار دينار(أربعة عشر مليار دينار)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بأجراء مطابقة لرصيد الحساب اعلاه بين سجلات الشركتين لتحديد اسباب الفرق الكبير بينهما والذي قد يخفي وراءه تلاعب في حسابات الشركة.

ثالثا- ضعف إجراءات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية/صلاح الدين في متابعة المبالغ المترتبة بذمة المزارعين المتلكئين عن التسديد والبالغة بحدود(١٤٦٥٢) مليون دينار(أربعة عشر مليار وستمائة واثنين وخمسين مليون دينار)، مما يتطلب تكثيف الجهود لاستحصالها واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم عن طريق بيع الضمانات المقدمة إلى الشركة بهدف الحفاظ على المال العام.

رابعا- بلغت اقيام الأعلاف والنخالة والمواد العلفية المتحصلة من قبل مديرية زراعة الانبار(١٢) مليون دينار(اثنا عشر مليون دينار) فقط من اصل المستحق البالغ (٢٤٤٠) مليون دينار (ملياران واربعمائة واربعون مليون دينار) والموقوف منذ ٢٠٠٣/٤/٩ والذي يمثل نسبة(٠.٥%) من المستحق، مما يتطلب تكثيف الجهود لاستحصال المتبقي.

ح- <u>العقـــــود</u>

<u>عقد رقم ٢٠٠٨/٦٤/Agroch وملحقه المبرمين بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١١ و٢٠٠٨/١٢/١٦ على التوالي لتوريد مبيدات زراعية والمحال من الشركة العامة للتجهيزات الزراعية إلى(الشركة العلمية لتطوير الصحة والزراعة الأردنية) بكلفة مقدارها(٥٦٢٠) الف دولار(خمسة ملايين وستمائة وعشرين ألف دولار) للعقد و(٢٨١٠) ألف دولار(مليونين وثمانمائة</u>

وعشرة الاف دولار) للملحق الممول من تخصيصات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية لصالح الهيئة العامة لوقاية المزروعات ولدينا بصدد ذلك مايلي:-

أولا- العقد

(١) أشارت الفقرة(١٥) من شروط المناقصة إلى قبول عروض الشركات المنتجة والمصنعة حصرا واهمال جميع العروض المقدمة من قبل الوكلاء أو الوسطاء التجاريين الا ان الاحالة كانت لصالح الشركة العلمية لتطوير الصحة والزراعة الأردنية الوكيل المعتمد لشركة باير الألمانية بموجب كتاب الاحالة المرقم(١٠٦١٦) في ٢٠٠٨/٩/٢٨.

(٢) عدم ورود الاجابة على كتاب وزارة الزراعة المرقم(١٥١٧) في ٢٠٠٨/٨/١٠ الموجه الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء – لجنة العقود المركزية لاستحصال موافقتها على قبول العرض الواحد لكون المبيدات احتكارية وبعد مرور اكثر من(١٤) يوم على تاريخ الكتاب اعتبرت اللجنة حصول الموافقة ضمنيا دون قيام الشركة بتوجيه دعوة مباشرة وفقا للتعليمات الصادرة.

ثانيا- ملحق العقد

(١) تم تنظيم ملحق العقد لمادتين من المبيدات تختلف عن المواد الواردة في العقد الأصلي وهي(مبيد اتلانتس ومبيد بيو باور) ومع نفس الشركة المجهزة / الشركة العلمية لتطوير الصحة الزراعية علما ان المبيد الأول كان بكمية(٢٥٠٠٠) كغم وبقيمة إجمالية بلغت(٢٨١٠) ألف دولار(مليونان وثمانمائة وعشرة الاف دولار) وبنفس سعر الوحدة المثبت في العقد الأصلي اما المادة الثانية فكانت كميتها(٤١٦٨٠) لتر جهزت مجانا للشركة دون معرفة هل ان الكمية المذكورة كانت تعويضية ام كمية اضافية مما يدل على عدم دقة التخطيط لحاجة التشكيلات إلى المواد المطلوبة سلفا والذي ادى إلى الدخول بالتزامات اضافية.

(٢) لم تؤيد الشركة وجود شهادة منشأ للمبيدين الواردين بموجب ملحق العقد وتم الاعتماد على مطالعة مدير عام الهيئة العامة لوقاية المزروعات إلى وزير الزراعة في ٢٠٠٨/١١/٣٠ بتأييده باعتماد المبيدين لدى اللجنة الوطنية لتسجيل واعتماد المبيدات علما ان شهادة الفحص الصادرة من المركز الوطني للسيطرة على المبيدات بموجب الكتاب المرقم(٨٦) في ٢٠٠٩/١/١٢ قد أيدت مطابقة المبيدين للمواصفات القياسية.

١٢. وزارة النفــط

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢١	٥٧	٣	٣	٢٠٦	٣٠	٣٢٠

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ – الخطط والطاقات الإنتاجية

أولا- شركة مصافي الجنوب

(١) انخفاض نسبة الانتاج المتحقق لمنتوجات الشركة من(البنزين، النفط الابيض، الغاز السائل، الزيوت الجاهزة) خلال سنة/٢٠٠٩ قياسا بالطاقات التصميمية حيث تراوحت بين(٤%-٤٢%) اضافة الى انخفاض نسبة الانتاج المتحقق لمنتجي(البنزين، النفط الابيض) قياسا بالطاقات المتاحة حيث بلغت(٤٨%-٥٢%) على التوالي.

(٢) عدم وجود معدلات معيارية(قياسية) لجميع منتجات الشركة بهدف استخدامها لاغراض التخطيط للانتاج وتقييم تنفيذ تلك الخطط والتحقق من مقدار الانحرافات في الكميات المستخدمة من المدخلات الرئيسية وقد بررت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة(٧١٤) في ٢٠١٠/٥/١٥ عدم وجود تلك المعادلة بسبب تغير مواصفات النفط الخام وتدني كفاءة عمل الوحدات التشغيلية نتيجة لتقادمها.

(٣) بالرغم من استمرار الشركة في تحمل الخسارة نتيجة لعدم تناسب اسعار بيع منتجاتها مقارنة بتكاليف انتاجها في كل من مصافي البصرة وذي قار والتي بلغت(٣٨٢١٥) مليون دينار(ثمانية وثلاثون مليار ومائتان وخمسة عشر مليون دينار) خلال سنة/٢٠٠٩ الا انها كانت اقل من مبلغ الخسارة في سنة/٢٠٠٨ والتي بلغت(٥٢٥١٩) مليون دينار(اثنان وخمسون مليار وخمسمائة وتسعة عشر مليون دينار) في حينه.

ب- زيت الوقود

أولا- تحملت شركة شركة نفط الشمال مبلغ(٢٠٢٢٦) مليون دينار(عشرون مليار ومائتان وستة وعشرون مليون دينار) ضمن موازنتها التشغيلية لسنة/٢٠٠٩ عن أقيام زيت الوقود(مخلفات النفط الخاصة بشركة مصافي الشمال) البالغة كميتها(١٣٢٠٨) ألف برميل(ثلاثة عشر مليون ومائتان وثمانية آلاف برميل) المحقونة في انبوب التصدير والذي كان يتم إعادة حقنه في مكمن حقول كركوك الثلاثي سابقا ولما كان ذلك يشكل من ضرر على إنتاجية الحقول لجأت الشركة إلى ضخه في أنبوب التصدير.

ثانيا- عدم قيام شركة مصافي الوسط بإعادة عوائد زيت الوقود(النفط الأسود) والبالغة(١٩٥٧) مليون دينار(مليار وتسعمائة وسبعة وخمسين مليون دينار) إلى وزارة المالية خلال السنة/٢٠٠٨ استنادا إلى كتاب مجلس الوزراء/لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم(٢٦٦) في ٢٠٠٩/٦/٨.

ج- الهدر والفاقد في منتوج النفط الخام والغاز/ شركة نفط الشمال

أولا- الهدر والفاقد في منتوج النفط الخام

(١) بلغت الكميات المهدورة من النفط الخام جراء عمليات التخريب والسرقة التي طالت خطوط الأنابيب(٦١٩) ألف برميل(ستمائة وتسعة عشر ألف برميل) لسنة/٢٠٠٩ بموجب تقرير قسم التكاليف والموازنة في حين بلغت الكمية المهدورة المثبتة في جدول الإنتاج والتصريف بموجب التقرير الإداري والمالي للشركة(٥٨١) ألف برميل(خمسمائة وواحد وثمانون ألف برميل) أي بفرق مقداره(٣٨) ألف برميل(ثمانية وثلاثين ألف برميل) دون بيان أسباب حصول الفرق بين التقريرين.

(٢) ضمن جدول الإنتاج والتصريف الوارد بموجب التقرير الإداري والمالي لوحظ وجود كمية(٨٤) ألف برميل(أربعة وثمانون ألف برميل) مثبتة كفروقات التجهيز والاستلام في ميناء جيهان التركي دون بيان أسباب حصول تلك الفروقات والجهة المسؤولة عنها.

وقد طلب ديوان الرقابة المالية التحري عن أسباب حصول الفروقات أعلاه وتحديد الجهة المسؤولة عنها ومعالجتها محاسبيا في السجلات المالية.

ثانيا- الكميات المحروقة من الغاز

بلغت نسبة الكميات المحروقة من الغاز بنوعيه(الخام والجاف) (٢٣%) خلال سنة/٢٠٠٩ من الإنتاج الكلي بزيادة مقدارها(١٥%) عن السنة السابقة والتي كانت(٨%) وقد بررت الشركة أسباب ذلك بحصول توقفات مبرمجة وغير مبرمجة في مجمع غاز الشمال وحصول توقفات في محطات كبس الغاز، وبذلك بلغت خسائر الشركة المقدرة عن الكميات المحروقة من الغاز(٦٥٤٣) مليون دينار(ستة مليارات وخمسمائة وثلاثة وأربعون مليون دينار) خلال سنة/٢٠٠٩ مقارنة بخسائر سنة/٢٠٠٨ البالغة(١٩٧٤) مليون دينار(مليار وتسعمائة وأربعة وسبعون مليون دينار) رغم انخفاض كلفة إنتاج المقمق الواحد من الغاز من سعر(١٢٦) ألف دينار(مائة وستة وعشرون ألف دينار) إلى (١٠٥) ألف دينار(مائة وخمسة آلاف دينار)، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل نسبة الكميات المحروقة من الغاز لما لذلك من اثر على نشاط الشركة.

د- فروقات تصدير النفط الخام والتجهيز المحلي للنفط والغاز

شركة نفط الشمال

أظهرت جداول الكميات المجهزة محليا من النفط الخام والغاز إلى المستهلكين داخل العراق لسنة/٢٠٠٩ عن وجود فروقات بين قراءات الشركة والتأييد الصادر بالكميات المستلمة من الجهات المستهلكة ذات العلاقة وكما موضح أدناه:

أولا- النفط الخام المجهز لشركة مصافي الوسط

الكميات المجهزة بموجب قراءات الشركة/الف برميل	الكميات المؤيدة استلامها من الجهة المستلمة/الف برميل	الفرقالف برميل
٥١١٦	٥٠٣٢	٨٤

ثانيا- أظهرت مطابقة كميات النفط الخام المستلم خلال السنة بموجب عدادات شركة المصافي/بالدرجة القياسية عن الكميات المجهزة من قبل شركة نفط الشمال وجود اختلاف بالقراءات، وكما مبين في الجدول أدناه:

الكميات المرسلة بموجب قراءة شركة نفط الشمال/برميل	الكميات المستلمة بموجب قراءة شركة مصافي الشمال/برميل	الفرق/برميل
٨٠٤٥٩٥٤٠	٨٠٥٠٥١٣٤	٤٥٥٩٤

علما إن سجلات شركة نفط الشمال لم تظهر الفرق المشار إليه أعلاه ولم تعترف به، مما يتطلب التحري عن سبب حصول الفروقات ومعالجتها.

ثالثا- من خلال مطابقة الكميات المحقونة من نفط حقل طاووكي في إقليم كردستان في أنبوب التصدير المثبتة في تقرير الإنتاج السنوي مع الكميات الواردة ضمن تقارير الإنتاج الشهرية لوحظ وجود فرق مقداره(٥٢٠٥٧٨) برميل(خمسمائة وعشرون ألف وخمسمائة وثمانية وسبعون برميل) بين الكميات الواردة في تقرير الإنتاج والكميات الواردة في التقارير الشهرية وكما موضح أدناه:

الكمية بموجب التقرير السنوي/برميل	الكمية بموجب تقارير الإنتاج الشهرية/برميل	الفرق/برميل
٣٧١٦٥٥٥	٣١٩٥٩٧٧	٥٢٠٥٧٨

مما يتطلب دراسة أسباب حصول الفروقات المذكورة في أعلاه ومعالجتها.

هـ- توقفات محطات عزل وكبس الغاز

أولا- شركة نفط الشمال

(١) عدم دقة الخطة وموضوعيتها حيث لوحظ ارتفاع نسب الطاقات التصميمية والمتاحة غير المستغلة عند مقارنتها بالانتاج الفعلي وقيام الشركة بالتخطيط لمحطات كبس الغاز اكثر من الطاقة المتاحة، وقد بررت الشركة ذلك الى انخفاض الطاقات المتاحة عن الطاقات المخططة لمحطات كبس الغاز حصل بسبب عدم تضمين الطاقات المتاحة كميات الغاز التي لايمكن استغلالها لمخالفتها للمواصفات الفنية المطلوبة من قبل شركة غاز الشمال وبذلك يتم حرقها، وعدم توفر الغاز الخام المغذي لجميع المحطات، والعطلات الفنية المستمرة لعمل المحطات، والانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الاسباب المؤدية الى توقف محطات العزل والكبس وزيادة طاقاتها المتاحة.

(٢) وجود عدد من محطات كبس وعزل الغاز متوقفة عن العمل بصورة دائمية في قسم الإنتاج والبالغ عددها(٦) محطات للأسباب الواردة في الجدول أدناه:

اسم المحطة	سبب التوقف
عجيل	تعرض الحقل لأعمال النهب خلال أحداث عام/٢٠٠٣
بلد	عدم وجود منافذ للتصريف
بطمة	انقطاع التيار الكهربائي عن المحطة منذ أحداث عام/٢٠٠٣
أ ب/١	لعدم جاهزية خط الكبس
أ ب/٦	لعدم جاهزية خط الكبس
أ ب/٧	عطل المسيطر على صمام الوقود

وقد طلب ديوان الرقابة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأهيل المحطات وتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيلها.

(٣) استمرار حصول توقفات في عمل المحطات المدرجة أدناه ولأوقات مختلفة على مدار السنة لأسباب فنية وانقطاعات في التيار الكهربائي مما أدى إلى زيادة هذه التوقفات لبعض المحطات مقارنة بالسنة السابقة.

اسم المحطة	عدد/ساعات التوقف	
	سنة/٢٠٠٨	سنة/٢٠٠٩
خباز	٢٠١	٢٣٩
أ ب /٣	١٤٤٣	١٩٧٦
أ ب/٥	٥٥٢	١٦٤٤
أ ب/٧	٧٣٧	٣٥٩٩

مما يتطلب إعادة تأهيل وتشغيل المحطات المتوقفة عن العمل لتقليل الهدر في كميات الإنتاج.

ثانيا- خسرت شركة غاز الشمال بسبب التوقفات المستمرة في محطات كبس الغاز العائدة للشركة وانقطاعات التيار الكهربائي المجهز من الشبكة الوطنية مبلغا مقداره(٢٦٤٤) مليون دينار(ملياران وستمائة وأربعة وأربعون مليون دينار) وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التنسيق اللازم مع شركة نفط الشمال بخصوص التقليل من توقفات محطات كبس الغاز التي تشكل النسبة الأكبر من الخسائر المقدرة.

ز- فروقات المنتجات النفطية

لم ترد بعض الكميات المجهزة لشركة مصافي الوسط من قبل المصافي في صلاح الدين والمنطقة الجنوبية ضمن كشوفات المطابقة المرسلة من قبل شركة التوزيع وكما مبين أدناه:

الشهر	نوع المنتوج	الكمية المجهزة من صلاح الدين/لتر	الكمية المجهزة من المنطقة الجنوبية/لتر
شباط	نفط ابيض	١٠٥٠٠٠	-
نيسان	زيت الغاز	١٠٠٠٠٠٠	-
أيار	زيت الغاز	٦٢٥٠٠٠٠	-
حزيران	زيت الغاز	٧٥٠٠٠٠٠	-
تموز	زيت الغاز	١٢٠٠٠٠٠٠	-
آب	زيت الغاز	٥٦٥٠٠٠٠	-
ت١	نفط ابيض	٦٦٠٠٠٠٠	-
ت١	نفط ابيض	-	١٢١٤٥٤٦٦
ت١	زيت الغاز	-	١٨٥٠٠٠٠
ت٢	نفط ابيض	١٠٣٥٠٠٠٠	-
ك١	نفط ابيض	٧٧٥٠٠٠٠	-
ك١	نفط ابيض	-	٤٧٥٠٠٠٠
ك١	زيت الغاز	-	٣٢٥٠٠٠٠

وقد طلب ديوان الرقابة المالية التحري عن أسباب هذه الفروقات ومعالجتها.

ح- فروقات تجهيز الغاز

اولا- شركة تعبئة الغاز

(١) وجود فروقات بالنقص في كميات الغاز السائل المجهزة إلى الشركة من الشركات النفطية الاخرى وقد تم تحميل هذه الفروقات على الشركات المنتجة وشركة خطوط الانابيب بنسب تم تحديدها من قبل الوزارة، والجدول ادناه يبين الكميات المجهزة والمستلمة خلال السنة:

اسم الشركة	الكمية المجهزة/طن	الكمية المستلمة/طن	الفروقات/طن
شركة غاز الشمال	٤١١٥١١.٠٦٠	٤٠٩٨٤٦.٨٠٠	١٦٦٤.٢٦٠
شركة مصافي الشمال	١٥٢٨٢٣.٠٠٠	١٥١٨٢٠.٠٠٠	١٠٠٣

ولم يتم تزويدنا بتأييدات من الشركات النفطية المجهزة بصحة الكميات المجهزة منها.

(٢) وجود فروقات متراكمة في كميات الغاز السائل من خلال عمليات الجرد السنوي تعود للسنوات(٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) لم تقم الشركة بحسمها بصورة نهائية أو تحميل تلك الفروقات على الجهات المسؤولة عنها مما يتطلب التحقيق واتخاذ ما يلزم بشأنها وكما مبين أدناه:

اسم الموقع أو الفرع	السنة	الفروقات/طن
خزانات التاجي	٢٠٠٦	١١٢٤
معمل غاز الرصافة الحكومي	٢٠٠٥	٤٦٦
معمل غاز بيجي الحكومي	٢٠٠٧	١٠٩.٤٢٨
معمل غاز الديوانية الحكومي	٢٠٠٥	٨٩٧.٠٨٥
معمل غاز حي طارق	٢٠٠٦	٢٢.٣٠٦
معمل غاز حي طارق	٢٠٠٧	١.٧٣٨
معمل غاز الزعفرانية	٢٠٠٧	٢.٨٢٠
معمل غاز كسرة وعطش	٢٠٠٦	٣
معمل غاز نينوى	٢٠٠٦	٢
معمل غاز الشطرة	٢٠٠٦	٤

ثانيا- شركة غاز الشمال

استمرار حصول الفروقات في قراءات العدادات المستخدمة من قبل الشركة والجهات المستلمة لمنتوج الغاز الجاف مما ادى إلى حصول زيادة كبيرة في الفروقات المحتسبة على الشركة الناقلة(شركة خطوط الانابيب النفطية) خلال سنة/٢٠٠٩، اضافة إلى عدم تسوية الفروقات الخاصة بالسنوات السابقة مع ملاحظة ان قيمة الفرق(النقص) الحاصل سنوياً وغير المسجل في السجلات المالية بلغ(٨٣٣٧٨) مليون دينار(ثلاثة وثمانون مليار وثلاثمائة وثمانية وسبعون مليون دينار) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١، وقد تم تسديد مبلغ مقداره(٢٠٥٤) مليون دينار(ملياران واربعة وخمسون مليون دينار) للشركة من قبل شركة خطوط الانابيب النفطية بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٧ والذي يمثل نسبة(٤%) من اجمالي قيمة الفروقات المحتسبة للسنوات من(٢٠٠٤-٢٠٠٨).

مما يتطلب قيام وزارة النفط وبالتنسيق مع وزارتي الصناعة والكهرباء بنصب عدادات حديثة لاحتساب الكميات المجهزة والمستلمة بدقة لتفادي حصول فروقات مستمرة في كميات التجهيز وقيام وزارة النفط وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتحديد آلية محددة لتسوية الفروقات الحالية بين الشركة والجهة الناقلة والجهات المستلمة.

ط- عدادات القياس

أولا- عدم جدية الوزارة في السعي لنصب العدادات اللازمة (بالعدد والنوعية) المناسبة في كافة مراحل الإنتاج والنقل والتوزيع والتصدير لغرض التقليل من الهدر والفقدان غير المبرر وسوء الاستخدام، حيث لوحظ ان عدد كبير من المواقع النفطية لازالت تعاني من عدم وجود عدادات أو أنها عاطلة أو غير معيرة، ومن خلال دراسة البيانات الخاصة بتنفيذ خطة التشكيلات النفطية لوحظ تدني نسبة

التنفيذ الفعلي لخطة نصب أنظمة القياس والمعايرة (العدادات) المعدة من قبل الوزارة الى (٣٢%) حيث تم نصب (١٥٤٣) عداد كما في ٢٠١٠/٦/٣٠ في حين تم التخطيط لنصب (٤٨٩٨) عداد، وندرج في أدناه أمثلة على ذلك:-

اسم التشكيل النفطي	المخطط /عدد	المنفذ /عدد	نسبة التنفيذ
شركة مصافي الوسط	٥٩٢	٨٧	%١٥
شركة مصافي الجنوب	١٣٧	١٥	%١١
شركة غاز الجنوب	٢٠	٣	%١٥

ثانيا- لم تتمكن شركة نفط الشمال من تلبية احتياجاتها من العدادات ذات النوعيات والمواصفات المطلوبة من اجل إحكام السيطرة على الكميات المنتجة من النفط الخام والغاز في عمليات النقل والتجهيز محليا والتصدير إلى الخارج حيث بلغ عدد العدادات المنصوبة حاليا في مختلف مواقع الشركة(٥٥) عداد(خمسة وخمسون عداد) منها(١٨) عداد(ثمانية عشر عدادا) عاطل عن العمل ولغرض تحديث المنظومة تحتاج الشركة إلى نصب(٩٨) عدادا(ثمانية وتسعون عداد) إضافي، ولدى متابعة إجراءات الشركة المتخذة بهذا الخصوص لوحظ الآتي:

(١) توجد(٨) عداد(ثمانية عدادات) قياس غير معيرة حيث تم إعداد طلبية شراء بشأن تجهيز الشركة بمنظومة معايرة خاصة بتلك العدادات والعدادات الأخرى وهناك مجموعة عروض فنية مقدمة من قبل الشركات لا زالت قيد الدراسة والتحليل.

(٢) لم تتخذ الشركة أي إجراء بخصوص منظومة القياس والسيطرة الخاصة بتصدير النفط في موقع(فيشخابور) إلى ميناء جيهان التركي حيث لم تدخل إلى الخدمة رغم إكمال نصب معداتها منذ سنة/٢٠٠٥ بسبب عدم حضور ممثل الشركة المجهزة لإجراء التشغيل التجريبي لها.

(٣) لا زالت العدادات الخاصة بقياس الغاز السائل في بحيرات الخزن الجوفي والبالغ عددها(٤) عداد (أربعة عدادات) عاطلة عن العمل منذ سنة/٢٠٠٤.

(٤) تم إعداد(٩) طلبية (تسعة طلبيات) شراء خارجية لتوفير العدد المطلوب من(العدادات وأجهزة المعايرة وحاسبات الجريان وأجهزة قياس وسيطرة حقلية مختلفة) منذ سنة/ ٢٠٠٨ إلا أنها ما زالت غير منفذة بالرغم من أهميتها لتوفير متطلبات القياس لغرض السيطرة على كمية الإنتاج والتجهيز والتصدير، مما يتطلب التحقق من أسباب عدم اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة لتأمين العدادات المطلوبة ومحاسبة المقصرين.

ي - <u>الهدر والضياع في الموارد</u>

عدم مواكبة شركة مصافي الجنوب للتقدم التكنولوجي في الصناعات التكريرية حيث لازالت تستخدم مادة استيرادية عالية الكلفة(رابع اثيلات الرصاص)(TEL) السامة في وحدة تحسين البنزين لكون وحدات التصفية قديمة بدلا من استخدام الضغط والحرارة، كما تشير الدراسات المنشورة على شبكة المعلومات(الانترنت) أن معظم دول العالم تنتج البنزين خالي من الرصاص وان هذه العملية توفر تكاليف الاستيراد وزيادة الإنتاج وتحسينه وانخفاض التلوث البيئي حيث بلغت تكاليف المادة المستخدمة في العملية الإنتاجية (٩٠٧٧) مليون دينار(تسعة مليارات وسبعة وسبعون مليون دينار) خلال سنة/٢٠٠٩.

ك- <u>العقـــــود</u>

أولا- تعاقدت شركة ناقلات النفط العراقية مع شركة(Stena Bulk) لشراء(٢) ناقلة منتجات نفطية حمولة(١٣) ألف طن بمبلغ(٢٨٨٥٣٥٠٠ و٢٨٤٤٣٣٧٥) دولار على التوالي(ثمانية وعشرين مليون وثمانمائة وثلاثة وخمسين ألف وخمسمائة دولار وثمانية وعشرين مليون وأربعمائة وثلاثة وأربعين ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعين دولار) ومن خلال تدقيق العقد لوحظ قيام الشركة بالتعاقد على شراء الناقلتين بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢ قبل حصول موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على التعاقد مع شركة(Stena Bulk) بكتابها المرقم(٣١٧٩٩) في ٢٠٠٨/١٢/٣.

ثانيا- <u>تعاقدت شركة المشاريع النفطية مع شركة بوابة بغداد للمقاولات العامة المحدودة العراقية بخصوص تجهيز مواد وتنفيذ التحويرات لمنظومة التوزيع الكهربائي لبناية المجمع النفطي وبمبلغ(٧٠٠) مليون دينار(سبعمائة مليون دينار) ولدينا بخصوص ذلك الملاحظات التالية:</u>

(١) تعدد مناشئ مواد العقد مما يؤدي إلى قيام الشركة المتعاقدة بتجهيز المواد من مناشيء رديئة وبأقل التكاليف علما ان مناشئ المواد المثبتة في العقد هي(كوري وتركي وسوري).

(٢) بالرغم من قيام شركة المشاريع النفطية باستلام الوجبة الاولى والثانية لمواد العقد اعلاه الا انه لوحظ وجود نقص في المواد المستلمة والبالغ عددها(١١) صندوق توزيع بلاستيك ولم تتخذ الشركة أي اجراء تجاه الشركة المجهزة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة اجراء التحقيق ومحاسبة المقصرين بخصوص ذلك.

ثالثا- تعاقدت شركة غاز الشمال مع شركة إطار للمعدات الفنية والهندسية أردنية الجنسية بخصوص تجهيز مواد احتياطية لمكثفات كابسات الغاز(أقراص الانفجار) بمبلغ(٤٩٨٨٨٨) دولار(أربعمائة وثمانية وتسعين ألف وثمانمائة وثمانية وثمانين دولار) ولدينا بخصوص ذلك الملاحظة التالية:

من خلال تدقيق محضر لجنة دراسة وتحليل العطاءات تبين إن مجموع الشركات المقدمة لعطاءاتها هي(٥) شركات اثنان منها فقط كانت عروضها الفنية غير مطابقة للمواصفات الفنية وتم استبعادها بالفعل، إلا انه تبين قيام اللجنة بفتح عرض تجاري واحد من هذه العروض وهو عرض شركة إطار الأردنية التي قررت اللجنة الإحالة إليها وتم التعاقد معها بالرغم من إن مبلغ عطاءها هو أعلى من الكلفة التخمينية بنسبة(١٠.٨%) ولم يتم فتح العروض الخاصة بشركة(BORFA) وشركة(نجمة الشرق) مستندين في ذلك الى هامش السيد مدير عام الشركة بالإحالة إلى الشركة أعلاه بناءا على مطالعة لجنة دراسة وتحليل العطاءات المرقمة(٢٦) في ٢٠١٠/١/١٣ مع ملاحظة إن منشأ صنع المواد هو(كوري) والمطلوب بموجب الطلبية من مناشئ تجهيز(أوربا الغربية، اليابان، أمريكا)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق اللازم في أسباب قيام الشركة بفتح عرض واحد فقط والإحالة إلى شركة إطار للمعدات الفنية والهندسية واختلاف منشأ المواد المطلوبة.

ل- نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على تنفيذ مشروع تحوير وتطوير المعدات التشغيلية لأبنية معهد التدريب النفطي/كركوك للسنوات(٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)

أولاً- التصاميم

تم الاستعانة بقسم التصاميم في الهيئة الهندسية/شركة نفط الشمال لاعداد المخططات والتصاميم اللازمة(لبناية الادارة وورش المعهد) دون وجود عقد مبرم يحدد مسؤوليات والتزامات الطرفين حيث تبين قيام مدير المشروع بإجراء بعض التغييرات مثل(عمل سقوف بارزة وجسور مخفية للسقوف على محيط البناية، اضافة درج حلزوني، تغيير ابعاد شبابيك الالمنيوم) كما وتم التعاقد مع المكتب الاستشاري الهندسي في الجامعة المستنصرية لاعداد المخططات والتصاميم لأبنية(الاقسام العلمية، المكتبة المركزية، بناية المركز الطلابي، المنشات الرياضية، شبكة المياه) ومن خلال الاطلاع على الاوليات المتعلقة بتنفيذ المشروع تبين اجراء تغييرات اساسية على تصميم المشروع اجريت من قبل مدير المشروع دون استحصال موافقة المكتب الاستشاري المكلف باعداد مخططات وتصاميم ابنية المعهد.

ثانياً- فحص التربة

اهمال الفقرة(٧-٣) من توصيات المركز الوطني للمختبرات والبحوث الإنشائية وتقرير الكشف الموقعي للقسم الجيولوجي في شركة نفط الشمال والتي بينت وجود مياه جوفية في موقع المشروع بالإضافة إلى قربه من مجرى المياه الثقيلة وان الموقع سبق وان تم دفنه سابقا ولذلك لا بد من معالجتها قبل البدء بالإحالة أو تنفيذ المشروع مما ترتب على ذلك ظهور مياه جوفية أثناء مباشرة شركة أورانوس للمقاولات العامة بحفر الأسس بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ أدى ذلك إلى توقف العمل وتم منح الشركة مدة إضافية مقدارها(١٥ يوما(خمسة عشر يوما) وحصول انهيار لأسس الورش في موقع الحفر مما أدى إلى توقف العمل والذي قامت به شركة شيفان للمقاولات العامة ومنح الشركة مدة إضافية بلغت(٢٠) يوم(عشرون يوما) لغرض تعديل تصاميم الأسس من أسس منفصلة إلى أسس متصلة ومرتبطة على شكل شريطي وبالعمق المحدد وفق التصاميم مع استخدام الحصى الخابط من النوع النهري مع نسبة من السمنت المقاوم مما أدى إلى زيادة في الكميات والكلف.

١٣. وزارة الاتصالات *

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٦	٩	٦	٦٤	٨٥

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ – ديوان الوزارة

أولا- النشـــــاط

(١) لم يتم إعداد الخطة السنوية للوزارة والتشكيلات الخاضعة لها والتي تعتبر من مهام دائرة التخطـيط والمتابعـة، حيـث لازال دور الوزارة محدود في وضع الخطط ورسم السياسات والمساهمة في تنشيط الاتصالات وخاصة الخدمات الهاتفية والتوسع في خدمات الانترنيت وقد اقتصرت مهام دائرة التخطيط والمتابعة على إعداد مشاريع الموازنة الاستثمارية ومتابعة تنفيـذها وإعـداد تقـارير دورية بنسب الانجاز.

(٢) عدم وجود برامج لتنفيذ الخطط لكي تساعد الوزارة في تحقيق أهدافها مما أدى إلى ضعف الدور الإشرافي للوزارة على تشـكيلاتها وخاصة فيما يتعلق بمتابعة نسب الانجاز المالي للمشاريع الاستثمارية ومتابعة الاعتمادات المفتوحة لدى المصرف العراقي للتجارة وإجراء المطابقات ومساءلة الشركات عن أسباب تدني نسب التنفيذ.

(٣) عدم وجود قسم فني متخصص بأنشطة الاتصالات في الوزارة يقوم بالتنسيق مع دائرة التخطيط والمتابعة وتشكيلات الوزارة لتحديد المواصفات والتقنيات اللازمة لتحديث البنى التحتية لمواكبة التطور العالمي في مجـال الاتصـالات حيـث لـوحظ عـدم تشـغيل بدالات(NGN) والتي تقدم خدمات الوسائط المتعددة(voice-video-internet) والتي تحتاج إلى منظومة تراسل بيانات(Ip) التي تأخر التعاقد عليها ونصبها وبالتالي عدم الاستفادة من تلك البدلات بالإضافة إلى عدم التنسيق لتحديث الشبكات واستبدالها بالكامـل بشبكة الكيبل الضوئي.

ثانياً- جاري دائرة المحاسبة

ظهور حساب جاري دائرة المحاسبة بأكثر من حقيقته بمبلغ(٧٠٤٧٥٨١٦) ألف دينار(سبعون مليار وأربعمائة وخمسة وسـبعون مليون وثمانمائة وستة عشر ألف دينار) بسبب عدم تثبيت المبالغ استناداً إلى كتب وزارة المالية وكما لم يتم استحصـال تأييـد وزارة المالية/ دائرة المحاسبة بالمبالغ المستلمة لتمويل الموازنة الجارية بالرغم من مفاتحـة وزارة الماليـة بموجـب كتـاب الـوزارة ذي العدد(١٢٨١) في ٢٠١٠/٢/١٠ والجدول الآتي يبين ذلك:-

رقم كتاب وزارة المالية	المبلغ بموجب كتب وزارة المالية مليون دينار	المبلغ المثبت في سجلات الوزارة مليون دينار	الفرق مليون دينار	التفاصيل
٨١٩ في ٢٠١٠/٢/٣	٨٩٣٧٩	١٥٩٤٩٣	٧٠١١٤	عن رواتب الشركة العامة للاتصالات والبريد للفترة من كانون الثاني- آب/٢٠٠٩ حيث قامت الوزارة بإجراء قيد لغاية كانون الأول/ ٢٠٠٩ وبدون الرجوع إلى وزارة المالية.
٨٢٥ في ٢٠١٠/٢/٣	٣٠٦٢	٣٤٢٣	٣٦٢	عن رواتب الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات
المجموع	٩٢٤٤١	١٦٢٩١٧	٧٠٤٧٦	

* تأخر اصدار البيانات الماليـة لـديوان وزارة الاتصـالات للسـنة الماليـة المنتهيـة فـي ٢٠٠٩/١٢/٣١ حيـث صـدرت بموجـب تقريرنـا المرقم(١٠٠٠/١/٤١/١٠) في ٢٠١١/١/١٩

ب – الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات

أولا – الموازنة الاستثمارية

تأخر الشركة بتوقيع العقود حيث وقعت(٣) عقود في شهر(ت٢/٢٠٠٨) و(٧) عقود في شهر(ك١/٢٠٠٨) وقد بلغت قيمة العقود المبرمة(٢٧٦٠٤) مليون دينار(سبعة وعشرون مليار وستمائة واربعة مليون دينار) بزيادة مقدارها(٤٧٤) مليون دينار(أربعمائة واربعة وسبعين مليون دينار) عن مبلغ التخصيصات.

ثانيا – القروض

لازال رصيد حساب القروض البالغ(٨٨٧٨) مليون دينار(ثمانية مليارات وثمانمائة وثمانية وسبعون مليون دينار)كما في ٣١ /٢٠٠٨/١٢ موقوفاً في السجلات المالية منذ عام/ ٢٠٠٣ إذ لم تقم الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات بتسديد أقساط القروض المستحقة والفوائد المترتبة عليها للأعوام(٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) وقد طلب ديوان الرقابة المالية قيام الشركة بمفاتحة وزارة المالية لتصفية مبلغ القروض، وقد قامت الشركة بمفاتحة وزارة المالية بموجب كتابها المرقم(٨٣٥٧) في ٢٠١٠/٧/٢١ وقد اجابت وزارة المالية– قسم النقدية بأنه لا يوجد لدى وزارة المالية اوليات خاصة بالقروض قبل ٢٠٠٣/٤/٩ وذلك بموجب كتابها المرقم(١٠٥٤٦) في ٢٠١٠/٨/٢٩.

ثالثا – عقود التراخيص

قامت الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات بمنح تراخيص تقديم خدمة الانترنيت سلكي نوع(Dsl، Dial) الى(٥) شركات(خمسة شركات) حيث لم تقم تلك الشركات بتسديد كامل أجور التراخيص لسنة/٢٠٠٩ والبالغة(١٣٥) مليون دينار(مائة وخمسة وثلاثون مليون دينار)، إضافة إلى عدم قيام الشركات المرخص لها بتسديد تكاليف البنى التحتية المقدمة لها من قبل الشركة المرخصة والبالغة(١٩٣) مليون دينار(مائة وثلاثة وتسعون مليون دينار) ولم يتم احتساب الغرامات التاخيرية عن عدم تسديد المستحقات المحددة بموجب العقود.

الامر الذي يتطلب ضرورة تسديد أجور التراخيص وتسديد حصة الشركة خلال الأسبوع الاول من كل شهر واحتساب الغرامات التاخيرية بموجب العقود المبرمة.

١٤. وزارة البيئة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء التخصصي	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	٤	٥	١	٢٨	٤٠

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

دائرة شؤون الالغام

اظهرت كشوفات مصرف الرشيد/فرع المسبح لشهر شباط/٢٠١٠ المفتوح بأسم الدائرة برقم حساب(١٦٠٦٤) عن سحب مبلغ مقداره(٧٧) مليون دينار(سبعة وسبعون مليون دينار) بموجب الصك المرقم(٣٧٩٤٩١١) في ٢٠١٠/٣/٢٣ دون تنظيم مستند صرف اصولي اضافة إلى عدم ظهور أو تسجيل مبلغ الصك المشار اليه اعلاه في سجلات الدائرة وبعد قيام الوزارة بمخاطبة المصرف المعني بموجب كتابها المرقم(٦٩١) في ٢٠١٠/٣/١٦ لتزويدها بنسخة ملونة من الصك المشار اليه اعلاه فقد اتضح ان الصك موقع من قبل المخولين بالتوقيع ومنظم لأمر لجنة من ثلاثة اشخاص ليسوا من موظفي الدائرة.

١٥. وزارة التخطيـــط

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٤	٧	٨	٨	٢٧

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- الموازنة الاستثمارية

اولا- تتضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للوزارة مشروعي دراسات وتصاميم وأستملاكات لإنشاء بنايتي مدرسة القدس في البصـرة والموصل وبكلفة كلية(١) مليار دينار(مليار دينار) ومشروع دراسات وتصاميم واستملاك لإنشاء مجمع سكني للـوزارة بكلفـة كلية تبلغ(١٥٠٠) مليون دينار(مليـار وخمسـمائة مليـون دينـار) مدرجـة ضـمن موازنـة الـوزارة الاسـتثمارية فـي سنتي(٢٠٠٨،٢٠٠٩) الا ان الوزارة لم تقم بالصرف على المشروعين اعلاه حيث قامت بمناقلة تخصيصاتها الى تخصيصـات مشروع تأهيل المقر القديم للوزارة، مما يتطلب ضرورة عدم ادراج مشاريع في الموازنة الاستثمارية غير قابلة للتنفيذ بسـبب عدم استكمال إجراءات استلام الاراضي أو أي اسباب أخرى تحول دون تنفيذها سيما وان وزارة التخطيط هي الجهة المسؤولية عن كامل الخطة الاستثمارية في العراق.

ثانيا – لم يتم ادراج مشروع تطوير القدرات الفنية ضمن موازنة سنة/٢٠٠٩ الخاصة بـالمركز الـوطني للتطـوير الاداري وتقنيـة المعلومات وتم تحويله ضمن المشاريع الخاصة بوزارة التخطيط دون تنظيم قيد وإشعار بمناقلة الرصيد المتبقـي والبـالغ(٥٠) مليون دينار (خمسون مليون دينار) وذلك لتنفيذ المشروع من قبل الوزارة حصرا.

ثالثا – قام المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات بمناقلة مبلـغ(٥٠٠) مليـون دينـار(خمسـمائة مليـون دينـار) مـن التخصيصات المرصدة في الموازنة الاستثمارية لمشروع دراسة وتصاميم واستملاك أرض وبناء وحدتي الموصـل والبصـرة لسنة/٢٠٠٩ الى التخصيصات السنوية لمشاريع وزارة التخطيط، لعدم استكمال الموافقات الأصولية ومنذ سنوات سابقة.

ب- المشاريع الاستثمارية للوزارات

مازالت الوزارة تقر وتدرج بعض مشاريع الوزارات في المنهاج الاستثماري ومشـاريع تنميـة الأقـاليم دون ان تقـدم الإدارات المستفيدة دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع رغم ان دراسة الجدوى تعتبر احد الشـروط الأساسـية لادراج المشـروع فـي المنهاج الاستثماري والذي اكد عليه كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(م.ت/١/٨/اعمام/١٩٩٥٣) في ٢٠٠٧/١٢/٣ وتأكيد وزارة التخطيط على ذلك، مما يتطلب إلزام كافة الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بتقديم تقريـر دراسـة الجـدوى الاقتصـادية والفنية والتزام وزارة التخطيط بتوفير مثل هذه الدراسة قبل ادراجها في الخطة، سيما وان اغلب نتائج التدقيق للمشـاريع تشـير الـى معوقات فعلية في التنفيذ والاستلام مردها اما عدم وجود هذه الدراسات أو شكليتها.

ج- مشاريع تنمية الأقاليم في المحافظات

إن التخصيصات المرصدة لمشاريع تنمية الأقاليم لسنة/٢٠٠٩ بلغت(٢٥٦٨٣١٩) مليون دينار(تريليونـان وخمسـمائة وثمانيـة وستون مليار وثلاثمائة وتسعة عشر مليون دينار) والتـي تمثـل نسـبة(١٧%) مـن اجمـالي تخصيصـات الموازنـة الاسـتثمارية البالغة(١٥٠٨١٩٥٨) مليون دينار(خمسة عشر تريليون وواحد وثمانون مليار وتسعمائة وثمانية وخمسون مليون دينار) ولدينا بصـدد ذلك ما يلي:-

اولا- ضعف اداء المحافظات في ادارة وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية، مما يتطلب تنظيم دورات تدريبيـة للملاكـات الاداريـة والفنيـة المسؤولة عن ادارة وتنفيذ هذه المشاريع في المحافظات.

ثانيا- عدم خضوع مشاريع تنمية الأقاليم للاشراف والمراقبة من قبل الدوائر القطاعية فـي ديـوان الـوزارة اذ اقتصـرت المتابعـة على(المتابعة المكتبية) من خلال استمارات ترسلها مجالس المحافظات الى الدائرة القطاعية في وزارة التخطـيط وقـد اعتمـدت الوزارة في مجال المراقبة الميدانية على وحدات التخطيط في المحافظات والتي لا يمتلك منتسبوها الخبرة الكافية ممـا انعكـس

سلباً على تقارير الاشراف والرقابة التي تعد من قبل هذه الوحدات، مما يتطلب رفد وحدات التخطيط في المحافظات بذوي الخبرة واشراك الموظفين الجدد بدورات تدريبية في مجال عملهم.

ثالثا- تجاوز المصروفات المتراكمة لبعض المشاريع التكلفة الكلية المثبتة في استمارة متابعة المشروع المرسلة الى وزارة التخطيط، مما يؤشر عدم دقة المعلومات الواردة بهذه الاستمارات والتجاوز على المبلغ المخصص للمشروع ومن أمثلة ذلك:-

المحافظة	المشروع	الكلفة الكلية مليون دينار	المصروف التراكمي مليون دينار	مبلغ التجاوز مليون دينار
المثنى	انشاء متوسطة ابراهيم/الرميثة	٨٥٨	٩١٩	٦١
	انشاء متوسطة (١٨) صف/الرميثة	٨٥٨	٨٧٦	١٨
النجف الاشرف	مشاريع دائرة ذوي الاحتياجات الخاصة	١٩٦	٢٤٦	٥٠

مما يتطلب تكثيف المتابعة على مشاريع تنمية الأقاليم من خلال الزيارات الميدانية وتدقيق استمارات المتابعة التي ترسلها مجالس المحافظات.

د- الزيارات الميدانية

أولا- تقوم الدوائر القطاعية بزيارات ميدانية للمشاريع الاستثمارية للوزارات وإعداد تقارير بنتائج الزيارة ومن ثم متابعة تنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير، إلا أن عدد(المشاريع) التي تتم زيارتها سنويا لم تتجاوز نسبة(٢٠%) من إجمالي مشاريع الوزارات رغم أهمية هذه الزيارات في متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ثانيا- عدم شمول معظم المشاريع الاستثمارية الخاصة بالقطاع النفطي بالزيارات الميدانية من قبل الدوائر القطاعية رغم أهمية هذه المشاريع من حيث كلفتها المرتفعة ومردودها الاقتصادي الذي يغذي الموازنة العامة للدولة بأكثر من(٩٠%) وعدم إدراج هذه المشاريع من قبل وزارة النفط على مستوى المشروع الواحد وإنما تدرج هذه المشاريع على المستوى القطاعي(مشاريع تطوير القطاع ألاستخراجي، مشاريع تطوير القطاع التحويلي) إضافة إلى عدم توفر معلومات عن هذه المشاريع مثل(موقع المشروع،كلفة المشروع،التخصيص..الخ) وكذلك الحال في قطاع الكهرباء ،مما يتطلب إلزام الوزارتين أعلاه بتقديم مشاريعها على مستوى المشروع الواحد وتوفير كافة المعلومات الضرورية عن كل مشروع لتتمكن الدوائر القطاعية من شمول هذه المشاريع بالإشراف والمراقبة وإعداد تقارير بنتائج زياراتها الميدانية لهذه المشاريع.

ثالثا- أظهرت تقارير الإشراف والمراقبة على بعض المشاريع الاستثمارية تلكؤ بعض المشاريع أو توقفها بسبب إقرار هذه المشاريع وإحالتها للتنفيذ قبل استكمال إجراءات استملاك ارض المشروع وما يترتب على ذلك من تمديد لمدة المشروع أو زيادة الكلفة بسبب ارتفاع الأسعار، مما يتطلب عدم ادراج مشاريع بالمنهاج الاستثماري دون استكمال إجراءات استملاك ارض المشروع.

هـ - المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات

نشاط المركز

اولا - انخفاض عدد الدورات المنظمة من قبل منظمة الادارة الدولية الامريكية(MSI) في مقر المركز الى(٤) دورات فقط وبلغ عدد المشاركين فيها(١٣٩) مشارك خلال عام/٢٠٠٩ في حين بلغ عدد الدورات المنفذة من قبل المنظمة في بغداد(٣٥٥٩) دورة وعدد المشاركين(٧٢٧٥) مشارك لسنة/٢٠٠٨، مما يتطلب الاتفاق مع هذه المنظمة لتقديم الخبرة والمعونة وتنظيم تلك الدورات وادارتها وتنفيذها وتقويمها من قبل إدارة المركز وفق سياسة المركز وخططه التطويرية والاستشارية.

ثانيا - قام المركز بالتعاقد مع بعض الجهات على تنفيذ عدة دورات وبعقد واحد وبكلفة اجمالية واحدة دون فصل كل دورة على حدة وتحديد مواضيعها وعدد مشاركيها وكلفة الدورة الواحدة وكلفة المشارك، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك.

١٦. وزارة الصناعة والمعادن

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٦٤	١٢٤	٦	٢	٧	٢٥٨	٣٢	٤٩٣

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ - نتيجة النشاط

اظهرت نتيجة نشاط اغلب التشكيلات التابعة للوزارة خلال سنة/٢٠٠٩ عجزاً للمرحلة الأولى وقد انخفض العجز في المرحلة الثانية نتيجة لاستلام التشكيلات منح مالية من وزارة المالية لتغطية رواتب منتسبيها علماً أن العجز مستمر من سنوات سابقة في بعض التشكيلات وكما في الأمثلة التالية:-

اسم الشركة	(عجز) المرحلة الأولى مليون دينار	منحة وزارة المالية مليون دينار	(عجز) المرحلة الثانية مليون دينار*
الشركة العامة لكبريت المشراق	(١٦٣٢٥)	١١٨٥	(١٣٤٦٦)
الشركة العامة لصناعة الأسمدة/المنطقة الشمالية	(١١٤٦٣)	٤٧٢	(١١٠٢٣)
الشركة العامة لمنتوجات الالبان	(٣٢٦٣٦)	١٩٧٧٩	(١٢٨٢٨)
الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية	(٥٩١٥٤)	٢٧٥٤٩	(٢٧٩٠٨)
الشركة العامة للصناعات الورقية	(٤٤٤٤٦)	٢٧٢٧٠	(١٣٤٥٨)
الشركة العامة للصناعات الميكانيكية/الإسكندرية	(٤٧١٢٣)	٢٧٩٥٩	(١١٣٣٦)
الشركة العامة للحديد والصلب	(٦١٨٨٨)	٣٨٠١٠	(١٨٣٥٢)
الشركة العامة لصناعة البطاريات	(١٧٥٢٥)	١٣٢٠٨	(١٠٤٢٣)
الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة/الموصل	(٤٠٧٦١)	٢٦٧٢٦	(١٤٠٠١)
شركة واسط العامة للصناعات النسيجية-الكوت	(٣٩٢٧٥)	٣٨٩٨٢	(١١٤٧٠)

ب - نشاط الدوائر

أولا- المديرية العامة للتنمية الصناعية

(١) بلغت إيرادات النشاط الجاري للمديرية العامة للتنمية الصناعية لسنة/٢٠٠٩ والمتمثلة غالبيتها بأجور بيع الاستمارات ورسوم تجديد الإجازات والكشوفات على المشاريع الصناعية مبلغ(١٣٦١) مليون دينار(مليار وثلاثمائة وواحد وستون مليون دينار) بانخفاض مقداره(٢٣٩) مليون دينار(مائتين وتسعة وثلاثين مليون دينار) عن السنة السابقة والتي كانت بمقدار(١٦٠٠) مليون دينار(مليار وستمائة مليون دينار)، بسبب توقف المديرية عن نشاطها الخاص بالتوصية بمنح قروض للمشاريع الصناعية. مما يتطلب من المديرية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الإيرادات المطلوبة من خلال توسيع نشاطاتها.

(٢) تمثل نشاط المديرية في مجال منح إجازات التأسيس للمشاريع الصناعية خلال السنة بما يلي:

(أ) بلغت أعداد الطلبات المقدمة من المستثمرين لمنح إجازات التأسيس(٢١٩٥٨) طلب(واحد وعشرون الف وتسعمائة وثمانية وخمسون طلب) حيث تم منح(٣٢٨١) إجازة فقط(ثلاثة آلاف ومائتان وواحد وثمانون إجازة) للمشاريع التي استكملت متطلبات التأسيس.

(ب) بلغت أعداد الإجازات الملغاة للمديرية العامة للتنمية الصناعية (١٢١٣٥) إجازة(اثني عشر ألف ومائة وخمسة وثلاثون إجازة) لسنة/٢٠٠٩، مما يتطلب دراسة أسباب ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقطاب الصناعيين وعملهم للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ثانيا- تعاقدت الشركة العامة للمنظومات مع عدة جهات حكومية لتجهيز(استيراد) ونصب وتشغيل محطات كهربائية وموازين جسرية بمبالغ كبيرة جدا وهي خارج اختصاصها المحدد في البيان التأسيسي المؤرخ في ٢٠٠١/٤/١٠، وخلافا للفقرة(ثانيا-أهداف

* العجز للمرحلة الثانية يمثل فرق الاضافات والتنزيلات لكامل المرحلة لاكثر من حساب

الشركة) من البيان المذكور والتي أشارت إلى أن من أهدافها الأساسية هو تحقيق تكامل الوحدات الالكترونية والترابط في البيئات التشغيلية التي تتطلبها التطبيقات الصناعية، ونرى ان عمليات الاستيراد المذكورة لا تنسجم وأهداف الشركة وإنها تزيد من الإيرادات غير الأصولية، وان نشاطها في هذا المجال يجب أن ينحصر بالنصب والإشراف على التشغيل فقط، وقد بينت الشركة بأن ممارسة تلك الأنشطة تنسجم مع ما ورد في البيان التأسيسي المشار إليه أعلاه.

ج – استغلال الطاقات الإنتاجية

أولا– الملاحظات العامة

(١) تدني مستويات الطاقات المخططة مقارنة بالطاقات التصميمية والمتاحة لعموم شركات الوزارة.

(٢) انخفاض الإنتاج الفعلي قياسا بالطاقات التصميمية والمتاحة والمخططة ولأغلب الشركات.

ثانيا– الملاحظات الخاصة

(١) ما زالت الشركة العامة للصناعات الصوفية لم تضع الحلول المناسبة والفعالة لاستغلال الطاقات بما يضمن زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل الكلف وزيادة المنافذ التسويقية، بالرغم من إنها أدخلت خطوط إنتاجية جديدة وقامت بتأهيل البعض الآخر منها خلال السنتين/٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

(٢) لم تقم شركة التحدي العامة بتحديد طاقاتها الإنتاجية(التصميمية والمتاحة) كما لم تضع الخطط اللازمة للسنوات من(٢٠٠٣-٢٠٠٩) لذا لم يتم التحقق من مدى كفاءة الشركة في تنفيذ نشاطها الذي اقتصر ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ على ابرام عقود مع جهات حكومية لتأهيل محركات جهد عالي وتأهيل مرسبات الغبار لمعامل السمنت وقامت بتجهيز ونصب قاصات وأجهزة حفظ أضابير مع كل من مصرف الرشيد والرافدين، مما يتطلب إعداد الخطط وفق الطاقات التصميمية والمتاحة لتحقيق أهداف الشركة المرسومة بموجب قانون تأسيسها.

(٣) إن الخطط الإنتاجية التي وضعتها الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/نينوى خلال سنة/٢٠٠٩ لا تستند إلى دراسة موضوعية لاحتياجات السوق الدوائية ومقارنتها مع الخزين من الإنتاج للفترة السابقة إضافة إلى عدم الأخذ بنظر الاعتبار منافذ التسويق المتاحة.

مما يتطلب اعتماد التخطيط العلمي الصحيح عند وضع الخطط الإنتاجية ولكافة منتجات الشركة والعمل على إيجاد منافذ لتصريف الإنتاج المتراكم في مخازنها بالإضافة إلى تحديد الطاقات الإنتاجية لخط الأدوية السرطانية وتحسين الخطوط الإنتاجية المتبقية ورفع مستواها الانتاجي.

(٤)خططت الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/سامراء لانتاجها باكثر من الطاقة المتاحة بسبب عدم تحديث الطاقات المتاحة على الرغم من نصب مكائن جديدة وتأهيل وتحديث مكائن وخطوط إنتاجية أخرى من جهة وتدني نسب الطاقات المتاحة مقارنة بالطاقات التصميمية لقسم من المنتوجات مثل(الاشربة، المراهم والكريمات، قطرات الفم، الاتوباك، المعلقات والبادورات) من جهة أخرى حيث بلغت(٢١%، ٢١%، ٣٤%، ٣١%، ٣٥%) على التوالي وبينت الشركة إن سبب ذلك يعود إلى عدم تحديث الطاقات منذ سنة/١٩٩٩.

(٥) بلغ مجموع مصروفات الشركة العامة للصناعات الميكانيكية/الإسكندرية من الموازنتين الجارية والاستثمارية (٧٦٢٤٣) مليون دينار(ستة وسبعون مليار ومائتان وثلاثة وأربعون مليون دينار) لسنة/٢٠٠٩ دون ان يقابلها أي زيادة في كمية الإنتاج أو تحقيق خطتها الإنتاجية لذات العام وهذا يدل على وجود هدر بالمال العام علما ان مبيعات الشركة شكلت نسبة(٣٥%) من مصروفاتها خلال السنة.

(٦) بلغت نسبة تحقق الخطة الإنتاجية للشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة/الموصل لسنة/٢٠٠٩ لمعملي الغزل والنسيج والألبسة الجاهزة(٣٧% و٢٨%) على التوالي مما يؤشر وجود طاقة مخططة غير مستغلة.

د– المعامل والخطوط الانتاجية والمصانع المتوقفة عن العمل

أولاً– مازالت كافة الخطوط الإنتاجية للشركة العامة لكبريت المشراق متوقفة عن العمل ومنذ أحداث سنة/٢٠٠٣ بأستثناء خط إنتاج الشب، إضافة إلى إن كافة معدات ومكائن الخطوط الإنتاجية متقادمة ومتآكلة بسبب المحيط المشبع بالغازات الكبريتية، وبالرغم

من انجاز أعمال تأهيل معمل إنتاج حامض الكبريتيك المركز منذ سنة/٢٠٠٧ وتشغيله بصورة تجريبية خلال سنة/٢٠٠٩ فقد تم إيقافه بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي بسبب وجود مشاكل في المسلك التكنولوجي إضافة إلى إن منظومة الحامض المركز قديمة ولا تعمل بكفاءة تتناسب مع متطلبات البيئة الحديثة.

ثانيا- وجود مكائن نجارة عدد(٧٤) متوقفة عن العمل(لأسباب مختلفة) عائدة لمعمل بغداد للأثاث الامر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانتها والاستفادة منها في العملية الإنتاجية.

ثالثا- توقف جميع الخطوط الإنتاجية للشركة العامة للصناعات الورقية عن العمل بسبب الأضرار وحاجتها الى التأهيل.

رابعا- استمرار توقف معظم مصانع الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية خلال السنة.

خامسا- لا زالت مصانع الشركة العامة للحديد والصلب متوقفة عن العمل ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي نتيجة للضرر الذي لحق بها جراء الأحداث التي مر بها العراق في سنة/٢٠٠٣، وقد بينت الشركة بموجب مذكرتها المرقمة (بلا) في ٢٠١٠/٣/١٤ عدم قابليتها على استئناف نشاطها للأضرار التي لحقت بمصانعها وعدم تمكنها من توفير المبالغ اللازمة لإعادة التأهيل من مواردها الذاتية بسبب توقف نشاطها.

سادسا - لاتزال معامل الألياف الزجاجية والأنابيب المسلحة متوقفة عن العمل بسبب أحداث سنة/٢٠٠٣ ولم يتم شمولها بإعادة التأهيل لعدم حصول شركة ذات الصواري العامة للصناعات الكيمياوية على المبالغ الكافية لإعادة التأهيل على حساب الموازنة الاستثمارية، مما يتطلب قيام الوزارة بتوفير التخصيصات اللازمة لتأهيل الخطوط الإنتاجية للمعملين أعلاه.

هـ - كلف الإنتاج والمبيعات

أولا- انخفاض نسبة تحقق مبيعات الشركة العامة للصناعات الصوفية ولكافة المنتجات في سنة/٢٠٠٩ إذ تراوحت بين(١٨%-٤٧%) وكذلك انخفاض مبيعات الشركة عدا السجاد النافذ مقارنة بالسنة السابقة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية دراسة واقع الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل الكلفة وزيادة المنافذ التسويقية لتتمكن الشركة من تسويق إنتاجها.

ثانيا- لم تتمكن شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية/سدة الهندية من تحقيق خطتها التسويقية خلال السنة/٢٠٠٩ لكافة منتجات المصانع الكيمياوية باستثناء منتجات(الصودا الكاوية والهايبو وكلوريد الحديديك).

ثالثا- انخفاض المبيعات الفعلية لشركة واسط العامة للصناعات النسيجية- الكوت عن المبيعات المخططة وذلك نتيجة لارتفاع أسعار منتجات الشركة عن المنتجات المنافسة المستوردة وعدم وجود منافذ جديدة للبيع وكما مبين في أدناه:-

المنتوج/البضاعة	قيمة المبيعات المخططة(١) مليون دينار	قيمة المبيعات الفعلية(٢) مليون دينار	النسبة٢/١
ملابس خارجية محاكة	١٠٧٦	٧١٣	%٦٦
أقمشة خارجية محاكة	٩٩٠	٢٢٣	%٢٢
أقمشة برلون	١٢٥	٣	%٢
ألبسة داخلية	١٤٥٧	٥٢١	%٣٦
أقمشة قطنية منسوجة	٧٧٠٠	١٤٥١	%١٩

رابعا- لم تتمكن الشركة العامة للصناعات النسيجية/حلة من تحقيق خطتها التسويقية خلال عام/٢٠٠٩ لمنتجات(الأقمشة والغزول والقطن الطبي) حيث تراوحت بين(٤%-٢٢%) بالاضافة الى قيام الشركة ببيع منتجاتها بأسعار اقل من أسعار الكلفة لعدم اعتمادها على نظام كلفوي دقيق وعدم قدرتها على المنافسة السعرية وكما يلي:

نوع القماش	الصنف	وحدة القياس	كلفة الصنع/دينار	سعر البيع/دينار	الخسارة/دينار
كودري	٢٢٠١	متر	٥٦٤٣	٥٥٠	٥٠٩٣
قطنية ومخلوطة	٤٦٠٠	متر	٥٠٠٣	١٥٠٠	٣٥٠٣
خام	٤٥٢٥/٤	متر	٦٦٩٨	٤٣٠	٦٢٦٨
قديفة	١٠٢/A	متر	٢١٤١١	٢٩٠٠	١٨٥١١
كوبلان	١١٠٠	متر	١٢٣١٧	١٧٥٠	١٠٥٦٧

و – الموجودات المخزنية

أولا– لدى الشركة العامة للسمنت الشمالية كميات كبيرة من مادتي السمنت والكلنكر لم يتم تسويقها كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ بسبب آلية البيع المعتمدة من قبل الوزارة المتضمنة توزيع حصص شهرية للمواطنين عن طريق مجالس الاقضية والنواحي وحصص لمشاريع دوائر الدولة، حيث بلغت كميات السمنت(٨٢١٣٤) طن(اثنان وثمانون ألف ومائة وأربعة وثلاثون طن)، كما بلغت كميات الكلنكر المطروحة في ساحات مكشوفة في المعامل(٩٢١٣٩١) طن(تسعمائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة وواحد وتسعون طن) لم يتم إكمال مراحل إنتاجه لتحويله إلى سمنت بسبب الخزين المتراكم من السمنت الموجود في سايلوات وخزانات المعامل مما يتطلب العمل على تسهيل إجراءات تصريف السمنت وإكمال تصنيع الكلنكر لكون بقائه يعرضه إلى فقدان بعض خواصه.

ثانيا – ارتفاع رصيد مخزون الإنتاج غير التام للشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/نينوى في نهاية السنة/٢٠٠٩ البالغ(٢١٢٠) مليون دينار(ملياران ومائة وعشرون مليون دينار) عن السنة السابقة البالغ(١٢١٦) مليون دينار(مليار ومائتان وستة عشر مليون دينار) بسبب تكدس الإنتاج في الخطوط الإنتاجية نتيجة انقطاع التيار الكهربائي وتوقف تلك الخطوط بالإضافة إلى تأخر ورود نتائج الفحص المختبري للكميات المنتجة من قسم السيطرة النوعية، مما يتطلب متابعة أسباب ذلك ومعالجتها أولا بأول.

ثالثا – ارتفع رصيد مخزن الإنتاج التام للشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية بمبلغ(٣١٩١) مليون دينار(ثلاثة مليارات ومائة وواحد وتسعين مليون دينار) سنة /٢٠٠٩ عن رصيده في السنة السابقة البالغ(٦١٥٩) مليون دينار(ستة مليارات ومائة وتسعة وخمسون مليون دينار) لعدم تمكن الشركة من تسويق منتجاتها، مما يتطلب التنسيق مع الوزارة لغرض إيجاد منافذ أخرى لتسويق منتجات الشركة داخل وخارج العراق.

رابعا– من خلال الزيارات الميدانية لمخازن الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/سامراء لوحظ ان اغلب المواد التي تم الاحتفاظ بها داخل مخزن القلعة تالفة أو مرفوضة ومنها(٥٢) طن(اثنين وخمسين طن) من مادة البراسيتول مرفوضة وكبسول فارغ بكمية كبيرة تالف ومادة(Eerricdmmonium) منتهية الصلاحية ومادة كاربونات المغنيسيوم مرفوضة مجهزة من شركة لونا المصرية منذ سنة/٢٠٠٢ حسب شهادة الفحص الصادرة من قسم السيطرة النوعية في الشركة برقم(٣٨١٤، ٣٨١٥) في ٢٠٠٢/٥/١٦، وقد طلب ديوان الرقابة المالية تشكيل لجنة تحقيقية للنظر في أسباب تلف المواد وأسباب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص المواد المرفوضة.

خامسا– تكدس خزين البضاعة وعدم إمكانية تصريفه بسبب رداءة المنتوج نتيجة لقدم المكائن وعدم وجود منافذ تسويقية في المحافظات وارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات المستوردة الرخيصة الثمن وكما لوحظ وجود بضاعة راكدة في مخازن شركة واسط العامة للصناعات النسيجية/الكوت ومنذ سنوات سابقة صنعت للجيش العراقي في حينه ولم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصريفها، مما يتطلب التحري عن منافذ تسويقية لتلك البضاعة أو التوقف عن إنتاجها ومفاتحة وزارة الدفاع والداخلية بشأن إمكانية استخدام هذه المنتجات لدى الوزارتين.

ز– العجز المتراكم

خلافا لقانون الشركات العامة رقم(٢٢) لسنة/١٩٩٧(المعدل) المادة(١٣) منه، لم تقم الشركات المدرجة أدناه بإعداد تقويم اقتصادي وتقديمه إلى مجلس الوزراء لإتخاذ الإجراءات اللازمة بالرغم من تجاوز العجز المتراكم لرأسمالها أو(٥٠%) منه وكما في الجدول التالي :–

اسم الشركة	رأس المال/مليون دينار	العجز المتراكم/مليون دينار	نسبة العجز/رأس المال%
الشركة العامة لكبريت المشراق	٥٩٧	١٣٤٦٧	%٢٢٥٦
شركة ابن سينا العامة	٣٣٧	٦٣٢٩	%١٨٧٨
الشركة العامة لمنتوجات الالبان	١٠٥٣	٣٣٥٧٠	%٣١٨٨
الشركة العامة للصناعات الميكانيكية/الإسكندرية	١٠٩٩	٣١٧٣٨	%٢٨٨٧
الشركة العامة لصناعة الحراريات	٣٤١	٣٩٩٦	%١١٧١
الشركة العامة للصناعات الكهربائية	٧٨٥	٢٤٩٧٤	%٣١٨١
شركة المنصور العامة	٣٧٠	٨٠٤٤	%٢١٧٤
الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة	٣٦٢	٤٤٨٢٣	%١٢٣٨٢
الشركة العامة للحديد والصلب	١٤٠٥	٦٠٠٣٨	%٤٢٧٣

ح – الموازنة الاستثمارية

اولا – قيام اغلب الشركات التابعة لوزارة الصناعة بتحويل مبالغ من تخصيصات الموازنة الاستثمارية الى حساب التمويل الذاتي لغرض تغطية مبالغ العقود المبرمة واستنادا الى توجيهات الوزارة دون استحصال موافقة وزارتي التخطيط والمالية مما تعد مخالفة لتعليمات تنفيذ الموازنة الاستثمارية لعام/٢٠٠٩ الفقرة(ج) من المادة(٧) والفقرة(ب) من المادة(٨) من هذه التعليمات وندرج منها على سبيل المثال مايلي:-

اسم الشركة	المبلغ المحول مليون دينار	الملاحظات
الهيئة العامة للبحث والتطوير الصناعي	٤٤٢	–
الشركة العامة لصناعة الحراريات	٧٠٠٠	المبالغ المستحقة للمجهزين المتعاقدين معهم بالدفع النقدي وغير المصروفة
شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية	١٦٨٠٠	بذمة شركة الاخاء العامة ولم يتم استردادها

وبناءا على كتاب الديوان المرقم(٢٧٦١/٢/٦/٣) في ٢٠١٠/٣/٩ وتأييد وزارة المالية لما ورد فيه بكتابها المرقم(٢٩٧١) في ٢٠١٠/٤/١ قامت وزارة الصناعة والمعادن بإصدار كتابها المرقم(١٧٢٩٢) في ٢٠١٠/٤/١٤ بإلغاء توجيهها السابق والطلب بإعادة كافة المبالغ المصروفة بناءا على التوجيه السابق الى حسابات الموازنة الاستثمارية ولم يتم استرداد المبالغ المسددة الى الشركات الدائنة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، وقد طلب ديوان الرقابة المالية الاسراع بإعادة كافة المبالغ المصروفة والمذكورة أعلاه إلى حسابات الموازنة الاستثمارية وإستحصال الموافقات الاصولية على تدوير تلك التخصيصات لصرفها خلال سنة/٢٠١٠ عملا بأحكام المادة(٣٢/اولا) من قانون الموازنة العامة لسنة/٢٠١٠.

ثانيا– قامت الشركة العامة لمنتوجات الألبان بتسديد المبالغ المتبقية من التخصيص السنوي لعام/٢٠٠٩ البالغة(١٤٥٢) مليون دينار(مليار وأربعمائة واثنان وخمسون مليون دينار) في نهاية السنة المالية أعلاه إلى القطاع الخاص دون قيام القطاع الخاص بتجهيز المواد المتعاقد عليها خلافاً للفقرة(١) من القسم(٤) ملحق(١) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠٠٤ والتي تنص على(ان التخصيصات غير المنفقة والموافق عليها سوف تسقط في نهاية السنة المالية ما عدا التي تكون فيها البضائع والخدمات كانت قد طلبت واستلمت بصورة صحيحة)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بتشكيل لجنة تحقيقية لمحاسبة الجهة المقصرة، وتم تقييد الرأي الرقابي بخصوص الملاحظة اعلاه.

ثالثا– يمثل رصيد حساب مصاريف مستحقة وغير مدفوعة البالغ (٥٠٦٠) مليون دينار(خمسة مليارات وستون مليون دينار) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ قيمة عقود مبرمة خلال السنتين/٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ولم تنجز مما يشير الى قيام شركة الشهيد العامة بحجز التخصيصات لغرض استخدامها في سنة/٢٠١٠ خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة.

رابعا– قامت شركة المنصور العامة بحجز مبلغ مقداره(٢٤٤٥) مليون دينار(ملياران وأربعمائة وخمسة وأربعين مليون دينار) كوديعة في مصرف الشمال الأهلي لصالح مكتب (عطاء الأيمن) استنادا إلى العقد المبرم معه، حيث تم تحويل المبلغ أعلاه من حساب الشركة

المفتوح لدى مصرف الرافدين/فرع المحيط برقم(١٠٤١٦) والخاص بحسابات الموازنة الاستثمارية خلال سنة/٢٠٠٩، ولم يتم تنظيم عقد بين الشركة ومصرف الشمال الأهلي بالوديعة أعلاه لضمان حقوق الشركة في حال نكول المجهز او تصفية أعمال المصرف، أو في حالة قيام المجهز بالتصرف بمبلغ الوديعة أعلاه قبل إيفاءه بالالتزامات التعاقدية بالاضافة إلى مخالفته لتعليمات وزارة المالية بموجب كتابها المرقم(٩٠٤) في ٢٠٠٩/١/١٥، والتي تنص على عدم التعامل مع المصارف الأهلية قطعا.

وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق بالملاحظات الواردة أعلاه.

ط – العقـــود

الشركة العامة للصناعات القطنية

أولا– العقد المرقم(٣٧ ع/ص ق ط) مع مكتب ضرغام وعيد بخصوص تجهيز أدوات احتياطية(STB) بمبلغ(٧٨٢٨٠) دولار (ثمانية وسبعين ألف ومائتين وثمانين دولار) ولدينا بخصوصه ما يلي:–

قامت لجنة دراسة وتحليل العطاءات بإعداد محضر جديد في ٢٠٠٩/٢/٢ وأوصت بإعادة الإعلان عن المناقصة بعد أن أحالتها إلى شركة(فجر الهدى) في المحضر الأول بتاريخ ٢٠٠٩/١/١١ خلافا للمادة(٥–خامسا–أ) التي نصت على(في حالة تقديم أكثر من عطاء وكان واحد منها مقبول فنياً وتجارياً فيتم قبوله والسير بعملية تحليل العطاءات والإحالة) وكانت الشركة قد أوصت بإعادة الإعلان لعدم قبول المناقص(فجر الهدى) بفقرة تدريب موظفين عدد(٢) والتي ألغيت كون موضوع العقد تجهيز أدوات احتياطية وليس تجهيز مكائن تحتاج التدريب والجدول التالي يبين تفاصيل العطاءات:-

اسم المناقص	الإعلان الأول	الإعلان الثاني
فجر الهدى	١١٣٥٠٠ دولار	١١٣٥٠٠ دولار
مكتب ضرغام وعيد	٤٨٥٢٠.٥٠ دولار	٨٦٩٧٨.٥٠ دولار

ثانيا– العقد المرقم(٢٥/ع/ ص ق ط) مع مكتب ضرغام وعيد بخصوص تجهيز شريط نسيجي بمبلغ(٣١٢٧٠٠) دولار (ثلاثمائة واثني عشر ألف وسبعمائة دولار) ولدينا بخصوص ذلك مايلي:

لجأت الشركة إلى تغيير المواصفات الفنية للمادة المتعاقد عليها وتعديل العقد بنفس المبلغ وبكمية اقل ووزن مختلف وتغيير فترة وتاريخ التجهيز بسبب عدم قبول وزارة الدفاع للنماذج التي قدمتها وكما مبين ادناه:–

التفاصيل	تاريخه	مدة التجهيز	تاريخ انتهاء التجهيز
العقد الأول	٢٠٠٩/٦/٨	٥ أشهر	٢٠٠٩/١/٨
ملحق العقد	٢٠٠٩/١١/١٧	٤ أشهر	٢٠٠٩/٤/١٧

وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق فيما جاء بالفقرتين(اولا) و(ثانيا) اعلاه وتحديد المسؤولية التقصيرية عن تلك الإجراءات.

ي – نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على نشاطات الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية/وزارة الصناعة والمعادن للفترة من ٢٠٠٧/١/١ ولغاية ٢٠١٠/٩/٣٠

أولا– وحدات المعالجة

(١) تتم عملية إضافة المواد الكيمياوية(حامض الكبريتيك، الشب، النورة) لتكتيل وترسيب المواد العالقة ولمعادلة الدالة الحامضية(PH) بشكل يدوي وبدون اجراء الفحوصات المختبرية، في حين انه يجب اضافة هذه المواد بعد اجراء الفحوصات المختبرية والتي على أساسها تتم الإضافة بشكل أوتوماتيكي.

(٢) وجود انحرافات في القراءات المسجلة من قبل مختبرات الشركة ومديرية بيئة بغداد الخاصة بالمياه الصناعية المصرفة على شبكة المجاري وبالأخص الكبريتات، ووجود أنابيب شبكة الصرف الصحي للمناطق المجاورة لمصنع الرشيد داخل المصنع مما أدى الى طفح المجاري داخل المصنع بشكل مستمر، ورغم اعلام دائرة مجاري بغداد بذلك عدة مرات، مما يؤدي الى انتشار التلوث داخل المصنع وخاصة وان المصنع يقوم بانتاج مواد غذائية كالزيوت مثلا.

ثانيا- المختبرات

حاجة المختبر الى بعض الأجهزة الضرورية في عمله اضافة الى وجود أجهزة عاطلة منذ فترة طويلة لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها اضافة الى وجود أجهزة وردت كمساعدات لم يتم تنصيبها بسبب التخصيصات المالية، وتوقف اغلب الفحوصات الخاصة بالملوثات في مختبر البيئة وفحوصات المياه.

ك - نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على بعض نشاطات الشركة العامة للسمنت الجنوبية/وزارة الصناعة والمعادن للفترة من ٢٠٠٧/١/١ ولغاية ٢٠١٠/١٠/٣١

أولا- الموقع

مخالفة بعض معامل الشركة(معمل سمنت الكوفة ومعمل سمنت النجف الاشرف ومعمل سمنت السماوة) للمحددات البيئية الخاصة بالموقع لكونها تقع داخل التصميم الأساسي للمدن المقامة عليها وقد صدرت بحقها قرارات ترحيل من قبل مجالس محافظتي(النجف الاشرف والمثنى) بسبب ما تطرحه من ملوثات(أغبرة وغازات).

ثانيا- المختبرات

(١) عدم وجود اجهزة سحب الغازات والابخرة الكيمياوية(HOOd) في بعض مختبرات معامل الشركة ومنها(معمل سمنت السماوة ومعمل سمنت النجف الاشرف ومعمل النورة ومعمل سمنت بابل) اضافة الى عدم وجود اجهزة التحليل الآلي باستخدام تقنية الاشعة السينية(X-Ray) كما في(معمل سمنت بابل ومعمل النورة) وعطل الجهاز الخاص بمعمل سمنت النجف الاشرف منذ اكثر من خمسة اشهر.

(٢) توقف اجراء بعض الفحوصات المختبرية المهمة مثل الفحص الآلي لكافة الاكاسيد(السمنت، الكلنكر، المواد الاولية) في معملي سمنت البصرة وبابل بسبب عدم توفر الاجهزة الخاصة بإجراء تلك الفحوصات.

ثالثا- شعبة البيئة

عدم نصب اجهزة متخصصة مثل جهاز(Gas analyzer) لحساب وتقدير كمية وتراكيز بعض الغازات الملوثة للبيئة نتيجة احتراق الوقود الثقيل المستخدم في تشغيل افران السمنت والمتضمنة اكاسيد العناصر(NOx،Sox،CO) بالاضافة إلى عدم امتلاكها القدرة على حساب كفاءة الترسيب لمرسبات الغاز نتيجة عدم امتلاكها لأجهزة حساب كمية الغبار المنبعث وكمية الغاز المرسب(Dust Monitoring)، وقد لوحظ انبعاث كميات من الغبار الناتج من العمليات التصنيعية نتيجة عدم تأمين استمرارية تجهيز المعامل بالتيار الكهربائي المستمر والذي يؤدي الى اطفاء المعامل واعادة تشغيلها.

١٧. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٧٠	٨٦	٥	١	٣	٣٦	٣٨	٣٣٩

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- الدوائـــر الثقافيـــة

أولاً-عدم اعتماد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لضوابط الترشيح المحددة وفق نظام الدوائر الثقافية رقم(٨) لسنة/١٩٨٩ لمن يتم اختيارهم للعمل في الدوائر الثقافية خارج العراق والمتمثلة بعدم الالتزام بالمدة المحددة بالمادة التاسعة من النظام والتي اشترطت العمل في مقر دائرة البعثات والعلاقات الثقافية مدة لا تقل عن(٣) أشهر(ثلاثة أشهر) من أجل التعرف على طبيعة عمل الدوائر الثقافية خارج العراق إضافة إلى عدم اجتياز المرشحين للدوائر الثقافية اختبار اللغة التي تجريه وزارة الخارجية، وعدم ملائمة اختصاص المعينين من المستشارين ومعاونيهم والمحاسبين والاداريين في الدوائر الثقافية مع المؤهلات المطلوبة لإشغال تلك الوظائف وقد بررت الدائرة ذلك بعدم وجود فقرة في نظام الدوائر الثقافية تنص على اختصاصات معينة لغرض التعيين في تلك الدائرة.

ثانياً- عدم قيام الدوائر الثقافية بإرسال موازين مراجعة شهرية الى الوزارة وكما لم يتأيد لنا قيامها بمسك السجلات النظامية(سجل اليومية العامة، الأستاذ العام، التخصيصات، سجل الصندوق) بالإضافة إلى عدم إعداد الموازنات التقديرية بإحتياجات الدائرة الثقافية خلافاً لكتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة القانونية والإدارية المرقم(١٤٦٩٣) في ٢٠٠٩/٦/٨(ضوابط عمل الدوائر الثقافية).

ب- النشـــاط

أولاً- تعليق الدراسة في المجلس العراقي للاختصاصات الطبية للسنة الدراسية(٢٠٠٨-٢٠٠٩) في عدد من الاختصاصات ومن سنوات سابقة لعدم توفر الكادر التدريسي وقلة المستلزمات الضرورية لاستمرار الدراسة في عدد من الاختصاصات الطبية.

ثانياً- جرى نقل العديد من الطلبة من خارج العراق إلى كليات جامعة الموصل، بالرغم من أن درجاتهم لسنة تخرجهم من الدراسة الإعدادية لا تؤهلهم للقبول في الكليات المعنية خلافا لكتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/القبول المركزي المرقم (ت م/٥/و/٦٢٧٦) في ٢٠٠ /٧/٢٧ والخاص بضوابط انتقال الطلبة من خارج العراق الى الجامعات العراقية، كما أن وثائق الطلبة المنقولين إلى تلك الكليات لم توضح تقدير الطالب حيث تشترط الضوابط أن يكون بتقدير جيد، إضافة إلى عدم استحصال تأييدات بصحة صدور وثائقهم الدراسية، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بالالتزام بضوابط انتقال الطلبة من خارج البلد إلى الجامعات العراقية.

ثالثاً - تم قبول(٢٧) طالب(سبعة وعشرون طالباً) في قسم هندسة الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات- الجامعة التكنولوجية عن طريق قناة النقل من الخارج علماً أن جميع الذين تم قبولهم ضمن القناة هم من الطلبة الذين كانوا مقبولين في جامعات أهلية وتم نقلهم إلى الجامعة التكنولوجية وان اغلب المقبولين لم يرفقوا نسخ من جوازات سفرهم للتأكد من خروج الطالب خارج العراق ودخوله مرة ثانية عدا طالبة واحدة.

ج- الملاك التدريسي والألقاب العلمية

انخفاض نسبة عدد التدريسيين من حملة الألقاب العلمية المتقدمة(أستاذ، وأستاذ مساعد) إلى إجمالي عدد التدريسيين لبعض الكليات وكما مبين في الجدول:-

اسم الجامعة أو الهيئة	الملاحظات
جامعة الموصل	وجود عجز كبير في نسبة طالب/تدريسي مقارنة بالنسبة المعيارية الدولية الصادرة عن منظمة اليونسكو(١٠ طالب/ تدريسي).
جامعة بابل	بلغت نسبة حملة درجة استاذ وأستاذ مساعد(٥%) و(٢١%) على التوالي.
هيئة التعليم التقني	بلغت نسبة حملة درجة استاذ وأستاذ مساعد(١٣%) و(٢٦%) للسنتين الدراسيتين(٢٠٠٧- ٢٠٠٨) و(٢٠٠٨- ٢٠٠٩) على التوالي
الجامعة التكنلوجية	بلغت نسبة حملة درجة استاذ وأستاذ مساعد(٤%) و(١٦%) للسنتين الدراسيتين(٢٠٠٧- ٢٠٠٨) و(٢٠٠٨- ٢٠٠٩) على التوالي
جامعة بغداد	انخفاض أعداد التدريسيين بلقب(أستاذ- أستاذ مساعد) خلال العامين الدراسيين(٢٠٠٧- ٢٠٠٨) و(٢٠٠٨- ٢٠٠٩) حيث بلغت(١١%، ٢٠%) ،(٩%، ٢٠%) إلى إجمالي أعداد التدريسيين على التوالي الأمر الذي يتطلب دراسة ذلك والوقوف على الأسباب الحقيقية للانخفاض ومعالجتها.

د- استحداث الكُليات

اولا - خلافاً لضوابط وشروط استحداث الكليات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ قسم الدراسات والتخطيط رقم(٣٠٨٢) في ٢٠٠٧/٥/٣١ الفقرة أولاً(أ) التي نصت على أن يكون ملاك كل كلية مكون من(٤) دكتوراه بدرجة استاذ من ضمنهم اثنين بدرجة استاذ مساعد على الاقل الا اننا لاحظنا ان الكليات المستحدثة في جامعتي(بابل والكوفة) للسنة الدراسية(٢٠٠٩- ٢٠١٠) لا تتوفر فيها الشروط والضوابط، مما يتطلب الالتزام بضوابط وشروط استحداث الكليات ومضاعفة عدد التدريسيين من حملة الألقاب العلمية المتقدمة وخاصة استاذ وأستاذ مساعد.

ثانيا- عدم وجود كادر تدريسي على الملاك الدائم للكليات المستحدثة في جامعة كربلاء وهي(الطب البيطري، التربية الرياضية، العلوم الإسلامية) والتي تم استحداثها دون تهيئة مستلزمات ذلك حيث ان اغلب الكليات المستحدثة لايوجد ضمن ملاكها من حملة الألقاب العلمية واعتمدت في ذلك على المحاضرين الخارجيين.

هـ- وثائق الطلبة

وجود عدد من حالات التزوير في وثائق منتسبي بعض المؤسسات التابعة للوزارة ووثائق الطلبة المقبولين في الكليات وكما لم تقم البعض منها بارسال وثائق الطلبة المقبولين للتحقق من صحة صدورها وكما موضح في الامثلة ادناه:-

اسم الجهة	الملاحظات
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة/بغداد	لم تقم الجامعة باحالة المزورين الى القضاء والبالغ عددهم (١٧) طالب حيث اكتفت بترقين قيودهم
الجامعة التكنلوجية	بلغ عدد الطلبة المزورين للسنوات السابقة(١٥٣) طالب اعتبارا من العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ولغاية السنة الدراسية(٢٠٠٨-٢٠٠٩)
كلية القانون/جامعة بغداد	(١٤) حالة تزوير في وثائق الطلبة المقبولين للسنة (٢٠٠٩-٢٠١٠)

مما يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الطلبة المزورين المستمرين بالدراسة ومخاطبة الجهات ذات العلاقة بحق الطلبة الذين تخرجوا.

و- الموازنة الاستثمارية

أولاً - قيام جامعة الموصل بدفع مبلغ(٤٥٩) مليون دينار(أربعمائة وتسعة وخمسين مليون دينار) من حساب الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٠٨ إلى دار ابن الأثير للطباعة والنشر لشراء مكائن ومعدات الطباعة وقد تم إيداع مبلغ(٣١٠) مليون دينار(ثلاثمائة وعشرة مليون دينار) منها لدى مصرف الموصل للتنمية والاستثمار لتمويل عملية الشراء من الخارج واخفق المصرف في إجراءات فتح الاعتماد واستكمال عملية الشراء وبالرغم من ذلك قام المصرف باستقطاع مبلغ(١٨) مليون دينار(ثمانية عشر مليون دينار) من المبلغ المودع لدية كأجور وعمولات عن عملية فتح الاعتماد والمراسلات المتعلقة بها وإعادة المتبقي إلى الجامعة، مما أدى إلى تجميد المبلغ لمدة سنتين ودون تنفيذ عملية الشراء، الأمر الذي يتطلب إجراء التحقيق بالموضوع ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.

ثانياً- عدم قيام جامعة القادسية باتخاذ الاجراءات اللازمة لإستملاك الاراضي المقام عليها مشروع انشاء مسابح وملاعب كلية التربية الرياضية الذي توقف العمل به رغم زيادة التخصيصات من(٧٥٠٠) مليون دينار(سبعة مليارات وخمسمائة مليون دينار) الى

(١٢٥٠٠) مليون دينار (اثنا عشر مليار وخمسمائة مليون دينار) حيث لم يتم صرف أي مبلغ على المشروع خلال سنة/٢٠٠٩ رغم انتهاء المدة التعاقدية للمشروع البالغة(١٨٠) يوم من تاريخ المباشرة بالعمل في ٢٠٠٧/٦/٢٥.

ثالثا – بالرغم من تخصيص مبالغ لبعض المشاريع الاستثمارية للجامعة الإسلامية– بغداد إلا أنها متوقفة منذ عام/ ٢٠٠٧ ولم تحقق أي نسبة انجاز وقد طلب ديوان الرقابة المالية بدراسة شاملة لتلك المشاريع من قبل الجامعة وإمكانية تنفيذها أو إلغائها وكما في الامثلة أدناه:–

اسم المشروع	نسبة الانجاز	التخصيص لسنة/٢٠٠٩ مليون دينار
مشروع إنشاء كلية أصول الدين	صفر	٥٠٠
مشروع انشاء دور وشقق الاساتذة	صفر	٤٠٠

خامساً– جامعة النهرين

تم تخصيص مبلغ(٨) مليارات دينار(ثمانية مليارات دينار) لتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية لجامعة النهرين، والمستلم منها بموجب موافقات وزارة المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي مبلغ(٧٧٨١) مليون دينار(سبعة مليارات وسبعمائة وواحد وثمانون مليون دينار) بضمنه مبلغ مقداره(٦١٣) مليون دينار(ستمائة وثلاثة عشر مليون دينار) مدور من السنة السابقة وبلغ مجموع المبالغ المصروفة فعلا لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ بحدود(٦٧٣٥) مليون دينار(ستة مليارات وسبعمائة وخمسة وثلاثون مليون دينار) ولدينا بصدد ذلك الملاحظات التالية:–

(١) لم يتم اشغال البناية لكلية الهندسة المعلوماتية بسبب عدم اكتمال المنظومة الكهربائية والتبريد حيث تم التعاقد مع شركة الرشيد العامة للمقاولات الانشائية لصيانة منظومتي التبريد للموقعين (DH٥، DH٦) ضمن مشروع الاعمال التكميلية لاستحداث فقرات لم تكن مدرجة بجداول كميات العقدين المنفذين سابقا من قبل شركة القياد في سنة/٢٠٠٨ مما ادى الى تدني نسب استغلال الأعمال التكميلية لكلية الهندسة المعلوماتية والبالغة(١١٠٠) مليون دينار(مليار ومائة مليون دينار) إذ بلغت نسب الصرف(٤٦%).

(٢) تم الإعلان عن المناقصة والخاصة(بتجهيز معدات تكييف والمبرم من قبل جامعة النهرين مع شركة الجبل الأشم للخدمات الهندسية) في ٢٠٠٨/١٠/٨ حيث تنظيم كتاب الإحالة وتوقيع العقد قبل أن يتم إدراج المشروع ضمن مشاريع المنهاج الاستثماري لعام/٢٠٠٩ ورصد التخصيص اللازم وبالتالي عدم ذكر تبويب المناقصة ضمن الإعلان خلافاً للمادة(٣) البند(ثالثاً) الفقرة(أ) والمادة(٥) البند(أولاً) الفقرة(أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ النافذة، علماً ان القسم الهندسي في رئاسة الجامعة قد طلب التريث في التعاقد لحين تأكيد الوزارة بتوفير التخصيصات لغرض إكمال التعاقد بموجب الكتاب رقم(ق. هـ ٥٤٥) في ٢٠٠٨/١٠/٢١ وقد طلب ديوان الرقابة المالية بعدم إحالة أي عقد الا بعد إدراج المشروع ضمن مشاريع المنهاج الاستثماري.

ز– العقـــــود

عقد تجهيز أجهزة مختبرية لكلية الهندسة الميكانيكية والالكترونيكس والمبرمة من قبل جامعة الموصل مع شركة الربيع المتحدة للتجارة العامة المحدودة بمبلغ(٢٠٧) مليون دينار(مائتان وسبعة مليون دينار) وبمدة تنفيذ(١٨٠) يوم ولدينا بصدده ما يلي:–

تأخر تنفيذ مشروع تجهيز أجهزة مختبرية لكلية الهندسة الميكانيكية والالكترونيكس حيث أن الانجاز الفعلي(صفر%) لغاية انتهاء فترة العقد في ٢٠١٠/٦/٣٠ ولم تتخذ الجامعة الإجراءات القانونية واحتساب الغرامات التأخيرية ضد الشركة المجهزة وسحب العمل منها حسب ما نصت عليهِ المادة(١٦– ثانياً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨.

١٨. وزارة الكهرباء

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢٧	٧١	٣	١	٢	١٣٢	٤٥	٢٨١

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- نتيجة النشاط

اظهرت نتيجة نشاط اغلب التشكيلات التابعة للوزارة للسنة/٢٠٠٩عجزاً للمرحلة الأولى وقد انخفض العجز في المرحلة الثانية نتيجة لاستلام التشكيلات منح مالية من وزارة المالية لتغطية رواتب منتسبيها(علماً أن العجز مستمر من سنوات سابقة في بعض التشكيلات) وكما في الأمثلة التالية:

اسم الشركة	(عجز) المرحلة الأولى مليون دينار	منحة وزارة المالية مليون دينار	(عجز) المرحلة الثانية مليون دينار
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط	(٧٥٩٦١)	٥٧٣٥٤	(٢٥٨٦١)
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الشمال	(٢١٤١٤٣)	٣٧٩٠٠	(١٧٦٩٦٦)
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة	(١٠٢٩٩٥)	٦٦٨٨٩	(٢٨٦٥٥)
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الصدر/بغداد	(١٠٦٩٤٦)	٤١١٥٨	(٦٥١٣٨)
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط/بغداد	(١٣٢١٨٤)	٦٤٦٢٦	(٧١٨٢٥)

ب- استغلال الطاقات الإنتاجية

أولا- تدني نسب الإنتاج المتحقق الى الطاقات التصميمية للمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/صلاح الدين لسنة/٢٠٠٩ ولأغلب المحطات حيث تراوحت بين(١٦%-٦٦%) بالرغم من المبالغ الكبيرة المصروفة لأغراض تأهيل هذه المحطات خلال السنوات الثلاث الأخيرة(٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) حيث بلغت(٨٩٨٧٤، ٢١٣٤٩، ٢٣٧٠٩) مليون دينار على التوالي وبررت الشركة اسباب ذلك الى توقف(١٠) وحدات(عشرة وحدات) من مجموع(٥٠) وحدة(خمسين وحدة) وتوقف محطات دبس البخارية ودبس المتنقلة عن العمل طيلة أيام السنة بسبب وجود عطل فيها وحاجتها إلى التأهيل.

ثانيا- انخفاض نسبة استغلال الطاقة التصميمية للمحطات المنتجة للطاقة الكهربائية خلال سنة/٢٠٠٩ اذ بلغت النسب بحدود(٥٠% و٥١% و٥٤%) للمحطات الحرارية والغازية التابعة للمديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في الناصرية ومحطة السماوة على التوالي وهي نسب منخفضة وتعود اسباب ذلك إلى عدم توفر الوقود التشغيلي بالكميات المطلوبة للمحطات الغازية.

ثالثا- انخفاض الطاقة المتاحة والمخططة لسنة/٢٠٠٩ بنسبة(٣٥%) عن سنة/٢٠٠٨، كما لوحظ ان نسبة الكميات المخططة مقارنة بالطاقة التصميمية لسنة/٢٠٠٩ بلغت(٢١%) على مستوى المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الشمالية وكانت النسبة في المحطات الكهرومائية(١٤%) وفي المحطات الغازية(٤٣%). علما ان المخطط يعتمد على ما تقرره الوزارة بعد ارسال خطة المديرية اليها.

رابعا- انخفاض نسبة الانتاج المخطط قياساً بالطاقة المتاحة لمحطتي السدة والكوفة الكهرومائية التابعة للمديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط حيث بلغت(٣١%) لانخفاض مناسيب نهر الفرات، علما ان معظم الوحدات التوليدية تعاني من قدم معداتها.

ج- الضياعات في الطاقة

أولا- استمرار ارتفاع نسبة الضياعات للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الشمال لتصل الى(٢٣%) من الكميات المستلمة فعلا لسنة/٢٠٠٩ بالرغم من تحسن وضعها عن عام/ ٢٠٠٨ حيث كانت نسبة الضياعات تشكل(٤٨%) الا انه من الملاحظ انخفاض كمية الضياعات للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط في سنة/٢٠٠٩ مقارنة بالسنوات(٢٠٠٧ و٢٠٠٨) وما زالت

مرتفعة قياسا بالنسبة المسموح بها البالغة(١٢%) حيث بلغت نسبة الزيادة(١٦%) نتيجة التجاوزات المستمرة على شبكات التوزيع مما يتطلب تكثيف الجهود وحصر كافة التجاوزات على شبكات التوزيع واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ثانياً- زيادة كمية الضياعات للمديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/الفرات الاعلى حيث بلغت (٤٨٣٠٨٠٦٦٥) كيلو.واط/ساعة (أربعمائة وثلاثة وثمانون مليون وثمانون الف وستمائة وخمسة وستون) للسنة/٢٠٠٩ وهي تزيد عن السنة السابقة بمقدار(١٢٢٩٥٩٨١٢) كيلو.واط/ساعة (مائة واثنان وعشرون مليون وتسعمائة وتسعة وخمسون الف وثمانمائة واثنا عشر) حيث بلغت نسبة الضياعات(٣٤%) وهي تمثل الفرق بين قراءات الانتاج وقراءات النقل، كما لوحظ عدم وجود مقاييس دقيقة لأغراض احتساب هذه الطاقة بشكل دقيق، بالاضافة إلى وجود زيادة في حجم الطاقة المستلمة وزيادة في نسبة الضياعات للمديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى عن النسبة السابقة حيث بلغت(١٣%) و(١٥.٧%) للسنتين/٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي.

د- مبيعات الطاقة والسياسات السعرية

أولا- من خلال مقارنة سعر بيع الوحدة الواحدة البالغ(٧.٦٩٢) دينار(سبعة دنانير وستمائة واثنان وتسعون فلس) مع كلفة الوحدة الواحدة والبالغ(٢٠.٨٦٧) دينار(عشرون دينارو‌ثمانمائة وسبعة وستون فلس) تبين ان المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط تنقل الطاقة الكهربائية بأقل من كلفتها الحقيقية بمبلغ(١٣.١٧٥) دينار(ثلاثة عشر دينار ومائة وخمسة وسبعين فلسا) للوحدة الواحدة خلال السنة/٢٠٠٩، مما يتطلب السعي لتخفيض كلفة الوحدة الواحدة.

ثانيا- ترتب بذمة دوائر الدولة والقطاع الخاص مبلغ (٢٠٢٨١) مليون دينار(عشرون مليار ومائتان وواحد وثمانون مليون دينار) عن كمية الطاقة المباعة لها، لم يتم تسديدها لمديرية كهرباء الانبار لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١.

ثالثا- محطة المسيب الغازية

لم تُظهر السجلات المالية قيمة الوقود المجهز من شركة خطوط الأنابيب البالغة(٨٧٨٧) مليون دينار(ثمانية مليارات وسبعمائة وسبعة وثمانون مليون دينار) لكمية الوقود البالغة(١١٩٣٠٦٧)م^3 كما أشارت إليه السجلات الإحصائية الممسوكة من قبل المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط والكشوفات المقدمة من قبل شركة خطوط الأنابيب، بالاضافة الى عدم قيام المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية بتثبيت قيمة مبيعاتها من الخليط المنتج من قبل المصفى والمصدر إلى محطات(الناصرية والقدس والتاجي) البالغ(٨٧٥٠٨٠٠٠ م^3 ،٢٦٦٧٢٥٠٠ م^3، ٥٠٢٠٠٠٠ م^3) على التوالي خلال السنتين/٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والتي قدرت بمبلغ(٣٩٣٤) مليون دينار(ثلاثة مليارات وتسعمائة وأربعة وثلاثين مليون دينار).

هـ- المدينون والدائنون

أولا- المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الشمالية

(١) بلغ رصيد حساب عملاء قطاع اشتراكي(٥٠٨٣٦) مليون دينار(خمسون مليار وثمانمائة وستة وثلاثون مليون دينار) ويمثل قيمة الطاقة الكهربائية المباعة إلى مديريات الكهرباء منذ سنة/٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١.

(٢) ان رصيد حساب مجهزو قطاع اشتراكي البالغ(٦٣٩٧٩) مليون دينار(ثلاثة وستون مليار وتسعمائة وتسعة وسبعون مليون دينار) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ يمثل قيمة الغاز الجاف المجهز من شركة خطوط الانابيب النفطية إلى محطة كهرباء الموصل الغازية والمحتسبة على اساس المعادلات الفنية المتفق عليها مع وزارة النفط عوضاً عن تهيئة عدادات نظامية واجراء المطابقات من خلال قراءاتها، إضافة إلى قيمة زيت الغاز المجهزإلى محطة الموصل الشرقية من شركة المنتجات النفطية/صلاح الدين والمتراكمة منذ سنة/٢٠٠٤ ولم يتم تسديده لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، وقد طلب ديوان الرقابة المالية تسديد كافة المستحقات أولاً بأول.

ثانيا- تضمنت سجلات مديريات الكهرباء ارصدة مدينة ودائنة متبادلة تمثل مبيعات طاقة كهربائية لم يتم تسديد اقيامها حيث ان قسما منها مدور من سنوات سابقة اضافة الى وجود ارصدة سلف لاغراض النشاط بذمة لجان المشتريات لم يتم اتخاذ مايلزم بشأن تسويتها على الرغم من تنفيذ الاعمال التي منحت من اجلها هذه السلف مما يؤشر وجود ارباك وخلل في اعمال هذه المديريات

الامرالذي يتطلب حثها على تسديد هذه المبالغ لتلافي عدم تراكمها وتدويرها من سنة الى اخرى واجراء التحقيق في اسباب عدم اجراء التسويات القيدية بالسلف وادناه امثلة على ذلك:-

اسم المديرية	اسم الحساب	المبلغ مليون دينار	البيان
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة	عملاء قطاع اشتراكي	٣٦٥٤٩	مبيعات الطاقة للقطاع الحكومي
	مجهزون قطاع اشتراكي	٢٣٥٠٤٨	عن قيمة الطاقة المستلمة من قبلها لسنة/٢٠٠٨ و٢٠٠٩
المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى	عملاء قطاع اشتراكي	٨٤٨٠٠٠	عن قيمة بيع الطاقة الكهربائية الى مديريات التوزيع(الوسط، الرصافة، الكرخ، الصدر)
المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى	دائنو نشاط غير جاري	١١٨٣	يخص الوقود الداخل للمحطات للفترة من سنة/٢٠٠٣ ولغاية سنة/٢٠٠٩ بضمنه الوقود المستورد عن طريق وزارة الكهرباء
المديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية	سلف لأغراض النشاط	٢٤٨	لم يتم تقديم وصولاتها من قبل لجنة المشتريات

و- المصروفات والايرادات

المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الشمالية

اولا- تم تنزيل مبلغ(٤٥٦) مليون دينار(أربعمائة وستة وخمسون مليون دينار) من حساب مدينو نشاط غير جاري واضافته إلى حساب الرواتب دون وجود سند قانوني لذلك ويمثل المبالغ المصروفة لمنتسبي حماية المنشآت للفترة من ١/٥ لغاية ٢٠٠٨/١١/٣٠ والتي لم يتم تسديدها من قبل المديرية العامة لحماية منظومة الطاقة الكهربائية. مما يتطلب مطالبة المديرية بتلك المبالغ وانهاء موقوفيتها.

ثانيا - قامت المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط/بغداد بصرف مبلغ(١٠٠) مليون دينار(مائة مليون دينار) من تخصيصاتها المالية لسنة/٢٠٠٩ كمساهمة منها في تغطية جزء من نفقات الوزارة وشملت(مكافآت مالية،اجور ساعات اضافية، شراء مواد مختلفة اثاث واطارات، تصليح آليات، مصروفات اخرى مختلفة) خلافا للمادة(٧-ب) من تعليمات تنفيذ الموازنة الفيدرالية لسنة/٢٠٠٩ والتي تنص على عدم جواز إستغلال تخصيصات الدوائر والتنشكيلات لغرض تغطية نفقات دووابن الوزارات.

ثالثا- بلغ رصيد حساب إيرادات تحويلية متنوعة/تعويضات وغرامات للمديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة مبلغا مقداره(١٣١٣) مليون دينار(مليار وثلاثمائة وثلاثة عشر مليون دينار) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ويمثل الغرامات المثبتة على مستهلكي الطاقة الكهربائية المتأخرين عن تسديد القوائم لم تتخذ المديرية الإجراءات اللازمة لتحصيلها.

ح- حسابات الموازنة الاستثمارية

أولا- المديرية العامة للفحص والورش الفنية

(١) تخصيص مبلغ التمويل البالغ(٣٤٠٠) مليون دينار(ثلاثة مليارات وأربعمائة مليون دينار) لغرض تنفيذ مشروع واحد رغم وجود(٥) مشاريع لم يتم وضع أي تخصيصات لها لإستكمالها علما بأنها متوقفة منذ سنوات.

(٢) خلافا للفقرة(د) من المادة(١٢) من تعليمات تنفيذ الموازنة والتي نصت بعدم شراء الأثاث والسيارات والمكائن واللوازم لأغراض دوائر الدولة محسوبا على تخصيصات المشاريع الاستثمارية من الموازنة ما لم تتضمن فقرات المشروع مثل هذه النفقات، لوحظ قيام المديرية بشراء عجلات إسعاف وإطفاء وبواقع(٧٥) عجلة إسعاف و(٦٥) عجلة إطفاء وبقيمة إجمالية(١٧٧٦٤) مليون دينار(سبعة عشر مليار وسبعمائة وأربعة وستون مليون دينار) تم توزيعها على التشكيلات التابعة لوزارة الكهرباء.

ثانيا- لم يتم غلق بعض الاعتمادات المستندية من قبل المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الشمالية بالرغم من استلام المواد المتعاقد على تجهيزها بموجب العقود المبرمة خلال سنتي(٢٠٠٨، ٢٠٠٩) مما يؤشر حالة الإرباك في تسجيل الاعتمادات المستندية المفتوحة عن طريق الوزارة في السجلات المالية وصعوبة حصر المبالغ المخصصة في الموازنة الاستثمارية لكل سنة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية حصر كافة الحالات والعمل بالتنسيق مع وزارة الكهرباء على إجراء المعالجات الأصولية أولا بأول.

ثالثا- لم يتم تسجيل المبالغ المستحقة على المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط لحساب كل من(المديرية العامة لفحص الورش الفنية والشركة العامة للسكك الحديدية العراقية) والبالغة(٢٢٦٠) مليون دينار(مليارات ومائتان وستون مليون دينار) وقد تم الاستدلال إلى ذلك من خلال قوائم الجرد في ٢٠٠٩/١٢/٣١ وكتب المطالبة وكما موضح ادناه:-

الجهة الدائنة	المبلغ/مليون دينار	المواد
المديرية العامة لفحص الورش الفنية	١٧٦١	تجهيز سيارات اطفاء مع مواد احتياطية
	٢١٥	تجهيز سيارات عدد/٦ بموجب الكتاب(٥٠٣٣) في ٢٠٠٩/١/١٤
	٢٨٢	تنفيذ اعمال بموجب الكتاب المرقم(٤٩٥٢) في ٢٠٠٩/١٠/٨
الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية	١٦٢	اجور نقل نفط اسود لمحطة المسيب الحرارية بموجب كتاب المطالبة المرقم ٧٨٦٠/١١٧٥ في ٢٠٠٩/٨/١٢

رابعا- قامت المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى بإبرام اربعة عقود مع شركات عراقية واجنبية لغرض تجهيزها بمواد احتياطية وبمبلغ اجمالي مقداره(١٢٢٤٢) مليون دينار(اثني عشر مليار ومائتين واثنين واربعين مليون دينار) الا انه لوحظ ان هذه العقود لم تُفَعَّل لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي بسبب عدم فتح الاعتمادات المستندية من قبل الوزارة لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ وتم تبويب المبلغ تحت حساب سلف الاعتمادات المستندية.

خامسا- <u>المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط/بغداد</u>

تدني نسب التنفيذ الفني الى دون(٥٠%) ولكافة المشاريع عدا مشروع تشييد مراكز سيطرة في محافظات الوسط رغم اكتمال التنفيذ المالي لمشاريع الموازنة الاستثمارية كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مايلي:-

اسم المشروع	نسبة الانجاز المادي
توسيع وتطوير شبكات التوزيع في محافظات الوسط البرنامج السنوي العشرين	%٢٢
كهربة الاحياء السكنية الجديدة في محافظات الوسط البرنامج السنوي التاسع	%٢٠
تبديل الشبكات الكهربائية لمراكز المدن في محافظات الوسط	%١٤
اعادة اعمار الشبكة الكهربائية في محافظة الانبار	%٤٢
اعادة اعمار الشبكة الكهربائية في محافظة ديالى	%٢٥
تشييد مراكز سيطرة في محافظات الوسط	%٥٠
كهربة الارياف(المرحلة الاولى)	%٨

وقد طلب ديوان الرقابة المالية التحقيق بالموضوع.

(٢) تم ايقاف العمل بمشروع انشاء(٦) بنايات لدوائر ومراكز صيانة الكهرباء في الاقضية والنواحي لعدم درج تخصيص مالي لهذا المشروع خلال السنة بالرغم من ان المصروف على هذا المشروع خلال السنوات السابقة بلغ(١٧١٢) مليون دينار(مليار وسبعمائة واثنا عشر مليون دينار) والمتبقي من تخصيصاته(١٤) مليون دينار(اربعة عشر مليون دينار).

ط- <u>المخالفات المالية</u>

لم تقم المديرية العامة لحماية منظومة الطاقة الكهربائية بحسم إجراءات اللجنة التحقيقية المشكله في الوزارة والخاصة بالتحقيق في فقدان عدد من سندات الصرف من حسابات المديرية خلال سنة/٢٠٠٧، مجموع مبالغها(١٥١) مليون دينار(مائة وواحد وخمسون مليون دينار)، والذي اتضح لاحقا بأنها تنطوي على عملية تزوير، علما ان الوزارة لم تقم بإعلام ديوان الرقابة المالية بالموضوع في حينه خلافا للمادة(١١-ثانيا) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم(٦) لسنة/١٩٩٠(المعدل) وقد وجه هذا الديوان بموجب كتابه المرقم(١١/٤٥/١/١١٠١١) في ٢٠٠٨/٩/٢١ للجهات ذات العلاقة في الوزارة بضرورة إبلاغ الديوان عن حالات المخالفات المكتشفة أولاً بأول.

ي- العقود

أولا- تعاقدت المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب مع شركة النينان للمقاولات العامة بخصوص تجهيز قابلو ضغط عالي قياس(٣×١٥٠ ملم٢) طول(٨كم) لمجمعات الماء في ميسان وبمبلغ(٤٦٥) مليون دينار (أربعمائة وخمسة وستين مليون دينار) ولدينا بخصوص ذلك الملاحظات التالية:

لم تقم المديرية بدراسة مفصلة لتطبيق معادلة(LME) والتي تمثل سعر النحاس بموجب بورصة لندن للمقاولات عند التعاقد والتي أوصت بها وزارة الكهرباء بموجب كتابها المرقم(٣٨٥٤) في ٢٠٠٩/٢/١٠ وتضمين بنود العقد شرط يتناسب مع نتائج الدراسة والمعادلة خلافا للمادة(٣-أولا-٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ والتي تتضمن(توفر الشروط والمواصفات مما هو ضروري للمستفيد لتجنب التغيرات) الأمر الذي أدى إلى رفض شركة النينان المناقصة المحالة عليها ولم تتخذ المديرية بحقها أي إجراء إداري وقانوني علما إن الإحالة تمت وفق السعر المقدم بموجب عرض الشركة البالغ(٤٠٠) مليون دينار(أربعمائة مليون دينار) والذي حدد بمدة(٣) أشهر من تاريخ تقديم العطاء ومن ثم اصدرت المديرية كتابها ذي العدد(٦٤١٣) في ٢٠٠٩/٨/٥ والذي تم بموجبه اعتماد سعر التحاسب في بورصة لندن للمعادن بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٨ ليصبح المبلغ الإجمالي(٤٦٥) مليون دينار(أربعمائة وخمسة وستون مليون دينار) أي بزيادة مقدارها(٦٥) مليون دينار(خمسة وستون مليون دينار) على مبلغ الإحالة الأولى علما إن الشركة المجهزة قد رفضت الإحالة الثانية.

مما يتطلب إجراء التحقيق بأسباب قبول الرفض الأول والثاني وتعديل الأسعار بالزيادة المذكورة وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية والمالية(مصادرة التأمينات الأولية) بحق الشركة المجهزة.

ثانيا- عقد المديرية العامة لمشاريع الانتاج الغازية مع شركة اوروك للاعمال الهندسية(ذ.م.م) الاماراتية بخصوص انشاء اربع وحدات توليد غازية بطاقة اجمالية(١٦٠) ميكا واط(مائة وستون ميكا واط) وبمبلغ اجمالي مقداره(٨٤٥٧٩٧٢٩) دولار (اربعة وثمانين مليون وخمسمائة وتسعة وسبعين الف وسبعمائة وتسعة وعشرين دولار) ولدينا بخصوص ذلك الملاحظات الاتية:

(١) بالرغم من ان التوصية بالاحالة تمت على شركة اوروك بمبلغ(٨٠٤٥٢٨٩٧) دولار(ثمانين مليون واربعمائة واثنين وخمسين الف وثمانمائة وسبعة وتسعين دولار) الا انه لوحظ اضافة فقرات ادت الى زيادة مبلغ العقد، علما ان هذه الاضافات تمت من قبل لجنة الدراسة والتحليل في المديرية واشارة الى المداولات مع الشركة الاستشارية(ELC) الايطالية وكما ورد بكتاب المديرية المرقم (١٧٠٧) في ٢٠٠٩/٧/٢٩، مما يعكس عدم دقة الدراسات المقدمة بهذا الشأن، علما ان هذه الاضافات تشكل نسبتها بحدود(٥%) من مبلغ الاحالة الاولى.

(٢) بالرغم من ان مستندات المناقصة تشير الى ان سعة خزانات الوقود هي(١٠) يوم تشغيل(عشرة ايام تشغيل) قامت الشركة بتقديم العطاء على اساس سعة الخزانات(٥) يوم تشغيل(خمسة ايام تشغيل) وقد وافقت المديرية على هذا التغيير على أساس(عدم توفر مساحات خزنية في الموقع)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اجراء التحقيق بخصوص الفقرات اعلاه.

١٩. وزارة الاعمار والإسكان

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢٢	٣٠	٥	١	١٥٥	٣٦	٢٤٩

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- نشاط الوزارة

أولا - عدم إعداد خطة عمل للسنة موضوع التقرير لمتابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية من قبل تشكيلات الوزارة والمتعلقة بالبنية التحتية من(طرق وجسور، مجمعات سكنية....الخ) وتشخيص الصعوبات والمشاكل التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة لها مما يتطلب إعداد الخطة أعلاه وفق برنامج زمني محدد مستقبلاً.

ثانيا - عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالموازنة الاستثمارية لدى مقر الوزارة ويتم طلبها من التشكيلات عند طلب أية معلومة عنها، نوصي بضرورة ايجاد قاعدة بيانات عن المشاريع الاستثمارية في مقر الوزارة لأغراض مراقبة ومتابعة المشاريع أولاً بأول علماً ان تخصيصات التشكيلات ترد ضمن الموازنة الاستثمارية لديوان الوزارة.

ثالثا - عدم قيام قسم العقود باداء اغلب المهام المذكورة في الوصف الوظيفي ومنها على سبيل المثال:-

المهام في الوصف الوظيفي	الشعبة الموكلة لها المهام
أ- عدم متابعة سير أعمال العقود ورفع التقارير الخاصة بها.	التنسيق والمتابعة
ب- عدم إعداد مستندات المناقصات، تهيئة جداول الكميات المسعرة التقديرية، تحديد الكلف التخمينية للمشاريع، الإعلان عن المناقصات وفق الصلاحيات.	التعاقدات والمناقصات
ج- عدم تدقيق أوليات إجراءات الإحالة التي تتم في التشكيلات وتقدم لغرض استحصال موافقة الوزارة كونها خارج صلاحية مجلس الإدارة لعدم وجود مدقق ضمن الملاك الفعلي.	التعاقدات والمناقصات

ب - المشـــــــاريع

أولا- من خلال دراسة وفحص البيانات المتوفرة والخاصة بالعقود المنفذة من قبل شركة السلام لوحظ عدم تثبيت نسبة الانجاز الفني(المادي) إضافة إلى عدم الحصول على اغلب المعلومات المهمة ومنها(تاريخ الانجاز التعاقدي، تاريخ الانجاز الفعلي) حيث لم يتبين انجاز المشاريع المحالة على الشركة أو استمرارها في التنفيذ.

ثانيا- أنجزت شركة حمورابي العامة للمقاولات الإنشائية (٣١) مشروع (واحد وثلاثون مشروع) بنسبة انجاز(١٠٠%) حقق(٢٥) مشروع(خمسة وعشرون مشروع) خسارة بلغت بحدود(٦٣٥٩) مليون دينار(ستة مليارات وثلاثمائة وتسعة وخمسين مليون دينار) مما يتطلب دراسة أسباب هذه الخسارة ومعالجتها مستقبلا.

ثالثا-انجزت شركة اشور العامة للمقاولات الانشائية(٢٦) مشروعا خلال سنة/٢٠٠٩ بنسبة انجاز(١٠٠%) حقق(١١) مشروع منها ربحا بمبلغ(٣٧١٥) مليون دينار(ثلاثة مليارات وسبعمائة وخمسة عشر مليون دينار) في حين حقق(١٥) مشروع خسارة بلغت(٩١٣٦) مليون دينار(تسعة مليارات ومائة وستة وثلاثون مليون دينار)، مما يتطلب دراسة اسباب الخسارة ووضع الحلول المناسبة لها.

ج- المقاولات الثانوية

أولا- قامت اغلب الشركات بتنفيذ الاعمال المحالة اليها عن طريق المقاولين الثانويين ومنها على سبيل المثال مايلي:

اسم الشركة	عدد الاعمال المحالة	الكلفة الاجمالية/مليون دينار
المعتصم العامة للمقاولات الإنشائية	١١٠	٤٩٨٦٢
المنصور العامة للمقاولات	٩١	١٤٧٣٥٤
شركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية	٥١	١٥٢٠٥

وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة الالتزام بإعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ش.ز/١٠/١/٢٦٣٤٩) في ٢٠٠٩/٨/٣٠ الفقرة(١٨) المتضمنة (حث شركات وزارة الاعمار والإسكان على القيام بالأعمال الموكلة إليها من خلال كوادرها الذاتية وعدم إناطة الأعمال إلى المقاولين الثانويين).

ثانيا- عدم الدقة في تحديد مدة العمل عند التعاقد مع المقاولين حيث لوحظ في اغلب المشاريع المنفذة من قبل الهيئة العامة للمباني منح المقاول مدد إضافية تفوق مدة العقد وان نسبة المدة الإضافية إلى مدة المقاولة هي نسبة عالية قياسا بمدة العقد مما يؤدي إلى إعفائهم من الغرامات التاخيرية وعدم تطبيق الشروط العامة للمقاولات بحقهم كسحب العمل وأدناه أمثلة على ذلك:-

اسم المشروع	اسم المقاول	مدة المقاولة/يوم	مدد إضافية/يوم	نسبة المدة الإضافية إلى مدة المقاولة%
تأهيل وتطوير مختبر بغداد المركزي	شركة الميثم	٦٠	٣٤٠	٥٦٦
أنشاء مخفر الخليل	شركة يوسف عمر	١٢٠	٤٠٠	٣٣٣
أنشاء مخفر عين تمر	شركة يوسف عمر	١٢٠	٤٠٠	٣٣٣
تطوير وتأهيل مديرية الجرائم الكبرى في بغداد	شركة الفاروق	٢٤٠	٣٣٢	١٣٨

ثالثا- شركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية

(١)على الرغم من انتهاء مدد العديد من العقود والاعمال المحالة للمقاولين الثانويين الا انها مازالت غير منجزة اضافة الى عدم تناسب الانجاز مع نسب المدد المنقضية للعديد من المشاريع.

(٢) تأخر المباشرة في اعمال العديد من العقود خلافا لشروط العقود التي تقضي بالمباشرة خلال(١٤) يوم من تاريخ التبليغ بالاحالة أو توقيع العقد وقد انعكس اثر ذلك على نسب الانجاز وتدنيها نتيجة ذلك وكما في الأمثلة:-

رقم العقد وتاريخه	تاريخ المباشرة	الاعمال	نسبة الانجاز لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١
١٥/٣/في ٢٠٠٩/٤/١٤	٢٠٠٩/٦/٧	تنفيذ اعمال ملحق بناية كلية الهندسة الكيمياوية- الجامعة التكنولوجية	%١٠
١/٣٨/٣ في ٢٠٠٩/١٠/٦	٢٠١٠/٢/٩	اعمال الهيكل الكونكريتي والبناء بالطابوق في مشروع مستشفى الجهاز الهضمي والكبد في البصرة	صفر
١/٤٢/٣ في ٢٠٠٩/١٠/٢٠	٢٠٠٩/١٢/٢	تنفيذ اعمال بناية عدد(٢) في مستشفى الجهاز الهضمي والكبد في البصرة	صفر

مما يتطلب حث المقاولين الثانويين لتنفيذ الالتزامات طبقا للعقود المبرمة معهم بالمباشرة لتنفيذ الاعمال وفق المدد المتفق عليها.

د - المعامل الإنتاجية

شركة حمورابي العامة للمقاولات الإنشائية

اولا - حقق(١٨) معمل(ثمانية عشر معمل) من مجموع(٢٤) معمل(أربعة وعشرين معمل) خسارة بلغت بحدود(٨٦٠٦) مليون دينار(ثمانية مليارات وستمائة وستة ملايين دينار) مما يتطلب دراسة أسباب الخسارة ووضع الحلول المناسبة لها.

ثانيا - وجود(٦) معامل(ستة معامل) متوقفة عن العمل من أصل(١٨) معمل(ثمانية عشر معمل) لإنتاج الإسفلت خلال سنة/٢٠٠٩ بلغ مجموع مصروفاتها(١٧٧٦) مليون دينار(مليار وسبعمائة وستة وسبعون مليون دينار) وهي معامل إسفلت (العلم، حويجة، الكرمة، الطارمية، سلمان بيك، التحرير).

هـ- مشاريع تنمية الأقاليم

أولا-العقد المبرم من قبل مديرية طرق وجسور كركوك مع شركة بنغازي الذهبية للمقاولات لمشروع صيانة جسر التون كوبري وبمبلغ(٦٩٥) مليون دينار(ستمائة وخمسة وتسعين مليون دينار) ولدينا بصدد ذلك:-

قيام لجنة تحليل العطاءات بإحالة المشروع الى شركة بنغازي الذهبية للمقاولات بالمبلغ المذكور بالرغم من تقديم شركة صلاح الدين للمقاولات عطاؤها بمبلغ(٥٧٠) مليون دينار(خمسمائة وسبعين مليون دينار)، علما بأن جميع مستمسكات شركة صلاح الدين

مستوفية وحسب ما مثبت في محضري لجنة فتح العطاءات ولجنة تحليل العطاءات، مما يتطلب تشكيل لجنة تحقيقية للنظر في إحالة المشروع إلى شركة بنغازي الذهبية بالرغم من وجود عطاء اقل مستوفي للشروط.

ثانياً- عقد مقاولة تنفيذ طرق إنعاش الأهوار في ناحية الفهود وناحية الحّمار في محافظة ذي قار والمبرم من قبل الهيئة العامة للطرق والجسور مع شركة مستقبل الشرق الأوسط للتجارة والمقاولات العامة المحدودة بمبلغ(٧٢٩) مليون دينار(سبعمائة وتسعة وعشرين مليون دينار) وبمدة تنفيذ(١٨٠) يوم ولدينا بخصوصه ما يلي:-

(١) عدم توخي الدقة في تقدير الكلفة التخمينية للعقد والبالغة(١٠٣٤) مليون دينار(مليار وأربعة وثلاثون مليون دينار) حيث تم إحالة العمل إلى الشركة المقاولة بمبلغ(٧٢٩) مليون دينار(سبعمائة وتسعة وعشرين مليون دينار).

(٢) عدم مباشرة المقاول في تنفيذ المشروع لغاية ٢٠١٠/٤/٤ بسبب اختلاف المناسيب التصميمية للشارع حول الموقعين مما يدل على عدم وضع التصاميم بصورة دقيقة خلافاً للفقرة(٣- أولاً- د- ذ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/ ٢٠٠٨، والتي تقضي أن تكون جداول الكميات والخرائط جاهزة وان يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيهِ.

ثالثاً- العقد المبرم بين مديرية طرق وجسور كركوك مع شركة(راستي للمقاولات) بتأريخ ٢٠١٠/٨/٢٢ والمحسوب على تخصيصات تنمية الأقاليم الخاص بإنشاء طريق يربط كركوك/ اربيل بكلية الزراعة في شوراوه، وبكلفة(٥٩٢) مليون دينار(خمسمائة واثنين وتسعين مليون دينار) ولدينا بخصوصه الملاحظة التالية:-

لدى تدقيق محضر تحليل العطاءات للمشروع لوحظ وجود عطاء مقدم من قبل شركة(روعة رانيا للمقاولات) بسعر اوطأ من سعر الشركة المحالة اليها المقاولة بمبلغ(١٦١) مليون دينار(مائة وواحد وستين مليون دينار) مما يتطلب التحقيق في الاحالة.

و- تقويم اداء مختبر بابل الانشائي للسنوات (٢٠٠٧و٢٠٠٨و٢٠٠٩)

اولا- الخطة السنوية

(١) لم يقم المختبر بوضع خطط سنوية للفحوصات المختبرية التي يجريها سنويا لغرض تحديد نشاطه ومعرفة الانحرافات عن الخطط ان وجدت اضافة الى تقييم أدائها خلال السنة، اضافة الى ذلك عدم وجود فحوصات(صلاحية تربة وصلاحية مواد) خلال سنوات(٢٠٠٧،٢٠٠٨) وقلتها خلال سنة/٢٠٠٩ حيث بلغت(١٥،٢٥) فحص على التوالي، وانخفاض عدد الاستشارات المقدمة خلال سنة/٢٠٠٩ قياسا بسنة/٢٠٠٨ اضافة الى عدم وجود بحوث خلال سنوات التقويم سوى بحث واحد خلال سنة/٢٠٠٧.

(٢) لايوجد لدى المختبر موازنة تخطيطية للتسويق وعدم وجود سياسات سعرية للفحوصات المختبرية ويتم الاعتماد على الاسعار المعتمدة من قبل المركز الوطني للمختبرات والبحوث الانشائية، ويقوم المختبر ايضا بأجراء الفحوصات المختبرية لدوائر القطاع العام وللقطاع الخاص والمختلط.

ثانيا- الاجهزة المختبرية

استلم المختبر خلال عامي/٢٠٠٨ و٢٠٠٩ (٩٠) جهازا، الا ان مجموع الاجهزة الموجودة في المخازن والتي لم يتم استخدامها بلغ عددها(١٠٠) جهاز، اضافة الى ارتفاع عدد الاجهزة المستهلكة والبالغ(١٠٠) جهاز من مجموع الاجهزة الكلي البالغ(٣١١) جهاز.

٢٠. وزارة الموارد المائية

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٨	١٣	٢	٣	٩٨	١٧	١٤١

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- سجل التوحيد

لم تقم الوزارة باستحصال موافقة وزارة المالية على سجل التوحيد لعام/٢٠٠٩ فضلاً عن وجود فروقات بين الارصدة الظاهرة في السجل المذكور والارصدة الظاهرة في البيانات المالية.

ب- نتائج تنفيذ الموازنة

استمرار الوزارة باستغلال التخصيصات المرصدة لاغراض صيانة مشاريع الري الصغرى لغير الاغراض المخصصة لها رغم تأكيداتنا في تقاريرنا السابقة وآخرها تقريرنا المرقم(٩٤٠٨) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٧/٢٣ عن البيانات المالية لديوان الوزارة/٢٠٠٨.

ج- السلف

لا تزال العديد من ارصدة السلف موقوفة في سجلات الوزارة وللموازنتين الاستثمارية والجارية بالرغم من صدور كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(٣٧٣٦٠) في ٢٠٠٩/١٢/٩ وكتاب وزارة المالية المرقم(٦٥١) في ٢٠٠٩/١١/٢٦ والمتعلقة بتصفية السلف الموقوفة.

د- المقاولات

دائرة تنفيذ اعمال كري الانهر

أولا- من خلال تدقيق عقود دائرة تنفيذ اعمال كري الانهر المبرمة لعام/٢٠٠٩ تبين انها لم تقم بتثبيت طريقة احتساب نسب الترجيح المعتمدة في تحليل العطاءات المقدمة لغرض تحديد الكفاءة المالية والفنية للشركة المقاولة خلافا للمادة(٥-ثانيا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ وكما مبين ادناه:-

رقم العقد	اسم العقد
٢٠٠٨/٣١٣	مقاولة تطهير الجدول الرئيسي لري كركوك
٢٠٠٩/١	استيراد(٤) دافعات للكراءات مع ملحقاتها
٢٠٠٩/٥	تجهيز رافعة شوكية حمولة(٥) طن عدد/١

الامر الذي يتطلب ضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ واحتساب هذه النسب.

ثانيا- منح المقاولين تمديدات لفترات طويلة تصل في بعضها الى اكثر من ضعف المدد الاصلية تراوحت نسبتها ما بين(٥٠%-٢٠٠%) ولم يتم احتساب غرامات تأخيرية لبعض منها دون الرجوع الى الاجراءات المنصوص عليها في الشروط العامة للمقاولات لاعمال الهندسية المدنية بجزئيها الاول والثاني وادناه امثلة على ذلك:-

رقم العقد	اسم العمل	مدة العقد الاصلية/يوم	المدة الاضافية الممنوحة/يوم	النسبة
٢٠٠٨/٤	استيراد كراءات عدد/٢	٢٤٠	١٢٠	%٥٠
٢٠٠٨/٣٠٨	انتشال وتصليح الكراءة الفرنسية	٩٠	١٣٦	%١٥١
٢٠٠٧/١١	تصليح ونج	٥٠	١٠٠	%٢٠٠

مما يتطلب التقيد بالشروط العامة لمقاولات اعمال الهندسة المدنية وفرض الغرامات التأخيرية على المقاولين جراء التأخر في انجاز الاعمال.

ثالثا- تعاقدت الدائرة مع شركة(وادي الجود للمقاولات) بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢ للقيام باعمال انتشال وتعويم الكراءة الفرنسية في مقدمة سدة سامراء وبكلفة اجمالية مقدارها(٢٤٥) مليون دينار(مائتان وخمسة واربعون مليون دينار) وبمدة(٣) اشهرمن تأريخ توقيع العقد ومن خلال تدقيق الاوليات الخاصة بالعقد تبين أن الدائرة اعتبرت المقاولة منتهية اعتباراً من ٢٠٠٩/٦/١٥ بعد قيام الشركة

المقاولة بإنتشال وتصليح الكراءة الفرنسية، الا ان الشركة اعتذرت عن الاستمرار بالمقاولة كون العمل يتطلب توفر مواد احتياطية غير موجود في الاسواق المحلية مما يترتب عليهِ استيرادها من الخارج وبينت الدائرة انها ستقوم بمفاتحة وزارة الموارد المائية لغرض استيراد تلك المواد لاكمال المقاولة علماً ان نسبة الانجاز الفني بلغت(٦٩%) وقد طلب ديوان الرقابة المالية بقيام مكتب المفتش العام بالتحقيق بالموضوع لمعرفة الجهة المسؤولة عن ذلك.

هـ-الاعتمادات المستندية

عدم قيام دائرة تنفيذ اعمال كري الانهر بتصفية الاعتماد المستندي المفتوح للعقد المرقم(٢٠٠٥/٨) والمبرم مع شركة اليكوت الامريكية والموقع في ٢٠٠٥/١٢/٢٨، خلافا لكتاب مجلس الوزراء المرقم(٥٩٦) في ٢٠٠٨/٨/٤ بخصوص المبالغ المعلقة للاعتمادات المفتوحة قبل ٢٠٠٦/١٢/٣١ والتي تنتهي في نهاية سنة/٢٠٠٨ علما بان تاريخ التجهيز التعاقدي في ٢٠٠٨/٧/٢٦، حيث لوحظ وجود اختلاف في المواصفات الفنية للمحركات الرئيسية والمساعدة عن ما مثبت في بنود العقد استنادا إلى ما جاء في محضر اللجنة الفنية لفحص واستلام هذه الكراءات حيث بينت الدائرة بان هذه المشاكل لم تحسم حتى تاريخ اعداد التقرير الرقابي وتسوية العقد بصورة نهائية علما ان خطاب الضمان لازال نافذاً وتجديده مستمر لحين حسم كافة المتعلقات، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بقيام مكتب المفتش العام في اجراء التحقيق في إجراءات تنفيذ العقد واسباب عدم فرض الغرامات التأخيرية على الشركة المتعاقد معها واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص عدم مطابقة المحركات للمواصفات الفنية.

و- العقود

من خلال تدقيق الكشف المقدم من قبل الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل لعقود ومقاولات الدائرة للسنتين/(٢٠٠٧، ٢٠٠٨) مع الاضابير الخاصة بهذه المشاريع لمعرفة الموقف النهائي من المشاريع المنجزة وغير المنجزة لوحظ مايلي:

اولا - تأخر انجاز بعض اعمال المقاولات عن تاريخ الانجاز التعاقدي مع التمديدات ولم يتم احتساب غرامات تأخيرية لبعض منها ودون الرجوع إلى الاجراءات المنصوص عليها في الشروط العامة للمقاولات لاعمال الهندسة المدنية بجزئيها الاول والثاني وادناه امثلة على ذلك:

اسم العمل	مدة تنفيذ بموجب العقد/يوم	المدد الاضافية	تاريخ انتهاء العقد مع التمديد	تاريخ الانجاز الفعلي	مدة التاخير/يوم
تبطين جدول بني حسن	٤٥	٢٦	٢٠٠٨/١٢/٥	٢٠٠٩/٧/٢١	٢٢٨
تنفيذ منشاة تقاطع شيشبار	٩٠	١٣٦	٢٠٠٩/٦/١٣	٢٠٠٩/١١/١٣	١٥٣
الأعمال الترابية والتبطين جدول شيشبار	١٤٠	١٧٨	٢٠٠٩/٤/٢٧	٢٠٠٩/١٠/٣١	١٨٧

ثانيا - تأخر موافقة وزارة الموارد المائية على استلام الأعمال المنجزة استلاماً أولياً اعتبارا من تاريخ الانجاز الفعلي ولفترات طويلة وادناه بعض الامثلة على ذلك:-

اسم المشروع	تاريخ الانجاز الفعلي	تاريخ الاستلام الاولي	مدة التاخير/يوم
تطهير المبزل الغربي/الاسحاقي	٢٠٠٨/١/٣	٢٠٠٩/٩/٣٠	٦٣٥
تبطين قناة الصافي	٢٠٠٧/١٢/٢٢	٢٠٠٨/٩/٧	٢٥٩
تطهير الجدول الرئيسي	٢٠٠٨/٦/٨	٢٠٠٩/٤/٨	٣٠٤

٢١. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١١	٢٢	٤	٢	٧	١٢	٥٨

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- دور الوزارة في الاشراف على تشكيلاتها

أولاً- ضعف متابعة ديوان الوزارة لتخصيصات المشاريع الاستثمارية مما أدى الى اجراء مناقلات على الموازنات الاستثمارية لبعض دوائرها وبمبلغ اجمالي مقداره(٧٨٥٠) مليون دينار(سبعة مليارات وثمانمائة وخمسون مليون دينار) ونقلها الى وزارة التعليم العالي ووزارة حقوق الانسان استناداً الى كتاب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم(١٠٧٧٨) في ٢٠٠٩/١٠/١٢ وبموافقة وزارة المالية، مما يتطلب مراعاة الدقة في وضع تخصيصات مشاريع الموازنة الاستثمارية للدوائر المرتبطة بالوزارة.

ثانيا- ضعف دور الوزارة بمتابعة الحالات المرضية المعدية المنتشرة بين المودعين في اقسام دائرة اصلاح الاحداث حيث لاحظنا وجود عدد من المصابين بمرض الجرب ولم يتم تزويدنا باجمالي اعداد المصابين من قبل الدائرة المذكورة.

ب - النشـــاط

أولاً- شبكة الحماية الاجتماعية/ بغداد*

(١) كان مجموع المبالغ المصروفة خلال سنة/٢٠٠٩ من قبل دائرة الرعاية الاجتماعية مبلغ(١٤٢٥٢٣) مليون دينار(مائة واثنان واربعون مليار وخمسمائة وثلاثة وعشرون مليون دينار) حيث لوحظ ان المبلغ المصروف كإعانات من قبل دائرة الرعاية الاجتماعية يمثل رواتب إعانات الأُسر المشمولة، وللاشهر(كانون الثاني، شباط، آذار) فقط من سنة/٢٠٠٩.

(٢) بلغ مجموع مبالغ قوائم رواتب المستحقين لاعانات الشبكة للدفعات(الثانية والثالثة والرابعة لسنة/٢٠٠٩) الصادرة من دائرة الرعاية الاجتماعية/شبكة الحماية-بغداد والتي تم تزويد الادارات العامة والمحلية بها في المحافظات لغرض توزيعها مبلغ(٤٩٣٢٧٠) مليون دينار(اربعمائة وثلاثة وتسعون مليار ومائتان وسبعون مليون دينار) ولدينا بخصوص ذلك ما يلي:

(أ) قيام بعض اقسام دائرة الرعاية الاجتماعية في المحافظات بإعداد قوائم المشمولين لغرض صرفها من قبل الادارات العامة والمحلية لتلك المحافظات، خلافا لكتاب وزارة المالية/دائرة الموازنة المرقم(٢١٧٧١) في ٢٠٠٩/٥/١٤، المتضمن(يتم الصرف من قبل الادارات العامة والمحلية لجميع المحافظات وفق القوائم المرسلة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الصادرة عن دائرة الرعاية الاجتماعية بأعتبارها أساساً للصرف).

(ب) عدم قيام اقسام دائرة الرعاية الاجتماعية في المحافظات اعلاه بإرسال نسخ من تلك القوائم للوقوف على الاسماء التي تضمنتها ومجموع المبالغ المصروفة لاغراض التدقيق والتحقق من استحقاقات الأُسر المشمولة ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي، وقد طلب ديوان الرقابة المالية ضرورة إلزام اقسام ودوائر الرعاية الاجتماعية في جميع المحافظات بعدم اعداد تلك القوائم بغرض الصرف قبل تدقيقها من قبل الدائرة(شبكة الحماية).

ثانياً- بلغ عدد المشاريع المسجلة باعتبارها متوقفة عن العمل في دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال(١٤٠٢٦) مشروع(أربعة عشر الف وستة وعشرون مشروع) يعمل فيها(٢٤٣٧٢) عامل(اربعة وعشرين الف وثلاثمائة واثنين وسبعين عامل)، مما يؤشر ضعف مستوى تحصيل بدلات الاشتراك والانتساب لكافة العمال المضمونين، الامر الذي يتطلب ضرورة متابعة المشاريع لغرض تحصيل بدلات الاشتراك والانتساب للعمال المضمونين.

ثالثا- قسم شبكة الحماية الاجتماعية/ديالى

(١) تم ومن خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشغيل(٢٢٤) مواطن حسب تأييد مدير قسم العمل والتدريب في ٢٠٠٩/٧/٢ الا انه لم يتم اعلام دائرة شبكة الحماية الاجتماعية بذلك خلافاً لكتاب دائرة الرعاية الاجتماعية المرقم(٨٨) في ٢٠٠٩/٢/٤.

---

* يلاحظ ما جاء بالفقرة(٣) من الفصل الاول الملاحظات الرقابية المشتركة(ص٥) من هذا التقرير

(٢) بلغ عدد المعاملات المزورة(غير الأصولية) (٢٠٠٣) معاملة(ألفان وثلاث معاملة) للفترة من ٢٠٠٧/٦/١ ولغاية تأريخ اعداد التقرير الرقابي حيث لم يتم حصر المبالغ التي تم استلامها من قبل المزورين بالرغم من تأكيدنا على ذلك، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بحصر كافة الديون المترتبة بذمة المزورين وإجراء التحقيق ومحاسبة المقصرين واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل تلك الديون.

(٣) صرف بعض الرواتب من قبل القسم للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية دون استحصال تواقيعهم أو بصمة الإبهام تأييداً بالاستلام من قبلهم، مما يتطلب استحصال التواقيع عند الاستلام وتحديد مصير تلك المبالغ وإجراء التحقيق ومحاسبة المقصرين.

ج - نشاط دعم المشاريع الصغيرة(القروض)

أولاً- عدم وضع خطة وبرنامج بالزيارات التفتيشية من قبل دائرة العمل والتدريب المهني/بغداد لتغطية أغلب منافذ ترويج المعاملات للوقوف على كافة المعوقات التي تظهر خلال العمل علماً ان عدد المنافذ بلغ(٤١) منفذ(واحد وأربعون منفذ) لبغداد والمحافظات، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة وضع خطة وبرنامج للزيارات التفتيشية وإجراء الزيارات الدورية لغرض وضع الحلول الصحيحة لكافة معوقات العمل اثناء الزيارة لتسهيل مهمات العاملين في منافذ ترويج المعاملات.

ثانياً- من خلال إجراء التدقيق المتقاطع من قبل هيئتنا الرقابية لمستلمي القروض في دائرة العمل والتدريب المهني- بغداد لسنة/٢٠٠٩ مع دائرة الرعاية الاجتماعية/ شبكة الحماية لبغداد والمحافظات لوحظ وجود عدد كبير من المستفيدين من القروض يستلمون إعانات، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة اتخاذ الإجراء اللازم لمتابعة جميع مستلمي القروض وقطع الإعانة عنهم واسترداد المبالغ المصروفة واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم*.

د- الودائـــــع

بلغت الودائع المفقودة أو التي لم يتم ايداعها من دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال الخاصة بالفترة التي سبقت احداث عام/٢٠٠٣ (١٢٣٤٠) مليون دينار(اثنا عشر مليار وثلاثمائة واربعون مليون دينار) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة متابعة مبالغ الودائع المفقودة مع مصرف الرافدين/ الفرع الرئيسي ومتابعة الفوائد عليها وفصل فوائد السنة/٢٠٠٩ عن الفوائد المستحقة لسنة/٢٠١٠ في السجلات المالية وتسجيل الفوائد حسب فترات استحقاقها.

هـ- التدقيق المتقاطع لشبكة الحماية الاجتماعية

اولا- بلغ مجموع المبالغ المستردة من قبل دائرة الرعاية الاجتماعية في بغداد واقسامها في المحافظات(١٩٤٠) مليون دينار(مليار وتسعمائة واربعون مليون دينار) والتي تمثل رواتب صرفت لغير المستحقين ولدينا بخصوص بعض اقسام الدائرة في المحافظات ما يلي:

عدم قيام اقسام الرعاية في محافظتي(صلاح الدين ونينوى) بأي نشاط لكشف وحصر مثل تلك الحالات ومنذ بداية العمل بنظام شبكة الحماية، حيث لم تظهر هذه المحافظات من ضمن المحافظات التي قامت بإسترداد اية مبالغ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

ثانيا- وجود العديد من الموظفين المتجاوزين على نظام شبكة الحماية العاملين في(٤١) (واحد واربعون) دائرة ومؤسسة حكومية، لم يتم تسديد ما بذمتهم من مبالغ، وقد طلب ديوان الرقابة المالية مفاتحة الوزارات التي ينتسب اليها المتجاوزين لتسديد ما بذمتهم واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

ثالثا- مازالت قاعدة بيانات محافظة بغداد تظهر العديد من حالات التجاوز من قبل موظفين ومواطنين تم ايقاف صرف الرواتب لهم خلال سنة/٢٠٠٩ بسبب(عدم وجود بيان سنوي، تداخل معلومات، عدم وجود اضبارة، عدم شمولهم قانونا، تزوير).

وقد تم تقييد الرأي الرقابي بخصوص الملاحظة اعلاه.

* يلاحظ ما جاء بالفقرة(٣) من الفصل الاول الملاحظات الرقابية المشتركة(ص٥) من هذا التقرير

رابعا- اكتشاف وجود(٤٩٣٩) حالة(اربعة الاف وتسعمائة وتسعة وثلاثون حالة) لغاية شهرآيار/٢٠١٠ لموظفين في دوائر الدولة يستلمون إعانات شبكة الحماية ولا زال التدقيق مستمراً، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بحصر جميع تلك الحالات ومبالغها واستردادها واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

خامسا- من خلال إجراء التدقيق المتقاطع من قبل هيئتنا الرقابية لعينة من الذين تم إيجاد فرص عمل لهم من قبل دائرة العمل والتدريب المهني/بغداد مع دائرة الرعاية الاجتماعية/ شبكة الحماية لوحظ وجود عدد من المشتغلين لا زالوا يستلمون إعانات بالرغم من ارسال اسمائهم من قبل الدائرة إلى دائرة الرعاية، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لايقاف صرف الاعانات عن الاشخاص الذين تم تشغليهم واسترجاع كافة الاعانات المستلمة من قبلهم واعتباراً من تاريخ تعيينهم ومتابعة الحالات المشابهة.

و- اعانات شبكة الحماية

قيام دائرة الرعاية الاجتماعية في بغداد وبعض من اقسامها في المحافظات بشمول(٥٠٢٧) أُسرة(خمسة الاف وسبعة وعشرين أُسرة) برواتب اعانات شبكة الحماية لسنة/٢٠٠٩ دون بيان اسباب شمولها بالمنحة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية توخي الدقة وإعادة تدقيق اضابير تلك الاسر واجراء التحقيق بذلك.

ز- الفحوصات الطبية والمختبرية

عدم وجود كوادر طبية متخصصة اضافة الى عدم توفر الأجهزة الطبية والمختبرية في عدد من أقسام المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في المحافظات، الأمر الذي أثر سلباً على نشاط تلك الأقسام حيث لم يتم إجراء الفحوصات في(٩) أقسام في المحافظات والتي تمثل نسبة(٦٠%) من اجمالي أقسام المركز الوطني وتشكيلاته البالغة(١٥) قسم، مما يتطلب ضرورة رفد أقسام المركز بالكوادر الطبية المتخصصة والمهنية وتجهيز كافة اقسامه بالأجهزة الطبية والمختبرية اللازمة لإجراء الفحوصات الطبية المختلفة للعاملين في مختلف القطاعات.

٢٢. وزارة الهجرة والمهجرين

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	٦	١	٢	٢	١٣

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- مقر الوزارة

أولا- الموازنة الجارية

تدني نسب استغلال تخصيصات الموازنة الجارية الخاصة بالنفقات المرصدة لبعض المواد حيث اشرت نتائج التنفيذ عدم الدقة في تقدير الاحتياجات وطلب التخصيص حيث تراوحت نسبة التنفيذ ما بين(٦%-٥٧%) ومثال ذلك:

اسم الحساب	التخصيص/الف دينار	المصروف/الف دينار	نسبة التنفيذ%
صيانة الأثاث	٢٥٤٥	١٤٣	%٦
مخصصات ونفقات الإيفاد	٦٨٣٠٩٥	٣٣٢١٧٥	٤٩٥
صيانة وسائل نقل	٤٦١٧٤٧	١٢٧٦٣٢	٢٨٥
مباني وإنشاءات	١٢٠٦٠٠	٢٥٥٠٠	%٢١
النشر	٥٠٤٥	٢٨٩٣	%٥٧

ثانيا- النقدية

(١) ظهور مبلغ موقوف في سجلات الوزارة لم يظهر في كشف الحساب الجاري المرقم(١١٢٠٠) المفتوح لدى مصرف الرافدين/فرع كراده مريم مقداره(٢٥٨١٨) مليون دينار(خمسة وعشرون مليار وثمانمائة وثمانية عشر مليون دينار) لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١.

(٢) ظهور حسابي الوزارة المفتوحين لدى مصرفي الرافدين والرشيد المبين تفاصيلها ادناه والخاصين بمنحة الامانة العامة لمجلس الوزراء للعوائل النازحة والمهجرة برصيد دائن مخالف لطبيعته المدينة بسبب قيام الوزارة بتنظيم صكوك وتخاويل بالصرف تزيد عن المبالغ المستلمة لهذا الغرض.

اسم المصرف	رقم الحساب	الرصيد بموجب السجلات كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١(مليون دينار)
مصرف الرافدين	١١٦٥٩	(١٨٩٥٧)
مصرف الرشيد	١٠٣٧٧	(١١٣٦)

ثالثا- الموازنة الاستثمارية

تدني نسب استغلال تخصيصات الموازنة الاستثمارية من قبل الوزارة لسنة/٢٠٠٩ حيث تراوحت نسبة التنفيذ المالي الاجمالية لكافة المشاريع ما بين(صفر-٢٨%) وكما مبين في الجدول ادناه:

اسم المشروع	التخصيص الاجمالي (مليون دينار)	المصروف الاجمالي كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ (مليون دينار)	نسبة التنفيذ المالي الاجمالية
دراسات وتصاميم بنايات الوسط والجنوب	٤٢٠٠٠	٩٦٧	%٢.٣
دراسات وتصاميم وتشييد بنايات في محافظة البصرة، كوت، بابل	٢٠٠٠	صفر	صفر
بناية المفتش العام وملحق الموظفين في مركز الوزارة	١٢٠٠	٣٣٥١٨٠٦٨٢	%٢٨
تشييد فرع الوزارة في محافظة الديوانية، بابل، النجف	٢٠٠٠	٨	%٠.٤

ب – دائرة المهجرين والمهاجرين/ نينوى

أولا– لا توجد خطة عمل سنوية لنشاط الفرع، إضافة الى وجود اختلاف في عدد العوائل المشمولة ببرنامج الغذاء العالمي بين ما مثبت في القرص الذي زودنا به والبالغ عددها(١١٣٤)عائلة وبين الكتاب المرسل للوزارة ذي العدد(٤٣٨٢) في ٢٠٠٩/١١/١١، حيث ورد فيه ان عدد المشمولين ببرنامج الغذاء العالمي(١٣٩٠) كذلك وجود حالات تكرار في العوائل المشمولة بالبرنامج في محافظة نينوى وقضاء الحمدانية.

ثانيا– أظهر تدقيق عينة من أضابير واستمارات التسجيل وصرف الرواتب للعوائل النازحة والبالغ عددها(٣٢٠٠٨) عائلة لغاية٢٠٠٩/١٢/٣١ عدم ادخال (٢١٠٠٠) عائلة تعود لمكتب تلعفر في قاعدة البيانات وان قسماً منها غير مطابق للشروط القانونية، بالاضافة الى وجود اختلاف في البيانات المسجلة للعوائل النازحة من حيث الاسم ورقم الاضبارة والبطاقة التموينية بين قاعدة البيانات الرئيسية والبيانات المسجلة في جدول منحة العيد وبما يقارب(١٣٠) نازح دون ان يقدم لنا اسباب هذا التباين مما يتطلب اجراء التحقيق في اسباب هذه الاختلافات وتحديد المسؤولين عنها.

٢٣. وزارة العلوم والتكنلوجيا

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقويم الاداء التخصصي	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	١	٦	١٢	٢١

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ - نشاط الوزارة

اولا - لا تزال الوزارة ومنذ تأسيسها في سنة/٢٠٠٣ تعمل وفق امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم(٢٤) لسنة/٢٠٠٣ وقد قامت الوزارة بإعداد مشروع قانون تم رفعه الى مجلس شورى الدولة، الا انه ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي لم يصدر لها قانون ونظام داخلي يحدد مهام وواجبات الوزارة وتشكيلاتها واهدافها بالرغم من الاشارة لذلك في تقاريرنا السابقة وكان آخرها تقريرنا المرقم(٥/١٧/١/١٤٩٩٧) في ٢٠٠٩/١١/١٠.

ثانيا - بالرغم من انجاز الوزارة لـ(١٧١) بحثا، الا اننا لم نلاحظ استفادة الوزارات ودوائر الدولة الاخرى من هذه البحوث المنفذة، ويتضح ذلك من خلال المذكرات الرقمية(١٩٦ في ٢٠١٠/٢/١٧) و(١٩٤ في ٢٠١٠/٧/١٢) الموجهة الى قسم التخطيط والمتابعة والدوائر المعنية.

ب - الموجودات الثابتة والمخزنية

لم يتم مسك سجل نظامي بالموجودات الثابتة للوزارة كافة(محاسبة/١٣) للسيطرة على موجودات الوزارة، حيث ان الوزارة تمسك سجلات سنوية تظهر الحركة فقط دون تثبيت الارصدة المتراكمة لهذه الموجودات ومن السنوات السابقة(٢٠٠٤/٢٠٠٨) علما بأن الوزارة اعتمدت لأغراض مطابقة الموجودات مع قوائم الجرد من عام/٢٠٠٤ ولغاية عام/٢٠٠٨ استمارة التوحيد التي تعد سنويا للوصول الى ارصدة السجلات.

٢٤. وزارة حقوق الانسان

اصدرت عنها التقارير التالية:

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تدقيق عقود	مجموع التقارير
٣	٢	٢	١	٨

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:

مقر الوزارة

أ – نشاط الوزارة

قامت الوزارة باعداد خطط سنوية لنشاطات دوائرها واقسامها لسنة/٢٠٠٩ الا ان متابعة نتائج تنفيذ تلك الخطط اشرت عدم توخي الدقة في اعدادها حيث تراوحت نسبة التنفيذ لبعض النشاطات ما بين(١.٣% – ٣١%) في حين تراوحت نسب التنفيذ الاخرى ما بين(١١٢%–١٧٨%) مثال ذلك:

القسم	النشاط	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ
المعهد الوطني لحقوق الانسان	اقامة دورات وورش عمل	٦٨	١٢١	%١٧٨
قسم المرأة والطفل	زيارات	٢٢٠	٦٩	%٣١
قسم التشغيل والخدمات الاجتماعية	زيارات	٦٠	٦٧	%١١٢
قسم الاسرى والمفقودين	التحري عن المفقودين	٥٣٠٠٠	٦٧٦	%١.٣

ب – الموازنة الاستثمارية

تدني نسب استغلال تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٠٩ حيث تراوحت نسبة التنفيذ المالي الاجمالية ما بين(٠.٩%–١٦%) وكما مبين ادناه:

اسم المشروع	التخصيص الاجمالي(مليون دينار)	المصروف الفعلي(مليون دينار)	نسبة التنفيذ الاجمالية
المعهد الوطني لحقوق الانسان	١١٤٠٠	١٧٤٩	%١٦
مركز التوثيق العراقي لحقوق الانسان	٣٥٠٠	٩٢	%٣
مشروع الشبكة الوطنية	٢٤٥٠٠	١٧٢	%٠.٩
مشروع المقابر الجماعية	٦٥٠٠	١٥٢	%٢

القسم الثالث: الدوائر غير المرتبطة بوزارة

١. دواوين الأوقاف

اصدرت عنه التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٠	١٢	٢	١٥	٤	٤٣

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيه:-

أ- ديوان الوقف السني

أولا - هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني

أظهرت نتائج فحص وتدقيق حسابات ونشاط هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني للسنوات(٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) حالات خلل وتجاوز على الأموال الموقوفة بما يخالف تعليمات المادة(٣) من قانون هيئة ادارة واستثمار أموال الأوقاف المرقم(١٨) لسنة/١٩٩٣ والتي تقضي(بادارة اموال الاوقاف على وفق الاحكام الشرعية وشروط الواقفين واستثمارها بما يضمن تحقيق الجدوى الاقتصادية) وكما يلي:-

(١) بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢ ابرمت الهيئة(عقد شراكة) مع السيد خالد محمود علي لانشاء مشروع حقل دواجن في منطقة المدائن وقد سددت الهيئة نصف قيمة العقار المقام عليه المشروع الى الموما إليه والبالغ(٢٩٤٠) مليون دينار(ملياران وتسعمائة وأربعون مليون دينار) الا ان سجلات الهيئة لم تظهر عملية تسديد المبلغ وأوضحت الهيئة بانه دفع من قبل متبرعين مما يعني وجود مصادر تمويل لم يتم التنويه عنها وتثبيتها في السجلات بالإضافة الى صرف مبالغ إضافية بلغت(٧٥٠) مليون دينار(سبعمائة وخمسون مليون دينار) سددت من واردات الهيئة كمصاريف صيانة وتشغيل وان نسخة سند التسجيل العقاري للعقار لازالت مسجلة مناصفة بين وزارة المالية والموما إليه ولا يوجد في بنود العقد مايلزم تسجيل نصف العقار والمعدات باسم الهيئة وتعهد ديوان الوقف بتعيين(١٠)حراس وصرف رواتبهم من تخصيصات ديوان الوقف بالإضافة إلى تثبيت(٢٠) عنصر من حماية ديوان الوقف مع مستلزماتهم وبالتالي تحمل الميزانية العامة للدولة نفقات ليس لها علاقة بنشاط ديوان الوقف السني.

(٢) قيام الهيئة خلال سنة/٢٠٠٦ بمنح ديوان الوقف السني سلف لأغراض النشاط بحدود(٦٣٤٧) مليون دينار(ستة مليارات وثلاثمائة وسبعة وأربعين مليون دينار) لغرض تسديد رواتب حراس الجوامع ومن ثم قامت الهيئة بتسوية السلفة في سجلاتها بتسجيلها ضمن حساب إعانات الفقراء والمحتاجين خلافا لواقع الحال حيث ان رواتب حراس الجوامع تتحملها موازنة ديوان الوقف إضافة الى مخالفتها لأحكام قانون هيئة إدارة واستثمار أموال الأوقاف المرقم(١٨) لسنة/١٩٩٣، مما يتطلب اعادة كافة المبالغ الى الهيئة لعدم تعلق السلفة بنشاط هيئة الاستثمار.

(٣) تم صرف اعانات شهرية بمبلغ(١) مليون دينار(مليون دينار) لكل من معاوني رئيس ديوان الوقف السني ضمن حساب اعانات فقراء ومحتاجين ولغاية شهر تموز/٢٠٠٩ ولم يتم استردادها بالرغم من ايقاف صرفها في ٢٠١٠/٢/٧.

(٤) تم منح رئيس ديوان الوقف السني سلف بمبلغ(١٠٠) مليون دينار(مائة مليون دينار) لكل مرة ولعدة مرات لغرض صرفها على المتضررين والمحتاجين حيث لوحظ التصرف بها لغير الاغراض المخصصة لها، مما يتطلب استردادها وتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك.

ثانيا - الأمـــلاك

لم تبادر مديرية الوقف السني في الديوانية بأستحصال بدلات الإيجار لبعض الأملاك منذ عدة سنوات حيث بلغت لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي(٢٧٣) مليون دينار(مائتان وثلاثة وسبعون مليون دينار) تخص(٥٨٤) مستأجر، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستحصال بدلات الإيجار المتأخرة التسديد.

ثالثا – العقود

(١) العقد المرقم (٢٠٠٩/١٣) في ٢٠٠٩/٦/١٤ المبرم مع شركة أضواء البحر للمقاولات العامة المحدودة لانجاز اعمال الانهاءات لكلية الامام الاعظم في محافظة الانبار وبمبلغ(٣٩٠) مليون دينار (ثلاثمائة وتسعين مليون دينار) وبمدة تنفيذ(١٥٠) يوم والذي سبق لديوان الوقف التعاقد مع نفس الشركة لانجاز كلية الامام الاعظم في الانبار بموجب العقد المرقم(٢٠٠٨/٢٦) ومن خلال تدقيق جدول الكميات الخاص بالعقد رقم(٢٠٠٩/١٣) مع جدول الكميات الخاص بالعقد(٢٠٠٨/٢٦) لوحظ تكرار العديد من الفقرات المتعاقد عليها، وكما مبين في الأمثلة أدناه:-

الفقرات	العقد المرقم ٢٠٠٨/٢٦		العقد المرقم ٢٠٠٩/١٣	
كشف كهربائيات الطابق الاول والثاني والسطح	الكميات	السعر/الف دينار	الكميات	السعر/ الف دينار
١- تجهيز مواد وتأسيس نقطة كهرباء للانارة والمراوح ومفرغات الهواء والجرس باستخدام اسلاك	٤٦١	٥٥٣٢	٣٠٠	١٥٠٠
٢- تجهيز مواد وتأسيس مأخذ قدره (١٣) امبير باستخدام اسلاك نحاسية	١٨٧	٣١٧٩	١٢٤	١٢٤٠
٣- كما في الفقرة (٢) ولكن مأخذ قدره (١٥) امبير	٨٧	١٥٦٠	٥٢	٥٢٠
الاعمال الصحية والمائية لبناية كلية (ابي حنيفة) في الانبارالطابق الاول				
١- تجهيز مواد ومد انابيب بلاستك صغط عالي نوع اماراتي	م.ط/١٠٠	١٥٠٠	م.ط/١٠٠	٥٠٠
٢- تجهيز وتركيب خزانات ماء من الصفيح	١٠	١٧٥٠	١٠	٢٥٠
٣- تجهيز وتركيب براد ماء ثلاث حنفيات	٤	٢٠٠٠	٤	١٢٠٠

وقد طلب ديوان الرقابة المالية التحقيق بشأن ذلك.

(٢) العقد المرقم (٢٠١٠/٣٨) في ٢٠١٠/٤/٤ المبرم مع شركة تل الزهور للمقاولات العامة بمبلغ (٢٥١) مليون دينار (مائتين وخمسين مليون دينار) ومن خلال الفحص تبين ان عدد المتقدمين للمناقصة (٥) شركات اربعة منها عطاءاتها غير متكاملة المستمسكات ماعدا عطاء شركة تل الزهور للمقاولات، وقد اوصت لجنة تحليل العطاءات بإعادة الدعوة او تحويلها الى الاعلان لضمان تسليم مستمسكات كاملة الا ان دائرة الشؤون الهندسية احالت العمل الى الشركة المذكورة بحجة ان عطاء الشركة متكامل المستمسكات مع العرض ان براءة الذمة الصادرة من الهيئة العامة للضرائب نافذ لغاية ٢٠١٠/٥/٣١ وليس لغاية ٢٠١٠/١٢/١٣ حسب كتاب الدعوة الموجه الى الشركة المذكورة، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اجراء التحقيق ومحاسبة المقصرين.

(٣) العقد المرقم (٢٠١٠/٣٢) في ٢٠١٠/٣/١٥ المبرم مع شركة العراق الحديث للمقاولات بمبلغ (٢٠٢) مليون دينار (مائتين واثنين مليون دينار) ومن خلال تدقيق إجراءات التعاقد لوحظ اعتماد أسلوب الدعوة المباشرة لتنفيذ العمل دون اعتماد أسلوب المناقصة بالرغم من ان المشروع المتعاقد عليه ليس ذو طابع تخصصي ولا يستوجب السرعة لملافاة حالة طوارئ او كوارث طبيعية خلافا للمادة (٤-أولا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اجراء التحقيق بشأن المسؤولين عن هذه المخالفة.

ب- ديوان الوقف المسيحي والديانات الاخرى

الموازنة الاستثمارية

أولا- تدني نسب تنفيذ بعض مشاريع النفقات الاستثمارية حيث بلغت نسبة استغلال التخصيصات المالية لهذه المشاريع مابين(صفر-٦٩%) الامر الذي يؤشر عدم استفادة ديوان الأوقاف من هذه التخصيصات،مما يتطلب دراسة هذه الظاهرة وتحديد اسبابها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

ثانيا- انخفاض نسب التنفيذ الفني لبعض المشاريع مقارنة بنسب التنفيذ المالي لسنة/٢٠٠٩ وكما في الامثلة أدناه :-

اسم المشروع	التخصيص/٢٠٠٩ مليون دينار	المصروف الفعلي مليون دينار	نسبة التنفيذ المالي	نسبة التنفيذ الفني
تطوير وتأهيل دور العبادة والكنائس الكاثوليكية في بغداد	٤٤٦٠	٣٧٩٤	%٨٥	%٦٢
تطوير وتأهيل دور العبادة الارثدوكسية	١٣٥٠	١٢٦٩	%٩٤	%٦٨
تطوير وتأهيل دور العبادة في الكرخ	٢٦١٥	٢٢٠٤	%٨٤	%٦٣
تطوير وتأهيل دور العبادة والكنائس في المحافظات	١٨٨٠	١٣٠٧	%٦٩	%١٤

مما يتطلب دراسة أسباب الانخفاض واتخاذ ما يلزم بشأنها.

ثالثا- التجاوز بالصرف على التخصيصات الكلية المرصدة لبعض المشاريع بالرغم من عدم انجازها خلال سنة/٢٠٠٩ وكما في أدناه:-

اسم المشروع	التخصيص الكلي مليون دينار	المصروف الفعلي مليون دينار	الفرق/مليون دينار
تطوير وتأهيل دور العبادة والكنائس الكاثوليكية	٧٠٠٠	٧٤٤٦	٤٤٦
تطوير وتأهيل دور العبادة في الكرخ	٣٤٠٠	٣٥٦١	١٦١

مما يتطلب الالتزام بالتخصيصات المرصدة ومحاسبة المقصرين.

٢. مجلس القضاء الاعلى

اصدرت عنه التقارير التالية:-

تقرير دوري	زيارة تفتيشية	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	١	٢	٥

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيه:-

أ- مقر المجلس

أولا- البيانات المالية

عدم تنفيذ ما ورد في كتاب وزارة المالية/قسم النظام اللامركزي المرقم(٤٣٩) في ٢٠٠٨/١/٢٠ لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ المتضمن توجيهات وزارة المالية بصدد الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل المجلس بعد فك ارتباط الاستئنافات في بغداد من دائرة المحاسبة/قسم النظام اللامركزي حيث لاحظنا الاتي:

(١) استمرارا المجلس بتمويل الحسابات الجارية التي تم فتحها من قبل رئاسة الاستئنافات في بغداد بعد فك ارتباطها بقسم النظام اللامركزي في وزارة المالية بموجب كتابها المشار اليه علاه بتوسيط حساب السلف في السنوات(٢٠٠٨، ٢٠٠٩) بدلا من اعتماد نظام حساب جاري الفروع خلافا للفقرة(أ) من الكتاب اعلاه.

(٢) عدم توحيد حسابات الاستئنافات في بغداد مع حسابات المجلس وبالتالي لم يتم ارسال ميزان مراجعة موحد إلى وزارة المالية خلافا للفقرة(ب) من الكتاب اعلاه وبذلك فإن السجلات المالية للمجلس تمثل الأرصدة الخاصة بمقر المجلس فقط وتم اظهار الارصدة الخاصة بحسابات الاستئنافات في بغداد بشكل مستقل في قائمة المركز المالي للسنة الحالية لأغراض العرض فقط.

(٣) لم يتم نقل الارصدة الافتتاحية الخاصة بحسابات الاستئنافات في بغداد بما فيها أرصدة الحسابات الجارية(المجمدة) لدى المصارف في السجلات المالية للمجلس لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي بسبب عدم صدور توجيهات وزارة المالية بهذا الخصوص رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على تنفيذ قرار فك الارتباط مما يتطلب تكثيف اجراءات المتابعة مع وزارة المالية لإنهاء نقل كافة الأرصدة الافتتاحية.

ثانيا - الأمانات

لازالت السجلات المالية الخاصة بالاستئنافات لا تظهر ارصدة الامانات لكافة المحاكم التابعة لها وارصدة الحسابات الجارية مع المصارف الخاصة بها حيث تم الايداع والسحب من هذه الامانات من قبل المحاكم مباشرة مما يضعف اجراءات الضبط والسيطرة عليها ولم تتخذ الاجراءات بصددها بالرغم من اشارتنا لذلك في تقريرنا للسنة السابقة عليه فإن الارصدة الظاهرة في السجلات المالية كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ يمثل رصيد مقر محاكم الاستئناف فقط.

ثالثا- المشاريع الممولة من المنحة الأمريكية

اولا – تم انجاز العديد من المشاريع من قبل الجانب الامريكي دون اعداد محاضر تسليم واستلام بها وكما في المشاريع ادناه:

اسم المشروع	المحافظة	الكلفة الكلية/دولار امريكي
المحكمة الجنائية المركزية	بغداد	٥٣٤٧٩٤
قصر العدالة	البصرة	٨٤٤٦٣٥٨
تأهيل محكمة الزبير	البصرة	٣٤٣٦٥٩
تأهيل محكمة القرنة	البصرة	١٦٢٢٤٢
ترميم محكمة قلعة صالح	ميسان	١١٩٣٣٣
ترميم محكمة ميمونة	ميسان	١١٩٣٣٣
ترميم محكمة الشيخان	الشيخان	٢٢٠٢١١
ترميم بناية رئاسة صلاح الدين	صلاح الدين	١٢٧٢٢١
ترميم بناية رئاسة واسط	واسط	٩٧٧٢٣

مما يتطلب التنسيق مع الجهات المنفذة لإعداد محاضر تسليم واستلام اصولية بالمشاريع المنجزة لتعزيز عملية استلامها.

ثانيا – تنفيذ ثلاثة مشاريع ترميم لابنية المحاكم في محافظة المثنى دون اعلام المجلس بها وكما مبين تفاصيلها في ادناه:

اسم المشروع	الكلفة الكلية/دولار امريكي
رئاسة الاستئناف السماوة	١٤٠٦٨٣
محكمة الحضر	٨٤٧٧٦
محكمة الرميثه	٨٦٧٨٨

ب- محكمة التمييز الاتحادية

انخفاض نسبة حسم الدعاوي المحالة إلى المحكمة خلال سنة/٢٠٠٩ والمدورة من السنة السابقة حيث بلغت(٩١%) مقارنة بالنسبة المتحققة في سنة/٢٠٠٨ التي كانت(٩٥%) علماً ان عدد الدعاوي المدورة على السنة اللاحقة قد جاوزت ضعف عدد الدعاوي المدورة من السنة السابقة وكما مبين في أدناه:-

عدد الدعاوى	المدور من السنوات السابقة	المجموع	المحسوم	المتبقي للسنة اللاحقة
٢٨٢٢٩	١٢٢٧	٢٩٤٥٦	٢٦٩٥٨	٢٤٩٨

ج- المحكمة الاتحادية العليا

لم يتم الصرف من مبالغ العديد من التخصيصات المرصدة في الموازنة لعام/٢٠٠٩ حيث بلغ مجموع المبالغ المصروفة(عدا تعويضات الموظفين) مبلغ(٧) مليون دينار(سبعة ملايين دينار) والتي تشكل نسبة(١.٥%) من إجمالي تخصيصات المحكمة البالغة(٤٥٤) مليون دينار(أربعمائة وأربعة وخمسون مليون دينار) بالاضافة الى تخصيص مبلغ(٥٠) مليون دينار(خمسون مليون دينار) لتغطية مصاريف صيانة سيارات الصالون دون أن يتم الصرف منه لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١.

٣. البنك المركزي العراقي

اصدرت عنه التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	تدقيق عقود	مجموع التقارير
٣	١	١	٥

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيه:-

أ- مزاد العملة الأجنبية

اولاً- لم تقدم المصارف المشاركة في المزاد قوائم الشراء اللازمة لتحويل العملة المشتراة من البنك حيث تم الاعتماد على الكشوفات المقدمة من المصارف مما يشير الى افتقار التعليمات الصادرة بهذا الخصوص لضوابط وإجراءات خاصة للسيطرة على عمليات التحويل وتحميل المصارف مسؤولية التحقق من صحة طلبات الشركات من خلال اقرار ينظم لهذا الغرض إضافة الى عدم وجود قاعدة بيانات يمكن من خلالها السيطرة على قوائم الشراء المقدمة وتقديم ما يؤيد استلام البائع للمبالغ المحولة عن طريق المزاد، مما يتطلب قيام البنك المركزي بمطالبة المصارف بتقديم قوائم الشراء ألأصلية أو قوائم شراء أولية على ان تقدم لاحقاً القوائم الأصلية مؤيدة من قبل البائع باستلام مبالغها عن طريق المبالغ المحولة من قبل البنك واعتماد انظمة وآلية سيطرة للتحقق من صحة هذه المستندات وعدم تسديد أقيامها سابقاً.

ثانياً- عدم تطابق مبلغ استمارة طلب شراء الدولار مع الكشوفات وقوائم الشراء الاولية المرفقة مع معاملة الشراء الخاصة بأحد المصارف الاهلية ليوم ٢٠٠٩/١٠/٢٠ حيث تشير الأوليات الى مبلغ(٢٤٦٨١) الف دولار(أربعة وعشرين مليون وستمائة وواحد وثمانين ألف دولار) في حين ان استمارة الشراء تشير الى(٢٠٠٠٠) الف دولار(عشرين مليون دولار).

ثالثاً- لوحظ ان مبالغ الكشوفات المقدمة من الشركات طالبة التحويل للحوالات التي لا يتجاوز مبالغها(٥٠٠) الف دولار(خمسمائة الف دولار) يجري تحويلها دون تقديم قوائم شراء، وعند الاستفسار عن التعليمات التي تحدد سقف المبالغ المسموح بتحويلها بينت لجنة المزاد بان المبالغ التي تقل عن المبلغ أعلاه لا تقدم بها قوائم شراء وان هذه التعليمات محفوظة لدى مكتب غسيل الأموال، علما انه تم تنزيل السقف لغاية(٥٠) الف دولار(خمسون الف دولار) حاليا.

ب- اجازات استيراد الدولار

من خلال قيام الديوان بفحص عينة من معاملات الحوالات المتعلقة بمزاد العملة الأجنبية(دولار أمريكي) لدى البنك المركزي، لوحظ قيام البنك بمنح مصرفين اهليين اجازة استيراد عملة أجنبية (دولار أمريكي) الى السوق العراقية وبالكميات التي تراها المصارف مناسبة وحسب حاجة السوق (يتم الشراء بالدولار الامريكي ايضا) مستنداً بذلك الى:-

اولا - المادة(٤٠) من قانون البنك المركزي العراقي رقم(٥٦) لسنة/٢٠٠٤.

ثانيا - الفقرة(١-ك) من المادة(٢٧) من قانون المصارف رقم(٩٤) لسنة/٢٠٠٤.

ولدى الرجوع الى الفقرتين أعلاه تبين مايلي:-

(١) ان المادة (٤٠) من قانون البنك لا تشير الى امكانية منح هكذا اجازات وانما تتناول صلاحية الاشراف من قبل البنك على المصارف ونشاطاتها.

(٢) الفقرة(١-ك) من المادة(٢٧) تشير الى(أي انشطة عرضية مستقبلية وغيرها من الأنشطة الأخرى غير المحظورة وفق المادة(٢٨) وكما تجيزه اللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي على انه انشطة مصرفية).

وبذلك فان(استيراد) العملة الاجنبية وفق الاجازات الممنوحة لا يمكن اعتباره نشاط مصرفي عادي، وقد فاتح الديوان مجلس شورى الدولة بخصوص صلاحية البنك المركزي العراقي في اصدار الاجازات وقد صدر قرار مجلس شورى الدولة برقم(٢٠١١/٢) في ٢٠١١/١/١٠ الذي نص على عدم وجود سند قانوني لمنح اجازات استيراد العملة.

ج- حسابات المصارف الخاصة

اولا- انكشاف رصيد الحساب الجاري لبعض المصارف الخاصة وكما مبين أدناه:-

(١) الحساب رقم(٩٠٦٤٦) فرعي /١٨١ – بصورة متكررة للفترة من ٢٠٠٩/٩/١٣ ولغاية ٢٠١٠/١/١٩ وان اعلى انكشاف للحساب المذكور كان بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ وبمبلغ(٣٢٢٣٧٧) مليون دينار(ثلاثمائة واثنين وعشرين مليار وثلاثمائة وسبعة وسبعين مليون دينار).

(٢) الحساب رقم(٣٠٠٢١٧) فرعي /١٢٩ (بالدولار) بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ وبمبلغ(٥٨) الف دولار(ثمانية وخمسين الف دولار).

ثانيا- من خلال اجراء المطابقة بين كشوفات المقاصة بالدينار وكشوفات نظام المدفوعات(RTGS) مع كشف الحساب الجاري لمصرف أهلي لوحظ ما يلي:-

(١) استمرار اشتراك المصرف في غرفة المقاصة بالبنك المركزي وقبول صكوك مسحوبة على المصرف أضافه الى قبول وترحيل معاملاته الجارية ضمن نظام مدفوعات البنك رغم انكشاف رصيد الحساب الجاري للمصرف.

(٢) ظهور حركات ضمن كشوفات المقاصة والحساب الجاري لم تظهر ضمن نظام المدفوعات وكما مبين في الأمثلة أدناه:-

المبلغ/مليون دينار	تاريخ كشف المقاصة	تاريخ الحساب الجاري
٢٧٤٨٨	٢٠٠٩/١٢/١٤	٢٠٠٩/١٢/١٦
٢٤٣٨	٢٠٠٩/١٢/١٣	٢٠٠٩/١٢/١٥
٤٠١٦٥	٢٠٠٩/١٢/٣٠	٢٠١٠/١/٣

٤. **المجمع العلمي**

اصدرت عنه التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	مجموع التقارير
١	١	٢

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيه:-

أ- **نشاط المجمع**

لم يقم المجمع بوضع خطة سنوية لنشاطاته خلال عام/٢٠٠٩ لتحقيق أهدافه وفقاً لما نص عليه قانونه رقم(٣) لسنة/١٩٩٥ والمتمثلة بعقد مؤتمرات محلية وعربية ودولية ومواسم ثقافية وإصدار معاجم وموسوعات علمية وثقافية.

ب- **الرواتب**

خلافاً لقانون الخدمة الجامعية رقم(٢٣) لسنة/٢٠٠٨ المادة(١٤) المتضمنة شمول منتسبي المجمع العلمي بمخصصات الخدمة الجامعية البالغة(١٠٠%) للموظفين الفنيين و(٧٥%) للموظفين الاداريين، لوحظ قيام المجمع بمنح عدد من خريجي معهد الإدارة والاعدادية والابتدائية والذين يمارسون اعمال ادارية مخصصات جامعية بنسبة(١٠٠%) بدلاً من نسبة(٧٥%)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بأتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد المبالغ المصروفة زيادة خلافاً للقانون والالتزام بالتعليمات والقوانين النافذة.

٥. هيئـــــة النزاهـــــة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقارير دورية	مجموع التقارير
٢	٢	٤

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- نشـــاط الهيئـــــة

لم تتضمن مذكرة دائرة الشؤون القانونية في الهيئة المرقمة(ق/٩/٢٤٤٥) في ٢٠١٠/٦/٣ الاشارة الى المبالغ المضبوطة من الاموال المختلسة في أمانة بغداد والبالغة(١١٠٠) الف دولار(مليون ومائة الف دولار) المودعة في صندوق الدائرة ولم تقم الهيئة بتصنيف المضبوطات من(المسوغات الذهبية والعقارات والسيارات والمبالغ النقدية) حسب الجهة والسنة وآلية استردادها ما يعكس الحاجة الى تقوية قاعدة البيانات والتنسيق بين دوائر الهيئة واقسامها في مجال انسيابية المعلومات.

ب- الموازنة الاستثمارية

تدني نسبة التنفيذ حيث بلغت(٢%) إذ بلغت التخصيصات السنوية(٣٥٠٠) مليون دينار(ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون دينار) وكان المصروف الفعلي بحدود(٩٢) مليون دينار(اثنين وتسعين مليون دينار).

ج- المـــــلاك

أولاً- حصول العديد من الترقيات إلى درجات أعلى دون توفر الشروط المطلوبة مثل إكمال المدة الاصغرية أو توفر الشاغر خلافاً لأحكام قانون الخدمة المدنية رقم(٢٤) لسنة/١٩٩٠(المعدل) وكتاب وزارة المالية رقم(١٩٣٨) في ٢٠٠٥/١/١٨ وقانون رواتب موظفي الدولة رقم(٢٢) لسنة/٢٠٠٨، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بحصر الحالات المماثلة وإعادة تسكينهم وفقاً للقانون.

ثانياً- عدم تناسب المؤهل العلمي مع طبيعة عمل الوظيفة التي يشغلها بعض الموظفين مما يؤشر عدم إمكانية الاستفادة من مؤهلاتهم في انجاز أعمال الهيئة مثال ذلك:-

التحصيل الدراسي	العنوان الوظيفي
دكتوراه في التراث العلمي العربي	مشاور قانوني
بكالوريوس آداب/ علم النفس	تحري
بكالوريوس تربية انكليزي	معاون تحري

وقد طلب ديوان الرقابة المالية بتنسيب الموظفين الى الوظائف حسب مؤهلاتهم العلمية.

٦. امانـــة بغـــداد

اصدرت عنها التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقويم الاداء التخصصي	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	٥	٢	١	٥٥	٣	٦٨

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- مقر الدائرة

أولا- الموجودات الثابتة

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي باجراء الجرد الفعلي لحصر املاكها وعقاراتها واثباتها في السجلات وكما لـم تقم الدوائر البلدية بجرد الأملاك والعقارات الواقعة ضمن رقعتها الجغرافية علما ان الأمانة العامة لمجلـس الـوزراء وجهـت مديريـة التسجيل العقاري لتزويد أمانة بغداد بجرودات متكاملة عن كافة الاملاك العائدة لها والمسجلة في دوائر التسجيل العقاري ليتسـنى لهـا تسجيلها وفق الأصول وبما يمنع التجاوز عليها، علما ان دائرة العقارات في الأمانة قد قامت بتشكيل فريقين لهذا الغـرض احـدها فـي جانب الكرخ والاخر في جانب الرصافة ليقوم بمراجعة كافة فروع مديرية التسجيل العقاري لغرض استخراج السندات والخرائط العقارية لكافة املاك الأمانة، الا انه لم يتم انجاز تلك المهمة رغم مرور اكثر من اربعة سنوات على التوجية اعلاه.

ثانيا- الأرصدة المدينة والدائنة

ظهور أرصدة وبمبالغ كبيرة في التحليل المقدم من قبل الأمانة ولجميع الحسابات المدينة والدائنة دون بيان اسم الجهـة المدينـة والدائنة حيث ادرج إزائها الرقم التحليلي(صفر) بدون ذكر أي تفاصيل أخرى عنها علما ان من ضمنها أرصدة مدورة منذ سنوات سابقة إضافة الى ظهور البعض الآخر منها مخالف لطبيعته المحاسبية، وكما في الأمثلة أدناه:-

اسم الحساب	المبلغ/مليون دينار	التفاصيل
حسابات جارية مدينة	١٨٨٣	مدور من سنوات سابقة
سلف لاغراض النشاط	(٢٢٥)	دائن مخالف لطبيعته
تأمينات مستلمة	١٨٢٥٦	مدور من سنوات سابقة

ثالثا- النقديـــــة

عدم الدقة في اعداد مطابقات كشوفات المصارف لكل من الحساب الجـاري المفتـوح لـدى مصـرف الرافـدين/فـرع الاحـرار برقم(٦٠٠٧٣) والحساب الجاري المفتوح لدى المصرف العقاري برقم(١٠٢) حيث لوحظ قيام الامانة بتحرير صكوك لصرف مبالغ ثبتت في سجلاتها بمستندات صرف ولم يتم سحب تلك المبالغ في كشوفات المصارف وقد وردت تلك الصـكوك ضـمن كشـوفات الصـكوك الموقوفة في المطابقة المعدة من قبل الامانة وبعد التدقيق تبين بأنها بطالة وليست موقوفة ورغم قيام قسم الرقابـة الداخليـة بتـدقيق المطابقات الا انه لم يتم الاشارة الى اية ملاحظة عليها ولم يتم اتخاذ الاجراء المحاسبي اللازم لمعالجتها. مما يتطلب الدقة فـي اعـداد مطابقات المصارف وجدية قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بتدقيق ومراجعة تلك المطابقات وكذلك مراجعـة كافـة الصـكوك الموقوفـة والبطالة والتأكد من صحتها.

رابعا- الموازنة الاستثمارية

(١) تدني مستوى استغلال تخصيصات الموازنة الاستثمارية خلال سنة/٢٠٠٩ حيث تراوحت بعضها بين(١٠%-٢٣%) بالرغم من استلام الامانة للتخصيص الكلي لتلك المشاريع

اسم المشروع	التخصيص الكلي(مليون دينار) (١)	المبلغ المصروف خلال سنة/٢٠٠٩ (مليون دينار) (٢)	نسبة الانجاز(١/٢)%
تطوير وتوسيع شارع المتنبي	٥٠٢٩	١٢٠٢	٢٣
دراسات استشارية تقاطع ساحة ميسلون	١٠٩	١١	١٠
دراسات استشارية تقاطع مجسر شارع الخلاني	٢٢٩	٤٦	٢٠
تطوير منطقة ام الورد	٤٢٦	٤٣	١٠

(٢) استغلال التخصيصات السنوية لبعض المشاريع لتمويل مشاريع أخرى مثال ذلك مناقلة مبلغ مقداره(١٠٢٣) مليون دينار (مليار وثلاثة وعشرون مليون دينار) من حساب تنمية الأقاليم/الدائرة الادارية (الاستملاكات) الى حساب تنمية الأقاليم دائرة المخلفات الصلبة والبيئة.

خامسا- الاعتمادات المستندية

تم فتح اعتماد مستندي بمبلغ(٥٣٥٠) الف يورو(خمسة ملايين وثلاثمائة وخمسين الف يورو) لصالح شركة كروب سياسيك الاسبانية عن تجهيز مشروع ماء متكامل حيث تم تسديد(٨٠%) من اقيام الشحنات الواصلة(شحنتين) والبالغة(٣٨٣٨٧٠٢) يورو(ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانية وثلاثون الف وسبعمائة واثنان يورو) الى الشركة من قبل المصرف العراقي للتجارة لاستلام المصرف مستندات الشحن الخاصة بالاعتماد دون قيام المصرف بالتأكد من استلام الأمانة للمعدات المتفق عليها حيث لم تقم الشركة بتجهيز الأمانة بالمعدات المطلوبة، مما يتطلب اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بحق المصرف والعمل على استرداد المبالغ المدفوعة للشركة.

سادسا- العقـــــــود

(١) الملاحظات العامة

لجوء دائرة المشاريع في امانة بغداد الى اعتماد اسلوب الدعوة المباشرة في ابرام العقود موضوع التقرير لبعض الشركات رغم عدم توفر الأسباب التي تبرر اعتماد هذا الأسلوب كالطابع التخصصي للمشروع أو تحقيق السرعة في التنفيذ وغيرها خلافاً للمادة(٤-رابعاً-أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ التي أجازت توجيه الدعوة المباشرة اذا كان العقد ذو طابع تخصصي أو يتطلب السرية أو لتحقيق السرعة والكفاءة في التنفيذ، مما يتطلب قيام الدائرة باعتماد اسلوب المناقصة لغرض استدراج اكبر قدر ممكن من العروض والمفاضلة بينها لاختيار أفضلها واجراء التحقيق في ذلك.

(٢) الملاحظات الخاصة

تعاقدت دائرة المشاريع مع شركة الجواد للمقاولات العامة المحدودة لتنفيذ اعمال تأهيل شارع اليمامة-الدورة وبمبلغ(٢٥٥٧) مليون دينار(مليارين وخمسمائة وسبعة وخمسين مليون دينار) وبمدة تنفيذ(٩٠) يوم(تسعين يوماً) والممول من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٠٩ ولدينا بصدد ذلك ما يلي:-

بلغت نسبة الانجاز الفني للمشروع(١٥%) بموجب شهادة المهندس المشرف بتاريخ٢٠١٠/٦/٣٠ علماً ان تاريخ الانجاز التعاقدي الذي تم تحديده بموجب العقد هو٢٠٠٩/٥/٨ وقد قامت الدائرة بتوجيه انذار نهائي للشركة المنفذة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٧ لغرض تجاوز التلكؤ الحاصل في تنفيذ العمل خلال(١٤) يوم وبخلافه سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية والتعاقدية بحق الشركة المنفذة وفقاً للمادة(١٦) من شروط(اعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني) علماً ان اجمالي المبلغ المصروف(٣١٢) مليون دينار(ثلاثمائة واثنا عشر مليون دينار) لغاية ٢٠١٠/٦/٣٠ والذي يمثل نسبة(١٢%) من مبلغ العقد الا انها لم تتخذ أي اجراء بصدد ذلك عدا قيامها بابلاغ أمانة بغداد/مكتب الوكيل للشؤون الفنية لغرض ادراج الشركة ضمن قائمة منع التعامل معها بسبب تلكؤها وتأخرها في انجاز الاعمال علماً ان الدائرة قد اصدرت امراً يقضي بسحب العمل ولغاية تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢١ ولم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية والتعاقدية

بحق الشركة المنفذة، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك واحالة الجهة المسؤولة عن تاخرها باتخاذ الاجراءات اللازمة بحق الشركة المنفذة الى التحقيق.

ب- الشركة العامة لتنفيذ مشاريع الماء

أولا- نشاط الشركة

(١) ان نشاط الشركة محدود جداً ولم تحقق أهدافها التي حددها بيانها التأسيسي ولم يتحقق عن نشاطها أي ايراد لتمويل نشاطها وتطوير وتوسيع عملها خلال الفترة ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

(٢) تتولى أمانة بغداد ومنذ عدة سنوات الصرف على الشركة من تخصيصاتها دون استحصال موافقة وزارة المالية لعدم وجود صلاحيات تخولها بذلك علماً ان مجموع المبالغ التي تحملتها أمانة بغداد خلال سنة/٢٠٠٩ عن هذه المصاريف بلغت(١٩٩) مليون دينار(مائة وتسعة وتسعون مليون دينار).

(٣) على الرغم من قيام هذا الديوان وبناء على طلب من أمانة بغداد بعقد لقاء بين المعنيين في الشركة وبحضور المفتش العام السابق للأمانة تم خلاله دراسة واقع حال الشركة والمشاكل والمعوقات التي تعاني منها والتوصل الى مقترحات لتجاوزها وتفعيل نشاطها وتمكينها من تحقيق أهدافها، إلا أن الشركة لازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات وذلك لعدم اتخاذ أي إجراء لمعالجتها.

ثانيا- المدينون

بلغ رصيد حساب الدفعات المقدمة للشركة العامة لتنفيذ مشاريع الماء(١٣٠٩٥) مليون دينار(ثلاثة عشر مليار وخمسة وتسعون مليون دينار) الظاهر في كشف المدينون يمثل مبالغ مدفوعة الى عدة جهات في القطاع العام من السنة/٢٠٠٣ كسلفه اولية بنسبة(٢٠%) من اقيام العقود المبرمة مع تلك الجهات لغرض تنفيذ مشروع ماء الرصافة لصالح دائرة ماء بغداد ونظراً لتوقف المشروع بعد الحرب لم يتم استكمال تنفيذ تلك العقود علما ان الشركة قدمت جداول تبين بان مجموع المبالغ المدفوعة كسلف أولية بنسبة(٢٠%) من قيمة العقود وهي(١٣٨٣٥) مليون دينار(ثلاثة عشر مليار وثمانمائة وخمسة وثلاثون مليون دينار) أي بزيادة مقدارها(٧٤٠) مليون دينار(سبعمائة واربعون مليون دينار) عن الرصيد الظاهر في السجلات المالية.

ثالثا- المشاريع المنفذة عن طريق أوامر التكليف

بلغ مجموع المبالغ التي استلمتها الشركة العامة لتنفيذ مشاريع الماء من دائرة ماء بغداد منذ بدء المباشرة بتنفيذ المشاريع(٥١٢٤) مليون دينار(خمسة مليارات ومائة وأربعة وعشرون مليون دينار) لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ صرف منها مبلغ(٣٩٣٦) مليون دينار(ثلاثة مليارات وتسعمائة وستة وثلاثون مليون دينار) علماً بان هذه المبالغ لا يتم اثباتها في السجلات ولا يتم إظهارها في البيانات المالية موضوع التدقيق، ومن خلال تدقيقنا للمشاريع المنفذة من قبل الشركة لصالح دائرة ماء بغداد لوحظ الآتي:-

(١) رغم استلام الشركة لبعض المواقع من دائرة ماء بغداد وكذلك استلام مبالغ كبيرة لتنفيذها الا انه لم يتم تقديم أية ذرعه عمل منجزة لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وكما مبين في الجدول :-

اسم المشروع	المبالغ المستلمة مليون دينار	التفاصيل
محلة/٥٣٥	٦٣	توقف العمل في المشروع لعدم تجهيز الأنابيب المطلوبة ولوجود تجاوزات في المنطقة تتعارض مع العمل إضافة الى غلق حساب الشركة لدى المصرف العقاري وانتظار فتح حساب جاري اخر للشركة في احدى المصارف لإيداع المبالغ المستلمة من دائرة ماء بغداد فيه والصرف على المشروع، علماً ان نسبة الانجاز الفني بلغت(٥٤%) وفقاً للأوليات المقدمة من قبل الشركة.
محلة/٥٣٣	٨٥	توقف العمل في المشروع لعدم توفر الأنابيب وكون التربة غير صالحة بانتظار الموافقة على استبدالها أضافة الى وجود تجاوزات في الموقع تعرقل العمل.
مجمع ماء سبع قصور	١٠٢	لم يتم تقديم أي ذرعه عمل رغم انجاز المشروع بنسبة(١٠٠%) واستلام أولياته في ٢٠٠٨/٨/١١

(٢)وجود فترات توقف في العمل وعدم أنجاز بعض المشاريع بالتواريخ المحددة لها في أوامر التكليف لأسباب تعود لدائرة ماء بغداد تمثلت بعدم تزويد الشركة بالمواد الاولية من مخازنها أضافة الى عدم تهيئة مواقع العمل والتأخر في الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية.

رابعا- العقـــــود

(١) تعاقدت دائرة ماء بغداد مع مكتب الاستشارات العلمية والهندسية-الجامعة التكنولوجية بمبلغ(١٨٦) مليون دينار(مائة وستة وثمانون مليون دينار) والخاص بتقديم الخدمات الاستشارية للإشراف على انشاء الخزان الأرضي(٩ R) بمدة تنفيذ(١٢) شهر عمل ومن ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٠٩ ولدينا بصدد ذلك الملاحظات التالية:-

(أ) تم تمويل العقد من نسبة الإشراف والمراقبة خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة/٢٠٠٩ الفقرة(١٩) من صلاحيات الوزير والتي حددت أوجه استخدام مبلغ الاشراف والمراقبة والتي تناولت عدة مجالات دون ان ينص ذلك على ابرام عقود الخدمات الاستشارية، مما يتطلب التقيد بالتعليمات ومحاسبة المسؤولين عن هذه المخالفة.

(ب) توقف العمل في انشاء الخزان(R٩) لأكثر من ثلاثة أشهر وذلك لوجود العديد من المعوقات حيث لم يتم فسخ العقد خلافاً للبند الرابع من العقد المبرم والذي يسمح للدائرة بفسخ العقد تلقائياً في حالة توقف العقد ولأكثر من ثلاثة أشهر، مما يتطلب اجراء التحقيق بذلك.

(٢) تعاقدت دائرة ماء بغداد مع شركة أفاق المعرفة للتجارة والمقاولات العامة المحدودة وذلك لتجهيز ومد أنابيب الدكتايل وشبكة الأنابيب البلاستيكية(UPVC) للماء الصافي للإفرازات الواقعة ضمن المحلة(٧٦٩) بمبلغ(٦٩٢) مليون دينار(ستمائة واثنان وتسعين مليون دينار) من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لسنة/٢٠٠٩ وبمدة انجاز(١٢٠) يوم ولدينا بصدد ذلك الملاحظات التالية:-

(أ) تم احالة المناقصة الى الشركة أعلاه بمبلغ عطائها البالغ(٦٩٢) مليون دينار(ستمائة واثنان وتسعون مليون دينار) والذي يقل عن مبلغ الكلفة التخمينية البالغة(٨٤٥) مليون دينار(ثمانمائة وخمسة وأربعون مليون دينار) بمبلغ(١٥٣) مليون دينار(مائة وثلاثة وخمسين مليون دينار) ليشكل مبلغ الاحالة(٨٢%) من الكلفة التخمينية، مما يتطلب توخي الدقة مستقبلاً.

(ب) تم إيقاف العمل بسبب عدم تحديد مسارات الأزقة كونها ساحات فارغة خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ المادة(٣-أولا-ز) والتي تنص (على أن يكون الموقع جاهزا للمباشرة بالعمل فيه كلا أو جزءاً)، علماً انه تم إيقاف العمل قبل حصول موافقة اللجنة المشكلة في الدائرة لهذا الغرض.

(ج) بلغت المدة التاخيرية(١٦٦) يوم لغاية ٢٠١٠/٤/٣٠ علماً ان مدة تنفيذ العمل(١٢٠) يوم من تاريخ المباشرة في ٢٠٠٩/٧/٤ اذ بلغت نسبة الانجاز المالي والفني(٢٠%) و(٣٤%) على التوالي لغاية٢٠١٠/٤/٣٠ في حين ان تاريخ نفاد العقد ٢٠٠٩/١١/١ حيث لم تقم الدائرة باتخاذ أي اجراء تجاه الشركة المنفذة.

مما يتطلب اجراء التحقيق بالفقرتين(ب) و(ج) ومحاسبة المقصرين.

(٣) تعاقدت أمانة بغداد مع شركة الفنجان للمقاولات العامة على اصلاح التخسف الحاصل في الخط الرئيسي لشارع الكرامة مقابل قطاع(٢٧) بمبلغ(٢٨٧) مليون دينار(مائتين وسبعة وثمانين مليون دينار) في ٢٠١٠/٢/١٧ وبمدة تنفيذ(٩٠) يوم ولدينا بصدد ذلك الملاحظات التالية:-

(أ) التأخر بإجراءات التعاقد اذ تمت الإحالة على الشركة المقاولة في ٢٠٠٩/١٢/٢١ وهو نفس تاريخ التبليغ بالإحالة في حين تم توقيع العقد في ٢٠١٠/٢/١٧ أي بعد مرور(٥٨) يوم من تاريخ التبليغ بالإحالة خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨ المادة(٧-عشرون-ب)التي تنص على(ان قرارات الاحالة تعتبر نافذة من تاريخ تبليغ من ترسو عليه المناقصة بتوقيع العقد خلال مدة لاتتجاوز(١٤) يوم من تاريخ التبليغ بالاحالة).

(ب) تأخر الشركة بالمباشرة بالعمل لغاية تاريخ٢٠١٠/٥/٢٤ خلافاً لما ورد في العقد والذي حدد تاريخ المباشرة بثلاثة أيام من توقيع العقد في ٢٠١٠/٢/١٧ حيث اكتفت الدائرة بتوجيه عدة كتب للشركة بهذا الخصوص.

مما يتطلب اجراء التحقيق بخصوص ما ورد أعلاه.

(٤) تعاقدت أمانة بغداد مع شركة الأجواء للخدمات الهندسية والمقاولات العامة والخاص بتجهيز (١٢) الف طن من مادة الشب بمبلغ(٧٣٢٠) مليون دينار(سبعة مليارات وثلاثمائة وعشرين مليون دينار) في ٢٠٠٩/٦/٢ وبمدة تنفيذ مقدارها(١٢) شهر ولدينا بصدد ذلك الملاحظات التالية:-

(أ) لم يتأيد لنا اتخاذ الأمانة أي اجراء بحق شركة الصوى التي تقدمت بعطائها للمناقصة بموجب الإعلان الثالث حيث قدمت الشركة شهادة تأسيس مزورة ولم يتم ابلاغ دائرة مسجل الشركات بذلك كما لم يتم ابلاغ وزارة التخطيط لغرض أدراجها في القائمة السوداء إضافة إلى ان الشركة قدمت عنوان وهمي لها.

(ب) تم التعاقد مع شركة الأجواء بدلاً من شركة ارض الشمس التي أحيلت عليها المناقصة وقد بينت أمانة بغداد انها قد تلقت عبر البريد الالكتروني رسائل تشير إلى ان الشركة مدرجة في القائمة السوداء وان شركة(كيم وتر) السويدية والتي كان من المفروض ان تقوم شركة ارض الشمس باستيراد مادة الشب منها لا تتعامل معها من دون التأكد من صحتها رغم ان عطاء شركة الأجواء يزيد عن سعر عطاء شركةارض الشمس بمبلغ(٩٠٠) مليون دينار(تسعمائة مليون دينار) وبمنشأ(لبناني) وكانت أوليات المناقصة قد تضمنت نسخة أصلية من كتاب تخويل شركة(كيم وتر) السويدية لشركة أرض الشمس مصادق عليها من السفارة العراقية في السويد ووزارة الخارجية السويدية إلا ان الدائرة لم تأخذ ذلك بنظر الاعتبار ولم تقدم أي إيضاح بهذا الخصوص.

(ج) تم التعاقد مع شركة الأجواء رغم عدم تنفيذها لالتزاماتها التعاقدية في تعاملاتها السابقة مع أمانة بغداد إذ انها تأخرت في تجهيز مادة(الشب والكلور) بموجب العقد(٢٠٠٦/٧٦)المبرم في سنة/٢٠٠٦خلافا للمادة(٧-عاشرا-ب)من تعليمات تنفيذ العقود التي تشير إلى استبعاد المقاول غير الكفوء من خلال تجربة الدولة معه في المقاولات السابقة.

وقد وجه ديوان الرقابة المالية بضرورة اجراء التحقيق بخصوص ما ورد أعلاه وتحديد المسؤولية ومحاسبة المقصرين.

(٥) العقد الخاص بمقاولة تنفيذ خط المجاري الرئيسي الناقل الغربي الاضافي مع محطة الدورة رقم(٢) وخطوط الدفع الخاصة بها المبرم مع شركة العمود الهندسية للمقاولات العامة المحدودة(عراقية الجنسية) في ٢٠٠٨/١٢/٣٠ وبمبلغ(١٠٧٥٦٢) مليون دينار(مائة وسبعة مليارات وخمسمائة واثنين وستين مليون دينار) من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لعام/٢٠٠٨ وبمدة تنفيذ(٤٢) شهر عمل تبدأ من تاريخ المباشرة الفعلية التي يحددها الطرف الأول بأمر تحريري على ان لا تتجاوز (٣) أيام من تاريخ توقيع العقد ولدينا بخصوص ذلك ما يلي:

(أ) تم الاشارة في الفقرة(٢) من محضر لجنة فتح العطاءات للاعلان الثاني إلى انه تم قبول عطاء شركة العمود الهندسية رغم غلق المناقصة استناداً إلى هامش مستشار امين بغداد والوكيل الاداري واللذين يشيران إلى موافقة امين بغداد على قبول العطاء وبدون ارفاق كتاب رسمي موقع من قبل امين بغداد يوثق ذلك إضافة إلى بيان اسباب اتخاذ هذا الاجراء وقد لوحظ عدم اعتراض كل من لجنتي فتح العطاءات ودراسة وتحليل العطاءات على ذلك.

(ب) لوحظ ان الشركة ادرجت ضمن القائمة السوداء الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي المرقمة(١/٥/٤) في ٢٠٠٩/١/٤ علما ان الشركة قد احيلت اليها المناقصة بكتاب الاحالة المرقم(٨٥٧٤/٢/٢) ولم يتم الغاء التعاقد معها مع انها لم تكن قد باشرت بالعمل حيث كان تاريخ مباشرتها في ٢٠٠٩/٩/٣٠ أي بعد مرور أكثر من ثمانية اشهر على ادراجها في القائمة السوداء.

(ج) تم المباشرة بالعمل في ٢٠٠٩/٩/٣٠ أي بعد تسعة اشهر من تاريخ توقيع العقد نظراً لتأخير تسليم الموقع للشركة لغاية ٢٠٠٩/٩/٣٠ خلافاً للفقرة(ثالثاً) من العقد والتي حددت ان يكون تاريخ المباشرة بأمر تحريري من الطرف الأول على ان لا يتجاوز(٣) ايام من تاريخ توقيع العقد في٢٠٠٨/١٢/٣٠.

(د) بينت الدائرة بان هناك معوقات وعوارض تمثلت بوجود سقيفة ودور سكنية ومحلات عند تسقيط خط السحب الذي يقع وسط شارع الحارث بن كندة كما ان خط الدفع لمحطة الدورة/٢ يمر بمناطق بساتين لذا سيتم مفاتحة بلدية الدورة والتسجيل العقاري لبيان عائدية الأملاك والبساتين التي تقع على مسار خط السحب والدفع المشار اليهما، مما يدل على عدم تهيئة موقع المشروع

قبل المباشرة بالتنفيذ خلافاً للمادة(٣-و-ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/٢٠٠٨، إضافة إلى عدم دقة تحديد مراحل التنفيذ والمخططات الخاصة بالمشروع.

(هـ) تم توجيه إنذار إلى شركة العمود الهندسية للمقاولات العامة المحدودة بموجب كتاب الدائرة المرقم(٨٠٢٨) في ٢٠٠٩/١٠/٥ بضرورة جدية العمل وان بامكان الشركة البدء بأعمال الحفريات الخاصة بالمحطة بموجب كتاب الشركة المرقم(٢/٢/٥٢٥٤١) في ٢٠٠٩/٥/٧ ورغم ذلك لم تتخذ الشركة أي اجراء بشان ذلك، اذ بلغت نسبة الانجاز الفني(٠.٥%) للمشروع لغاية شهر نيسان/٢٠١٠ رغم مرور اربعة اشهر على المباشرة بالعمل ولم يتم اتخاذ أي اجراء من قبل الدائرة بصدد ذلك.

وقد طلب ديوان الرقابة المالية إجراء التحقيق ومحاسبة الجهات المقصرة بخصوص الفقرات أعلاه.

ج- نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على النشاط البيئي في دائرة بلدية الشعب للفترة من(٢٠٠٧/١/١ ولغاية ٢٠١٠/٦/٣٠) ولدينا بصدد ذلك ما يلي:-

اولا- قسم النظافة

نقص في اعداد الاليات الاختصاصية الخاصة بجمع ورفع النفايات وقلة عدد الحاويات الموزعة مما ادى الى ضعف مستوى تقديم الخدمات عن المستوى المطلوب في حين لم يجرِ توفير سيارات الحمل والبلدوزرات والكريدرات تماماً.

ثانيا- المحطة التحويلية

(١) خلافاً لتعليمات وزارة البيئة وتعليمات حماية وتحسين البيئة المتعلقة بالمنطقة التحويلية لوحظ قرب المنطقة التحويلية من التجمعات السكنية حيث نصت التعليمات الخاصة بذلك بوجوب بعدها مسافة لا تقل عن(١) كم عن اقرب تجمع سكني وكما لم يتم استخدام الميزان الجسري لوجود عطل في بعض أجزاءه الأساسية وبالتالي يتم احتساب كميات النفايات بالتقدير على أساس حمولة الآليات.

(٢)لا توجد مسقفات يتم داخلها تفريغ كميات النفايات الواردة من المناطق السكنية وكذلك تحميل النفايات الخارجة من المحطة التحويلية الى الطمر الصحي وان تحميل وتفريغ النفايات يتم في العراء مما يؤدي الى تطايرها على الدور السكنية.

ثالثا- قسم المتنزهات والتشجير

تم تحويل(٧) مشاتل ضمن الرقعة الجغرافية الى غير الغرض المخصصة لها من قبل مستأجريها حيث شيد على البعض منها محلات ومطاعم دون اتخاذ إجراءات رادعة من قبل دائرة البلدية أو أمانة بغداد.

رابعا- قسم المجاري

كثرة الانسدادات ووجود برك وتجمعات مائية ناتجة عن طفح المجاري وكذلك امتلاء الأزقة في بعض المحلات بالمياه الآسنة مع قلة عدد الآليات الاختصاصية اللازمة لانجاز أعمال القسم، حيث يلاحظ ان العمر التشغيلي للمحطات الخاصة بسحب مياه الصرف الصحي العمودية والغاطسة قد انتهى مما يؤثر سلباً على كفاءة عمل تلك المحطات.

خامسا- قسم صيانة الطرق والمباني

احتياج معظم الشوارع الرئيسية والفرعية ضمن الرقعة الجغرافية لدائرة بلدية الشعب الى الإدامة والاكساء لانتشار الحفر والمطبات إضافة الى ذلك وجود نقص في كميات الإسفلت المجهز الى الدائرة من قبل المعامل الحكومية حيث تم شراء كمية من الإسفلت بلغت(١٥٩٠٠٩) طن وبمبلغ(٢٥٧٨) مليون دينار(مليارين وخمسمائة وثمانية وسبعين مليون دينار) من المعامل الأهلية للسنوات(٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) والأشهر الخمسة الأولى من سنة/٢٠١٠.

سادسا- شعبة العقارات

وجود العديد من العقارات العائدة الى الأمانة ضمن حدود بلدية الشعب والمنتهي عقود البعض منها منذ سنة/٢٠٠٣ ولم يتم الإعلان عنها لإعادة تأجيرها مما يتطلب التنسيق بين دائرة البلدية ودائرة العقارات في أمانة بغداد لحسم الموضوع علماً ان اعادة تأجير هذه الأملاك وفقاً للأسعار السائدة تساهم بصورة كبيرة في زيادة إيرادات الدائرة وان عدد تلك العقارات يبلغ(٦٧) عقار.

د- تقويم أداء دائرة عقارات أمانة بغداد للسنوات(٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)

اولا- نشاط حصر وتوثيق الأملاك والعقارات العائدة لأمانة بغداد

إضافة الى ما ذكر في صفحة(١٢٥) فأن الامانة لم تقم بتنفيذ خطتها لإعادة تدقيق عقاراتها وأملاكها التي بحوزتها سندات ملكية أصولية رغم علمها بوجود تلاعب بعائديتها وتحويل ملكيتها الى أشخاص وجهات أخرى.

ثانيا- نشاط تأشير التجاوزات الحاصلة على أملاك الأمانة واتخاذ الاجراءات اللازمة

هناك الكثير من حالات التجاوز على أملاك أمانة بغداد منها قيام المتجاوزين بالتشييد على أملاك الأمانة أو استغلال الاملاك المؤجرة لغير ما تم التعاقد عليه أو اشغال املاك تجاوزاً مما انعكس سلباً على اداء الدائرة لعدم تمكنها من تاجير الاملاك المتجاوز عليها.

ثالثا- نشاط ادارة عقارات أمانة بغداد

عدم إعطاء الأهمية لنشاط تعظيم الموارد الذاتية حيث لوحظ عدم الاستغلال الأمثل لعقارات وأملاك أمانة بغداد وعدم وضع المشاريع الاستثمارية المقترحة حيز التنفيذ وتبدل التوجيهات بخصوص الاستثمارات، مما يتطلب تعظيم الموارد الذاتية عن طريق الاستغلال الأمثل لأملاك أمانة بغداد وإيجاد الاستعمالات البديلة لها بما يحقق منفعة اكبر إضافة الى وضع المشاريع الاستثمارية الضخمة المقترحة حيز التنفيذ من خلال الحصول على الموافقات الأصولية من الجهات العليا وعرضها على المستثمرين من خلال وسائل الأعلام في حال عدم تمكن الأمانة من تنفيذها.

القسم الرابع: القطاع المختلط

اصدرت عنه التقارير التالية:-

تقرير بيانات مالية	تقرير دوري	زيارات تفتيشية	مجموع التقارير
٣٥	٤٥	٢	٨٢

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

١. الشركات الصناعية المختلطة

أ- نتيجة النشاط

حققت اغلب الشركات خسارة في نتيجة نشاطها للسنتين/٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ندرج منها على سبيل المثال مايلي:

الشركة	مبلغ العجز لسنة/٢٠٠٨ (مليون دينار)	مبلغ العجز لسنة/٢٠٠٩ (مليون دينار)
الشركة العراقية لصناعات الكارتون/بغداد	(٩٦٢)	(٦٧٧)
شركة صناعة المواد الانشائية الحديثة/الانبار	(٣٤٩)	(٣٦٥)
الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية/بغداد	(٢٢٤٨)	(١١٨٨)
شركة الهلال الصناعية المختلطة	(٢١٥٣)	(١٠٣٤)

مما يتطلب الوقوف على اسباب الخسارة والعمل على تجاوزها مستقبلا.

ب- الخطط والطاقات الإنتاجية

أولا- تدني مستويات الطاقات المخططة مقارنة بالطاقات التصميمية والمتاحة.

ثانيا- انخفاض الإنتاج الفعلي قياسا بالطاقات التصميمية والمتاحة والمخططة ولأغلب الشركات

ج- المعامل الانتاجية

أولا- لم تتمكن شركة الخازر لانتاج المواد الانشائية من استغلال وتشغيل معمل الحلان العائد لها خلال سنة/٢٠٠٩ حيث انه متوقف عن العمل وللسنة الثالثة على التوالي، كما لم يتم تحديد الطاقات التصميمية والمتاحة للمعمل مما يشيرإلى عدم دقة دراسة الجدوى الاقتصادية التي أعدت وأوصت بإنشائه في سنة/٢٠٠٣.

ثانيا- انخفاض الطاقة المتاحة والتصميمية لكافة معامل الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية عدا(معمل السلع) وتقادم المكائن وقيام الشركة بأحتساب نسبة تقادم(١٠%)، إضافة إلى صعوبة الحصول على الأدوات الاحتياطية اللازمة لتلك المعامل بالاضافة إلى استمرار توقف بعض معامل الشركة والبلاستيكية عن العمل منذ عدة سنوات ولغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي.

ثالثا- توقف معمل السنكات ومعمل السدادات ومعمل الأسلاك والتي تتحمل شركة الهلال الصناعية المختلطة تكاليفها الثابتة، مما يتطلب إجراء دراسة عن جدوى هذه المعامل ومدى امكانية الاستفادة منها وتهيئة مستلزمات تشغيلها لتحقيق موارد للشركة.

د- العجز المتراكم

تجاوز العجز المتراكم لاغلب الشركات نسبة(٥٠%) من رأسمالها ولم تقم بإشعار مسجل الشركات بذلك خلافاً لقانون الشركات رقم(٢١) لسنة/١٩٩٧(المعدل) الفقرة(اولا من المادة/٧٦) من الفصل السابع التي توجب اشعار مسجل الشركات في حالة تجاوز العجز المتراكم نسبة(٥٠%) من رأس مال الشركة، وكما في الامثلة ادناه:

اسم الشركة	العجز المتراكم/مليون دينار	راس المال المدفوع	نسبة العجز%
الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية/بغداد	٤٤١٩	٧٥٩٤	٥٨
شركة الصناعات الخفيفة/ بغداد	١٢٠٨٧	١١٢٠٠	١٠٨
الشركة العراقية لصناعات الكارتون/بغداد	٣٤٩٩	٣٧٩٥	٩٢

هـ- الاستثمارات المالية

اولا- لم تقدم الشركة العراقية للأعمال الهندسية ما يؤيد صحة مساهماتها في الشركات البالغ عددها(٦) شركات وقد بررت الشركة المذكورة ذلك بأنها لم تستحصل التأييدات لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي وأدناه أسماء هذه الشركات ومبلغ المساهمة في كل منها:-

عدد الأسهم التي تمتلكها الشركة	اسم الجهة المستثمر فيها
٨٤٥٠٦٤٥	مصرف دجلة والفرات للاستثمارات والتنمية
٣٨٩٢٢٢٤٤	مصرف المنصور للاستثمارات
٩١١١٧١٠	مصرف بابل
٢٨١١٢٣٧	مصرف الاستثمار العراقي
٩٢٦٣٠٩	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل
٢١٢٣٥٢٤	شركة كركوك لانتاج المواد الإنشائية

ثانيا- بلغ مجموع الاستثمارات المالية للشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية في رؤوس اموال الشركات الاخرى(١١٦٦) مليون دينار(مليار ومائة وستة وستون مليون دينار) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ولم يتحقق للشركة ايرادات عنها سوى(١٩) مليون دينار(تسعة عشر مليون دينار) والتي تشكل نسبة(٢%) من اجمالي الاموال المستثمرة حيث لم يتحقق للشركة أية ارباح من استثماراتها لدى مجموعة من الشركات والتي بلغ مجموع المبالغ المستثمرة فيها(١١١٢) مليون دينار(مليار ومائة واثنى عشر مليون دينار)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية ضرورة متابعة الموضوع مع الشركات المستثمر فيها وتحديد جدوى الاستمرار في هذه الاستثمارات.

ثالثا- لم يتحقق للشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات أي ارباح عن استثماراتها المالية في الشركات المختلطة والخاصة والبالغ مجموعها(١٢٧٢) مليون دينار(مليار ومائتان واثنان وسبعون مليون دينار) خلال سنة/٢٠٠٩، مما يتطلب من ادارة الشركة اجراء دراسة عن جدوى هذه الاستثمارات والبحث عن مصادر جديدة لتوظيف الأموال.

و- المشتريات من الخارج

الشركة العراقية لصناعة الكارتون(ش.م) /بغداد

قامت الشركة خلال سنة/٢٠٠٩ بشراء كارتون من شركة مصانع الورق والكارتون الأردنية، حيث لم تتمكن الشركة العراقية من فتح اعتمادات مستندية لصالح الشركة الأردنية وذلك لدرجها ضمن قائمة(OFAC)(مكتب مراقبة الأصول الأجنبية) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية التي تنفذ عقوبات اقتصادية وتجارية وتحضر التعامل مع المؤسسات المدرجة في قوائمها وكما موضح في اجابة الشركة في ٢٠١٠/٣/٢٤، وبدلا من البحث عن مجهز ثاني واللجوء الى الجهات الحكومية المعنية لمعالجة ذلك فقد قررت الشركة العراقية إعادة تفعيل العقد المبرم مع الشركة الأردنية خلال سنة/٢٠٠٨ وتحويل المبالغ إلى الشركة عن طريق الحوالات المصرفية وبأسماء منتسبيها استناداً لقرار مجلس الادارة المرقم(٩) المتخذ بجلسته الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ وبلغ مجموع المبالغ التي تم تسديدها بهذا الأسلوب إلى الجهة المجهزة(٣٦٦) مليون دينار(ثلاثمائة وستة وستون مليون دينار)، وان الشراء تم بشكل مباشر وعلى الرغم من قيام الشركة المجهزة بتجهيز ورق مخالف للمواصفات، وقد تم تقييد الرأي الرقابي بخصوص الملاحظة أعلاه.

ز- المبيعات

شركة الهلال الصناعية

أولا - خططت الشركة لبيع(٨٠) الف مبردة هواء(ثمانين الف مبردة هواء) وبقيمة إجمالية مقدارها(١٨) مليار دينار(ثمانية عشر مليار دينار) الا ان كمية المبيعات الفعلية المباعة من قبل الشركة كانت(١٥٨٧) هيكل ومبردة(الف وخمسمائة وسبعة وثمانون هيكل ومبردة) وبقيمة إجمالية بلغت(٣٣٨) مليون دينار(ثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليون دينار) وسبب ذلك يعود الى ضعف عملية التسويق وعدم وجود منافذ للبيع، مما يتطلب تفعيل دور وكلاء البيع وفق النظام المعمول به سابقاً ومراعاة الدقة في وضع خطة المبيعات وتهيئة مستلزمات تنفيذها مستقبلاً.

ثانيا – أظهرت قوائم مبيعات شركة الهلال الصناعية لصالح شركة ريف العراق خلال سنة/٢٠٠٩ وبموجب العقد المبرم بين الطرفين في ٢٠٠٨/١٠/١٢ والمتضمن تصنيع هيكل مبردة حجم(٢٥٠٠) قدم مربع وبمعدل (٢٠) هيكل عن كل طن حديد مغلون يتم تجهيزه من الكمية المتعاقد عليها والبالغة(١٢٠٠) طن (الف ومائتين طن) مقابل متمم سعري مقداره(٨٠) ألف دينار عن الهيكل الواحد يدفع الى شركة الهلال الصناعية ولدينا بصدد ذلك ما يلي:-

(١) وجود اختلاف في المبالغ المثبتة بموجب قوائم المبيعات مع المبالغ المستلمة بموجب وصولات القبض من قبل صندوق الشركة مع قيام الشركة باستلام المبالغ النقدية عن الكميات المجهزة من هياكل المبردات قبل قطع قوائم المبيعات من قبل قسم المبيعات، مما يتطلب التحري عن أسباب ذلك وعدم قطع وصل قبض الا بعد اجراء عملية البيع الفعلية وقطع قائمة مبيعات وتنظيم قوائم البيع عند التجهيز.

(٢) الزمت الفقرة(١٥) من العقد شركة الهلال الصناعية بعدم البيع لدوائر الدولة أو أي جهة أخرى من إنتاج الشركة إضافة إلى التزامها ببيع الإنتاج الجاهز الخاص بشركة ريف العراق واعتبار الإيراد المستلم من قبل الشركة كجزء من المتمم السعري المتفق عليه بموجب العقد وإدخال تلك المبالغ في حساب الشركة مع تحمل الشركة كافة الضمانات المطلوبة للمبردة خلال فترة الضمان وخدمات ما بعد البيع، مما يتطلب عدم إلزام الشركة نفسها بمثل هذه الفقرة مستقبلا لأنها تؤثر على مبيعات الشركة ولا تصب بمصلحتها.

٢. الشركات السياحية المختلطة

أ- نتيجة النشاط

كانت نتيجة نشاط اغلب الشركات السياحية عجزاً استمر منذ سنوات سابقة وندرج أدناه العجز لسنة/٢٠٠٩ والسنة السابقة:-

اسم الشركة	عجز سنة/٢٠٠٩ مليون دينار	عجز سنة/٢٠٠٨ مليون دينار
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	(١٠٠)	(٦٢)
شركة فندق آشور	(١٢)	(٣٧)
شركة مدينة الشلالات السياحية	(١٧)	(١٨)
شركة فندق بغداد	(٨٣٣)	(٥٣١)
شركة فنادق عشتار/ بغداد	(٨٦٣)	(٨٨٦)

مما يتطلب الوقوف على اسباب الخسارة والعمل على معالجتها مستقبلاً.

ب- نشاط الشركات

لازالت شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية لم تزاول نشاطها السياحي من خلال إنشاء دور سياحية بعد ان جرى تعديل عقد تأسيسها واسمها التجاري منذ عام/٢٠٠١ بالاضافة الى توقف شركة مدينة الشلالات السياحية عن مزاولة أنشطتها الرئيسية واقتصار إيراداتها على إيجار مدخل المدينة السياحية والكازينو والأكشاك وأجهزة الري بالرش العائدة لها ببدلات إيجار منخفضة وإن الشركة تحقق خسارة للسنة السادسة على التوالي.

ج- العجز المتراكم

خلافا لقانون الشركات العامة رقم(٢١) لسنة/١٩٩٧(المعدل) المادة(٧٦)، لم تقم الشركات المدرجة أدناه بإشعار مسجل الشركات للشركات التي تجاوز العجز لديها(٥٠%) من رأسمالها أو العمل على اتخاذ احد الاجرائين أما زيادة رأس المال أو تصفية الشركة في حالة بلوغ نسبة العجز(٧٥%) من رأس المال وكما يلي:-

اسم الشركة	رأس المال/مليون دينار	العجز المتراكم/مليون دينار	نسبة العجز/رأس المال
المدينة السياحية في سد الموصل	٤٠	٣٤٤	%٨٥٩
شركة فندق آشور	٣٧٦	٢٣٥	%٦٢.٥
شركة فنادق عشتار/بغداد	١٥٠٠	٢٤١٣	%١٦١

د- الاستثمارات المالية

من خلال مطابقة أرصدة الأسهم الواردة في التأييدات المستلمة من الجهات المعنية مع أرصدة سجلات الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية لوحظ وجود الفروقات الواردة ادناه مما يدل على عدم متابعة الشركة لحركة الأسهم في الجهات المستثمر بها:

اسم الجهة المستثمر بها	الرصيد بموجب السجلات/سهم	الرصيد بموجب التاييدات/سهم	الفرق/زيادة(نقص)/سهم
شركة مدينة العاب الكرخ	١٨١٩١٢٥	٢٠٠١٠٣٨	(١٨١٩١٣)
شركة مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١٣٦٨٢٢٨	١٩١٢٢٢٧	(٥٤٣٩٩٩)
شركة مصرف المنصور للاستثمار	١٦٧٧١٤٨٩	٢٢٨٧٠٢١٢	(٦٠٩٨٧٢٣)
شركة مصرف الاستثمار العراقي	٣٠٥٣١٨٧٧	٢٧٩٥٢٩٤١	٢٥٧٨٩٣٦

هـ- مشروعات تحت التنفيذ/ شركة فندق فلسطين

أولا- يمثل رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ البالغ(٢٦٩٥) مليون دينار(مليارات وستمائة وخمسة وتسعون مليون دينار) مبالغ موقوفة ومدورة من سنوات سابقة مدفوعة عن عقود تجهيز مستلزمات وتأهيل مرافق الفندق بضمنها مبلغ(١٢٧٠) مليون دينار(مليار ومائتان وسبعون مليون دينار) يمثل دفعات مقدمة للمتعهدين الناكلين دون أن تقوم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية

بحقهم على الرغم من انتهاء فترة العقود المبرمة معهم واكتفت بإنذارهم في السنوات(٢٠٠٦، ٢٠٠٨)، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حقوق الشركة ومحاسبة المقصرين.

ثانيا- يمثل مبلغ(١٣٥٧) مليون دينار(مليار وثلاثمائة وسبعة وخمسون مليون دينار) الظاهر في حساب مشروعات تحت التنفيذ كلفة المصاعد المجهزة من قبل شركة(انليكو) للمصاعد والسلالم الكهربائية والتي لم تنفذ العقد المبرم معها كاملاً(تجهيز ونصب المصاعد) ولم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن الشركة الناكلة واكتفت بإنذارها منذ سنة/٢٠٠٦، وقد طلب ديوان الرقابة المالية اتخاذ الإجراءات القانونية وتنفيذ الشروط الجزائية والتحقيق مع المسؤولين عن ابرام تلك العقود ومحاسبة المقصرين.

و- <u>المدينون</u>

وجود ايرادات مستحقة وغير مستلمة من قبل بعض الشركات وكما لم تقم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصليها علماً ان البعض منها يعود إلى سنوات سابقة وكما يلي :-

اسم الشركة	المبلغ/مليون دينار
الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية	٨٣٨
شركة فنادق المنصور	٦٠١
شركة فندق السدير	١٣٣
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	٦٥٢

٣. الشركات الزراعية المختلطة

أ- نتيجة النشاط

أولا-استمرار توقف مشاريع الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية ومنذ عدة سنوات حيث اعتمدت سياسة تأجير بعض مشاريعها للغير بدلا من تفعيل الخطوط الإنتاجية لها وقد بررت الشركة أسباب ذلك إلى الظروف الأمنية للمنطقة وانخفاض عدد مشاريع تربية الدواجن لأغراض الجزر وارتفاع كلفة الدجاج المحلي مقارنة بأسعار الدجاج المستورد، مما يتطلب ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستثمار مشاريع الشركة وبما يخدم نشاطها.

ثانيا- اقتصر نشاط الشركة العراقية لإنتاج البذور للفترة من ٢٠٠٩/٣/٣١ ولغاية ٢٠١٠/٣/٣١ والسنوات السابقة على استلام البذور المحلية وتوزيعها للمزارعين خلافاً لأهدافها المحددة في عقد تأسيسها والمتمثلة بالمساهمة في نشاط القطاع الزراعي عن طريق إنتاج البذور والتقاوي من الرتب العالية أو استيرادها وبيعها للمزارعين بغية تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي والمحافظة على النوعية العالية واعدادها علمياً لإنتاج البذور.

ب- الخطة التشغيلية

الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية

أولا- لم تقم الشركة بإعداد خطة تشغيلية عن نشاطها خلال سنة/٢٠٠٩ وفق الطاقات الإنتاجية لمشاريعها واكتفت بوضع موازنة تخطيطية تضمنت تأجير حقلها الإنتاجي في مشروع دواجن الصويرة بطاقة إنتاجية تبلغ(١٨٠) مليون بيضة سنويا مع حقلين للتربية ببدل إيجار سنوي مقداره(١٥٥) مليون دينار(مائة وخمسة وخمسون مليون دينار) و(٣٦) مليون دينار(ستة وثلاثين مليون دينار) على التوالي وفيما يلي تفاصيل المواقع الإنتاجية والموقف التشغيلي لها:-

اسم الموقع	التفاصيل
معمل تصنيع اللحوم في المحمودية	مستغل كمقر للقوات متعددة الجنسيات ولم تتمكن الشركة من اتخاذ أي إجراء بشأنه
مشروع دواجن الصويرة	جزء من الموقع مؤجر للغير ببدل إيجار إجمالي(١٩١) مليون دينار(مائة وواحد وتسعون مليون دينار) ولم تتمكن الشركة من إعادة تأهيل باقي الموقع أو الحصول على مؤجر أو مستثمر لإعادة تأهيل الموقع من قبل المستثمر أو قيام الشركة بعملية التأهيل.

ثانيا- قامت الشركة بشراء مجزرة الخالص بكامل منشآتها(عدا الأرض) واعتبرت إيجار طويل الأمد ولمدة(٢٥) سنة علما أن المجزرة متوقفة عن العمل منذ سنة/٢٠٠٣ ولا يوجد لدى الشركة أية خطة لتشغيلها أو استثمارها بتأجيرها للغير وخلافا للقرار الصادر من وزارة الزراعة/الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية رقم(٤٠٤) في ٢٠٠٩/٢/١١ الذي ألزم الشركات المتعاقدة مع الوزارة بتشغيل المشاريع المؤجرة منها وفي حال مخالفة ذلك للوزارة إلغاء تلك العقود، وان الشركة لم تتمكن من تشغيل المشروع، وقد طلب ديوان الرقابة المالية متابعة ذلك مع الوزارة وتكثيف الجهود لغرض تشغيل مشاريع الشركة.

ج- المعامل

توقف اغلب معامل الشركة الشركة العراقية لإنتاج البذور المتخصصة بتنقية البذور ومخازنها المبردة عن العمل ومنذ سنة/٢٠٠٣ أو تأجيرها للغير وعدم قيامها باتخاذ أي إجراء لتأهيلها للعمل باستثناء معملي تنقية البذور في الصويرة والحويجة حيث بينت الشركة بعدم وجود جدوى اقتصادية من إعادة اعمار تلك المعامل، وكما في الأمثلة أدناه:-

اسم الموقع	حالة الموقع
معمل تنقية البذور/نينوى	متوقف
معمل تنقية البذور/الحويجة	متوقف
المخازن المبردة /الخالدية	متوقف
المخازن المبردة/اليوسفية	متوقفة
مركز إكثار البذور/القائم	متوقف
مركز اللطيفية	مؤجر
مركز ربيعة	مؤجر

مما يتطلب قيام الشركة بدراسة واقع معاملها المتوقفة عن العمل ووضع الخطط اللازمة لاعادتها للعمل وتحقيق الاهداف التي تاسست من اجلها وحسم موضوعها.

د- المدينون

تضمنت سجلات الشركة العراقية لإنتاج البذور مبلغ(٢١٧٦) مليون دينار(ملياران ومائة وستة وسبعون مليون دينار) ويمثل الديون المترتبة بذمة الفلاحين من أبناء العشائر العربية الذين تجهل الشركة مكان اقامتهم بعد احداث /٢٠٠٣ عن تجهيزهم ببذور الحنطة قبل سنة/٢٠٠٣ علماً انها بدون ضمانات ولم تحصل الشركة على الموافقة على إعفائهم من تلك الديون بالرغم من المراسلات التي تمت بين مجلس الوزراء ووزارة الزراعة، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك.

٤. شركات النقل المختلطة

أ- نشاط الشركات

أولا- الشركة العراقية للنقل البري

(١) لازالت الشركة تقوم بدور الوسيط بالعمولة البالغة(٥%) من أجور نقل الحمولات في تنفيذ عمليات النقل للعقود المبرمة مع الجهات الحكومية والمنفذة من قبل الشركات الناقلة الأهلية خلافاً لهدفها المحدد بعقد تأسيسها وهو نقل البضائع بواسطة شاحنات الشركة أو استئجار شاحنات من الغير لتنفيذ عمليات النقل،علماً بأنه قد تم التأكيد على هذا الموضوع في التقارير السابقة دون ان تتخذ الشركة أي إجراء بخصوص ذلك.

(٢) ان الإيرادات المستلمة عن إيجار شاحنات الشركة البالغ عددها(٨) شاحنات (ثمانية شاحنات) والتي تتراوح حمولتها ما بين(٣٨-٤٠) طن إلى منتسبيها من السواق وببدل إيجار شهري مقداره (٤٠٠) دولار(أربعمائة دولار) عن كل شاحنة إضافة إلى نسبة(٥%) من إيرادات نقل البضائع المنقولة بهذه الشاحنات كعمولة للشركة،وبذلك نشير الى ان عمولة الشركة المستلمة من سواقها عن نسبة(٥%) من إيرادات الحمولات المنقولة بشاحناتها المؤجرة لهم لم تتجاوز(١٠٧) مليون دينار(مائة وسبعة ملايين دينار) في حين بلغت حصة السواق من هذه الإيرادات(٢٠٣٨) مليون دينار(ملياران وثمانية وثلاثون مليون دينار) علماً انه تمت الإشارة إلى الموضوع في التقارير السابقة،مما يتطلب ضرورة قيام الشركة بتشغيل شاحناتها بشكل مباشر والاستفادة منها في زيادة مواردها إلا انها وكإجراء بديل لتلافي ملاحظات الديوان فقد اتخذ مجلس الإدارة قرار يقضي بتأجير هذه الشاحنات بمبلغ(٨٠٠) دولار(ثمانمائة دولار) بدلاً من (٤٠٠) دولار(أربعمائة دولار)، علماً ان هذا الإجراء غير كافي وان الشركة لا زالت ملزمة بإدارة وتشغيل شاحناتها وتعظيم مواردها وتحقيق أهدافها المحددة بعقد التأسيس.

ثانيا- شركة العشار لنقل الركاب والبضائع/ البصرة

(١) لازالت الشركة متوقفة عن ممارسة نشاطها المتمثل بخدمات النقل لعطل خمسة منها من مجموع الحافلات الثمانية الموجودة لديها ولم يتم استغلال الحافلات الصالحة لتحقيق موارد للشركة، علما ان الشركة ابرمت عقدا خلال عام/٢٠١٠ مع شركة بحر الياقوت لتوفير(١٠٠) سيارة نقل (مائة سيارة نقل) ومنح قرض بمبلغ (١٢٠) مليون دينار (مائة وعشرين مليون دينار) استثمرت في شراء (١٤) سيارة (اربعة عشر سيارة) لنقل الركاب.

(٢) خلافاً لاحكام المادة(٧٦)/ثانيا من قانون الشركات رقم(٢١) لسنة/١٩٩٧(المعدل) لم تتخذ الإدارة الإجراءات المنصوص عليها في المادة أعلاه لتصفية الشركة لاستمرارها في تحقيق العجز من جراء نشاطها الجاري وتجاوز العجز لرأس المال المدفوع بنسبة(١١٢%) لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١، مما يتطلب تطبيق احكام المادة أعلاه.

ثالثا- ضآلة الإيرادات المتأتية عن خدمات شركة بغداد لتجارة وخدمات السيارات في مجال تصليح وإدامة السيارات والتي تعتبر من الأهداف الرئيسية المحددة في عقد تأسيسها حيث بلغت (٦٨) مليون دينار(ثمانية وستون مليون دينار) خلال السنة/٢٠٠٩ مما يتطلب دراسة أسباب ذلك والعمل على تحقيق أهداف الشركة.

ب- الخطة التشغيلية ونتائج تنفيذها

عدم قيام شركة بغداد لتجارة وخدمات السيارات بإعداد الخطة التشغيلية للسنة/٢٠٠٩ ومتابعة نتائج التنفيذ الفعلي وتقديم تقارير دورية بشأنها لغرض الوقوف على الانحرافات الحاصلة والعمل على تصحيحها خلافا للفقرة (خامسا) من المادة(١١٧) من قانون الشركات المرقم (٢١) لسنة/١٩٩٧ (المعدل) التي نصت على (متابعة تنفيذ الخطة السنوية وتقديم تقارير دورية إلى مراقب الحسابات وتقرير سنوي إلى الهيئة العامة ونتائج تنفيذ الخطة)، نوصي بضرورة إعداد الخطة وبما يظهر نشاط الشركة.

ج- المدينون

أولا- الشركة العراقية للنقل البري

(١) زيادة مديونية الشركة بمقدار(٧٩٦٩) مليون دينار(سبعة مليارات وتسعمائة وتسعة وستين مليون دينار) وبنسبة(٤٤%) عن السنة السابقة/٢٠٠٨ علماً ان رصيد المدينون يشكل ما نسبته(٧٨%) من مجموع الموجودات البالغ(٣٣٥٩٠) مليون دينار(ثلاثة وثلاثون مليار وخمسمائة وتسعون مليون دينار)، مما يتطلب دراسة اسباب ذلك واتخاذ ما يلزم لتحصيل الديون.

(٢) بلغ إجمالي الديون المترتبة بذمة الشركات الناقلة الأهلية(١٢١٩٣) مليون دينار(أثنا عشر مليار ومائة وثلاثة وتسعون مليون دينار) و(٣٠٨٧٠٠) دولار(ثلاثمائة وثمانية الاف وسبعمائة دولار) أي ما يعادل(٣٦١) مليون دينار(ثلاثمائة وواحد وستون مليون دينار) لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ مقيمة بسعر صرف(١١٧٠) دينار(الف ومائة وسبعين دينار) لكل دولار وان اغلب المبالغ مدورة من السنوات السابقة وذلك عن قيمة الحمولات المفقودة والمسروقة المطالب بها من قبل الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب علماً ان الشركة تواجه صعوبات في تحصيل تلك المبالغ.

ثانيا – أظهرت السجلات المالية لشركة البادية للنقل العام وجود حساب باسم نفس الشركة وبمبلغ(٢٥٧) مليون دينار(مائتين وسبعة وخمسين مليون دينار) موقوف منذ سنوات سابقة ولاتوجد اية أوليات لدى الشركة بخصوص المبلغ المذكور، وقد طلب ديوان الرقابة المالية بضرورة التحري عن أوليات هذا المبلغ.

الفصل الثالث

((دراسة وتحليل نتائج تنفيذ الخطط والسياسات المالية والنقدية))

القسم الأول: مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الحكومي

١- ارتفاع إجمالي الإيرادات التي حققها الجهاز المصرفي الحكومي في سنة/٢٠٠٩ مقارنة بسنة/٢٠٠٨ بمقدار(٣٣٨٧٣٨) مليون دينار (ثلاثمائة وثمانية وثلاثين مليار وسبعمائة وثمانية وثلاثين مليون دينار) ، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع الإيرادات الإجمالية للبنك المركزي العراقي في سنة/٢٠٠٩ مقارنة بسنة/٢٠٠٨ بمقدار(٨٤١٩٢٤) مليون دينار(ثمانمائة وواحد وأربعين مليار وتسعمائة وأربعة وعشرين مليون دينار) ، في حين انخفضت إيرادات جميع المصارف الحكومية الأخرى في سنة ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٨ بمقدار(٥٠٣١٨٦) مليون دينار(خمسمائة وثلاثة مليارات ومائة وستة وثمانون مليون دينار) وكما مبين في أدناه:-

اسم المصرف	إيرادات سنة ٢٠٠٨ مليون دينار	إيرادات سنة ٢٠٠٩ مليون دينار	مقدار الانخفاض مليون دينار
مصرف الرافدين	٤٥٩٤٧٩	٣٠٣٠٧٧	١٥٦٤٠٢
مصرف الرشيد	٢٨٤٠٤٣	١٦٣١٧١	١٢٠٨٧٢
المصرف العراقي	٥٨٩٢٤٢	٣٧٧٩١٦	٢١١٣٢٦
المصرف العقاري	٣٥٨٤٧	٢٨٥٠٢	٧٣٤٥
المصرف الزراعي	٢٥٨٨٨	٢٣٥٧٩	٢٣٠٩
المصرف الصناعي	٨٣٣١	٥٤٦٢	٢٨٦٩
مصرف العراق	٤٢١٢	٢١٤٩	٢٠٦٣
المجموع	١٤٠٧٠٤٢	٩٠٣٨٥٦	٥٠٣١٨٦

علما ان جميع المصارف الحكومية التجارية(عدا مصرف العراق) حققت أرباح خلال سنة/٢٠٠٩ بلغ مجموعها(٣٧٢٧٠٠٧) مليون دينار(ثلاثة ترليون وسبعمائة وسبعة وعشرون مليار وسبعة ملايين دينار) مقابل أرباح مقدارها(٣٢٤٧٥٤٧) مليون دينار(ثلاثة ترليون ومائتان وسبعة وأربعون مليار وخمسمائة وسبعة وأربعون مليون دينار) لسنة/٢٠٠٨، وبلغت نسبة زيادة الارباح (١٥%) في سنة/٢٠٠٩ مقارنة بسنة/٢٠٠٨ وتركزت هذه الزيادة في البنك المركزي العراقي في حين انخفضت أرباح جميع المصارف الأخرى.

٢- حققت المصارف التجارية (عدا البنك المركزي العراقي) زيادة في إيرادات العمليات المصرفية في سنة ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٨ بمقدار (١٢١٤٤٩) مليون دينار (مائة وواحد وعشرين مليار وأربعمائة وتسعة وأربعين مليون دينار) حيث بلغت هذه الإيرادات مبلغ مقداره (٤٥٩٥٣١) مليون دينار (أربعمائة وتسعة وخمسون مليار وخمسمائة وواحد وثلاثون مليون دينار) في سنة ٢٠٠٩ مقابل مبلغ مقداره (٣٣٨٠٨٢) مليون دينار (ثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليار واثنان وثمانون مليون دينار) في سنة ٢٠٠٨ .

٣- انخفاض ايرادات الاستثمار (إيرادات حوالات الخزينة ، إيرادات الاستثمار الليلي ، إيرادات الودائع والأرصدة) في سنة ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٨ للمصارف التجارية (عدا البنك المركزي العراقي) بمقدار (٤٤٦٣٠٣) مليون دينار (أربعمائة وستة وأربعين مليار وثلاثمائة وثلاثة ملايين دينار) حيث بلغت (٣٣٩٤٨٨) مليون دينار (ثلاثمائة وتسعة وثلاثون مليار وأربعمائة وثمانية وثمانون مليون دينار) في سنة ٢٠٠٩ مقابل مبلغ مقداره (٧٨٥٧٩١) مليون دينار (سبعمائة وخمسة وثمانون مليار وسبعمائة وواحد وتسعون مليون دينار) في سنة ٢٠٠٨ والجدول أدناه يوضح ذلك:-

الإيرادات	اسم المصرف	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إيرادات حوالات الخزينة	الرافدين	٢٨٩٢٧٦	١٠٣٣٥٩	٥١٥٨٣
	الرشيد	١٢٦٢٤٠	١٣١٣٤	١٦٦٣٢
	المصرف العراقي	١٤٥٠٦٠	٢٣٥٦٠٩	٧١٨٥١
المجموع (١)		٥٦٠٥٧٦	٣٥٢١٠٢	١٤٠٠٦٦
إيرادات الاستثمار الليلي	الرافدين	١٧٢١٣٢	١٤٨٤٩٤	١٠٦٥٥٨
	الرشيد	١٧٦٧٨	٢٠٠٨٢	–
	المصرف العراقي	٢٩٤٠٣	٥٥٠٠٩	٣٦٤١٢
المجموع (٢)		٢١٩٢١٣	٢٢٣٥٨٥	١٤٢٩٧٠
إيرادات الودائع والأرصدة	الرافدين	٣٤١١٠٢	٩٨٥١٧	١٢١٣٢
	الرشيد	١٥٠٥٣٣	٣٣٧٠٠	٢٨٠٠٥
	المصرف العراقي	٥٨٧٦٧	٧٧٨٨٧	١٦٣١٥
المجموع (٣)		٥٥٠٤٠٢	٢١٠١٠٤	٥٦٤٥٢
المجموع (١+٢+٣)		١٣٣٠١٩١	٧٨٥٧٩١	٣٣٩٤٨٨

٤- حقق البنك المركزي العراقي(استنادا إلى البيانات المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية) ربح مقداره(٣٣٦٤٩١١) مليون دينار(ثلاثة ترليون وثلاثمائة وأربعة وستون مليار وتسعمائة واحد عشر مليون دينار) للسنة ٢٠٠٩ مقابل ربح مقداره(٢٤٩٥٧٤٦) مليون دينار(ترليونان وأربعمائة وخمسة وتسعون مليار وسبعمائة وستة واربعون مليون دينار) للسنة ٢٠٠٨ أي بزيادة مقدارها(٨٦٨٦٨١) مليون دينار (ثمانمائة وثمانية وستين مليار وستمائة وواحد وثمانين مليون دينار) ويعود السبب الرئيسي لهذه الزيادة إلى الأرباح المتحققة عن اعادة تقييم العملات الأجنبية في سنة/٢٠٠٩ البالغ(٢٤٧٤٠٥٥) مليون دينار (ترليونان وأربعمائة وأربعة وسبعون مليار وخمسة وخمسون مليون دينار) مقابل تحمل البنك لخسارة مقدارها(١٢٠٥٥٦) مليون دينار(مائة وعشرون مليار وخمسمائة وستة وخمسون مليون دينار).

٥- ان خسارة مصرف العراق بلغت(٣٦٥) مليون دينار(ثلاثمائة وخمسة وستون مليون دينار) في سنة/٢٠٠٩ مقابل ربح مقداره(١٣٩٨) مليون دينار(مليار وثلاثمائة وثمانية وتسعون مليون دينار) في سنة/٢٠٠٨ بسبب قرار دمج المصرف مع مصرف الرافدين.

المبالغ بملايين الدنانير									
		٢٠٠٧			٢٠٠٨			٢٠٠٩	
ت	البيان	ايرادات	مصروفات	صافي الربح	ايرادات	مصروفات	صافي الربح)	ايرادات	مصروفات	صافي الربح(الخسارة)
١	البنك المركزي العراقي	١٠٩٧٤١٠٨	٢٤٣٠٥٨٠	٨٥٤٣٥٢٨	٢٥٨٧٢١٣	٩٠٩٨٣	٢٤٩٦٢٣٠	٣٤٢٩١٣٧	٦٤٢٢٦	٣٣٦٤٩١١
٢	مصرف الرافدين	٨٨٥٠٨٩	١٥٧٧٥٦	٧٢٧٣٣٣	٤٥٩٤٧٩	٢٨١١٨٦	١٧٨٢٩٣	٣٠٣٠٧٧	٢٩٠٦٢٦	١٢٤٥١
	مصرف الرشيد	٣٣٧٨٩١	١٠٩١٣٨	٢٢٨٧٥٣	٢٨٤٠٤٣	١٥٣٣٧١	١٣٠٦٧٢	١٦٣١٧١	١٦١٤٢١	١٧٥٠
	المصرف العراقي للتجارة	٣٧١٦٢٢	٦١٩٨٠	٣٠٩٦٤٢	٥٨٩٢٤٢	١٦٨١١٠	٤٢١١٣٢	٣٧٧٩١٦	٤٤٣٧٦	٣٣٣٥٤٠
	المجموع	١٥٩٤٦٠٢	٣٢٨٨٧٤	١٢٦٥٧٢٨	١٣٣٢٧٦٤	٦٠٢٦٦٧	٧٣٠٠٩٧	٨٤٤١٦٤	٤٩٦٤٢٣	٣٤٧٧٤١
٣	المصرف العقاري	١٩٨٢٩	١٤٥١١	٥٣١٨	٣٥٨٤٧	١٨٦٩٢	١٧١٥٥	٢٨٥٠٢	١٤٢٤٩	١٤٢٥٣
	المصرف الزراعي	١٩٠٩٩	١٧٠٧٩	٢٠٢٠	٢٥٨٨٨	٢٤٦٩٦	١١٩٢	٢٣٥٧٩	٢٣٣٧٧	٢٠٢
	المصرف الصناعي	١٠٣٧٢	٩١١١	١٢٦١	٨٣٣١	٦٨٥٦	١٤٧٥	٥٤٦٢	٥١٩٧	٢٦٥
	مصرف العراق	٢٦١٩	١٩٠٠	٧١٩	٤٢١٢	٢٨١٤	١٣٩٨	٢١٤٩	٢٥١٤	(٣٦٥)
	المجموع	٥١٩١٩	٤٢٦٠١	٩٣١٨	٧٤٢٧٨	٥٣٠٥٨	٢١٢٢٠	٥٩٦٩٢	٤٥٣٣٧	١٤٣٥٥
	المجموع ١+٢+٣	١٢٦٢٠٦٢٩	٢٨٠٢٠٥٥	٩٨١٨٥٧٤	٣٩٩٤٢٥٥	٧٤٦٧٠٨	٣٢٤٧٥٤٧	٤٣٣٢٩٩٣	٦٠٥٩٨٦	٣٧٢٧٠٠٧

المبالغ بملايين الدنانير

ت	البيان	ايرادات العمليات المصرفية			ايرادات حوالات الخزينة			ايرادات الاستثمار النيلي			ايرادات الودائع والارصدة			اجمالي الايرادات		
		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
١	البنك المركزي العراقي	٦٧٥٤٠٩	٨٠٠٢٨٧		٣٥٨٨٥	٣٦٠٣٣		٨٢٧٢١	٨٢٠٢٠		١٥٥٩٢٧	٢٩١٥٣٩		١٠٩٧٤١٠٨	٢٥٨٧٢١٣	
٢	مصرف الرافدين	٧٥١٥٩	٩٨٩٠١	١١١٣٩١	٢٨٩٢٧٦	١٠٣٣٥٩	٥١٥٨٣	١٧٢١٣٢	١٤٨٤٩٤	١٠٦٥٥٨	٣٤١١٠٢	٩٨٥١٧	١٢١٣٢	٨٨٥٢٨٩	٤٥٩٤٧٩	٣٠٣٠٧٧
	مصرف الرشيد	٤١٥٨٩	٥٢٦١٣	٩٤٨٠٢	١٢٦٢٤٠	١٣١٣٤	١٦٦٣٢	١٧٦٧٨	٢٠٠٨٢	٠	١٥٠٥٣٣	٣٣٧٠٠	٢٨٠٠٥	٣٣٧٨٩١	٢٨٤٠٤٣	١٦٣١٧١
	المصرف العراقي للتجارة	١٢٨٧٩٨	١٨٦٥٦٨	٢٥٣٣٣٨	١٤٥٠٦٠	٢٣٥٦٠٩	٧١٨٥١	٢٩٤٠٣	٥٥٠٠٩	٣٦٤١٢	٥٨٧٦٧	٧٧٨٨٧	١٦٣١٥	٣٧١٦٢٢	٥٨٩٢٤٢	٣٧٧٩١٦
	المجموع	٢٤٥٥٤٦	٣٣٨٠٨٢	٤٥٩٥٣١	٥٦٠٥٧٦	٣٥٢١٠٢	١٤٠٠٦٦	٢١٩٢١٣	٢٢٣٥٨٥	١٤٢٩٧٠	٥٥٠٤٠٢	٢١٠١٠٤	٥٦٤٥٢		١٣٣٢٧٦٤	٨٤٤١٦٤
٣	المصرف العقاري	١٤٧٢١	١٢٧٢١	١٣٨٧١	٢٩٥٩	٢٢٠٤٢	-	-	-	١٢٥٦٦	-	-	-	١٩٨٢٩	٣٥٨٤٧	٢٨٥٠٢
	المصرف الزراعي	١٨٥٩٨	١٨٥٥٢	١٩٠٧٨	-	-	-	١١٠	-	٣٧٩٢	٩٤	٥٣٤٤	-	١٩٠٩٩	٢٥٨٨٨	٢٣٥٧٩
	المصرف الصناعي	٧٨٣٦	٥٥٧٩	٣٧١٣	-	-	-	٢٥١٣	١٩٥٤	١٤٦٣	-	-	-	١٠٣٧٢	٨٣٣١	٥٤٦٢
	مصرف العراق	٣١٢	٣٥١	٢٦٢	-	-	-	٥٧٧	١٢٦٢	١٣٤٣	١٧١٣	٢٣٦٢	٥٣٦	٢٦١٩	٤٢١٢	٢١٤٩
	المجموع	٤١٤٦٧	٣٧٢٠٣	٣٦٩٢٤	٢٩٥٩	٢٢٠٤٢	-	٣٢٠٠	٣٢١٦	١٩١٦٤	١٨٠٧	٧٧٠٦	٥٣٦	٥١٩١٩	٧٤٢٧٨	٥٩٦٩٢
	المجموع ١+٢+٣	٩٦٢٤٢٢	١١٧٥٥٧٢		٥٩٩٤٢٠	٤١٠١٧٧		٣٠٥١٣٤	٣٠٨٨٢١		٧٠٨١٣٦	٥٠٩٣٤٩		١٢٦٢٠٨٢٩	٣٩٩٤٢٥٥	

ايضاح : بسبب قيام البنك المركزي العراقي بتقديم حساباته لسنة/٢٠٠٩ استنادا للمعايير الدولية فقد تعذر علينا تبويب ايراداته

المبالغ بملايين الدنانير

ت	البيان	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
		ايرادات العمليات المصرفية	مصاريف العمليات المصرفية	صافي الربح (الخسارة)	الفوائد المصرفية المدفوعة	نسبتها	ايرادات العمليات المصرفية	مصاريف العمليات المصرفية	صافي الربح (الخسارة)	الفوائد المصرفية المدفوعة	نسبتها	ايرادات العمليات المصرفية	مصاريف العمليات المصرفية	صافي الربح (الخسارة)	الفوائد المصرفية المدفوعة	نسبتها
١	البنك المركزي العراقي	٦٧٥٤٠٩	٢٣٩٩٥٠٣	-١٧٢٤٠٩٤	١٣٧٧٧٢٨	٥٧	٨٠٠٢٨٧	٣٦٧٠٩	٧٦٣٥٧٨	٨٦٤١٣٢	٢٣٥٤					
٢	مصرف الرافدين	٧٥١٥٩	٩٢٢٤٣	-١٧٠٨٤	٩١٩٣٢	٩٩	٩٨٩٠١	١٥١١٤٧	-٥٢٢٤٦	١٤٨١٠٢	٩٨	١١١٣٩١	١٧٩٣٩٩	(١٦٢٠٨)	١٦٠١٢٢	٨٩
	مصرف الرشيد	٤١٥٨٩	٥٤٩٦٤	-١٣٣٧٥	٥٤٩٦٣	٩٩	٥٢٦١٣	٧١٠٣٠	-١٨٤١٧	٧١٠٢٩	٩٩	٩٤٨٠٢	٧٠٣٤١	٢٤٤٦١	٧٠٣٤١	١٠٠
	المصرف العراقي للتجارة	١٢٨٧٩٨	١٢٧٠٥	١١٦٠٩٣	١٠٦٨٦	٨٤	١٨٦٥٦٨	٣٠٩٤٣	١٥٥٦٢٥	٣٣٨٥٦	١٠٩	٢٥٣٣٣٨	٧٢٠٠	٢٤٦١٣٨	٦١٢٧	٨٥
	المجموع	٢٤٥٥٤٦	١٥٩٩١٢	٨٥٦٣٤	١٥٧٥٨١	٩٨	٣٣٨٠٨٢	٢٥٣١٢٠	٨٤٩٦٢	٢٥٢٩٨٧	٩٩	٤٥٩٥٣١	٢٥٦٩٤٠	١٠٢٣٩١	٢٣٦٥٩٠	٩٢
٣	المصرف العقاري	١٤٧٢١	٩٥١٩	٥٢٠٢	٩٤٥٠	٩٩	١٢٧٢١	٦٥٢٦	٦١٩٥	٤٣٤٣	٦٦	١٣٨٧١	٤٤٨٦	٩٣٨٥	٤٣٩٤	٩٨
	المصرف الزراعي	١٨٥٩٨	٢٩٤٧	١٥٦٥١	٢٩٤٦	٩٩	١٨٥٥٢	٧٨٦٢	١٠٦٩٠	٧٨٦٢	١٠٠	١٩٠٧٨	٧٩٣٩	١١١٣٩	٧٩٣٨	١٠٠
	المصرف الصناعي	٧٨٣٦	١٤١٤	٦٤٢٢	١٤١٤	١٠٠	٥٥٧٩	٥٨٤	٤٩٩٥	٥٨٤	١٠٠	٣٧١٣	٦٦	٣٦٤٧	٦٦	١٠٠
	مصرف العراق	٣١٢	٢١١	١٠١	٢١١	١٠٠	٣٥١	٣٤٤	٧	٣٤٤	١٠٠	٢٦٢	٣٩١	(١٢٩)	٣٩١	١٠٠
	المجموع	٤١٤٦٧	١٤٠٩١	٢٧٣٧٦	١٤٠٢١	٩٩	٣٧٢٠٣	١٥٣١٦	٢١٨٨٧	١٣١٣٣	٨٥	٣٦٩٢٤	١٢٨٨٢	٢٤٠٤٢	١٢٧٨٩	٩٩
	٣+٢+١	٩٦٢٤٢٢	٢٥٧٣٥٠٦	-١٦١١٠٨٤	١٥٤٩٣٣٠	٦٠	١١٧٥٥٧٢	٣٠٥١٤٥	٨٧٠٤٢٧	١١٣٠٢٥٢	٣٧٠					

القسم الثاني : التحليل المالي لوحدات التمويل الحكومي والذاتي

البيانات المالية لوحدات التمويل الحكومي للسنة المالية ٢٠٠٩ والصادرة حساباتها

للفترة من ٢٠١٠/١/١ ولغاية ٢٠١١/١/٣١

ت	اسم الوزارة	عدد الحسابات الختامية حسب نطاق العمل	عدد الحسابات الختامية الصادرة	نسبة التنفيذ %
١	الدوائر الرئاسية *	١٧	٩	٥٣
٢	الخارجية	٣	١	٣٣
٣	المالية	٨	٤	٥٠
٤	الداخلية	١٠	٥	٥٠
٥	الصحة	١٩	١٣	٦٨
٦	العدل	٨	٧	٨٨
٧	الدفاع	٥	٣	٦٠
٨	وزارة التربية	٢٤	٢١	٨٨
٩	التجارة	٢	٢	١٠٠
١٠	الثقافة	١٠	١٠	١٠٠
١١	النقل	٤	٢	٥٠
١٢	البلديات والاشغال العامة *	٣٣	٢٣	٧٠
١٣	الاعمار والاسكان	٩	٩	١٠٠
١٤	الزراعة	٢٦	٢٤	٩٢
١٥	الموارد المائية	١٢	٦	٥٠
١٦	النفط	٢	٢	١٠٠
١٧	التخطيط	٥	٤	٨٠
١٨	الصناعة والمعادن	٢	٢	١٠٠
١٩	التعليم العالي والبحث العلمي	٢٤	٢٠	٨٣
٢٠	الكهرباء	٣	٢	٦٧
٢١	الاتصالات	٢	٢	١٠٠
٢٢	البيئة	٣	٢	٦٧
٢٣	الشباب والرياضة	٢	١	٥٠
٢٤	الهجرة والمهجرين	٢	١	٥٠
٢٥	العلوم والتكنولوجيا	٢	١	٥٠
٢٦	حقوق الانسان	٢	٢	١٠٠
٢٧	العمل والشؤون الاجتماعية	٨	٨	١٠٠
٢٨	ديوان الوقف السني	٣	١	٣٣
٢٩	ديوان الوقف الشيعي	٢	١	٥٠
٣٠	ديوان اوقاف المسيحين	٢	٢	١٠٠
٣١	مجلس القضاء الاعلى	٣	٢	٦٧
٣٢	هيئة السياحة	٢	١	٥٠
٣٣	الدوائر غير المرتبطة بوزارة*	٤٦	٣٣	٧٢
	المجموع	٣٠٥	٢٢٦	٧٤

* الدوائر الرئاسية التي يتضمنها التقرير وتشمل ديوان الرقابة المالية، الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة ، مجلس الامن الوطني، مجلس النواب /هيئة دعاوي الملكية ، مجلس النواب /هيئة دعاوي الملكية /مكتب المفتش العام، الهيئة الوطنية للاستثمار، هيئة النزاهة، وزارة الدولة لشؤون الامن الوطني

* وزارة البلديات والاشغال العامة الممولة حكومياً الا ان بعض دوائرها ذات تمويل ذاتي منها (دوائر البلدية ، البلديات) الاانها صدرت بقائمة مركز مالي .

* الدوائر غير المرتبطة بوزارة تشمل : المحافظات ، مجالس المحافظات ، هيئة الاستثمار في المحافظات والمجمع العلمي العراقي

اولاً: نتائج التحليل المالي لوحدات التمويل الحكومي *

اظهرت نتائج التحليل المالي للبيانات المالية للسنة المالية ٢٠٠٩ لوحدات التمويل الحكومي والصادرة بياناتها خلال الفترة من ١/١ /٢٠١٠ ولغاية ٢٠١١/١/٣١ عدة مؤشرات عن الأداء المالي للوزارات والتشكيلات التابعة لها، وندرج أدناه أبرز المؤشرات:

١- ان المبالغ المخصصة للموازنة الجارية لوحدات التمويل الحكومي لسنة ٢٠٠٩ بلغت (١٢٨٧٣٤٥٧) مليون دينار (اثنا عشر تريليون وثمانمائة وثلاثة وسبعون مليار واربعمائة وسبعة وخمسون مليون دينار) وقد توزعت على النحو الاتي :-

أ- المبالغ المخصصة حسب التصنيف الاقتصادي للنفقات وكما مبين بالجدول ادناه :-

المبالغ / مليون دينار

نوع الانفاق	المبالغ المخصصة	نسبة المساهمة %
تعويضات الموظفين	٨٥٤٧٠١٣	٦٦
المستلزمات السلعية	١٧١٥٤٢٢	١٣
المستلزمات الخدمية	١٦٥٥٨٦٧	١٣
صيانة الموجودات	٣٣٣٦٧٥	٣
مصروفات اخرى متنوعة	٣٩٢٧٧٣	٣
الموجودات غير المالية	٢٢٨٧٠٧	٢
المجموع العام	١٢٨٧٣٤٥٧	١٠٠

ب- التخصيصات السنوية لوحدات التمويل الحكومي لسنة ٢٠٠٩ على مستوى كل وزارة حسب التصنيف الاقتصادي للنفقات كما مبين في الجدول ادناه :-

المبالغ /مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	تعويضات الموظفين (١)	السلع والخدمات(٢)			المصروفات ألاخرى (٣)	الموجودات غير المالية (٤)	المجموع
				المستلزمات السلعية (٢ - ١)	المستلزمات الخدمية (٢ - ٢)	صيانة الموجودات (٢-٣)			
١	الدوائر الرئاسية	٩	١٦٢١١٤	٧٣٦٩	٤٧٢٣٢	١٠٨٤٧	١٨١٥٥٥	١٣٤٥١	٤٢٢٥٦٨
٢	الخارجية	١	٨٠٦	٢٧	٤٤٥	٢٣	٨	٣٣	١٣٤٢
٣	المالية	٤	٨٠٧٤	٥٢٧	٥٩٣٠	٢٤٣١	٥٤٦	٤٧٣٨	٢٢٢٤٦
٤	الداخلية	٥	٢٥٨٦٧٦	٥٤٨٣٤	٨٨٠٣	١٤٥٤٦	١٠٢٢	٢٧٣٧٨	٣٦٥٢٥٩
٥	الصحة	١٣	١٢٦٤٢٩٩	١٣٩٥١١٧	٦١٢٢٢	٨٦٨٢٩	٢٦٤٠٠	٦٤٦٦٨	٢٨٩٨٥٣٥
٦	العدل	٧	١١٠٤٠٠	٢٨٢٤٠	١٠٣٤٥	٣٧٣٥	٣٧١	٤٠٠٢	١٥٧٠٩٣
٧	الدفاع	٣	٨٨١١٠	٢٢٠٢٠	٢٩٢٣	١٥٥٢	٣٤١٦	٤٣٧٥	١٢٢٣٩٦
٨	التربية	٢١	٣٩٩٩٣٢٣	٩٧٢٤٠	٢٨٨٩٦	٦٣٨١٦	٣٣١٢	١٦١٦٣	٤٢٠٨٧٥٠
٩	التجارة	٢	٣١٤٩٢	١٨٤٠	٩٠٥٩	١٠٦٥	٦٣	٩٩١	٤٤٥١٠
١٠	الثقافة	١٠	٧٠٢٤٣	٢٤٥٤	٧٣٠٧	٢٠٥٩	٥٥٤	٢٨٠٧	٨٥٤٢٤
١١	النقل	٢	٦٦٩٨	٩٢٧	١٦١٠	٢١٥	١٧	٣٤٥	٩٨١٢
١٢	البلديات والاشغال العامة	٢٣	٢٤٣٨٩٤	٢٤٥٦٤	٦٠٩٤٨	٧١١٨	٣٦٧	١٥٣٩٤	٣٥٢٢٨٥
١٣	الاعمار والاسكان	٩	٩٩٣٧٠	٤٠٩٧	٥٧٠٧	٧٧٨٥٥	٧٨	٢٣٩٢	١٨٩٤٩٩
١٤	الزراعة	٢٤	١٣٤٥٦٦	٣٥٦٧	٥٣٩٢	٢٥١٩	٢٣١	١١٥١	١٤٧٤٢٦

١٥	الموارد المائية	٦	٤٤٥٤٣	١١٧٣	٢٣٩٥	٧١٣٢	١٣	١٥	٥٥٢٧١
١٦	النفط	٢	٢١٧٩٨	١١٢٠	١١٠٥٧٢٩	١٠٤٣	٤٦٤	١٦٥٢	١١٣١٨٠٦
١٧	التخطيط	٤	٢٤٤٧٥	٨٠٩٠	٤٩٠٠٨	٢٦٤٥	٢٥٨٦٣	١٤٣٣٢	١٢٤٤١٣
١٨	الصناعة والمعادن	٢	٢٣١٣٥	٧٢٣	٧١٧١٣	٨٢٩	٠	٥٣٧	٩٦٩٣٧
١٩	التعليم العالي والبحث العلمي	٢٠	١٥٢٥٠٠٥	٣٦٠٤٠	٢٩٧٥٣	٣٢٨٣٦	٩١٣٧	٢٩٦٤٠	١٦٦٢٤١١
٢٠	الكهرباء	٢	١٦١٧٢٣	٤٩٠٩	١٨٥٨٥	٣٦٥٦	٩	١٤١٩	١٩٠٣٠١
٢١	الاتصالات	٢	٥٦٦٥	٨٤٩	١٦٨٣	٢٨٨	٤٨٨	١٢٩	٩١٠٢
٢٢	البيئة	٢	٦٤٦٣	٤٢٨	٩٩٣٨	٢٦١	٥٨	٢٧٥٥	١٩٩٠٣
٢٣	الشباب والرياضة	١	٨٦٥	٣٧	٣٦٠	٣١	٦	٣٥	١٣٣٤
٢٤	الهجرة والمهجرين	١	٦٩٤	١٠٦	٣٣٥	٤٨	٢	٨١	١٢٦٦
٢٥	العلوم والتكنولوجيا	١	٤٧٣	١٦	٩٤	٢	١	١٦	٦٠٢
٢٦	حقوق الانسان	٢	٨١٦٧	١٣٨١	٣٨٩٥	٦٦٨	٢٧٦	١٠٩٣	١٥٤٨٠
٢٧	العمل والشؤون الاجتماعية	٨	٧٦٦٤١	٧٠٠٣	٥٣٩٥	٣٥٦٤	١٣٩٢	٤٣٩٩	٩٨٣٩٤
٢٨	ديوان الوقف السني	١	١٦٠٥	١٢٩	٥٣٢	٣١	١٠	١٥٤	٢٤٦١
٢٩	ديوان الوقف الشيعي	١	١١٦٢	١٠١	٢٢٣	٢٦	١١	٧٧	١٦٠٠
٣٠	ديوان اوقاف المسيحين	٢	٢١٢٦	٤٢٤	٦٠٧	٤١٩	٩٩	٦٧٩	٤٣٥٤
٣١	مجلس القضاء الاعلى	٢	١٠٨٩٤	١٨٨	٢٨٩	١٤٥	٦	١٥٣	١١٦٧٥
٣٢	هيئة السياحة	١	١٤٧٣	١١٦	١٠٣٨	١٠٩	١٩	٣٦٤	٣١١٩
٣٣	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٣٣	١٥٢٠٤١	٩٧٦٦	٩٨٤٧٦	٥٣٣٢	١٣٦٩٧٩	١٣٢٨٩	٤١٥٨٨٣
المجموع		٢٢٦	٨٥٤٧٠١٣	١٧١٥٤٢٢	١٦٥٥٨٦٧	٣٣٣٦٧٥	٣٩٢٧٧٣	٢٢٨٧٠٧	١٢٨٧٣٤٥٧

* نتائج التحليل المالي لوحدات التمويل الحكومي لاتتضمن الشركات والموازنة الاستثمارية .

٢- ان المبالغ المصروفة للموازنة الجارية في ضوء نتائج التحليل المالي لوحدات التمويل الحكومي لسنة ٢٠٠٩ بلغت (٩٤٧١٣٥٦) مليون دينار (تسعة تريليون وأربعمائة وواحد وسبعون مليار وثلاثمائة وستة وخمسون مليون دينار) وشكلت نسبة (٧٤%) من المبالغ المخصصة وقد توزعت على النحو الاتي:-

أ- المبالغ المصروفة حسب التصنيف الاقتصادي للنفقات وكما مبين بالجدول ادناه :-

المبالغ /مليون دينار

نوع الانفاق	المبالغ المصروفة	نسبة المساهمة %
تعويضات الموظفين	٧٥٩٥٥٠٥	٨٠
المستلزمات السلعية	٩١٧٩٦٥	١٠
المستلزمات الخدمية	٣٦١٤٨٤	٤
صيانة الموجودات	٢٧٤٢٦٨	٣
مصروفات اخرى متنوعة	١٧٢٧١٥	٢
الموجودات غير المالية	١٤٩٤١٩	١
المجموع العام	٩٤٧١٣٥٦	١٠٠

ب- المبالغ المصروفة حسب التصنيف الاقتصادي للنفقات وعلى مستوى كل وزارة كما مبين في الجدول ادناه:-

المبالغ /مليون دينار

ت	اسم الوزارة	تعويضات الموظفين (١)	السلع والخدمات(٢)			المصروفات ألاخرى (٣)	الموجودات غير المالية (٤)	المجموع
			المستلزمات السلعية (٢ - ١)	المستلزمات الخدمية (٢ - ٢)	صيانة الموجودات (٢-٣)			
١	الدوائر الرئاسية	١١٥٥٥١	٣٩٨٧	١٨٣٣٩	٢٢٢٢	٥٨٨٠١	٦٩٦٧	٢٠٥٨٦٧
٢	الخارجية	٤٠٠	٩	٧٠	١	٢	١٩	٥٠١
٣	المالية	٦٢٨٠	٢٧٣	٤٠٤	٢٠١	٧٠	٥٥٤	٧٧٨٢
٤	الداخلية	١٩٧١٧٦	٥٧٤٩٠	٢٨٤٠	٩٠٥٥	٢٩٠	١٨٠٤٤	٢٨٤٨٩٥
٥	الصحة	١٣٠٧٣٦٣	٦٨٦٧١٥	٥٠١٢٧	٧٧٩٨٣	٢٦٩٣٠	٥٤٨٧٣	٢٢٠٣٩٩١
٦	العدل	١١٠٨٥٤	٢١٥٣٦	٥٩٠١	٣٢١٣	٣٤٠	٢٨٩٢	١٤٤٧٣٦
٧	الدفاع	٥٠٥٥٥	١١٤٧٤	٥٥٧	٥١٥	٢٣٧٤	٦٤	٦٥٥٣٩
٨	التربية	٣٦٨٥٢٥٥	٥١٧٤٣	٢٣٤٢١	٥٤١٤٢	٢٦٤١	١٢٥٦١	٣٨٢٩٧٦٣
٩	التجارة	٢١٦٦٨	١٦٥٤	٧٩١٥	٦٦٠	٥٩	٧٣٥	٣٢٦٩١
١٠	الثقافة	٥٣٤٥٦	١٨٢٠	٥٥٣٧	١١٢٣	٥٣٧	١٢٩٦	٦٣٧٦٩
١١	النقل	٥٥٤٥	٣٣٠	٤٦٤	١٦٨	١٧	١٧٧	٦٧٠١
١٢	البلديات والاشغال العامة	٩٢٦٤٧	١٦٩٦٩	٣٤٩٧٢	٣٨٨٦	٦٢	٤٥٢٦	١٥٣٠٦٢
١٣	الاعمار والاسكان	٩٢٢٢٢	٣٣٨١	٤٦٤٤	٧٦٣٠٣	٧٦	١٢٤٦	١٧٧٨٧٢
١٤	الزراعة	١٢٧٠٧١	٣١٠٠	٤٧٣٧	٢٠٤٩	٢١٠	٦٧٠	١٣٧٨٣٧
١٥	الموارد المائية	٤٢٤٧٣	٨٦٧	١٨٥٣	٥٩٩١	٣	٣	٥١١٩٠
١٦	النفط	٢٠٦٣٨	٧٠٤	٤٧٧٠	٦٨٣	٤٤٣	٧٥٩	٢٧٩٩٧
١٧	التخطيط	١٧٨٧٧	٣٧٤٧	٢١٩٥٩	١١٢٦	١٤٣٨٥	٥٦٦٦	٦٤٧٦٠
١٨	الصناعة والمعادن	١٩٨٨١	٥٧٦	٦٧٤٧٦	٥٥٩	٠	٣٨٢	٨٨٨٧٤
١٩	التعليم العالي والبحث العلمي	١٣٢٢٣٣٨	٣١٣٦٢	٢١٩١٠	٢٦٧٦٩	٥٦١٧	٢٣٤٧٤	١٤٣١٤٧٠
٢٠	الكهرباء	٩٤١٠٥	٢٣٥٤	٦٤٤٥	٨٩٠	٨	٨٣٣	١٠٤٦٣٥
٢١	الاتصالات	٤٩٥٧	٥٦٣	١٩٢٧	١٧١	٢٢	٢١٧	٧٨٥٧
٢٢	البيئة	١٢٩٥	٢٤٦	١٢٩٧	٥٥	٥٢	٣٢٠	٣٢٦٥
٢٣	الشباب والرياضة	٧٤٠	٢٣	٢٦٣	١٦	٦	١٠	١٠٥٨
٢٤	الهجرة والمهجرين	٥٨٦	٥٢	١٧٢	١٦	٢	٤٠	٨٦٨
٢٥	العلوم والتكنولوجيا	٤٤٥	١٧	٦٣	٣	١	٢٠	٥٤٩
٢٦	حقوق الانسان	٦٣٠٧	٢٨٠٢	٨٨٦	٤٧٣	١٥٥	٦١٩	١١٢٤٢
٢٧	العمل والشؤون الاجتماعية	٥١٧٤٣	٥٥٥٥	٣٢٦٣	٢٠٣١	١١٤٢	٢٣٨٣	٦٦١١٧
٢٨	ديوان الوقف السني	١٤٥١	١٢٦	٥٢٠	٣١	١٠	١٤٦	٢٢٨٤
٢٩	ديوان الوقف الشيعي	٨٧٧	٩٥	٢١٧	٢٤	٥	٧٦	١٢٩٤
٣٠	ديوان اوقاف المسيحين	١٣٩٠	٣٧٣	٤٩٣	٢٨٣	٢٤	٤٧٦	٣٠٣٩
٣١	مجلس القضاء الأعلى	٦٤٩٨	١٣	٣٤	١٤	٠	٢٩	٦٥٨٨
٣٢	هيئة السياحة	١٠٠٥	٩٠	٧٩٦	١١٢	١٠	٢٧٢	٢٢٨٥
٣٣	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	١٣٤٨٥٦	٧٩١٩	٦٧٢١٢	٣٥٠٠	٥٨٤٢١	٩٠٧٠	٢٨٠٩٧٨
	المجموع	٧٥٩٥٥٠٥	٩١٧٩٦٥	٣٦١٤٨٤	٢٧٤٢٦٨	١٧٢٧١٥	١٤٩٤١٩	٩٤٧١٣٥٦

٣- نسب تنفيذ الموازنة:

أظهرت مقارنة نتائج تنفيذ الموازنة الجارية (المصروف الفعلي / المخصص) لوحدات التمويل الحكومي لسنة ٢٠٠٩ المؤشرات التالية :-

أ- تراوحت نسب تنفيذ الموازنة الجارية للوزارات وتشكيلاتها بين (٢% - ٩٤%)، لوحظ تفاوت كبير في نسب التنفيذ حيث بلغت نسبة تنفيذ وزارة النفط (٢%)، في حين بلغت النسبة في وزارة الأعمار والإسكان (٩٤%) .

وكما موضح في الجدول المدرج ادناه:-

ت	اسم الوزارة	تعويضات الموظفين% (١)	السلع والخدمات(٢)			المصروفات ألاخرى % (٣)	الموجودات غير المالية% (٤)	المجموع%
			المستلزمات السلعية % (٢ - ١)	المستلزمات الخدمية % (٢ - ٢)	صيانة الموجودات% (٢-٣)			
١	الدوائر الرئاسية	٧١.٣	٥٤.١	٣٨.٨	٢٠.٥	٣٢.٤	٥١.٨	٤٩
٢	الخارجية	٤٩.٦	٣٣.٧	١٥.٨	٦.٤	٢٥.٢	٥٦.٧	٣٧
٣	المالية	٧٧.٨	٥١.٨	٦.٨	٨.٢	١٢.٨	١١.٧	٣٥
٤	الداخلية	٧٦.٢	١٠٤.٨	٣٢.٣	٦٢.٣	٢٨.٤	٦٥.٩	٧٨
٥	الصحة	١٠٣.٤	٤٩.٢	٨١.٩	٨٩.٨	١٠٢	٨٤.٩	٧٦
٦	العدل	١٠٠.٤	٧٦.٣	٥٧	٨٦	٩١.٥	٧٢.٣	٩٢
٧	الدفاع	٥٧.٤	٥٢.١	١٩.١	٣٣.٢	٦٩.٥	١.٥	٥٤
٨	التربية	٩٢.١	٥٣.٢	٨١.١	٨٤.٨	٧٩.٧	٧٧.٧	٩١
٩	التجارة	٦٨.٨	٨٩.٩	٨٧.٤	٦١.٩	٩٢.٩	٧٤.١	٧٣
١٠	الثقافة	٧٦.١	٧٤.٢	٧٥.٨	٥٤.٦	٩٧	٤٦.٢	٧٥
١١	النقل	٨٢.٨	٣٥.٦	٢٨.٨	٧٨.٤	١٠٠	٥١.٣	٦٨
١٢	البلديات والاشغال العامة	٣٨	٦٩.١	٥٧.٤	٥٤.٦	١٦.٩	٢٩.٤	٤٣
١٣	الاعمار والاسكان	٩٢.٨	٨٢.٥	٨١.٤	٩٨	٩٧.٦	٥٢.١	٩٤
١٤	الزراعة	٩٤.٤	٨٦.٩	٨٧.٩	٨١.٣	٩٠.٨	٥٨.٢	٩٣
١٥	الموارد المائية	٩٥.٤	٧٣.٩	٧٧.٤	٨٤	٢٢.٣	١٨.٦	٩٣
١٦	النفط*	٩٤.٧	٦٢.٩	٠.٤	٦٥.٥	٩٥.٤	٤٥.٩	٢*
١٧	التخطيط	٧٣	٤٦.٣	٤٤.٨	٤٢.٦	٥٥.٦	٣٩.٥	٥٢
١٨	الصناعة والمعادن	٨٥.٩	٧٩.٨	٩٤.١	٦٧.٥	٠	٧١.١	٩٢
١٩	التعليم العالي والبحث العلمي	٨٦.٧	٨٧	٧٣.٦	٨١.٥	٦١.٥	٧٩.٢	٨٦
٢٠	الكهرباء	٥٨.٢	٤٧.٩	٣٤.٧	٢٤.٣	٨٨.٤	٥٨.٧	٥٥
٢١	الاتصالات	٨٧.٥	٦٦.٣	١١٤.٥	٥٩.٥	٤.٦	١٦٨.٩	٨٦
٢٢	البيئة	٢٠	٥٧.٥	١٣	٢١.٢	٩٠.٥	١١.٦	١٦
٢٣	الشباب والرياضة	٨٥.٥	٦٢.٢	٧٢.٨	٥٠.٨	٩٤.٩	٢٨.٧	٧٩
٢٤	الهجرة والمهجرين	٨٤.٥	٤٩.٤	٥١.٥	٣٢.٦	٩٦.٧	٤٩.١	٦٩
٢٥	العلوم والتكنولوجيا	٩٤.١	١٠٩	٦٦.٩	١١٠.١	١٠٩.٢	١٢٦.٧	٩١

٢٦	حقوق الانسان	٧٧.٢	٢٠٢.٩	٢٢.٧	٧٠.٨	٥٦	٥٦.٧	٧٣
٢٧	العمل والشؤون الاجتماعية	٦٧.٥	٧٩.٣	٦٠.٥	٥٧	٨٢.١	٥٤.٢	٦٧
٢٨	ديوان الوقف السني	٩٠.٤	٩٧.٩	٩٧.٦	٩٩.٣	١٠٠	٩٤.٨	٩٣
٢٩	ديوان الوقف الشيعي	٧٥.٥	٩٤.٧	٩٧.٢	٩٢.٨	٤٤.١	٩٨.٦	٨١
٣٠	ديوان اوقاف المسيحيين	٦٥.٤	٨٨.٢	٨١.١	٦٧.٥	٢٤.٥	٧٠.١	٧٠
٣١	مجلس القضاء الاعلى	٥٩.٦	٦.٨	١١.٨	١٠	٠.٨	١٨.٨	٥٦
٣٢	هيئة السياحة	٦٨.٣	٧٧.٦	٧٦.٧	١٠٢.٨	٥١.٧	٧٤.٧	٧٣
٣٣	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٨٨.٧	٨١.١	٦٨.٣	٦٥.٦	٤٢.٦	٦٨.٣	٦٨
	المجموع	٨٨.٩	٥٣.٥	٢١.٨	٨٢.٢	٤٤.٠	٦٥.٣	٧٤

(*) علماً ان النسبة المتدنية في وزارة النفط جاءت نتيجة التخصيص عن كلفة انتاج النفط الخام المصدر ولم تصرف الوزارة اي مبلغ من هذا التخصيص خلال هذه السنة .

ب – عند تبويب نتائج تنفيذ الموازنة في جدول توزيع تكراري على أساس نسبة التنفيذ بطول فئة مساوي إلى (١٠) وحدات لوحظ التالي :-

اولا- سجلت كلاً من الفئتين (اقل من ٨٠%) و(اقل من ١٠٠%) اعلى تكرار لهما وهو (٨) والذي يمثل عدد الوزارات عند تلك الفئة .

ثانياً- لم تسجل الفئة (اقل من ٣٠%) أي تكرار لها وكانت النسبة ٠%.

ثالثاً- عند جمع تكرارات الفئات من (اقل من ١٠% الى اقل من ٥٠%) تبين أنها متدنية حيث سجلت (٦) تكرارات من اصل (٣٣) والذي يمثل مجموع التكرارات أي بنسبة (١٨%) . مما يدل على ارتفاع نسب التنفيذ في اغلب الوزارات. والجدول والرسم البياني أدناه يوضحان التوزيع التكراري لنتائج تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠٠٩

الفئات	التكرارات
classes	frequency
اقل من ١٠%	١
اقل من ٢٠%	١
اقل من ٣٠%	٠
اقل من ٤٠%	٢
اقل من ٥٠%	٢
اقل من ٦٠%	٤
اقل من ٧٠%	٤
اقل من ٨٠%	٨
اقل من ٩٠%	٣
اقل من ١٠٠%	٨
المجموع	٣٣

* "ان طريقة التوصل الى المدرج التكراري كانت بتقسيم نتائج التنفيذ الى عشرة فئات (مجموعات) طول كل فئة ١٠% ثم احصاء عدد الوزارات عند كل فئة تنفيذ ووضعها في عمود التكرارات ".

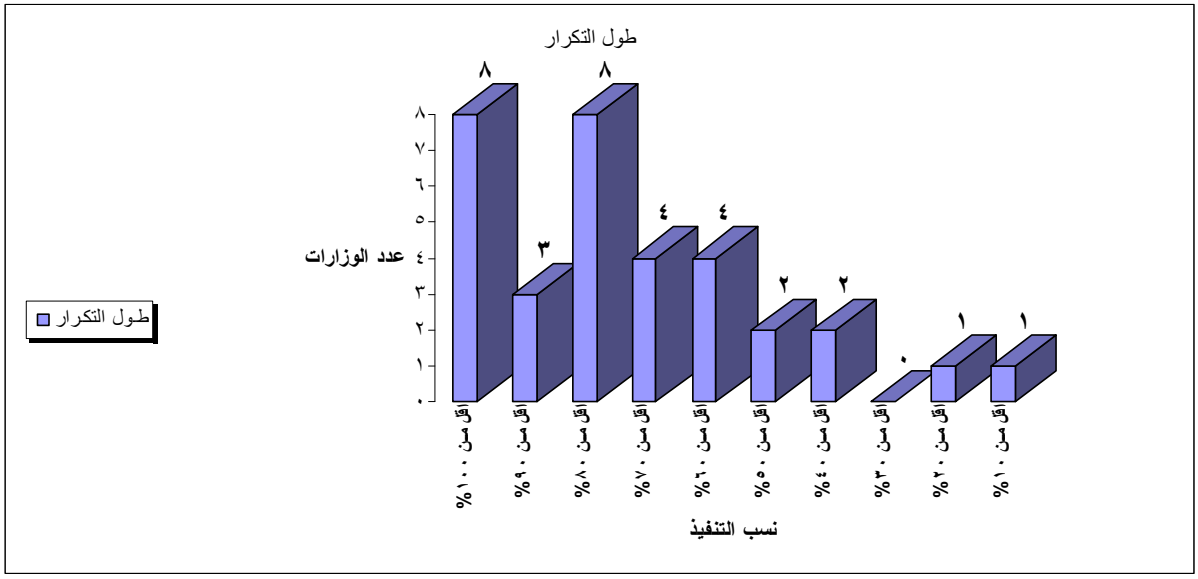

جـ ــ شكلت نسب مساهمة مصروفات الموازنة حسب أنواعها إلى إجمالي المصروفات لعدد من الوزارات وتشكيلاتها المؤشرات التالية :-

أولاً- فقرة الرواتب: تراوحت نسب تعويضات الموظفين إلى إجمالي المصاريف بين(٢٢.٤% - ٩٨.٦%)، وبلغ المعدل الاجمالي لتعويضات الموظفين (٨٠.٢%) من إجمالي مصروفات الموازنة الجارية وهذه تمثل نسبة مرتفعة الى اجمالي نفقات الموازنة الجارية الامر الذي يتطلب دراسة ذلك .

ثانياً- فقرة المستلزمات السلعية : تدني نسب المستلزمات السلعية حيث تراوحت بين (٠.٢%- ٣١.٢%) وقد بلغت نسبتها الاجمالية (٩.٧%) من إجمالي المصاريف مما يشير إلى المبالغة في التخصيصات أو عدم الدقة فيها .

ثالثاً- فقرة المستلزمات الخدمية : تراوحت نسب المستلزمات الخدمية بين(٠.٥%- ٧٥.٩%) وقدبلغت نسبتها الاجمالية(٣.٨%) من إجمالي المصاريف مما يؤشر بأن المصروفات على المستلزمات الخدمية الإجمالية ضئيلة تجاه بقية المصروفات ويترتب علية عدم الدقة في التخصيصات أو عدم تنفيذ الخدمات التي رصدت التخصيصات لها من قبل تلك الوزارات ، اضافة الى عدم مراعاة الاسس العلمية في تنفيذ الموازنة . والجدول ادناه يبين نسبة مساهمة انواع المصروفات الى اجمالي المصروفات .

الجدول يبين نسبة مساهمة انواع المصروفات الى اجمالي المصروفات

ت	اسم الوزارة	تعويضات الموظفين% (١)	السلع والخدمات(٢)			المصروفات ألاخرى% (٣)	الموجودات غير المالية% (٤)	المجموع%
			المستلزمات السلعية% (٢ - ١)	المستلزمات الخدمية% (٢ - ٢)	صيانة الموجودات% (٢-٣)			
١	الدوائر الرئاسية	٥٦.١	١.٩	٨.٩	١.١	٢٨.٦	٣.٤	١٠٠
٢	الخارجية	٧٩.٨	١.٨	١٤	٠.٣	٠.٤	٣.٧	١٠٠
٣	المالية	٨٠.٧	٣.٥	٥.٢	٢.٦	٠.٩	٧.١	١٠٠
٤	الداخلية	٦٩.٢	٢٠.٢	١	٣.٢	٠.١	٦.٣	١٠٠
٥	الصحة	٥٩.٣	٣١.٢	٢.٣	٣.٥	١.٢	٢.٥	١٠٠
٦	العدل	٧٦.٦	١٤.٩	٤.١	٢.٢	٠.٢	٢	١٠٠

٧	الدفاع	٧٧.١	١٧.٥	٠.٩	٠.٨	٣.٦	٠.١	١٠٠
٨	التربية	٩٦.٢	١.٤	٠.٦	١.٤	٠.١	٠.٣	١٠٠
٩	التجارة	٦٦.٣	٥.١	٢٤.٢	٢	٠.٢	٢.٢	١٠٠
١٠	الثقافة	٨٣.٨	٢.٩	٨.٧	١.٨	٠.٨	٢	١٠٠
١١	النقل	٨٢.٧	٤.٩	٦.٩	٢.٥	٠.٤	٢.٦	١٠٠
١٢	البلديات والاشغال العامة	٦٠.٥	١١.١	٢٢.٨	٢.٦	٠	٣	١٠٠
١٣	الاعمار والاسكان	٥١.٨	١.٩	٢.٦	٤٢.٩	٠	٠.٨	١٠٠
١٤	الزراعة	٩٢.٢	٢.٢	٣.٤	١.٥	٠.٢	٠.٥	١٠٠
١٥	الموارد المائية	٨٣	١.٧	٣.٦	١١.٧	٠	٠	١٠٠
١٦	النفط	٧٣.٧	٢.٥	١٧	٢.٤	١.٧	٢.٧	١٠٠
١٧	التخطيط	٢٧.٦	٥.٨	٣٣.٩	١.٧	٢٢.٣	٨.٧	١٠٠
١٨	الصناعة والمعادن	٢٢.٤	٠.٦	٧٥.٩	٠.٦	٠	٠.٥	١٠٠
١٩	التعليم العالي	٩٢.٤	٢.٢	١.٥	١.٩	٠.٤	١.٦	١٠٠
٢٠	الكهرباء	٨٩.٩	٢.٢	٦.٢	٠.٩	٠	٠.٨	١٠٠
٢١	الاتصالات	٦٣.١	٧.٢	٢٤.٥	٢.٢	٠.٢	٢.٨	١٠٠
٢٢	البيئة	٣٩.٧	٧.٥	٣٩.٧	١.٧	١.٦	٩.٨	١٠٠
٢٣	الشباب والرياضة	٧٠	٢.٢	٢٤.٨	١.٥	٠.٥	١	١٠٠
٢٤	الهجرة والمهجرين	٦٧.٥	٦	١٩.٩	١.٨	٠.٢	٤.٦	١٠٠
٢٥	العلوم والتكنولوجيا	٨١	٣.١	١١.٥	٠.٥	٠.٣	٣.٦	١٠٠
٢٦	حقوق الانسان	٥٦.١	٢٤.٩	٧.٩	٤.٢	١.٤	٥.٥	١٠٠
٢٧	العمل والشؤون الاجتماعية	٧٨.٣	٨.٤	٤.٩	٣.١	١.٧	٣.٦	١٠٠
٢٨	ديوان الوقف السني	٦٣.٥	٥.٥	٢٢.٧	١.٤	٠.٥	٦.٤	١٠٠
٢٩	ديوان الوقف الشيعي	٦٧.٨	٧.٤	١٦.٨	١.٨	٠.٤	٥.٨	١٠٠
٣٠	ديوان اوقاف المسيحين	٤٥.٧	١٢.٣	١٦.٢	٩.٣	٠.٨	١٥.٧	١٠٠
٣١	مجلس القضاء الاعلى	٩٨.٦	٠.٢	٠.٥	٠.٢	٠	٠.٥	١٠٠
٣٢	هيئة السياحة	٤٤	٣.٩	٣٤.٨	٤.٩	٠.٥	١١.٩	١٠٠
٣٣	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٤٨	٢.٨	٢٣.٩	١.٢	٢٠.٨	٣.٣	١٠٠
	المجموع	٨٠.٢	٩.٧	٣.٨	٢.٩	١.٨	١.٦	١٠٠

٤- تحليل فقرات (السلف ،المدينون ،الأمانات ،الدائنون)

بينت نتائج التحليل المالي أرتفاع نسب السلف والمدينون والأمانات والدائنون لسنة/٢٠٠٩ مقارنة مع سنة/٢٠٠٨، لعدد من الوزارات وتشكيلاتها وانخفاض نسبها لوزارات وتشكيلات أخرى وكما يلي:-

السلف:

ارتفع رصيد السلف لعدد من الوزارات وتشكيلاتها لسنة/٢٠٠٩ مقارنة مع سنة/٢٠٠٨، مما يعني قصور تلك الإدارات في متابعة وتصفية السلف الأمر الذي يؤشر انه ينبغي عدم تحميل السنة المالية بكامل مصروفاتها كما مبين بالجدول ادناه :

المبالغ / مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	نسبة الزيادة%
١	النفط	٢	٣٥٢٨٤٠٨	٢٥٨١٤٥٩	٣٧
٢	التخطيط	٣	٣٠٥٤	١٣٦١	١٢٤
٣	الزراعة	٢٤	٦١٣٤٦	٢٦٤١٧	١٣٢
٤	الصناعة والمعادن	٢	١٠٤٨٩٦	٢٩٠١	٣٥١٦
٥	التجارة	٢	١٥٧٤٩١٩	١١٣٩٦	١٣٧٢٠
	المجموع	٣٣	٥٢٧٢٦٢٣	٢٦٢٣٥٣٤	١٠١

في حين انخفض رصيد السلف لعدد آخر من الوزارات وتشكيلاتها لسنة/ ٢٠٠٩ مقارنة مع سنة /٢٠٠٨ نتيجة قيام تلك الدوائر بتصفية السلف والالتزام بالتعليمات المالية وتعليمات تنفيذ الموازنة . كما يجدر الاشارة الى ان مجلس القضاء الأعلى قام بتصفية فقـرة السلف لسنة ٢٠٠٩ كما موضح في الجدول أدناه :-

المبالغ / مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	نسبة الانخفاض%
١	الكهرباء	٢	(١٩)	٢٣١	١٠٨
٢	مجلس القضاء الاعلى	٢	٠	٣٠٣	١٠٠
٣	العلوم والتكنولوجيا	١	١	٣٣	٩٧
٤	الوقف الشيعي	١	٣	٧١	٩٦
٥	المالية	٤	٢٠	٣٦٢	٩٤
٦	اوقاف المسيحين	٢	٢٣	٢٠٨	٨٩
٧	الخارجية	١	٣	٢١	٨٦
٨	الوقف السني	١	١٦	١٠٢	٨٤
٩	النقل	٢	٨٥	٥١٥	٨٣
١٠	العدل	٧	٩٨٦	٥٧٩٥	٨٣
١١	التربية	٢٠	٩٧١١٣	٤٦٢٥٠٩	٧٩
١٢	الشباب والرياضة	١	١٦	٧٥	٧٩
١٣	العمل والشؤون الاجتماعية	٨	١٢٩٨	٥٣٨٩	٧٦
١٤	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	١٥	١٢٠٠٠	١٩٦٧٨	٣٩
١٥	الداخلية	٤	١٠٨٢	٣٣٠٧	٦٧
١٦	هيئة السياحة	١	٤٤	١٣٣	٦٧
١٧	الدوائر الرئاسية	٩	٣٤٩١	٧٦٥٥	٥٤
١٨	الدفاع	٣	٣٠٠٤	٦٢٥٩	٥٢
١٩	الأعمار والإسكان	٩	٣٤٩٧٩	٦٥٧٤٨	٤٧
٢٠	التعليم العالي والبحث العلمي	١٩	١٣٥٥٩٦	٢١٧٣٤٣	٣٨
٢١	البيئة	٢	٧٩٣	١١٥٩	٣٢
٢٢	وزارة الصحة	١٣	٧٦٨٥٣٦	١٠٩٤٤١٥	٣٠

٢٣	الثقافة	١٠	١٦٠٢٨	٢٠١٦٤	٢١
٢٤	حقوق الإنسان	٢	٩٧٦	١١٢٤	١٣
٢٥	الموارد المائية	٦	٢٢٦٩٢	٢٦٠٧٧	١٣
٢٦	الهجرة والمهجرين	١	٥٠	٥٨	١٤
٢٧	الاتصالات	٢	١٤٦١٠٣	١٥٠٢٧٨	٣
٢٨	البلديات والإشغال العامة	١٨	٤٥٥٨٦	٤٦٢٠٦	١
	المجموع	١٦٦	١٢٩٠٥٠٥	٢١٣٥٢١٨	٤٠

المدينون:

ارتفع رصيد المدينون لعدد من الوزارات وتشكيلاتها لسنة/٢٠٠٩ مقارنة مع سنة/٢٠٠٨، مما يعكس ضعف إجـراءات تحصـيل وتصفية الديون ، وكما مبين بالجدول ادناه :-

المبالغ / مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	نسبة الزيادة %
١	وزارة الصحة	٦	٣٩٧	٣٨٩	٢
٢	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٦	١٨٣٠	١٥٧٢	١٦
٣	المالية	٣	٢٣٩	١٩٨	٢١
٤	الأعمار والإسكان	٥	٥٤٤٤٧	٤٢٣٣٩	٢٩
٥	الموارد المائية	٦	٧٩١٥	٥٩٧٥	٣٢
٦	اوقاف المسيحين	٢	٣٨	١٩	١٠٠
٧	الثقافة	١	٨	٣	١٦٧
٨	العدل	٢	٢٢٤	٢١	٩٦٧
	المجوع	٣١	٦٥٠٩٨	٥٠٥١٦	٢٩

كما انخفض رصيد المدينون لعدد من الوزارات والتشكيلات التابعة لها مما يؤشر جدية إجراءات تصفية الديون وتجدر الإشارة إلى ان كلاً من الوزارات (الاتصالات ، النقل ، النفط) قامت بتصفية فقرة المدينين لعام ٢٠٠٩ وكما مبين في الجدول ادناه:-

المبالغ / مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	نسبة الانخفاض%
١	الاتصالات	١	٠	(٠.١)	١٠٠
٢	النقل	١	٠	(١)	١٠٠
٣	النفط	١	٠	١	١٠٠
٤	التخطيط	٢	٢٥	٣٩	٣٦
٥	التعليم العالي والبحث العلمي	١٠	١٠٥١	١١٣٢	٧
٦	الزراعة	١١	٦٣٠	٦٧٥	٧
٧	الصناعة والمعادن	١	٨٨٧٩	٩٢٣٨	٤
٨	العمل والشؤون الاجتماعية	١	٤٥	٤٧	٤
٩	الدوائر الرئاسية	٤	١٨٠٧٩	١٨١٥٢	٠.٤٠
	المجموع	٣٢	٢٨٧٠٩	٢٩٢٨٣	٢

في حين لم يحصل أي تغيير في رصيد المدينين لوزارة البلديات والإشغال العامة ووزارة التجارة وكما موضح في الجدول ادناه :-

المبالغ / مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨
١	البلديات والإشغال العامة	١	٢	٢
٢	التجارة	١	٥١	٥١
المجموع		٢	٥٣	٥٣

الأمانات:

ارتفع رصيد الأمانات لعدد من الوزارات وتشكيلاتها لسنة/٢٠٠٩ مقارنة مع سنة/٢٠٠٨، فضلاً عن وجود أمانات متراكمة منذ سنوات مما ادى إلى ارتفاع الالتزامات المترتبة عليها ويتطلب تحوط الجهات المعنية لمواجهة استرداد هذه الأمانات من قبل أصحابها بشكل طارئ، كما موضح بالجدول أدناه:-

المبالغ / مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	نسبة الزيادة%
١	الكهرباء	١	٣٥٤	٣٣٣	٦
٢	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٢٦	٣١٨١١	٢٧٣٣٠	١٦
٣	اوقاف المسيحيين	٢	٢١٦	١٧٨	٢١
٤	التخطيط	٣	٣٤٥٩	٧٨٦	٣٤٠
٥	التجارة	٢	١٢٣٨١٧	٢٨١٠١	٣٤١
٦	الصناعة والمعادن	٢	١١٥٦٧١	٩٥٨٠	١١٠٧
المجموع		٣٦	٢٧٥٣٢٨	٦٦٣٠٨	٣١٥

كما انخفض رصيد الأمانات لعدد آخر من الوزارات وتشكيلاتها وبالتالي انخفاض الالتزامات للجهات المعنية بسبب قيام أصحاب تلك الأمانات باستردادها وتجدر الإشارة الى ان ديوان الوقف الشيعي قام بتصفية فقرة الأمانات لسنة ٢٠٠٩ والجدول أدناه يوضح ذلك:-

المبالغ /مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	نسبة الانخفاض%
١	العلوم والتكنولوجيا	١	(٠.٠٢)	٣٣	١٠٠
٢	ديوان الوقف الشيعي	١	٠	٦٦	١٠٠
٣	ديوان الوقف السني	١	٠.٠٦	١١٤	١٠٠
٤	الخارجية	١	١	٢٤٣	٩٩
٥	المالية	٣	٢	٣٥٤	٩٩
٦	العمل والشؤون الاجتماعية	٨	٣٨٢٧	٦٩٥٠٩٧	٩٩
٧	مجلس القضاء الأعلى	٢	٢	٢٨٨	٩٩
٨	الدفاع	٣	٢٥	٢٠١٦	٩٩
٩	الهجرة والمهجرين	١	٦	٥٠	٨٨
١٠	هيئة السياحة	١	٢٢	١١٧	٨١

١١	البيئة	٢	٣٥	١٤٦	٧٦
١٢	الشباب والرياضة	١	١٤	٥٥	٧٥
١٣	حقوق الإنسان	٢	٣١٥	٩٧٨	٦٨
١٤	الزراعة	٢٣	٩٥٠١	٢٤٥٨٠	٦١
١٥	التعليم العالي والبحث العلمي	٢٠	٧٢١٢٥	١٨٩٢٨٩	٦٢
١٦	التربية	٢٠	٢٠٥٦١٦	٤٩٩٠٤٩	٥٩
١٧	الداخلية	٢	٢٨٧	٥٧١	٥٠
١٨	الثقافة	١٠	١٥٩٩٦	٢٧٧١٩	٤٢
١٩	الأعمار والإسكان	٩	٣٦٤٣٣	٦٠٣٥٨	٤٠
٢٠	الدوائر الرئاسية	٩	١٨٨٦٥	٢٩٨٢٩	٣٧
٢١	النقل	٢	٨٣٢	١٣٣٥	٣٨
٢٢	العدل	٧	٨٠٤١	١١٧٨٨	٣٢
٢٣	البلديات والإشغال العامة	٢٣	١١٦٩٣٩	١٤٠٣٢٧	١٧
٢٤	الموارد المائية	٦	١٨٥٠١	٢١٧١١	١٥
٢٥	وزارة الصحة	١٣	١٤١٠٦٠	١٥٧٤٨٩	١٠
٢٦	الاتصالات	٢	١١٨٤٠١	١٢٣٠٨١	٤
٢٧	النفط	٢	١٤٤٩٠٤٩	١٤٥٧٣٠٠	١
	المجموع	١٧٥	٢٢١٥٨٩٥	٣٤٤٣٩٨٣	٣٦

الدائنون :

ارتفع رصيد الدائنين لعدد من الوزارات وتشكيلاتها لسنة/٢٠٠٩ مقارنة مع سنة/٢٠٠٨، مما يؤشر عدم الاهتمام بتصفية الالتزامات وإن البعض منها يعود لسنوات سابقة والجدول أدناه يوضح ذلك:-

المبالغ /مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	نسبة الزيادة%
١	الدفاع	٢	٤٤٤	٤٤١	١
٢	المالية	٣	٣.٩	٣.٨	٣
٣	اوقاف المسيحين	١	٣٥	٣٢	٩
٤	النقل	٢	٢.٢	٢	١٠
٥	الموارد المائية	٦	١٨٩١٧	١٥٤٨٠	٢٢
٦	العدل	٣	١٥٩٣	١٢٣٣	٢٩
٧	الزراعة	٢١	٨٨٢٦٢	٦٧٠٥١	٣٢
٨	النفط	٢	٦٤٤	٤٥٢	٤٢
٩	الداخلية	٣	٥٤٦	٣٨٢	٤٣
١٠	هيئة السياحة	١	٧٧	٣٧	١٠٨
١١	التخطيط	٣	١١	٣	٢٦٧
١٢	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	١٤	١٣٧٦٩	٧٠٥٢	٩٥
١٣	الوقف السني	١	٢	٠.٢٢	٨٠٩
١٤	التجارة	١	١٧٧٠٢٤٨	١٠٨	١٦٣٩٠١٩
١٥	الهجرة والمهجرين	١	١	٠	٠
	المجموع	٦٤	١٨٩٤٥٥٥	٩٢٢٧٧	١٩٥٣

كما انخفض رصيد الدائنين لعدد اخر من الوزارات وتشكيلاتها مما يؤشر اهتمام تلك الدوائر بتصفية التزاماتها وهو مؤشر ايجابي، كما وقام ديوان الوقف الشيعي بتصفية فقرة الدائنون لسنة/٢٠٠٩ والجدول التالي يوضح ذلك:-

المبالغ /مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	نسبة الانخفاض%
١	الكهرباء	١	٣٤٩	(١٥٩)	٣٢٠
٢	الوقف الشيعي	١	٠	١	١٠٠
٣	مجلس القضاء الاعلى	١	٠.٢٠	٤١	١٠٠
٤	التعليم العالي والبحث العلمي	١٨	١٦٤٦٧	٤٤٧٠٣	٦٣
٥	وزارة التربية	٢٠	٧٧٨٣٩	١٦٧٣٤٨	٥٣
٦	حقوق الانسان	١	١٤	٢٣	٣٩
٧	العمل والشؤون الاجتماعية	٨	١٥٩٣٢٣	٢٣٤٢٠٩	٣٢
٨	وزارة الصحة	١٣	٨٥٦٠١٥	١٠٧٧١٨٦	٢١
٩	الاعمار والاسكان	٧	٢٤٦٢١	٢٩٩٢٥	١٨
١٠	الثقافة	٦	٤٤٢٦	٥١٧٧	١٥
١١	الدوائر الرئاسية	٦	١٥٧٤١	١٨٢٢٣	١٤
١٢	البلديات والاشغال العامة	١	١٢١٨	١٣٥٠	١٠
المجموع		٨٣	١١٥٦٠١٣	١٥٧٨٠٢٧	٢٧

بينما لم يحصل أي تغيير في رصيد الدائنين لوزارتي الاتصالات والصناعة والمعادن وكما موضح في الجدول ادناه:-

المبالغ /مليون دينار

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	٢٠٠٩	٢٠٠٨
١	الاتصالات	١	٥٦١	٥٦١
٢	الصناعة والمعادن	١	٩١٨٨	٩١٨٨
المجموع		٢	٩٧٤٩	٩٧٤٩

ثانياً – نتائج التحليل المالي لوحدات التمويل الذاتي

يتناول هذا القسم نتائج التحليل المالي للبيانات المالية للإدارات الممولة ذاتيا والتي صدرت بياناتها المالية للسنة المالية (٢٠٠٩) برأي ايجابي، وقد اعتمدت في هذا التحليل النسب الرئيسة التي تمكن من إعطاء صورة واضحة عن واقع إدارة الموارد الاقتصادية في هذه الإدارات والتي يمكن تصنيفها بمحورين وهي (المؤشرات المالية ، النسب المالية)، علماً ان البيانات المالية لسنة ٢٠٠٩ تمثل البيانات الصادرة للفترة من (٢٠١٠/١/١ ولغاية ٢٠١١/١/٣١) ونبين ادناه تلك المحاور :-

المحور الاول :- المؤشرات المالية وتشمل الاتي :

١- رأس المال الثابت

عند اجراء التحليل المالي لوحدات التمويل الذاتي للسنة المالية/٢٠٠٩ والخاص برأس المال الثابت(الموجودات الثابتة) لوحظ الاتي :-

أ- سجلت وزارة الكهرباء اعلى قيمة لرأس المال الثابت حيث بلغت(١٦٠٧٢٣٦) مليون دينار(تريليون وستمائة وسبعة مليار ومائتان وستة وثلاثون مليون دينار) أي بنسبة (٥١.٧%) من اجمالي رأس المال الثابت لوحدات التمويل الذاتي .

ب- سجل البنك المركزي العراقي ادنى قيمة لرأس المال الثابت حيث بلغ(٣) مليون دينار(ثلاثة ملايين دينار) .

ج- ان رأس المال الثابت لعموم الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بلغ (٣١٠٨٨٣١) مليون دينار(ثلاثة تريليون ومائة وثمانية مليار وثمانمائة وواحد وثلاثون مليون دينار). والجدول ادناه يوضح ذلك :-

المبالغ/مليون دينار

الوزارة	عدد الشركات	رأس المال الثابت	نسبة الجزء الى الكل%
مؤسسة الشهداء	١	١٦٢٢٩	٠.٥
المالية	٢	٣١١	٠
الداخلية	١	٧٥٤	٠
الصحة	١	٢١٨٢	٠.١
العدل	١	٢٤٥	٠
الدفاع	١	١١٨٠	٠
التربية	٢	٣٠٠	٠
التجارة	٢	١٣٧٤٦	٠.٤
الثقافة	٢	١٠٣١	٠
النقل	٤	١٠١٣٩٥	٣.٣
الاعمار والاسكان	١٠	٣٠١٣٤٩	٩.٧
الزراعة	٦	٥٣٧٦٨	١.٧
الموارد المائية	٢	٢١٨٩	٠.١
النفط	١٤	٧٣٠٥٩١	٢٣.٥
الصناعة والمعادن	٤٦	٢٣٢٩٥٣	٧.٥
التعليم العالي والبحث العلمي	٩	١٠٣٥٨	٠.٣
الكهرباء	١٨	١٦٠٧٢٣٦	٥١.٧
الاتصالات	١	٧٩٧	٠
العمل والشؤون الاجتماعية	٢	١٨	٠
اللجنة البارالمبية	١	٤١٠	٠
هيئة السياحة	١	٥٣٤٢	٠.٢
البنك المركزي العراقي	٢	٣	٠
شركات القطاع المختلط	٣٠	٢٦٤٤٤	٠.٩
المجموع	١٥٩	٣١٠٨٨٣١	١٠٠

٢- خسائر الشركات

أ- الشركات التي اظهرت خسائر في المرحلتين الأولى والثانية لسنة ٢٠٠٩

ان العديد من شركات التمويل الذاتي التابعة لوزارات الدولة أو الدوائر غير المرتبطة بوزارة ، أظهرت خسائر خلال السنة ٢٠٠٩ في المرحلتين(الأولى والثانية) من نتيجة النشاط على الرغم من تلقي قسماً منها منح وزارة المالية لتغطية نفقات العاملين (نفقات تشغيلية) مما يعطي مؤشراً على انخفاض الكفاءة الانتاجية ووجود حاجة ماسة لتغطية كلف العمليات التشغيلية والوقوف على دراسة ذلك ، حيث بلغ عدد الشركات الخاسرة في المرحلتين الأولى والثانية من نتيجة النشاط (٦٤) شركة (اربعة وستون شركة)، وكانت خسائر المرحلة الأولى(١٠٣٠٦٢٥) مليون دينار(تريليون وثلاثون مليار وستمائة وخمسة وعشرون مليون دينار). وايضاً بلغت خسائر المرحلة الثانية(٢٩١١٣٨) مليون دينار(مائتان وواحد وتسعون مليار ومائة وثمانية وثلاثون مليون دينار)، وبلغت منح وزارة المالية المستلمة (٧٣٧٠٥٨) مليون دينار (سبعمائة وسبعة وثلاثون مليار وثمانية وخمسون مليون دينار)، وتجدر الإشارة إلى إن كل من (مؤسسة الشهداء ، وزارة الاتصالات ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) لم تستلم منح من وزارة المالية واظهرت نتائجها خسائر في المرحلة الثانية. وكما مبين في الجدول أدناه:

المبالغ/مليون دينار

ت	شركات الوزارة أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة	عدد الشركات	سنة ٢٠٠٩		
			خسائر المرحلة الأولى	منح وزارة المالية	خسائر المرحلة الثانية
١	مؤسسة الشهداء	١	(١٥٦٩٩)	٠	(١٠٥٨٨٧)
٢	الاتصالات	١	(٢٧٩٥)	٠	(٣٣٨)
٣	الثقافة	٢	(١٠٣١٠)	٤٦٢٤	(٥٦٨٨)
٤	الدفاع	١	(٧٧٦٩)	٤١٥٠	(٣٦٤١)
٥	الزراعة	٦	(١١٧٧٦٧)	٦٣٠٣٣	(٥٢٤٥٢)
٦	الصحة	١	(٨٠٧)	١٠٥١	(٦)
٧	الصناعة والمعادن	٤٦	(٧٧٥٥٨١)	٥٨٥١٤٢	(١١٣٢٣٦)
٨	العمل والشؤون الاجتماعية	٢	(١٠)	٠	(١٠)
٩	النقل	٤	(٩٩٨٨٧)	٧٩٠٥٨	(٩٨٨٠)
المجموع		٦٤	(١٠٣٠٦٢٥)	٧٣٧٠٥٨	(٢٩١١٣٨)

ب - الشركات التي اظهرت خسائر في المرحلة الأولى وربحاً في المرحلة الثانية لسنة ٢٠٠٩.

حقق البعض الآخر من الشركات أرباحاً في المرحلة الثانية من نتيجة النشاط بعد أن اظهرت خسارة في المرحلة الأولى، وذلك لاستلامها منح من وزارة المالية، مما يؤشر بأنها لا تزال تعتمد على المنح الحكومية في أداء نشاطها، واستمرار الدعم المقدم لها مما حولها من شركات خاسرة الى شركات رابحة ، هذا وان عدد الشركات لسنة ٢٠٠٩ التي اظهرت خسائر في المرحلة الأولى وربحاً في المرحلة الثانية بلغ (٣٤) شركة(اربعة وثلاثون شركة)، إذ بلغت خسائر المرحلة الأولى (١٧٣٩٥٩٢) مليون دينار(تريليون وسبعمائة وتسعة وثلاثون مليار وخمسمائة واثنان وتسعون مليون دينار) بينما بلغت إرباح المرحلة الثانية (٣٨١٣٣٨) مليون دينار(ثلاثمائة وواحد وثمانون مليار وثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليون دينار)، وبلغت منح وزارة المالية المستلمة (١٩٧٥٤٣٠) مليون دينار(تريليون وتسعمائة وخمسة وسبعون مليار واربعمائة وثلاثون مليون دينار). وتجدر الاشارة الى ان كل من (هيئة السياحة ، وزارة الداخلية) لم تستلم منح من وزارة المالية وقد حققت ارباحاً في المرحلة الثانية. وكما موضح في الجدول التالي:-

المبالغ/مليون دينار

ت	شركات الوزارة أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة	عدد الشركات	سنة ٢٠٠٩		
			خسائر المرحلة الأولى	منح وزارة المالية	أرباح المرحلة الثانية
١	اللجنة البارالمبية	١	(٤٢٢٥)	٦٤٠٧	١٩٨٩
٢	هيئة السياحة	١	(١٠٦٤٣)	٠	٣٧١٠
٣	الاعمار والاسكان	١٠	(١٢٥٤٢٥)	٨٣٢٦١	٤٧١٠١
٤	البلديات والاشغال	١	(٩٠٢)	١٢٧٦	٦٢٠
٥	التجارة	٢	(٦٥٩٥)	٣٢٧٢٨	٢٥٦٢٦
٦	الداخلية*	١	(٢٠٢٢)	٠	٦٢٣٦
٧	الكهرباء	١٨	(١٥٨٩٧٨٠)	١٨٥١٧٥٨	٢٩٦٠٥٦
المجموع		٣٤	(١٧٣٩٥٩٢)	١٩٧٥٤٣٠	٣٨١٣٣٨

٣- سلف لإغراض النشاط

عند اجراء التحليل المالي لوحدات التمويل الذاتي للسنة المالية ٢٠٠٩ والخاص بالسلف لاغراض النشاط لوحظ الاتي :-

سجلت وزارة الاعمار والاسكان اعلى رصيد للسلف لاغراض النشاط حيث بلغت (٥٥٤٣) مليون دينار (خمسة مليارات وخمسمائة وثلاثة واربعون مليون دينار) أي بنسبة (٣٥.٢%) من مجموع السلف لاغراض النشاط ، بينما سجلت وزارة الموارد المائية ادنى رصيد لها . وبلغ رصيد السلف لاغراض النشاط لعموم الشركات العامة (١٥٧٣٩) مليون دينار(خمسة عشر مليار وسبعمائة وتسعة وثلاثون مليون دينار) ٠ والجدول التالي يوضح ذلك:-

المبالغ / مليون دينار

الوزارة	عدد الشركات	السلف لاغراض النشاط	نسبة الجزء الى الكل%
مؤسسة الشهداء	١	٧٢٤	٤.٦
المالية	٢	١	٠
الداخلية	١	١٩٠	١.٣
الصحة	١	٥١	٠.٣
الدفاع	١	١	٠
التربية	٢	١٠١	٠.٦
الثقافة	٢	٢٢٤	١.٤
النقل	٤	٣٩٧٨	٢٥.٣
الاعمار والاسكان	١٠	٥٥٤٣	٣٥.٢
الزراعة	٦	١٨٠	١.١
الموارد المائية	٢	(٩)	(٠.١)
النفط	١٤	٥٤٧	٣.٥
الصناعة والمعادن	٤٦	١٦٨٢	١٠.٧
التعليم العالي والبحث العلمي	٩	١٧	٠.١
الكهرباء	١٨	٣٩٢	٢.٥
اللجنة البارالمبية	١	٤٤٠	٢.٨
شركات القطاع المختلط	٣٠	١٦٧٧	١٠.٧
المجموع	١٥٠	١٥٧٣٩	١٠٠

(*) ان الدائرة المعنية في وزارة الداخلية هي المديرية العامة للرعاية الاجتماعية والصحية / صندوق شهداء الشرطة .

٤- أرصدة الحسابات المدينة والدائنة

شكلت أرصدة الحسابات المدينة والدائنة نسبة كبيرة في عناصر المركز المالي للشركات العامة للسنة المالية (٢٠٠٩) والمترتبة بذمة أو لصالح (دوائر وشركات الوزارات نفسها، دوائر وشركات وزارات أخرى، القطاع الخاص، الدوائر المنحلة) وان بعضاً منها متراكم منذ سنوات سابقة فضلاً عن فقدان المستندات والسجلات في أحداث سنة/٢٠٠٣ وما تلاها من أعمال التخريب والتدمير الذي خلق وضعاً صعباً لمعرفة الجهات التي عليها الالتزامات لمتابعتها، ليتم دراستها وتحليلها وتحديد أسبابها للعمل على إستحصالها أو تسديدها وإجراء التسويات القيدية اللازمة لمعالجتها في السجلات المحاسبية فضلا عن ضعف إجراءات وجدية الإدارات في تصفيتها . وادناه اهم المؤشرات :-

أ - أرصدة الحسابات المدينة:

ان أرصدة الحسابات المدينة (باستثناء حسابات ١٦٣-١٦٦١-١٦٧١)* لـ (١٦٠) شركة بلغت (٦٤٩٨٠٤٠) مليون دينار (ستة تريليون واربعمائة وثمانية وتسعون مليار واربعون مليون دينار) وقد سجلت وزارة الكهرباء اعلى رصيد لها حيث بلغت (٤٣٠٤٩٠٧) مليون دينار (اربعة تريليون وثلاثمائة واربعة مليار وتسعمائة وسبعة ملايين دينار) أي بنسبة (٦٦.٢%) من مجموع المدينين مما يدل على ضعف مقدرة الادارة في استحصال ديونها . وكما موضح ذلك في الجدول اللاحق .

ب- أرصدة الحسابات الدائنة :

اما صافي أرصدة الحسابات الدائنة (عدا حسابات ٢٦٣-٢٦٦١-٢٦٦٦-٢٦٦٧-٢٦٧-٢٦٨)* لـ(١٦٠) شركة فقد بلغ (١٠٢٣٤٣٥١) مليون دينار (عشرة تريليون ومائتان واربعة وثلاثون مليار وثلاثمائة وواحد وخمسون مليون دينار) وقد سجلت وزارة الكهرباء اعلى رصيد حيث بلغ (٥٩١١١٢٠) مليون دينار (خمسة تريليون وتسعمائة واحدى عشر مليار ومائة وعشرون مليون دينار) أي بنسبة (٥٧.٨%) من مجموع الدائنون مما يدل على عدم تسديد الادارات المعنية الديون التي بذمتها . والجدول ادناه يبين كشف بالحسابات المدينة والدائنة ونسبها .

المبالغ / مليون دينار

اسم الوزارة	عدد الدوائر	الحسابات المدينة	الحسابات الدائنة	نسبة الجزء الى الكل(المدينون)%	نسبة الجزء الى الكل(الدائنون)%
مؤسسة الشهداء	١	٣٢٥٠	٢٥	٠.١	٠
المالية	٢	٣٤٦٠	٣٠٩٢	٠.١	٠
الداخلية	١	١٢	١٢٢	٠	٠
الصحة	١	٢٠٩	٣٦٢٢	٠	٠
العدل	١	٢٢٤	٤	٠	٠
الدفاع	١	١٤٠١	٩٩٠	٠	٠
التربية	٢	١٦٣	٢٣١٥	٠	٠
التجارة	٢	١٧٣٧١٨	٢٨٦٥٩٢	٢.٧	٢.٨
الثقافة	٢	٢٥٢	٣٩٧٩	٠	٠
البلديات والاشغال	١	٣٥	١٠٩٠	٠	٠
النقل	٤	٣٨٠٠٨	٩١٩٦٠	٠.٥	٠.٩
الاعمار والاسكان	١٠	٤١٩٤٧٨	٨٩٠٣٣٢	٦.٥	٨.٧
الزراعة	٦	١١٠٩١٢	٧١٤٤٧	١.٧	٠.٧

* الحسابات المستثناة هي :(حسابات جارية مدينة ، تأمينات لدى الغير ، السلف لاغراض النشاط)

* الحسابات المستثناة هي :(حسابات جارية دائنة ، تأمينات مستلمة ، حساب مديرية التقاعد العامة ، مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، استقطاعات لحساب الغير ، دائنو توزيع الارباح).

الموارد المائية	٢	١٩٨٩٣	٢٥٨١٧	٠.٣	٠.٣
النفط	١٤	٨٣٠٧٢٦	١٥٠٤٩٧٣	١٢.٨	١٤.٧
الصناعة والمعادن	٤٦	٤٩٨٨٧٩	١٣٤٤٣٧٩	٧.٧	١٣.١
التعليم العالي والبحث العلمي	٩	٣٥١٢	٢٩٠٧٠	٠.١	٠.٣
الكهرباء	١٨	٤٣٠٤٩٠٧	٥٩١١١٢٠	٦٦.٢	٥٧.٨
وزارة الاتصالات	١	٩٤٩٦	١١٩٤٢	٠.١	٠.١
العمل والشؤون الاجتماعية	٢	٠	٢	٠	٠
اللجنة البارالمبية	١	٢٤	٠	٠	٠
هيئة السياحة	١	٣٨٩٩٤	١٤٤١٩	٠.٦	٠.٢
البنك المركزي العراقي	٢	٦٦	٣٩	٠	٠
شركات القطاع المختلط	٣٠	٤٠٤٢١	٣٧٠٢٠	٠.٦	٠.٤
المجموع	١٦٠	٦٤٩٨٠٤٠	١٠٢٣٤٣٥١	١٠٠	١٠٠

٥- التدفقات النقدية:-

يهدف تحليل التدفقات النقدية إلى:-

- تقويم مقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية.
- تقويم مقدرة الشركة على توزيع الأرباح وتلبية التزاماتها.
- تقويم كفاءة الإدارة بالتصرف بالموجود النقدي.
- أسباب الاختلاف بين صافي الأرباح وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية.

فقد أظهرت نتائج تحليل التدفقات النقدية للأنشطة(التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) ل (١٤١) شركة (مائة وواحد واربعون شركة) لسنة ٢٠٠٩ النتائج التالية :-

أ- صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة:-

أولاً: سجل صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي لأغلب الشركات اشارة (موجب) أي ان المدفوعات النقدية اقل من المقبوضات النقدية، وبلغ عدد الشركات(١١٣) (مائة وثلاثة عشر شركة) من أصل(١٤١) شركة (مائة وواحد واربعون شركة) ويعد هذا النشاط من الأنشطة الرئيسية من بين الأنشطة الثلاثة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية).

ثانياً: سجل صافي التدفقات النقدية للنشاط الاستثماري لبعض الشركات اشارة (سالب) أي ان المدفوعات النقدية اكثر من المقبوضات النقدية، وبلغ عددها (٥٢) شركة (اثنان وخمسون شركة) من اصل (١٤١) شركة (مائة وواحد واربعون شركة) والذي يؤشر ضعف عوائد الاستثمارات، في حين سجلت شركات اخرى وعددها(٨٨) شركة (ثمانية وثمانون شركة) اشارة (موجب) والذي يؤشر نجاح السياسة الاستثمارية لهذه الشركات. ولم تسجل شركة واحدة أي نشاط حيث ان مدفوعاتها النقدية مساوية لمقبوضاتها النقدية .

ثالثاً:- سجل صافي التدفقات النقدية للنشاط التمويلي لـ(٢٠) شركة(عشرين شركة) إشارة(موجبة) من أصل(١٤١) شركة(مائة وواحد واربعون شركة) ويعود ذلك الى منح وزارة المالية المستلمة ،في حين بلغت شركات أخرى عددها(١٠٤) شركة (مائة واربعة شركة) سجلت صافي التدفقات التمويلية اشارة(سالبة) أي ان المدفوعات أكثر من المقبوضات النقدية. ولم تسجل (١٧) شركة(سبعة عشر شركة) أي نشاط حيث ان مدفوعاتها النقدية مساوية لمقبوضاتها النقدية والجدول أدناه يوضح ذلك:-

المبالغ / مليون دينار

اسم الوزارة أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة	عدد الشركات	صافي التدفق النقدي من الأنشطة			المجموع
		التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية	
مؤسسة الشهداء	١	٢٥٦٩١	٠	٠	٢٥٦٩١
المالية	٢	٢٨٨٥	(١٧٨٩)	(١٢٣١٨)	(١١٢٢٢)
العدل	١	٧٥٨	١	٠	٧٥٩
التجارة	٢	٥١٦٤٨	١٠٥٠١٦	١٧٩٠١٥	٣٣٥٦٧٩
الاعمار والاسكان	١٠	(٢٢٢١٨٥)	(٧٤٣٣٦)	(٣٤٨٩٢)	(٣٣١٤١٣)
الزراعة	٦	١٩٤٤٨	(٢٥٠)	٠	١٩١٩٨
الموارد المائية	٢	٣٩٩٧	(٥٥٤)	(١٩٨٤)	١٤٥٩
النفط	١٤	٤٧٣٤٩٧	(٨٧٣٠٩)	(١٠٤٤٠٨)	٢٨١٧٨٠
الصناعة والمعادن	٤٦	٨٤٠٧٢٥	٨٥٩٩٦	(٧٠٤٥٣٥)	٢٢٢١٨٦
التعليم العالي والبحث العلمي	٩	١١٨١٨	٣٣٥٤	٠	١٥١٧٢
الكهرباء	١٨	(١٨١٥٥٦)	(٤٩٠٢)	٢٣٣٢٤٢	٤٦٧٨٤
شركات القطاع المختلط	٣٠	١٣٥٥	٩١٤	(٧٥٠)	١٥١٩
المجموع	١٤١	١٠٢٨٠٨١	٢٦١٤١	(٤٤٦٦٣٠)	٦٠٧٥٩٢

ب – نسب كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:-

عند نسبة كل فقرة من فقرات التدفقات النقدية الى اجمالي التدفقات لوحظ الاتي :-

١- سجلت نسبة التدفقات التشغيلية الى اجمالي التدفقات نسبة (١٦٩.٢%) من اجمالي التدفقات النقدية .

٢- سجلت نسبة التدفقات الاستثمارية الى اجمالي التدفقات نسبة (٤.٣%) من اجمالي التدفقات النقدية .

٣- سجلت نسبة التدفقات التمويلية الى اجمالي التدفقات نسبة (-٧٣.٥%) من اجمالي التدفقات النقدية .

والجدول أدناه يوضح ذلك:

النسب المالية للتدفقات النقدية

اسم الوزارة أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة	عدد الشركات	التشغيلية إلى إجمالي صافي التدفق النقدي%	الاستثمارية إلى إجمالي صافي التدفق النقدي%	التمويلية إلى إجمالي صافي التدفق النقدي%
مؤسسة الشهداء	١	١٠٠	٠	٠
المالية	٢	(٢٦)	١٦	١١٠
العدل	١	١٠٠	٠	٠
وزارة التجارة	٢	١٥	٣١	٥٣
الاعمار والاسكان	١٠	٦٧	٢٢	١١
الزراعة	٦	١٠١	(١)	٠
الموارد المائية	٢	٢٧٤	(٣٨)	(١٣٦)
النفط	١٤	١٦٨	(٣١)	(٣٧)
الصناعة والمعادن	٤٦	٣٧٨	٣٩	(٣١٧)
التعليم العالي والبحث العلمي	٩	٧٨	٢٢	٠
الكهرباء	١٨	(٣٨٨)	(١٠)	٤٩٩
شركات القطاع المختلط	٣٠	٨٩	٦٠	(٤٩)
المجموع	١٤١	١٦٩.٢	٤.٣	(٧٣.٥)

٦- تحليل الايرادات والمصروفات

اجرينا عملية المقارنة بين الايرادات المتحققة لشركات ووحدات التمويل الذاتي للسنة المالية ٢٠٠٩ مع مصروفاتها وفيما يلي اهم المؤشرات :-

أ- **الايرادات :**

تفاوتت شركات التمويل الذاتي في تحقيقها للايرادات بانواعها (ايراد النشاط السلعي ،ايراد النشاط التجاري، ايراد النشاط الخدمي، ايراد التشغيل للغير، كلفة الموجودات المصنعة داخلياً، الفوائد وايجارات الاراضي، الاعانات، الايرادات التحويلية* ، الايرادات الاخرى) حيث سجلت وزارة الكهرباء اعلى ايراد بلغ (٤١٥٧٠١٩) مليون دينار (اربعة تريليون ومائة وسبعة وخمسون مليار وتسعة عشر مليون دينار) وبنسبة (٣١%) من اجمالي الايرادات في حين سجلت مؤسسة الشهداء ادنى ايراد بلغ (٢٩) مليون دينار(تسعة وعشرون مليون دينار) وبنسبة مساهمة بلغت (٠.٠٠٠٠٢%) والجدول ادناه يوضح ذلك :-

المبالغ / مليون دينار

اسم الوزارة	فقرات الايرادات									المجموع
	ايراد النشاط السلعي	ايراد النشاط التجاري	ايراد النشاط الخدمي	ايراد التشغيل للغير	كلفة الموجودات المصنعة داخلياً	الفوائد وايجارات الاراضي	الاعانات	الايرادات التحويلية	الايرادات الاخرى	
	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	
مؤسسة الشهداء	٠	٠	١٣	٠	٠	٠	٠	١٣	٣	٢٩
المالية	٤	٠	١٢٢٨٨	٣٢٩٤٩	١٢٤٥١	١٩٢٦٧	٠	٢٨٣٥	٢٠٢٠	٨١٨١٤
الداخلية	٠	٤٠١	٨٩٠	٠	٠	١٢	٠	٧٥٤٠	٢٩١٦	١١٧٥٩
الصحة	٠	٩	١٤٠٢٦	٠	٠	٠	٠	١٠٥٢	١٤٢	١٥٢٢٩
العدل	٨٥٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤	٨٨٦
الدفاع	٦	٥٤٥	٠	٢٢٣٧	٤	٠	٠	٤١٥٣	٢	٦٩٤٧
التربية	٠	٠	١٤١٩٧	٠	٠	٠	٠	٥٧	٨١٤	١٥٠٦٨
التجارة	٣٧٨٩١	٣٠٧٨١٧	٢٠٨٩٨	٠	٠	٣٩٣٨٥	٠	٢٥١٥٨٨٩	١٨٠٨٩	٢٩٣٩٩٦٩
الثقافة	٠	١٨	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٤٦٢٤	١	٤٨٤٣
البلديات والاشغال	٠	٥٤٨	١٢٢٧	١٣	٠	٦١٦	٠	١٦٥٣	٠	٤٠٥٧
النقل	٧٦٢٢	٥	٣٥٣٨٠	٣٢٥	٠	١٢	٠	٧٩٢٣٣	١١٧١٣	١٣٤٢٩٠
الاعمار والاسكان	٤٨٣٩٣٩	١٢٤٧	٨٠١٨	٨٤٦٦	٠	٤٧	٠	١٠٢٣٤٠	٣٧٦٣٧	٦٤١٦٩٤
الزراعة	٣١٦٧٠	١٤٩٣	١٨٨٥	٠	٠	١٥١٢	٥٨٥	٦٣١٨٢	٢١٩٤	١٠٢٥٢١
الموارد المائية	٩٧١١٨	١١٩	٦	٠	٠	٠	٠	١٠٦	٤٦٢٦	١٠١٩٧٥
النفط	٢٢٠٨٣٤٣	٣١٠١٩٧	٢٣١٤٩٥	٥٦١٣٣٦	٤٧٣٥	٢٣٩	٠	٥٦٩٣٩	٦٨٢٥٥	٣٤٤١٥٣٩
الصناعة والمعادن	٧٩٤٤١٩	١٨٧٥٠	٢٨٧٨٠	٥٣٦٨	٣٦٢٧	٨٢	٠	٦٦٢٥١٩	٩٨٩٤٤	١٦١٢٤٨٩
التعليم العالي	٠	٢	٣٨٤٠١	٠	٠	٦٨٤	٠	٧٤	٣٢٣	٣٩٤٨٤
الكهرباء	١٨٥٧٠٦٩	١١٣٥١١	١٠٣٨٧	٧٧٩٨	٣٠٥٦	٢٩٣٣	٠	٢٠٦٤١٤٠	٩٨١٢٥	٤١٥٧٠١٩
الاتصالات	٠	٠	١٦٦٤	٠	٠	٠	٠	١	٢٦٠٦	٤٢٧١
العمل والشؤون الاجتماعية	٢٠	٠	٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	٦	٥٦

* بما فيها منح (الخزينة العامة) وزارة المالية.

اللجنة البارلمبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٤٠٧	٠	٦٤٠٧
هيئة السياحة	١٧٩٦٥	٠	٣٩٨	٠	٠	٠	٠	١٥٠٤٢	١٢١	٣٣٥٢٦
البنك المركزي العراقي	٠	٠	٣٠	٠	١٥	٠	٠	٠	٧	٥٢
امانة بغداد	٠	٠	٣٥٦٢	٠	٠	٠	٠	٠	٨٥١	٤٤١٣
شركات القطاع المختلط	٢٥٥٩٢	١٥٧٨٨	١١٢٣٢	٢٢٧٠	٣٤١٢	٢٠٣٣	٠	١٤٦	١٥٩٤	٦٢٠٦٧
المجموع	٥٥٦٢٥١٠	٧٧٠٤٥٠	٤٣٤٩٧٧	٦٢٠٧٩٢	٢٧٢٨٥	٦٦٨٣٧	٥٨٥	٥٥٨٧٩٤٥	٣٥١٠٢٣	١٣٤٢٢٤٠٤

وعند مقارنة نسبة كل فقرة من فقرات الايرادات الى مجموع الايرادات لوحظ ان الايرادات التحويلية وعلى مستوى جميع الوزارات سجلت اعلى نسبة بلغت (٤١.٦%) في حين سجلت كلفة الموجودات المصنعة داخلياً ادنى نسبة وبلغت (٠.٢%) . والجدول ادناه يوضح نسبة كل فقرة من فقرات الايرادات الى مجموعها وعلى مستوى الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة .

اسم الوزارة	فقرات الايرادات									المجموع %
	ايراد النشاط السلعي%	ايراد النشاط التجاري%	ايراد النشاط الخدمي%	ايراد التشغيل للغير%	كلفة الموجودات المصنعة داخلياً%	الفوائد وايجارات الاراضي%	الاعانات %	الايرادات التحويلية%	الايرادات الاخرى%	
	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	
مؤسسة الشهداء	٠	٠	٤٥	٠	٠	٠	٠	٤٥.٣	٩.٧	١٠٠
الداخلية	٠	٣.٤	٧.٦	٠	٠	٠.١	٠	٦٤.١	٢٤.٨	١٠٠
الصحة	٠	٠.١	٩٢.١	٠	٠	٠	٠	٦.٩	٠.٩	١٠٠
الدفاع	٠.١	٧.٨	٠	٣٢.٢	٠.١	٠	٠	٥٩.٨	٠	١٠٠
التربية	٠	٠	٩٤.٢	٠	٠	٠	٠	٠.٤	٥.٤	١٠٠
التجارة	١.٣	١٠.٥	٠.٧	٠	٠	١.٣	٠	٨٥.٦	٠.٦	١٠٠
الثقافة	٠	٠.٤	٤.١	٠	٠	٠	٠	٩٥.٥	٠	١٠٠
البلديات والاشغال	٠	١٣.٥	٣٠.٢	٠.٣	٠	١٥.٢	٠	٤٠.٨	٠	١٠٠
النقل	٥.٧	٠	٢٦.٣	٠.٢	٠	٠	٠	٥٩	٨.٧	١٠٠
الاعمار والاسكان	٧٥.٤	٠.٢	١.٢	١.٣	٠	٠	٠	١٥.٩	٥.٩	١٠٠
الزراعة	٣٠.٩	١.٥	١.٨	٠	٠	١.٥	٠.٦	٦١.٦	٢.١	١٠٠
التعليم العالي	٠	٠	٩٧.٣	٠	٠	١.٧	٠	٠.٢	٠.٨	١٠٠
الاتصالات	٠	٠	٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	٦١	١٠٠
اللجنة البارلمبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠	٠	١٠٠
هيئة السياحة	٥٣.٦	٠	١.٢	٠	٠	٠	٠	٤٤.٩	٠.٤	١٠٠
امانة بغداد	٠	٠	٨٠.٧	٠	٠	٠	٠	٠	١٩.٣	١٠٠
البنك المركزي العراقي	٠	٠	٥٧.٨	٠	٠	٢٩.٥	٠	٠	١٢.٧	١٠٠
شركات القطاع المختلط	٤١.٢	٢٥.٤	١٨.١	٣.٧	٥.٥	٣.٣	٠	٠.٢	٢.٦	١٠٠
المجموع	٤١.٣	٥.٥	٣.٢	٤.٥	٠.٢	٠.٥	٠.٦	٤١.٦	٢.٦	١٠٠

ب- **المصروفات :**

تفاوت حجم المصروفات للشركات العامة وحسب فصولها (الرواتب والاجور ، المستلزمات السلعية ، المستلزمات الخدمية ، مقاولات وخدمات ، مشتريات بضائع بغرض البيع ، الفوائد وايجارات الاراضي ، الاندثارات ، المصروفات التحويلية والمصروفات الاخرى) والبالغة (١٢١٦٤٦١٢) مليون دينار (اثنا عشر تريليون ومائة واربعة وستون مليار وستمائة واثنا عشر مليون دينار) حيث سجلت وزارة الكهرباء اعلى مصروف بلغ (٤٠٣٢٣٠١) مليون دينار(اربعة تريليون واثنان وثلاثون مليار وثلاثمائة وواحد مليون دينار) وبنسبة مساهمة بلغت (٣٣.١%) في حين سجلت وحدات البنك المركزي العراقي الممولة ذاتياً ادنى مصروف بلغ (٢٣) مليون دينار (ثلاثة وعشرون مليون دينار) وبنسبة مساهمة (٠.٠٠٠١%) والجدول التالي يوضح ذلك :-

المبالغ / مليون دينار

اسم الوزارة	فقرات المصروفات									المجموع
	الرواتب والاجور	المستلزمات السلعية	المستلزمات الخدمية	مقاولات وخدمات	مشتريات بضائع بغرض البيع	فوائد وايجارات الاراضي	الاندثار	المصروفات التحويلية	المصروفات الاخرى	
	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	
مؤسسة الشهداء	٨١٨٧	١٤٤٠	٤٨٨٤	٠	٠	٠	١٢٠١	٨٩٨٧٩	٣٢٥	١٠٥٩١٦
المالية	٢٢٦٢٤	١١٧٧	٥١٨٠	١٢٤٢٦	٩,٥٩٩	٠	٢٢٩٨	٢,٤٦١	١٨٤	٥٥٩٤٩
الداخلية	١٨٨٢	٤٤٦	٨٨٤	٠	٠	٠	١٠١	٢١٩٩	٠	٥٥١٢
الصحة	١٣٢٢٢	٥٦٨	٨١٦	٠	٠	٠	٢٣٨	٣٩٣	٠	١٥٢٣٧
العدل	٠	٠	١٣	٠	٠	٠	١	١٧	٣	٣٤
الدفاع	٨٤٦٢	١٢٤٩	٢٠٠	١٨٤	٣٩٨	٠	٨٠	٠	٢٧	١٠٦٠٠
التربية	٨١٨٩	١٩٠	٦٦٤	٠	٠	٠	٨٥	٠	٠	٩١٢٨
التجارة	١٦١٩٣٣	٢٠٨٠٢٦	١١٨١٤	٠	٢٤٢٧٥٣١	٠	٥٧١٩	١٣٢٠٠	٢٣٠٣	٢٨٣٠٥٢٦
الثقافة	٩٥٣٤	٣٩٤	٤٥٤	٠	٠	٠	١٤٦	٠	٣	١٠٥٣١
البلديات والاشغال	٨٦٧	٧٧٠	١٠٥٤	٠	٠	٠	٠	١٥	١١٦	٢٨٢٢
النقل	١١٩٧٣٠	٩٨٢٨	٦٧٨٩	٠	٠	٦٠	٦٨١١	٦٤	٩٤٣	١٤٤٢٢٥
الاعمار والاسكان	١٧٢٤٤٩	١٨٣٢٤١	٥٢٩٢٥	١٥٣٦٥٩	٠	٨٠	٣٦٦٦	٦٦٣٤	٤٣٠٧٤	٦١٥٧٢٨
الزراعة	٧٩٨٥٦	٥١٩٤٠	٣٩٧٧	٦٠٧٤	٢٥١٣	٦٠٧٤	٤٤٧٦	٣٩	٢٤	١٥٤٩٧٣
الموارد المائية	١١٠٥٠	٢٩٤٤٠	٤٠٦٠٥	١٢٩٢٣	٠	٠	٢٢٣	٣	٢١	٩٤٢٦٥
النفط	١٠٣٩١٥٦	٤٨١٨١٠	٣٢٧٨١٥	١٢٢٧٦	٩٢٩٥١	٤١	٥٠٠٤٧	٣٤٦٨٢	١٠٧٦٥١	٢١٤٦٤٢٩
الصناعة والمعادن	١٢١٦١٦٧	٣٧٢٥٧٢	٦٤٤٠٥	٧٤٠٨٥	١٣٨٦٣	٢٢٦٨	٢٢٦٥١	١٤٤٣	٢٩٩٥٠	١٧٩٧٤٠٤
التعليم العالي	٢٢٣١٦	٩٩٧	٦٨٧٠	٢	٠	٢	٦٤٨	٥٦٨	٢٤٥	٣١٦٤٨
الكهرباء	١٠٤١٩٧١	١١٩٦٤٥٥	٦٤٨٧٠	١٧٦٧	١٥٩٧٧٨٢	٩٨	٦٠٠٠٨	٩٣٢٨	٦٠٠٢٢	٤٠٣٢٣٠١
الاتصالات	٢٩٦٩	١٤٠	٥٢٦	٠	٠	٠	٨٢٣	٢	١٥٠	٤٦١٠
العمل والشؤون الاجتماعية	١٢٥	٣١	٦	٠	٠	٠	٥	٠	٠	١٦٧
اللجنة البارالمبية	١٦٠٩	١٢٣	٥٢٠	٠	١٩٤٤	٠	٣٠	٨	١٨٦	٤٤٢٠
هيئة السياحة	٢٣٨٤٣	٣٤٢٥	١١٨٠	١٥٥	٧٢	٠	٣٣٠	٢	٨٠٩	٢٩٨١٦
امانة بغداد	٢٦٥٨	٩٠	٣٤٩	٠	٠	٠	٧٠	٠	٠	٣١٦٧
البنك المركزي العراقي	١٤	٠	٨	٠	٠	٠	١	٠	٠	٢٣
القطاع المختلط	٢٤٧٥٠	١٩٩٤٦	٧٠٧٩	٢٨٣	١٥٣	٦٧٥	٢٨٧٧	٧١٢	٢٧٠٦	٥٩١٨١
المجموع	٣٩٩٣٥٦٣	٢٥٦٤٢٩٨	٦٠٣٨٨٧	٢٧٣٨٣٤	٤١٤٦٨٠٦	٩٢٩٨	١٦٢٥٣٥	١٦١٦٤٩	٢٤٨٧٤٢	١٢١٦٤٦١٢

وعند مقارنة نسبة كل فقرة من فقرات المصروفات الى مجموع المصروفات لوحظ ان مشتريات البضائع بغرض البيع سجلت اعلى نسبة بلغت (٣٤.١%) في حين سجلت الفوائد وايجارات الاراضي ادنى نسبة بلغت (٠.١%) والجدول التالي يوضح ذلك :-

اسم الوزارة	فقرات المصروفات									
	الرواتب والاجور %	المستلزمات السلعية %	المستلزمات الخدمية %	مقاولات وخدمات %	مشتريات بضائع بغرض البيع %	فوائد وايجارات الاراضي%	الاندثار %	المصروفات التحويلية %	المصروفات الاخرى %	المجموع %
	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	
مؤسسة الشهداء	٧.٧	١.٤	٤.٦	٠	٠	٠	١.١	٨٤.٩	٠.٣	١٠٠
المالية	٤٠.٤	٢.١	٩.٣	٢٢.٢	١٧.٢	٠	٤.١	٤.٤	٠.٣	١٠٠
الداخلية	٣٤.١	٨.١	١٦	٠	٠	٠	١.٨	٣٩.٩	٠	١٠٠
الصحة	٨٦.٨	٣.٧	٥.٤	٠	٠	٠	١.٦	٢.٦	٠	١٠٠
العدل	٠	٠	٣٩	٠	٠	٠	٣	٤٩.١	٩	١٠٠
الدفاع	٧٩.٨	١١.٨	١.٩	١.٧	٣.٨	٠	٠.٨	٠	٠.٣	١٠٠
التربية	٨٩.٧	٢.١	٧.٣	٠	٠	٠	٠.٩	٠	٠	١٠٠
التجارة	٥.٧	٧.٣	٠.٤	٠	٨٥.٨	٠	٠.٢	٠.٥	٠.١	١٠٠
الثقافة	٩٠.٥	٣.٧	٤.٣	٠	٠	٠	١.٤	٠	٠	١٠٠
البلديات والاشغال	٣٠.٧	٢٧.٣	٣٧.٤	٠.٥	٠	٠	٠	٠.٥	٤.١	١٠٠
النقل	٨٣	٦.٨	٤.٧	٠	٠	٠	٤.٧	٠	٠.٧	١٠٠
الاعمار والاسكان	٢٨	٢٩.٨	٨.٦	٢٥	٠	٠	٠.٦	١.١	٧	١٠٠
الزراعة	٥١.٥	٣٣.٥	٢.٦	٣.٩	١.٦	٣.٩	٢.٩	٠	٠	١٠٠
الموارد المائية	١١.٧	٣١.٢	٤٣.١	١٣.٧	٠	٠	٠.٢	٠	٠	١٠٠
النفط	٤٨.٤	٢٢.٤	١٥.٣	٠.٦	٤.٣	٠	٢.٣	١.٦	٥	١٠٠
الصناعة والمعادن	٦٧.٧	٢٠.٧	٣.٦	٤.١	٠.٨	٠.١	١.٣	٠.١	١.٧	١٠٠
التعليم العالي	٧٠.٥	٣.١	٢١.٧	٠	٠	٠	٢	١.٨	٠.٨	١٠٠
الكهرباء	٢٥.٨	٢٩.٧	١.٦	٠	٣٩.٦	٠	١.٥	٠.٢	١.٥	١٠٠
الاتصالات	٦٤.٤	٣	١١.٤	٠	٠	٠	١٧.٩	٠	٣.٢	١٠٠
العمل والشؤون الاجتماعية	٧٥.٢	١٨.٦	٣.٤	٠	٠	٠	٢.٨	٠.١	٠	١٠٠
اللجنة البارالمبية	٣٦.٤	٢.٨	١١.٨	٠	٤٤	٠	٠.٧	٠.٢	٤.٢	١٠٠
هيئة السياحة	٨٠	١١.٥	٤	٠.٥	٠.٢	٠	١.١	٠	٢.٧	١٠٠
امانة بغداد	٨٣.٩	٢.٨	١١	٠	٠	٠	٢.٢	٠	٠	١٠٠
البنك المركزي العراقي	٦١	١.٢	٣٥.٣	٠	٠	٠	٢.٣	٠	٠.٣	١٠٠
القطاع المختلط	٤١.٨	٣٣.٧	١٢	٠.٥	٠.٣	١.١	٤.٩	١.٢	٤.٦	١٠٠
المجموع	٣٢.٨	٢١.١	٥.٠	٢.٣	٣٤.١	٠.١	١.٣	١.٣	٢.٠	١٠٠.٠

المحور الثاني : النسب المالية

يمكن تعريف النسبة المالية بأنها علاقة بين رقمين أو اكثر من ارقام القوائم المالية بما تعكس طبيعة الأوضاع المالية التي تمر بها المنشأة ، كما وتمثل ترجمة للقوائم المالية ثم تحليلها بغرض معرفة المركز المالي للمنشأة ومستوى النقدية وربحيتها.

وتنقسم النسب المالية حسب اهميتها الى عدة انواع اهمها :-

اولاً:- نسب السيولة : هي نسب تقوم بربط الموجودات المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في الفترة قصيرة الأجل.

ثانياً:- نسب النشاط : تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد أو خلق المبيعات من موجوداتها .

ثالثاً:- نسب الربحية : وتبين مدى قدرة المنشاة على توليد أرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة.

وفيما يلي النسب المالية لوحدات التمويل الذاتي للسنة المالية ٢٠٠٩

ت	اسم الوزارة	عدد الدوائر	نسبة التداول	سرعة دوران النقدية	نسبة المخزون الى رأس المال العامل	نسبة السيولة السريعة	صافي الربح الى المبيعات %	المبيعات الى صافي الموجودات %	نسبة مجمل الربح الى المبيعات%	نسبة عائد الاستثمار
١	مؤسسة الشهداء	١	١١٨.٥	٠	٠	١١٨	(٨٢٣٩٥٣)	٠	(١٢٢١٥٨.٤٨)	(٢.٤٨)
٢	المالية	٢	٢.٤	١.٣١	٠	٢	٢٦.٤٣	٧٢	٢٦.٥٩	٠.١٧
٣	الداخلية	١	٩٨.١	٠.٠٦	٠	٩٨	٤٨٢.٩٧	٢	(١٥٦.٦١)	٠.٢٨
٤	الصحة	١	٠.٧	٤.٣٢	٠	١	(٠.٠٤)	٨	(٥.٧١)	٠
٥	الدفاع	١	١.٣	٣٢.٣٩	٢.٦٢	١	(١٣٠.٣٩)	٢	(٢٧٨.٢٠)	(١.٢٩)
٦	التربية	٢	١	٠.٥٣	٠		٤١.٨٥	٤٨	٣٥.٧١	٠.٢٢
٧	التجارة	٢	١	٠.١	٢٣٨.٢٢	١	٣٠.٥٣	٧	(٧.٨٦)	٠.٠٣
٨	الثقافة	٢	٠.٥	(٠.٨٧)	٠	٠	(٢٦٠٢.٢٧)	٠.٢	(٤٧١٦.٧٤)	(١.٤)
٩	البلديات والاشغال	١	٣.٢	٠.٤٨	٠	٠	٣٤.٦٨	٠	(٥٠.٤٧)	٠.١٦
١٠	النقل	٤	٠.٧	١.٢٢	٠	١	(٢٢.٢٣)	٠	(٢٢٤.٧٥)	(٠.٠٥)
١١	الاعمار والاسكان	٩	١.٤	١.٤	١.٨	١	٥.٤٣	١٦	(١٥.٦٠)	٠.٠٢
١٢	الزراعة	٦	١.١	٠.٥١	٢٨.٨١	١	(١٤٩.٢٣)	١	(٣٣٥.٠٥)	(٠.١٧)
١٣	الموارد المائية	٢	١.١	٣٩.٨٩	٠	١	٧.٨٥	٤٤	٣.٠٥	٠.١٥
١٤	النفط	١٤	١.٣	٥.٤٩	١١.٥٩	١	٣٨.٩٨	٥	٣٩.٦٥	٠.٣١
١٥	الصناعة والمعادن	٤٦	٠.٨	١.٧٩	(٣٦.١٦)	١	(١٣.٨٤)	٤	(٩٤.٨٠)	(٠.٠٦)
١٦	التعليم العالي	٩	١.٢	١.٠٢	٠.٠١	١	١٩.٦٧	٥	١٩.٤٢	٠.١٤
١٧	الكهرباء	١٨	٠.٨	٦.٦٨	(١.٠١)	١	١٦.٦٨	١	(٨٩.٥٧)	٠.٠٤
١٨	الاتصالات	١	٠.٥	٤.٦٥	٠	٠	(٢٠.٣١)	٢	(١٦٧.٩٩)	(٠.٠٣)
١٩	العمل والشؤون الاجتماعية	٢	٤.٧	٠.٣٥	٠.٣٧	٢	(٤٧.٦٦)	١	(٤٧.٩٨)	(٠.٠٦)
٢٠	اللجنة البارالمبية	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.٧٢
٢١	هيئة السياحة	١	١.١	٠.٥٤	٠	١	٢٠.٢	١٠	(٥٧.٩٦)	٠.٠٥
٢٢	البنك المركزي العراقي	٢	٩.٧	٠.٢٥	٠	٩.٧	٩٦.٧٢	١١	٢٣.٥٧	٠.٠٨
٢٣	شركات القطاع المختلط	٣٠	١.٥	٢.٤٢	٢٧.٣٣	١	١.٣٤	٣	٢.٩٨	٠

وفيما يلي تفسير للنسب المالية الواردة في الجدول اعلاه :-

١- نسبة التداول : وهي مقياس لمقدرة المنشأه على الوفاء بالتزاماتها الجارية الى الامد الذي يغطي أو يؤمن حقوق الدائنين في الامد القصير وتشير ارتفاع هذه النسبة الى سهولة الوفاء بالالتزامات المالية وقد تراوحت هذه النسبة وحسب نتائج التحليل المالي لوحدات التمويل الذاتي للسنة المالية ٢٠٠٩ بين (٠ _ ١١٨.٥) .

٢- سرعة دوران النقدية : وهي قدرة الوحدة النقدية على توليد المبيعات وقد تراوحت هذه النسبة بين(-٠.٨٧ _ ٣٩.٨٩).

٣- نسبة المخزون الى رأس المال العامل : وهي النسبة التي تبين العلاقة بين المخزون وصافي رأس المال العامل (الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة) وتفيد في معرفة القدر الذي يمكن ان ينخفض اليه المخزون قبل ان تهدد امكانية المنشأة على الوفاء بألتزاماتها . وقد تراوحت النسبة بين(-٣٦.١٦ _ ٢٣٨.٢٢) .

٤- نسبة السيولة السريعة : وهي النسبة التي تقيس مقدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الاجل دون الاعتماد على المخزون السلعي بأعتبار المخزون السلعي اقل الاصول المتداولة قابلية للسيولة ويحتاج الى وقت حتى يتحول الى نقدية . وقد تراوحت هذه النسبة بين (٠ _ ١١٨).

٥- نسبة صافي الربح الى المبيعات : وهو مؤشر يقيس كفاءة المنشأة في تحقيق الربحية .وقد تراوحت هذه النسبة بين (-٨٢٣,٩٥٣ _ ٤٨٢.٩٧) .

٦- المبيعات الى صافي الموجودات : مؤشر يفيد في قياس الكفاءة المتحققة في استخدام الموجودات الثابتة وتحديد مدى فعالية استثمار الاموال في هذه الموجودات بهدف الرقابة على حجم الاستثمار فيها والتخطيط لتقليصها أو توسيعها في المستقبل .ان ارتفاع المعدل هو مؤشر جيد لانه يعكس زيادة المبيعات وانخفاض القيمة الدفترية للموجودات الثابتة . وقد تراوحت النسبة بين (٠_ ٧٢) ٠

٧- نسبة مجمل الربح الى المبيعات : مقياس لقابلية كل منشأة على الإنتاج والبيع بربحية ويفيد في تحديد كمية الربح الواجب إضافته الى كلفة البضاعة المباعة أي انها تبين الى أي درجة يمكن لسعر البيع ان ينخفض دون ان تتحمل المنشأة خسارة في عملياتها الإنتاجية . وقد تراوحت هذه النسبة بين (-١٢٢١٥٨.٤٨_٣٩.٦٥) .

٨- نسبة عائد الاستثمار : مؤشر يوضح العلاقة بين الربح ورأس المال المستثمر ويهدف الى قياس الاداء والربحية ويمكن اعتبارها اداه للحكم على مدى نجاح عمليات المنشأة . وقد تراوحت النسبة بين (-٢.٤٨_ ٠.٧٢) .

الفصـــل الرابع
((شؤون الديوان ونتائج تنفيذ العمل الرقابي))
للفترة من ١/١ ولغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

متابعة تنفيذ خطة العمل الرقابي

١- خطط الديوان لتدقيق(٥٤٣) إدارة مركزية حكومية خاضعة للرقابة وقـد بلغ عدد الإدارات المدققة فعـلاً (٥١٧) إدارة بنسبة انجاز بلغت(٩٥%) . تم التخطيط لتدقيق(٣٥٩) إدارة مركزية أخرى خاضعة للرقابة وبلغ عدد المدقق منها فعلاً(٢٥٩) بنسبة بلغت(٧٢%) إما بالنسبة للإدارات الفرعية فقد تم التخطيط لتدقيق (١١٥٣) أدارة فرعية وقـــد بلغ عدد المدقق فعلاً(٧٥٠) إدارة بنسبة انجـــاز بلغت(٦٥%) وكانت نتائج مخرجات العمل الرقابي كما مبينا أدناه :

نوع التقرير	المخطط	المنجز	نسبة الانجاز
العقود	١٣٥٥	١٥١٥	%١١٢
تقرير دوري	٥٨١	٤٠٩	%٧٠
حساب ختامي	٧٦٦	٥١٧	%٦٧
حساب ختامي متراكم	٤٨١	١٣٥	%٢٨
نتائج أعمال	٦٠٨	٥٦٤	%٩٢
تقييم الأداء	٢٦٧	٨٢	%٣١
زيارة تفتيشية	٢٩٤	١٦٥	%٥٦
* الأخرى	١١	٦٣٦	%٥٧٨٢
المجموع	٤٣٦٣	٤٠٢٣	%٩٢

من أسباب تدني الانجاز هو :-

أ - وجود عجز في الطاقات الرقابية المطلوبة بلغت نسبة (٢٠%) موزعة على كافة الدوائر الرقابية وبنسب مختلفة .

ب - تأخر الإدارات الخاضعة للرقابة عن تقديم بياناتها في المواعيد المقررة لتقديمها وفقا لمتطلبات أعداد البيانات المالية خلافا لتعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد ٢٧٣٩٨ في ٢٠٠٨/١٠/٢٧ ، حيث بلغ عدد البيانات المالية غير المقدمة (١١٨) وهي تشكل نسبة (١٠%) مما مخطط له للبيانات المالية (المتراكم ، السنة الحالية) وكما موضح في الجدول أعلاه .

٢ - أنجز قسم تقويم الأداء (٧١) تقارير عن الرقابة التخصصية والتي كانت تتمثل في الشؤون الصحية والبيئية والزراعية والتربوية والهندسية.

متابعة إجراءات الديوان في مجال الإصلاح الإداري

- لتحقيق أهداف الديوان وسد العجز الموجود في طاقاته الرقابية فقد عمل الديوان على استقطاب العناصر الكفـوءة والفاعلـة من خلال اعتماد آلية جديدة في التعيين بالاختصاصات المطلوبة(محاسبة ، أدارة أعمال، قانون) قائمة على أساس علمي تتمثل باختبارات شفوية وتحريرية قام بها نخبة من خبراء هذا الديوان وتم الاستعانة بالأساتذة الجامعيين ذلـك لتحقيـق الحياديـة والاستقلالية وجعل نجاحهم شرط من شروط التعيين .
- تقدم(٣٤٠٩) خريج للتعين من بغداد والمحافظات وتم اختيار(٢٨٩) متقدم من الذين اجتازو تلك الاختبارات وتم زجهـم فـي دوره تدريبية لمدة شهرين وقد نجح(٢٥٤) مشارك فقط وسوف يتخذ الديوان الإجراءات اللازمة لتعيينهم.

* تمثل التقارير الأخرى (تدقيق رواتب، قوائم الإيفاد والسفر للدرجات الخاصة، شكاوى، منح ، أي تكليفات أخرى) .

- واستمر الديوان بدوره الريادي في تنمية الموارد البشرية وتطوير قابليات وقدرات الفرق التدقيقية وزجها في دورات تدريبية داخل العراق وخارجه في مختلف الجوانب الفنية والمهنية وخلق كادر من المدربين قادر على تدريب العاملين في الديوان وتزويدهم بالخبرات الفنية اللازمة لأداء عملهم على أفضل وجه إضافة إلى أقامته دورات تدريبية لمنتسبي الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة هذا وقد شملت البرامج التدريبية المحاور التالية مصنفة طبقا لاماكن أقامتها :-

١. دورات تدريبية خارج العراق:

شارك الديوان في تدريب الكوادر الفنية والإدارية بواقع (٨٩) دورة وكان عدد المشاركين في الدورات الخارجية (١٩٣٤) مشارك .

٢. الدورات المقامة داخل العراق

اولاً – الدورات المقامة في مقر الديوان لمنتسبي الديوان والوزارات الأخرى

انطلاقا من توجه الديوان نحو أقامة نواة لمركز تدريبي يقدم الخدمات والعون الفني لدعم الإدارات الخاضعة للرقابة وتطوير قابليات وقدرات العاملين فيها بغية دعم أدائهم وتطوير مؤسساتهم ونظرا لما من أهمية في ذلك فقد أقام الديوان دورات تدريبية لمنتسبي الديوان والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وبلغ عدد الدورات المقامة في مقر الديوان (١٦) دورة وكان عدد المشاركين في هذه الدورات (٢٦٣) مشارك .

ثانياً – الدورات التدريبية المقامة في المراكز التدريبية في بغداد والمحافظات

حسب توجه الديوان باكتساب الخبرات العلمية والفنية من المراكز التدريبية المتخصصة بلغ عدد الدورات التي شارك بها منتسبي الديوان (٤٦)دورة وبلغ عدد المشاركين (٢٤٩) مشارك .

جـ – ورش العمل والاجتماعات والمؤتمرات واللجان واللقاءات

اولا – المقامة خارج العراق

- يسعى الديوان لتبادل الخبرات بين المنظمات العالمية مثل (الاسوساي، الانتوساي، والاربوساي، والبنك الدولي، UNDP) وعقد اللقاءات والاجتماعات في مجال العمل الرقابي والبالغ(٣٨) ورشة حيث بلغ عدد المشاركين(١٣٦) مشارك.
- المشاركة في المؤتمر العلمي لكلية التقنية والإدارية.

ثانيا – ورش العمل المقامة في مقر الديوان

التسلسل	اسم الورشة	تاريخ الورشة
١	ورشة عمل حول موضوع (أصلاح القطاع المصرفي في العراق)	٢٠١٠/٣/٢٥
٢	ورشة عمل في اربيل حول الحكومة الالكترونية	١٢-٢٠١٠/٤/١٤
٣	لجنة المشتركة التي ستقوم بدراسة وتدقيق قوائم الكلف المصرفية والمخطط صرفها لمشاريع تطوير الحقول النفطية في إقليم كردستان	٢٠١٠/٦/٢٠
٤	تقييم جودة العمل الرقابي	٢٠١٠/٥/٢٧

- استنادا إلى المادة (ثالثا) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ (المعدل) والذي ينص على قيام الديوان بتقديم العون الفني في المجالات المالية والمحاسبية وما يتعلق بها من أمور إدارية وتنظيمية . ندرج أدناه نشاطات أقسام الديوان ضمن هذا النص :

أ ــ قسم الدراسات :

قام هذا القسم بتقديم (٦٨٨) استشارة داخلية وخارجية والتي تم فيها الاستيضاح وبيان الرأي في الأمور الخاصة والى غيرها من الأمور الفنية الدراسية . إضافة إلى ما ورد قام القسم بإعداد (٨) برنامج وإعداد(٢) دراسة وكراس المعايير الدولية لرقابة الجودة(٢٠٠/١/٢٠٢) وتقييم بحث(ورقة معدة بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء). إضافة إلى ما ورد قام القسم بإعداد ورقة عمل(تقويم

أداء مكاتب المفتشين العموميين) ودراسة خاصة بقانون المصارف العراقية رقم(٩٤) لسنة/٢٠٠٤ للمواد (٢٧,٢٨,٣٣) وكما شارك في مؤتمرين الاول على الرقابة الداخلية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والثاني مؤتمر الانتوساي(لجنة تدقيق المعلومات في الصين) وتم إعداد نموذج محتويات المحاور الرئيسية والفرعية لتقرير تقويم الأداء للوحدات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح وإعداد دليل المنهاج الحديث للتدقيق .

ب ــ قسم الشؤون القانونية :

قدم الديوان عددا من الاستشارات القانونية لتوضيح التعليمات والاستفسارات عن التشريعات المالية والتعليمات المتعلقة بها والتي ترد إلى الديوان من الإدارات الخاضعة لرقابته حيث قدم (١٨٩) استشارة لجهات خارجية و(٥٥٠) استشارة داخلية لتوضيح الغموض الذي يكتنف بعض الفقرات القانونية ومتابعة (١٠) دعاوي مقامة من قبل الديوان والمشاركة في (٣٢) لجان تحقيقيه داخلية ومنها (٤) لجنة تضمين و(٨) لجنة سيارات فضلا عن مهام أخرى تتعلق بمتابعة الجوانب القانونية للعمل الرقابي وإصدار اثنين من البحوث القانونية فضلا عن مهام أخرى تتعلق بمتابعة الجوانب القانونية للعمل الرقابي .

جـ – قسم المعايير :

قام القسم بإصدار التقرير السنوي للديوان لسنة ٢٠٠٩ وتم أعلام كل من رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والأمانة العامة لمجلس الوزراء وكافة الدوائر المعنية واللجان المختصة في مجلس النواب والوزارات الواردة في التقرير وكما اصدر التقارير الفصلية لكل من الفصل (الاول والثاني والثالث والرابع) والعمل على أعداد التقرير السنوي للديوان لسنة ٢٠١٠ والقسم بصدد أعداد مشروع دليل التدقيق رقم (٨) حول استخدام العينات الإحصائية في التدقيق.

د – قسم الترجمة :

عمل القسم على ترجمة العديد من الوثائق التي ترد من المنظمات والمؤسسات الرقابية الدولية فضلا عن المراسلات مع الأجهزة الرقابية الأجنبية وتحقيق التواصل الدولي والجدول التالي يوضح تفاصيل النشاط في هذا الجانب .

الموضوع	العدد
المراسلات	٢٥١
العقود	١٧٦
التقارير	٥٤
المجلات	٣

هـ – مركز الحاسبة :

اولا – شعبة المعلومات :

يسعى ديوان الرقابة المالية إلى تحقيق الأتمتة في العمل الرقابي حيث قام بتطوير ومتابعة تطبيقات الأنظمة التي سبق انجازها منها(نظام صندوق دعم الموظفين، نظام الإفراد، نظام الإحصاءات المالية، نظام السن القانوني، ونظام الرواتب، ونظام إحصاء الشهادات، ونظام التخطيط والمتابعة) وكذالك المشاركة في لجنة النسخ الاحتياطي (backup) وإضافة إلى نشاطات القسم بصيانة الحاسبات، الطابعات، أجهزة الاستنساخ وتنصيب البرامج وحسب متطلبات العمل والدورات التدريبية متابعة الأنظمة التي تم انجازها وإجراء التعديلات عليها أن وجدت.

ثانيا– شعبة الانترنت :

استمرار الديوان وعبر شعبة الانترنت وعلى موقعة الالكتروني بنشر(٥٥) تقرير رقابة أداء تخصصي عن النشاط الصناعي الصحي والزراعي والتربوي والبيئي والهندسي والتعليمي إضافة إلى عدد من المراسلات الصادرة والواردة من والى الشعبة وبواقع (٦١٩) رسالة مرسلة و(٢٢٠٠) رسالة واردة ونشر اللقاءات والمؤتمرات التي يعقدها السيد رئيس الديوان على الموقع المخصص للديوان وعلى العنوان التالي:ــ

www.bsairaq.net

ثالثا – شعبة الشبكات :

الاستمرار في متابعة خدمة البريد الالكتروني مع جميع المحافظات وحل المشاكل الطارئة المتعلقة به وبشكل يومي . السيطرة على المبدلات (Cisco switch) في جميع الطوابق مركزياً وتأمينها. نصب وصيانة أجهزة الاتصالات التلفونية (IP PHONE) لجميع أقسام الديوان وحسب الحاجة والسيطرة عليها عن طريق (CALL MANAGER). وقد قامت الشعبة بزيارة ميدانية إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا للمشاركة في ورشة عمل للحكومة الالكترونية للاطلاع على ماتم تنفيذه من المشروع .

و – فريق التدقيق الالكتروني:

ضمن خطة الفريق لسنة ٢٠١٠ القيام بتدقيق(١٢) من الدوائر الخاضعة للتدقيق وقد قام بانجاز(٥) دوائر خاضعة للتدقيق .

ز – فريق رقابة الجودة :

قام الفريق بالتخطيط لتدقيق(١١٥) تقرير معد للإصدار و(٧٨) تقرير صادر وقد أنجز التقارير المعدة للإصدار(١٥١) تقرير و(١٠٠) تقرير صادر بنسبة انجاز(١٣١%)، (١٢٨%)على التوالي.

ح – قسم الإحصاءات المالية :

يتولى هذا القسم إعداد قاعدة بيانات خاصة بمبالغ التخصيصات السنوية الممنوحة للوزارات كافة والإدارات غير المرتبطة بوزارة وكذلك المصروفات الإجمالية وللسنوات ٢٠٠٩,٢٠٠٨,٢٠٠٧ للتحقق من نسبة التنفيذ ومدى التزام تلك الادارات بقانون الموازنة العامة للدولة في الإنفاق حسب أبواب الموازنة . وإعداد قاعدة بيانات عن التحليل المالي والتدفقات النقدية من خلال التقارير الصادرة للوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وإجراء المقارنة بين نسب(نمو وانخفاض السلف ، المدينون ، الأمانات ، الدائنون) لجميع وحدات التمويل الذاتي والتمويل المركزي . وإعداد تقارير عن مشاريع الموازنة الاستثمارية وتقرير عن موضوع تعدد مصادر التمويل وكذلك إعداد تقرير عن تخصيصات المشاريع الواردة في المنهاج الاستثماري والخاصة بالتشكيلات التابعة للوزارات ضمن تخصيصات ديوان الوزارة ،كما قام القسم أيضاً بتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع الممولة من المنحة الأمريكية وكذلك بيانات حساب صندوق تنمية العراق(dfi) وشارك القسم في لجنة إعادة هيكلية المصارف الاختصاصية وكذلك المشاركة في فريق مكافحة غسيل الأموال.

ط – لجنة التدقيق المتقاطع :

صدر عن لجنة التدقيق المتقاطع ثلاثة تقارير خلال السنة تضمنت عددا من المخالفات في تكرار استلام رواتب مع الإعانات والقروض الميسرة والرواتب التقاعدية وذلك عن تكرار صرف الرواتب بين الادارات وتم رفع التقارير إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

ي – قسم الرقابة الداخلية :

اولا – شارك القسم في اللجنة التدقيقية الخاصة بتدقيق حالات التلاعب والاختلاس الحاصلة في رواتب أمانة بغداد بالمشاركة مع اللجنة العامة في أمانة بغداد وتم أعداد كتاب لمجلس الوزراء ونسخة منه إلى أمانة بغداد .

ثانياً – اقتراح ضوابط موحدة لغرض السيطرة على الموجودات الثابتة والمخزنية وتم تعميمها على الدوائر الرقابية في بغداد والمحافظات لإبداء الرأي بها ومن ثم أقرارها والعمل بها .

ثالثاً – تم تقديم مقترح لتعديل قانون الإيفاد والسفر وفق التغيرات الحاصلة في الوقت الحاضر من حيث استخدام العملة المحلية في تثبيت المخصصات الليلية واعدة النظر بالمبالغ الواردة في القانون لكي تتلائم مع الوضع الاقتصادي المالي .

ك – نشاط الهيئة الفنية :

تم تشكيل الهيئة الفنية برئاسة مدير عام دائرة الشؤون الفنية والدراسات وقد عقدت الهيئة خلال الفصل قرابة(٤) اجتماعات نوقش فيها المواضيع التالية:

١- السلف المرفوعة عن العقود في سير العمل .

٢- آلية التقييم وفق منهجية الرادار .

ل – فريق الأرشفة الالكترونية EDMS

قام فريق التنفيذ والتصميم خلال هذه الفترة بتصميم وتنفيذ عدة(PROCESSES) اعتماداً على التحليل المقدم من قبل فريق التحليل وان العمليات هي :-

١ – الوارد العام .

٢ – صادر الفنية والإدارية .

٣ – صادر مكتب رئيس الديوان .

وحسب متطلبات واحتياجات عمل ديوان الرقابة المالية وإكمالاً لما تم البدء به في المرحلة السابقة وخلال هذه الفترة تم أعطاء دورات عديدة لتدريب موظفي الديوان على كيفية التعامل مع النظام وكيفية الاستفادة منه بالإضافة إلى تثبيت النظام على جميع حاسبات موظفي ديوان الرقابة المالية.

متابعة الإجراءات المتعلقة بموضوع صرف الأموال

إن إجراءات الديوان في هذا الجانب تتم عن طريق مراعاة التخصيصات المالية المقدرة في موازنة ديوان الرقابة المالية لعام ٢٠١٠ والتقيد بها حسب فصول الموازنة وندرج أدناه تصنيف المصاريف لسنة ٢٠١٠ .

تصنيف المصاريف لسنة ٢٠١٠ المتوافقة مع GFS	الترميز الجديد لهيكل حسابات سنة ٢٠١٠			اعتمادات سنة ٢٠١٠	المصروف للفترة من ١/١ لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١	نسبة المصروف من ١/١ لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١ إلى أجمالي الاعتمادات
البيان	القسم	المستوى الأول	المستوى الثاني			
المجموع الكلي للقسم				٧٠ , ٩٤٢,٧٧١,٤٥٠	٤٧,٠٣٨,٥٢٥,٣١٢	%٦٦
رواتب وأجور	٢	٠١	٠١	٤٤,٨٦٢,٤٣١,٤٥٠	٣٠,١٣٣,٣٦٣,١٢١	%٦٧
المساهمات الاجتماعية(الرواتب والمكافآت التقاعدية)	٢	٠١	٠٢	١,٥٥٧,١٦٠,٠٠٠	١,٣٣٣,٢٢٣,٣٣٦	%٨٦
المستلزمات السلعية	٢	٠٢	٠١	١,٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٧٣,١٩٨,٨٨٤	%٧٣
المستلزمات الخدمية	٢	٠٢	٠٢	١٧,٠٧٨,٠٠٠,٠٠٠	١١,٥٠٢,٣٥٢,٢٩٩	%٦٧
منافع المساعدات اجتماعية	٢	٠٧	٠٢	٥٨,٥٠٠,٠٠٠	٥٨,٥٠٠,٠٠٠	%١٠٠
الصيانة	٢	٠٢	٠٣	١,٠٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٠٤,٧٠٦,٦٠٤	%٦٩
نفقات أخرى متنوعة	٢	٠٨	٠٢	٢٦٦,٠٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٩٥,٤٥٠	%٤٣
الموجودات الثابتة	٣١	٠١	٠١	٤,٥٦٥,٦٨٠,٠٠٠	٢,١٢٠,٠٢٥,٦١٨	%٤٦
الأصول طبيعية(غير المنتجة)	٣١	٠١	٠٢	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	%٠

متابعة نشاطات الديوان في مجال تفعيل دور الأجهزة الرقابية الأخرى

يعمل ديوان الرقابة المالية وبشكل دائم على تعزيز أواصر التعاون بين الأجهزة الرقابية المتمثلة بالديوان والهيئة العامة للنزاهة ومكاتب المفتشين العموميين في الوزارات حيث بلغ عدد الكتب المرسلة إلى هيئة النزاهة (٤٥١) كتاب شملت عدد من المواضيع المتعلقة بنتائج التدقيق في الإدارات الخاضعة للرقابة كما بلغ عدد الكتب المرسلة إلى مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات خلال

الفترة موضوع البحث (٣٢٠٤) كتابا تمثلت بنتائج تدقيق العقود ونتائج الزيارات التفتيشية وتصفية الملاحظات الرقابية ونتائج أعمال الرقابة والتدقيق للإدارات الخاضعة للرقابة والمتضمنة أهم الملاحظات الرقابية والتوصيات اللازمة بشأنها ووفق الكشف المرفق طي كتابنا هذا.

اجتماعات مجلس الرقابة المالية

عقد مجلس الرقابة المالية (٧٢) جلسة ، وجلسة استثنائية واحدة ترأسها السيد رئيس الديوان ناقش خلالها (٤٤٧) تقريرا عن البيانات المالية وكما مبين أدناه :

نوع الحساب	العدد
البيانات المالية الصادرة برأي ايجابي	٦٨
البيانات المالية الصادرة برأي ايجابي مقيد	١٣٠
البيانات المالية الصادرة برأي سلبي	٢
التقارير التي حصلت الموافقة على إصدارها بكتاب اعتذار	١١
البيانات المالية والتقارير التي لم تحصل الموافقة على إصدارها وسوف يعاد عرضها على المجلس	٣٣
التقارير التي حصلت الإجابة عليها بالاعتذار عن أبداء الرأي	٥
تقارير تقويم أداء	٩
تقارير نتائج أعمال الرقابة والتدقيق	٧
تقارير تدقيق عقود	١٨٢
المجموع	٤٤٧

بالإضافة إلى قيام مجلس الرقابة المالية بمناقشة العديد من الأمور التنظيمية المتعلقة بنشاطات الديوان والتي كانت بحـــدود (١٠١) موضوع وإصدار التوجيهات الخاصة بشأنها .

نشاطات الديوان في المجالات الأخرى

- أستضاف العراق الاجتماع الدوري للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في المملكة الأردنية الهاشمية / عمان بتاريخ ٢٠١٠/١/٣١ وقد تم مناقشة قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٩٠٥ لسنة ٢٠٠٩ ومسودة خطة العراق التي ستقدم إلى مجلس الأمن الدولي في شهر نيسان / ٢٠١٠.
- قام الديوان بأعداد برنامج تدقيقي حول كيفية تدقيق الأموال الممنوحة إلى الكيانات السياسية المتنافسة في الانتخابات من خلال صرف الأموال العامة في وزارات الدولة ودوائرها وتم توجيه كتاب إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتزويد الديوان بأسماء الكيانات السياسية المنافسة في الانتخابات وأسماء أعضاء تلك الكيانات وعناوينهم الرسمية ومقدار المنحة المقدمة من المفوضية للدعاية الانتخابية لكل مرشح.
- وجهه ديوان الرقابة المالية دعوة إلى السادة المفتشين العاميين في وزارات الدولة كافة لعقد لقاء في مقر الديوان ترأسه السيد رئيس الديوان الدكتور عبد الباسط تركي سعيد وأن الدعوة جاءت انطلاقاً من أيمان الديوان بالارتقاء بالعملية الرقابية للنهوض بها نحو الأفضل وصولاً إلى مرحلة تقويم الأداء لعام ٢٠١٠ لوزارات العراق مؤكداً على ضرورة التنسيق بين عمل ديوان الرقابة المالية وعمل مكاتب المفتشين العموميين من خلال تعزيز الصلة بينها وبين الهيئات الرقابية وان يكون التعاون مستمر وقائم على أساس الشفافية والموضوعية لتحقيق الهدف المنشود .
- ترأس السيد رئيس الديوان اللقاء الذي تم بحضور السادة النواب والسادة رؤساء الدوائر والكادر المتقدم في الدوائر والأقسام ورؤساء الهيئات الرقابية لغرض إلقاء الضوء على أعمال صندوق تنمية العراق (DFI) واليات انتقاله إلى الجانب العراقي.
- حضر السيد رئيس الديوان (رئيس لجنة الخبراء الماليين في اجتماع مجلس الأمن الدولي المنعقد في نيويورك بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٢ لتقديم تقرير حكومة العراق (الفصل الثاني) استناداً إلى قرار مجلس الأمن (٢٠٠٩/١٩٠٥) والتقى على هامش الاجتماع بممثلي مكتب المراقب المالي للأمم المتحدة لمناقشة تصفية اعتمادات برنامج النفط مقابل الغذاء .
- حضر السيد رئيس الديوان في المملكة العربية السعودية اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة العربية لأجهزة الرقابة العليا .

- استضاف الديوان في عمان الاجتماع الدوري للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وحضور جلسة مجلس الأمن الدولي وتقديم تقرير حكومة العراق الفصل الثالث والأخير وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٠٥/ (٢٠٠٩) .
- حضر السيد رئيس الديوان اجتماعات المؤتمر العشرين للمنضمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا في (جوهانسبرغ) والتي تعقد مرة كل ثلاث سنوات .

ومن نشاطات الديوان الاخرى :-

اولاً – <u>النظام المحاسبي للبلديات</u>

بهدف تنظيم العمل المحاسبي وتوحيده بين مختلف تشكيلات دوائر البلدية قام هذا الديوان بتشكيل لجنة متخصصة من موظفي الديوان من ذوي الخبرة والاختصاص تولت إعداد نظام محاسبي خاص بالبلديات وقد شمل النظام المحاور التالية:

- أرقام دليل النظام المحاسبي الموحد للبلديات.
- شرح دليل النظام المحاسبي الموحد للبلديات.
- المعالجات المحاسبية للنظام المحاسبي الموحد للبلديات.
- القوائم المالية والحسابات الختامية.
- المجموعة المستندية والدفترية.

وقد اعتمدت اللجنة في عملها بشكل رئيسي على النظام المحاسبي الموحد الصادر في عام ١٩٨٥ من خلال استحداث بعض الحسابات بالإضافة إلى الحسابات الموجودة في النظام المحاسبي الموحد وبما يخدم أهداف وأنشطة دوائر البلديات، وقد تم بموجب كتاب الديوان ذي العدد (١٢٠/٥/٥/٢) في ٢٠١١/١/٣ إرسال نسخة من النظام إلى وزارة المالية ووزارة البلديات والإشغال العامة لغرض دراسته وبيان الرأي وتأشير الملاحظات ومدى إمكانية تطبيقه، وحالياً يقوم الديوان بالتدقيق النهائي للنظام لتهيئته للطبع.

ثانياً– <u>مؤشرات تقويم الأداء</u>

قام الديوان بإعداد دليل يتضمن المؤشرات والمعايير الخاصة بتقويم الأداء متضمنة المؤشرات المشتركة والمؤشرات المتخصصة وحسب الأنشطة وتم تعميمه على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وقد تم تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني المرقم (٣٣) الصادر بكتاب الديوان ذي العدد(٨٤٥٧) في ٢٠١٠/٣/١١ برئاسة ديوان الرقابة المالية وعضوية ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط، قدمت اللجنة عدة توصيات تم رفعها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان، بموجب كتاب الديوان ذي العدد (٤٦٧٦) في ٢٠١٠/٤/٢٠،في ضوء ذلك أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان أعمامها ذي العدد (١٦٩٤٩) في ٢٠١٠/٥/١٨ إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة لتشكيل لجان مركزية في مقرات كل تشكيل تتولى إعداد مؤشرات ومعايير تقويم الأداء المتخصص وحسب طبيعة نشاط كل تشكيل أو إدارة وتسمية ممثل لمناقشة المؤشرات المعدة من قبل اللجنة الرئيسية المشكلة بموجب الأمر المشار إليه أعلاه وما تزال اللجنة مستمرة باجتماعاتها لمناقشة المؤشرات من قبل اللجان المركزية للوقوف على مدى توافقها مع نشاطاتها ومدى ملائمتها لطبيعة إعمالها.

ثالثاً – <u>تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة</u>

قام الديوان بدراسة التعليمات الصادرة من وزارتي المالية والتخطيط لتسهيل تنفيذ الإحكام الواردة في قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١٠ وقانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤، حيث تم تأشير بعض الملاحظات والمقترحات بصددها، وتم مفاتحة الجهات ذات العلاقة بصددها وعلى سبيل المثال وكما مبين في أدناه:

ت	رقم كتاب الديوان	تأريخه	الموضوع
١	٨٦٥٣	٢٠١٠/٧/١١	تعليمات تنفيذ أحكام المادتين(٤٢، ٤٣)
٢	١٢٥٢٢	٢٠١٠/١٠/٦	إيرادات سمة الدخول للزوار الأجانب
٣	١٦٧٣٥	٢٠١٠/١٢/٢٦	فقرات الإشراف والمراقبة
٤	١٦٧٤٦	٢٠١٠/١٢/٢٦	تعديل تعليمات وصلاحيات تنفيذ نفقات المشاريع الاستثمارية لسنة ٢٠١٠
٥	١٢٤٢	٢٠١١/١/٢٤	إيرادات سمة الدخول للزوار الأجانب

رابعا – أنظمة التكاليف

(١) سبق وان قام ديوان الرقابة المالية بإعداد دراسة بخصوص واقع نظام التكاليف في الادارات الممولة ذاتياً حيث تم تحليل ودراسة إجابات الادارات المعنية بصدد استمارة الاستبانة المعدة من قبل هذا الديوان عن نظام التكاليف في الوحدات الاقتصادية ونتائج تنفيذ برنامج تدقيق حسابات التكاليف الذي قامت بتنفيذه هيئات الرقابة المالية، وقد أفرزت الدراسة العديد من الملاحظات المهمة في تصميم تلك الأنظمة، والتي أبلغت الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ مكتب الأمين العام بكتاب ديوان الرقابة المالية ذي العدد (١١١١٤/٥/٥/٢) في ٢٠٠٨/٩/٢٢ بهذا الصدد. كما قدم الديوان عدة مقترحات للنهوض بواقع أنظمة التكاليف وقام بمفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي بموجب كتابه ذي العدد (٣٨٨٠/٥/٥/٢) في ٢٠١٠/٣/٣١ بهذا الصدد.

(٢) استناداً لما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون اللجان ذي العدد (ش ل/٧/٦/١٥٤٨٤) في ٢٠١٠/٥/٥ القاضي بتشكيل لجنة (لمتابعة تشكيل اللجان المركزية في الشركات العامة والإدارات الممولة ذاتياً الخاصة بدراسة نظام التكاليف في تلك التشكيلات)، قام هذا الديوان بتشكيل لجنة مشتركة بالأمر الديواني المرقم (١٤٧٧٦) والمؤرخ في ٢٠١٠/١١/٢٧.

(٣) اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات تدارست خلالها موضوع التكاليف وأهمية تأمين نظام كلفوي جيد وفاعل في ظل النظام المحاسبي يعتمد من قبل جميع الشركات والإدارات الممولة ذاتياً بالشكل الذي يساهم في الوصول الى تقارير كلفوية تمكن الإدارة والجهات الأخرى في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والمبيعات وهوامش الربح وفق أسس علمية وموضوعية، وقد انصبت مناقشات اللجنة على عدد من المواضيع الأساسية لواقع نظام التكاليف والمتطلبات اللازمة لتفعيل النظام الأخير، وتم بموجب كتاب الديوان ذي العدد ٤٢٤١/٥/٥/٢ في ٢٠١١/٣/٢٧ رفع التوصيات النهائية للجنة مع الدليل الاسترشادي واستمارة الاستبانة المعدة من قبل هذا الديوان إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء– دائرة الشؤون على اللجان لغرض تعميمه على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

الصعوبات والمعوقات

- تأخر الإدارات الخاضعة للرقابة عن تقديم بياناتها في المواعيد المقررة لتقديمها وفقا لمتطلبات أعداد البيانات المالية خلافا لتعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد ٢٧٣٩٨ في ٢٠٠٨/١٠/٢٧ وكما موضح في الجدول أدناه .

الإدارات الرئيسية التي لم تقدم بياناتها المالية لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

الوزارة	الإدارات الخاضعة للرقابة	سنة الحساب
الاتصالات	الشركة العامة للاتصالات والبريد	٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
شركة عربية	شركة الدجيلة العراقية الأردنية/واسط	٢٠٠٩
التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة ديالى	٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
المالية	نشرة الإعلانات الرسمية	٢٠٠٩
التخطيط	صندوق التنمية	٢٠٠٩
الصحة	مديرية صحة محافظة ذي قار	٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة جابر بن حيان العامة	٢٠٠٢-٢٠٠٩
	شركة الكندي العامة	٢٠٠٢-٢٠٠٩
	شركة الطارق العامة	٢٠٠٣-٢٠٠٩
	شركة النخيل العامة	٢٠٠٣ -٢٠٠٩
	شركة الكرامة العامة	٢٠٠٣-٢٠٠٩
	شركة الرضوان العامة	٢٠٠٣-٢٠٠٩
	شركة العبور العامة	٢٠٠٣-٢٠٠٩
	شركة أم المعارك العامة	٢٠٠٣-٢٠٠٩

	شركة الفداء العامة	٢٠٠٣-٢٠٠٩
	شركة بدر العامة	٢٠٠٣-٢٠٠٩
	شركة الرشيد العامة/ بابل	٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الكهرباء	المديرية العامة الإنتاجية الغازية	٢٠٠٩
الدوائر الرئاسية	المحكمة الجنائية العراقية العليا	٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
	الهيئة العليا للحج والعمرة	٢٠٠٨، ٢٠٠٩
	الهيئة العليا للحج والعمرة /مكتب المفتش العام	٢٠٠٨
	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٢٠٠٨، ٢٠٠٩
	الجهاز الوطني للمخابرات	٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الخارجية	البعثات الدبلوماسية	٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
غير مرتبطة بوزارة	محافظة بابل	٢٠٠٩
ديوان الوقف الشيعي	عتبة الروضة الكاظمية	٢٠٠٣-٢٠٠٩
الوقف الشيعي	الأمانة العامة لإدارة واستثمار أموال الوقف الشيعي	٢٠٠٤-٢٠٠٩
ديوان الوقف السني	صندوق الزكاة والصدقات /الوقف السني	٢٠٠٩
	هيئة أدارة استثمار أموال الوقف السني	٢٠٠٩
	جمعية الهلال الأحمر العراقي	٢٠٠٨، ٢٠٠٩

كشف بالكتب والتقارير الرقابية الصادرة إلى مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات

للفترة من ١/١ ولغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

الوزارة	عدد الكتب الصادرة
وزارة المالية	١٩٣
وزارة النفط	٢٩١
وزارة الثقافة	٩٨
وزارة البلديات والأشغال العامة	١٩٢
وزارة التجارة	١٣٧
وزارة الصناعة والمعادن	٣٢٨
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٦
وزارة الزراعة	١٤٠
وزارة الموارد المائية	١٠٩
وزارة العدل	٥١
وزارة النقل	١١٦
أمانة بغداد	١١٦
وزارة التربية	١٣٤
وزارة البيئة	٦١
وزارة الأعمار والإسكان	٨٩
وزارة التعليم العالي	٢٧٥
وزارة الصحة	٣٣٠
وزارة العلوم والتكنولوجيا	٢٠
ديوان الوقف الشيعي	١٨
ديوان الوقف السني	٢٦
ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى	٧
وزارة الشباب والرياضة	٤٢
وزارة الدفاع	٧٧
وزارة الداخلية	٢٢٣
وزارة الكهرباء	١٤٨
وزارة الخارجية	١٥
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي	٣٤
وزارة المهجرين والمهاجرين	٣٦
وزارة حقوق الإنسان	٢١
وزارة الاتصالات	٢٣
البنك المركزي	٤
هيئة نزاعات الملكية	٢٣
المجموع	٣٢٠٤

جدول رقم(١)

التقارير الصادرة للفترة من ٢٠١٠/١/١ ولغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

الدوائر والوزارات	بيانات مالية	نتائج أعمال	تقارير دورية	تقويم أداء	تقارير تخصصية	زيارات تفتيشية	عقود	اخرى	المجموع
مجلس الوزراء	٢	٧	٣	–	–	–	–	٣	١٥
الدوائر الرئاسية ومجلس الوزراء	٩	١٢	٨	–	–	–	٣	٣٨	٧٠
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	–	–	–	–	–	١	–	–	١
مجلس النواب	٤	٥	–	–	–	–	–	–	٩
مجلس القضاء الاعلى	–	٢	–	–	–	١	–	٢	٥
البنك المركزي	٣	١	–	–	–	–	١	–	٥
الهلال الأحمر	٢	١	–	–	–	–	١	١	٥
أمانة بغداد	٢	١	٤	٢	١	–	٥٥	٣	٦٨
ديوان الوقف السني	٤	٥	٣	١	–	–	١٥	١	٢٩
ديوان الوقف الشيعي	٣	١	٢	١	–	–	–	٣	١٠
ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى	٣	١	–	–	–	–	–	–	٤
شركات القطاع المختلط	٣٥	٢٨	١٨	–	–	٢	–	–	٨٣
الهيئة العليا للحج والعمرة	–	–	١	–	–	١	–	–	٢
مؤسسات المجتمع المدني	٥	–	–	–	–	١	–	١	٧
شبكة الاعلام العراقي	–	–	١	–	–	–	–	–	١
هيئة الاستثمار الوطنية	١٢	١٠	–	–	–	–	–	٣	٢٥
هيئة السياحة	٢	٤	١	١	–	١	–	–	٩
وزارة الدولة لشؤون المحافظات	١	١	–	–	–	–	٤	٢	٨
وزارة الاتصالات	٦	٦	٣	–	–	–	٦	٦٤	٨٥
وزارة الأعمار والإسكان	٢٢	١٩	١١	٥	–	١	١٥٥	٣٦	٢٤٩
وزارة البلديات والأشغال العامة	٣٧	٥٣	٢٣	٥	–	٧	١٢٦	٤٤	٢٩٥
وزارة البيئة	٢	٣	١	–	–	٥	١	٢٨	٤٠
وزارة التجارة	٨	١٦	٢٢	٨	–	١١	٨	٧	٨٠
وزارة التخطيط	٤	٥	٢	–	–	–	٨	٦	٢٥
وزارة التربية	٢٥	٢٤	١٣	٣	٥	١٤	٤٢	١٠	١٣٦
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	١٧٠	٣٨	٤٨	٥	١	٣	٣٦	٣٨	٣٣٩
وزارة الثقافة	١٢	١٣	–	٤	–	٤	١٠	١٦	٥٩
وزارة الداخلية	٧	١٢	١٤	٣	–	٣	٥٩	٢٥	١٢٣
وزارة الدفاع	٩	٤	١	–	–	–	١٦	٣	٣٣
وزارة الخارجية	٢	٢	–	–	–	–	٣	–	٧
وزارة الزراعة	٣٢	٢٥	١٩	٤	٤	١	٣٧	٥٠	١٧٢
وزارة الشباب والرياضة	٢	١	٢	–	٣	١	٥	١٤	٢٨
وزارة الصحة	٣٠	١٦	٣٢	٣	١٣	٨	١٣٤	٣٣	٢٦٩
وزارة الصناعة والمعادن	٦٤	٧٤	٥٠	٦	٢	٧	٢٥٨	٣٢	٤٩٣
وزارة العدل	١١	١٠	١٩	٢	–	٦	٢	٥	٥٥
وزارة العلوم والتكنولوجيا	٢	–	–	–	١	–	٦	١٢	٢١
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١١	١١	١١	٤	–	٢	٧	١٢	٥٨
وزارة الكهرباء	٢٧	٤٤	٢٧	٣	١	٢	١٣٢	٤٥	٢٨١
وزارة المالية	٢٣	٣٧	٢٠	١٤	٢	٨٣	٩	٨	١٩٦
وزارة المهجرين والمهاجرين	٢	٤	٢	١	–	–	٢	٢	١٣
وزارة الموارد المائية	٨	٩	٤	٢	٣	–	٩٨	١٧	١٤١
وزارة النفط	٢١	٣٣	٢٤	٣	–	٣	٢٠٦	٣٠	٣٢٠
وزارة النقل	١١	١٢	٨	–	–	١	١٦	٢١	٦٩
وزارة حقوق الإنسان	٣	٢	١	٢	–	–	١	١٣	٢٢
الدوائر غير المرتبطة بوزارة	١١	١٠	٨	–	–	١	٥٢	٨	٩٠
اللجنة البارالمبية	١	١	–	–	–	–	–	–	٢
تنمية الأقاليم	–	–	٣	–	–	–	١	–	٤
المنظمات	٢	١	–	–	–	–	–	–	٣
المجموع	٦٥٢	٥٦٤	٤٠٩	٨٢	٣٦	١٧٠	١٥١٥	٦٣٦	٤٠٦٤

جدول رقم(٢)

جدول بأسماء الإدارات التي لم تقدم بياناتها المالية لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

اسم الوزارة	اسم الجهة الخاضعة للرقابة	سنة الحساب
الاتصالات	الشركة العامة للاتصالات والبريد	٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
شركة عربية	شركة الدجيلة العراقية الأردنية/واسط	٢٠٠٩
التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة ديالى	٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
المالية	نشرة الإعلانات الرسمية	٢٠٠٩
التخطيط	صندوق التنمية	٢٠٠٩
الصحة	مديرية صحة محافظة ذي قار	٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة جابر بن حيان العامة	٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة الكندي العامة	٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة الطارق العامة	٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة النخيل العامة	٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة الكرامة العامة	٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة الرضوان	٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة العبور	٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة أم المعارك العامة	٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة الفداء العامة	٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة بدر العامة	٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الصناعة والمعادن	شركة الرشيد العامة/بابل	٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الكهرباء	المديرية العامة الإنتاجية الغازية	٢٠٠٩
الدوائر الرئاسية	المحكمة الجنائية العراقية العليا	٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الهيئة العليا للحج والعمرة	–	٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الهيئة العليا للحج والعمرة	مكتب المفتش العام	٢٠٠٨، ٢٠٠٩
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	–	٢٠٠٨، ٢٠٠٩
الجهاز الوطني للمخابرات	–	٢٠٠٨
الخارجية	البعثات الدبلوماسية	٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
محافظة بابل	محافظة بابل	٢٠٠٩
ديوان الوقف الشيعي	الأمانة العامة لإدارة واستثمار أموال الوقف الشيعي	٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
ديوان الوقف السني	صندوق الزكاة والصدقات	٢٠٠٩
ديوان الوقف السني	هيئة استثمار أموال الوقف السني	٢٠٠٩
جمعية الهلال الأحمر العراقي	–	٢٠٠٩

جدول رقم(٣)

جدول بالتقارير التي لم ترد الإجابة عليها من قبل الوزارات والدوائر التابعة لها لغاية ٢٠١١/٣/٣١

اسم الوزارة	الدوائر التابعة لها	نوع التقرير	رقم الكتاب وتاريخه
الزراعة	مديرية زراعة كركوك/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٠٠ في ٢٠١٠/٥/٢٦
	مديرية زراعة القادسية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٥٩٧٥ في ٢٠١٠/٥/١٧
	مديرية زراعة النجف الاشرف/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٠٧٦٧ في ٢٠١٠/٨/٢٥
	ديوان الوزارة/٢٠١٠	تقويم أداء	١٣٥٤٩ في ٢٠١٠/١٠/٢١
	الشركة العامة للبيطرة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٥٤١في ٢٠١٠/١١/١٤
البلديات والأشغال العامة والمحافظات ومجالس المحافظات وهيئات الاستثمار	محافظة بغداد/٢٠٠٨	بيانات مالية	٢٣٦٤ في ٢٠١٠/٢/٢٤
	بلديات بغداد/٢٠٠٨	بيانات مالية	٣٥٣٧ في ٢٠١٠/٣/٢٤
	محافظة ميسان/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٢٢ في ٢٠١٠/١/٤
	محافظة البصرة/٢٠٠٨	بيانات مالية	٢٤٤٢ في ٢٠١٠/٢/٢٥
	بلديات محافظة الانبار/٢٠٠٨	بيانات مالية	٧٥٧٣ في ٢٠١٠/٦/٢٠
	محافظة القادسية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٩٨٨١ في٢٠١٠/٨/٣
	مجلس محافظة القادسية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٠٦٧٥ في ٢٠١٠/٨/٢٩
	مجلس محافظة ذي قار/٢٠٠٩	بيانات مالية	٩٩٣٠ في ٢٠١٠/٨/٤
	محافظة الانبار/٢٠٠٨	بيانات مالية	٨٦٢٤ في ٢٠١٠/٧/١١
	هيئة استثمار ذي قار/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤١٢٢ في ٢٠١٠/٣/١١
	محافظة ذي قار/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٣٧٢٨ في ٢٠١٠/١٠/٢٥
	ديوان الوزارة	تقويم اداء	١٢٩٥٨في ٢٠١٠/١٠/١٩
	محافظة النجف/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٤٦١ في ٢٠١٠/١١/١٠
	ديوان الوزارة	تقويم اداء جزئي	١٣٨١٧ في ٢٠١٠/١٠/٢٧
	مجلس محافظة ديالى/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٠٤٩ في ٢٠١٠/١١/٢٥
	المديرية العامة للمجاري/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٦٩٣٧ في ٢٠١٠/١٢/٢٨
	بلديات الانبار/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٣٦٢٢ في ٢٠١٠/١٠/٢١
النقل	المنشاة العامة للطيران المدني/٢٠٠٧	بيانات مالية	٣٨٨١ في ٢٠١٠/٣/٣١
	شركة الخطوط الجوية العراقية/٢٠٠٧	بيانات مالية	٨٧١٠ في ٢٠١٠/٧/١٢
	الشركة العامة للسكك الحديد العراقية/٢٠٠٨	بيانات مالية	٨٩٠١ في ٢٠١٠/٧/١٥
	شركة الخطوط الجوية العراقية/٢٠٠٨	بيانات مالية	٩٣١٥ في ٢٠١٠/٧/٢٥
المالية	دائرة تكنولوجيا المعلومات/٢٠٠٩	بيانات مالية	٨٩١٤ في ٢٠١٠/٧/١٥
	الحساب الختامي لجمهورية العراق/٢٠٠٨	بيانات مالية	١١٢٩٨ في ٢٠١٠/٩/٦
	سوق بغداد للأوراق المالية/٢٠٠٤/الملغي	بيانات مالية	١٣٣٦٩في ٢٠١٠/١٠/٢٠
	مصرف الرافدين/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٣٥٢٩في ٢٠١٠/١٠/٢١
الموارد المائية	الهيئة العامة للمساحة/٢٠٠٧،٢٠٠٨،٢٠٠٩	تخصصي	٦٨٦٥ في٢٠١٠/٦/٧
	الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري مديرية الموارد كربلاء(٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)	تخصصي	١٠٩٣١ في ٢٠١٠/٨/٣٠
	الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل/٢٠٠٩	بيانات مالية	١١١٤٨ في ٢٠١٠/٩/٥
	مركز الدراسات والتصاميم الهندسية/٢٠٠٨	تقويم اداء	١٤٩١٤ في ٢٠١٠/١١/٢٣
	الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/نينوى	بيانات مالية	١٧٠٢ في ٢٠١٠/٢/٩
	الشركة العامة للسمنت العراقية/٢٠٠٨	بيانات مالية	٨١٢٢ في ٢٠١٠/٦/٢٩

الصناعة والمعادن	شركة ابن سينا/٢٠٠٩	بيانات مالية	٦٧٤٥ في ٢٠١٠/٦/٢
	مصنع بغداد للأثاث/٢٠٠٩	بيانات مالية	٦٤٣٩ في ٢٠١٠/٥/٢٧
	المعهد المتخصص للصناعات الهندسية/٢٠٠٨	بيانات مالية	٥٤٥٠ في ٢٠١٠/٥/٦
	شركة الحراريات العامة/٢٠٠٨	بيانات مالية	٩٤٧٢ في ٢٠١٠/٧/٢٦
	ديوان الوزارة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٩٦١في ٢٠١٠/١١/٢٤
	الشركة العامة للصناعات الجلدية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٠٧٨في ٢٠١٠/١١/٢٨
	الشركة العامة للصناعات النسيجية/٢٠٠٨/بابل	بيانات مالية	١٢٦٨٠ في ٢٠١٠/١٠/١٠
	شركة ذات الصواري العامة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٤٢٩ في ٢٠١٠/١٢/٦
	شركة الاخاء/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٦٧٦ في ٢٠١٠/١١/٢١
	الشركة العامة للتصاميم والانشاء الصناعي/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٦٩١٧ في ٢٠١٠/١٢/٢٨
	الشركة العامة للصناعات التعدينية والعزل/٢٠٠٦	بيانات مالية	١٤٦٢٢ في ٢٠١٠/١١/١٥
الاتصالات	ديوان وزارة الاتصالات/٢٠٠٦	بيانات مالية	٨٦٧٠ في ٢٠١٠/٧/١١
	الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٦٠١٨ في ٢٠١٠/١٢/٢٠
الداخلية	صندوق شهداء ومعوزي الشرطة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٠٥٢ في ٢٠١٠/١١/٢٥
التربية	المديرية العامة لتربية كركوك/٢٠٠٦	بيانات مالية	٥٦٧٧ في ٢٠١٠/٥/١١
	مديرية تربية محافظة القادسية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٥٤٤٣ في ٢٠١٠/٥/٦
	المديرية العامة للتعليم المهني/٢٠٠٧-٢٠٠٩	تخصصي	٥٨٧٠ في ٢٠١٠/٥/١٦
	مديرية الأبنية المدرسية ٢٠٠٧-٢٠٠٩	تقويم اداء	١١٦٥٨ في ٢٠١٠/٩/١٩
	مديرية تربية النجف الاشرف/٢٠٠٦-٢٠٠٩	تقويم اداء	١١٦٦٨ في ٢٠١٠/٩/١٩
	ديوان وزارة التربية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١١٤٨٤ في ٢٠١٠/٩/١٤
	مديرية تربية بغداد/الرصافة الثانية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٢١١٧ في ٢٠١٠/٩/٢٣
	مديرية تربية الانبار/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٣٥١٨ في٢١/١٠/٢٠١٠
	المديرية العامة لتربية محافظة البصرة/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٤٠٣٠ في ٢٠١٠/١/١١
	تربية محافظة النجف /٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٣٨٢ في ٢٠١٠/١١/٩
	تربية محافظة كربلاء/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٩٢٨ في ٢٠١٠/١٢/١٩
	ديوان الوزارة/٢٠١٠	تقويم اداء	١٢٤٤١ في ٢٠١٠/١٠/٥
البنك المركزي العراقي	مركز الدراسات المصرفية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥١٧٦في ٢٠١٠/١١/٢٩
المهجرين والمهاجرين	مكتب المفتش العام/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٢٢٣٧ ٢٠١٠/٩/٣٠
	ديوان الوزارة/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٢٣٣٧في ٢٠١٠/١٠/٤
	ديوان الوزارة/٢٠١٠	تقويم اداء	١٢٩٦١في ٢٠١٠/١٠/١٩
دواوين الأوقاف	ديوان الوقف السني /٢٠٠٨	بيانات مالية	١٤٤٠٨في ٢٠١٠/١١/١٥
	ديوان الوقف المسيحي والديانات الاخرى /٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٥٣٥في ٢٠١٠/١٢/٥
	ديوان الوقف السني/٢٠١٠	تقويم اداء	١٢٨٨٤ في ٢٠١٠/١٠/١٢
	ديوان الوقف المسيحي والديانات الاخرى/٢٠١٠	تقويم اداء	١٣٣٣٩ في ٢٠١٠/١٠/١٩
	ديوان الوقف الشيعي/٢٠١٠	تقويم اداء	١٣٣٤١ في ٢٠١٠/١٠/١٩
حقوق الانسان	ديوان الوزارة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٦٩٧في ٢٠١٠/١١/٢١
	ديوان الوزارة/٢٠١٠	تقويم اداء	١٢٩٥٧ في ٢٠١٠/١٠/١٩
	مكتب المفتش العام/٢٠٠٩	تقويم اداء	١٦٠٦٧في ٢٠١٠/١٢/٢٠
جمعية الهلال الاحمر	مستشفى الهلال الاحمر للولادة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٦٢٥في ٢٠١٠/١٢/١٢
	شركة ابن رشد العامة/٢٠٠٩	بيانات مالية	٨٣١٣ في ٢٠١٠/٧/١

امانة بغداد	الشركة العامة لتنفيذ مشاريع الماء/٢٠٠٩	بيانات مالية	٩٥٤٢ في ٢٠١٠/٧/٢٧
	دائرة عقارات أمانة بغداد/٢٠٠٩	تقويم اداء	١٢٥٤٧في ٢٠١٠/١٠/٦
	ديوان الأمانة/٢٠١٠	تقويم اداء	١٢٩٥٩ في ٢٠١٠/١٠/١٩
الشباب والرياضة	ديوان الوزارة/٢٠١٠	تقويم اداء	١٢٩٦٠في ٢٠١٠/١٠/١٩
الثقافة	دار الازياء العراقية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٧١٥٩ في ٢٠١٠/٦/١٠
	اعمال تأهيل وتطوير قاعة الرباط/الشهيد عثمان العبيدي	تخصصي	١٢٠٢٧ في ٢٠١٠/٩/٢٧
	دائرة قصر المؤتمرات	بيانات مالية	١٠٣٢٨ في ٢٠١٠/٨/١٦
	دائرة الفنون الموسيقية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٦٤٤ في ٢٠١٠/١٢/١٢
	ديوان الوزارة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٤٦٠ في ٢٠١٠/١٢/٨
الدفاع	تقويم اداء الميرة	تقويم اداء	٨٣٨٥ في ٢٠١٠/٧/٤
	دائرة الميرة	تقويم اداء	١٣٩٠٤ في ٢٠١٠/١٠/٢٨
هيئة حل نزاعات الملكية العقارية	مكتب المفتش العام/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٣٣٥١ في ٢٠١٠/١٠/١٩
جهاز المخابرات الوطنية العراقية	هيئة المخابرات الوطني العراقي /٢٠٠٧	بيانات مالية	١٣٥٠٨ في ٢٠١٠/٩/٢١
العلوم والتكنولوجيا	مكتب المفتش العام/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٠٣١٩ في ٢٠١٠/٨/١٦
الخارجية	مكتب المفتش العام/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٠٣٢١ في ٢٠١٠/٨/١٦
	ديوان الوزارة/٢٠١٠	تقويم اداء	١٣٥٤٨ في٢١/١٠/٢٠١٠
العمل والشؤون الاجتماعية	دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال/٢٠٠٩	بيانات مالية	٨٢٦٠ في ٢٠١٠/٦/٣٠
	الجمعية التعاونية الانتاجية للصم والبكم للنجارة/بغداد/٢٠٠٩	بيانات مالية	٤٨٥٥ في ٢٠١٠/٤/٢٢
	قسم العمل في محافظة بابل/٢٠٠٩	تقويم اداء	١٣٢١٥ في ٢٠١٠/١٠/١٨
	ديوان الوزارة	تقويم اداء	١٢٤٤٦في ٢٠١٠/١٠/٥
العدل	وزارة العدل/٢٠٠٩	بيانات مالية	١١٧٣٤ في ٢٠١٠/٩/٢٠
الاعمار والاسكان	شركة حمورابي العامة للمقاولات/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٠٧٤١ في ٢٠١٠/٨/٢٥
التجارة	ديوان الوزارة	تقويم اداء جزئي	١٤٤٣١ في٢٠١٠/١١/١٠
	ديوان الوزارة	تقويم اداء جزئي	١٤٤٢٦في ٢٠١٠/١١/١٥
	ديوان الوزارة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٣٣٨٢في ٢٠١٠/١٠/٢٠
	الشركة العامة للأسواق المركزية/٢٠٠٤-٢٠٠٩	تقويم اداء	١٥٤٩٣ في ٢٠١٠/١٢/٨
الصحة	مشروع انشاء مركز للحروق في مجمع مدينة الطب/٢٠١٠	تقويم اداء	٥٥٢ في ٢٠١٠/١/١٤
	دائرة صحة الديوانية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٦٥٣٠ في ٢٠١٠/٥/٣١
	دائرة مدينة الطب/٢٠٠٩	بيانات مالية	٩٩٩٨ في ٢٠١٠/٨/٨
	مستشفى الكندي التعليمي/٢٠٠٨	تقويم اداء	٨٩٧٥ في ٢٠١٠/٧/١٨
	دائرة صحة المثنى/٢٠٠٩	بيانات مالية	١١٦٨٨ في ٢٠١٠/٩/١٩
	المركز الوطني لعلاج وبحوث السكري/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٢٣٨٧في ٢٠١٠/١٠/٥
	مستشفى الطفل المركزي ٢٠٠٨-٢٠١٠	تخصصي	١٣٧١٩ في ٢٠١٠/١٠/٢٦
	مستشفى اليرموك التعليمي/٢٠٠٦	بيانات مالية	١٤٨٧٢ في٢٣/١١/٢٠١٠
	مستشفى اليرموك التعليمي/٢٠٠٧	بيانات مالية	١٥٦٦٦ في١٢/١٢/٢٠١٠
	قطاع الرعاية الصحية الاولية/مدينة الصدر/٢٠٠٦	بيانات مالية	١٥٥٤٦ في ٢٠١٠/١٢/١٢
	ديوان الوزارة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٣٩٠٧ في ٢٠١٠/١٠/٢٨

	ديوان الوزارة	تقويم اداء	١٢٤٤٣ في ٢٠١٠/١٠/٥
الكهرباء	مقر الوزارة/٢٠٠٤	بيانات مالية	٢٦٨٧ في ٢٠١٠/٣/٣
	المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية الفرات الاوسط/٢٠٠٩	بيانات مالية	٨٢٤١ في ٢٠١٠/٦/٣٠
	ديوان الوزارة/٢٠٠٥	بيانات مالية	٥٢٣١ في ٢٠١٠/٥/٢
	مشروع انشاء بناية مديرية توزيع كهرباء الكرخ	تخصصي	٣٩٥١ في ٢٠١٠/٤/٤
	المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية /صلاح الدين/٢٠٠٩	بيانات مالية	٨٩٢٣ في ٢٠١٠/٧/١٥
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الصدر/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٢٨٤٥ في ٢٠١٠/١٢/١٠
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٦٥٤في ٢٠١٠/١٢/٢١
	المديرية العامة لمشاريع انتاج الطاقة الكهربائية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٣٩٩١في ٢٠١٠/١٠/٣١
النفط	شركة مصافي الوسط/٢٠٠٨	بيانات مالية	٥٥٠ في ٢٠١٠/١/١٤
	شركة خطوط الأنابيب النفطية/٢٠٠٧	بيانات مالية	٨٧٨ في ٢٠١٠/١/٢١
	المركز الثقافي النفطي/٢٠٠٩	بيانات مالية	٩٨٧٨ في ٢٠١٠/٨/٣
	شركة ناقلات النفط العراقية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٠٠٨٢في ٢٠١٠/٨/٣١
	شركة توزيع المنتجات النفطية/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٣٩٨٢ في ٢٠١٠/١٠/٣١
	شركة توزيع المنتجات النفطية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٠٤١في ٢٠١٠/١١/٢
	شركة تعبئة الغاز/الفرات الأوسط/٢٠٠٩	تقويم اداء	١٣٢٤٣ في ٢٠١٠/١٠/١٨
التعليم العالي والبحث العلمي	كلية شط العرب الجامعة الأهلية/٢٠٠٧	بيانات مالية	٣٣٠٧ في ٢٠١٠/٣/١٨
	جامعة الامام الصادق /٢٠٠٧	بيانات مالية	١٧٦١ في ٢٠١٠/٢/١٠
	كلية الرافدين الجامعة/الاهلية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٧٨٥٤ في ٢٠١٠/٦/٢٤
	جامعة تكريت/كلية العلوم/٢٠٠٨	بيانات مالية	٦٧٧٧ في ٢٠١٠/٦/٢
	مكتب الخدمات العلمية والاستشارية/المعهد التقني المسيب/٢٠٠٥	بيانات مالية	٥٩٧٧ في ٢٠١٠/٥/١٧
	جامعة بابل/٢٠٠٩	بيانات مالية	٤١٧٠ في ٢٠١٠/٤/٧
	مكتب المفتش العام/٢٠٠٩	بيانات مالية	٦٢٤٧ في ٢٠١٠/٥/٢٤
	كلية التراث الجامعة/ الاهلية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٥١٤٨ في ٢٠١٠/٤/٢٩
	جامعة القادسية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٧٢٨٦ في ٢٠١٠/٦/١٤
	الجامعة التكنولوجيا/٢٠٠٩	بيانات مالية	٧٣٠٢ في ٢٠١٠/٦/١٤
	جامعة بابل/صندوق التعليم العالي لكلية التمريض/٢٠٠٨	بيانات مالية	٩١٨٢ في ٢٠١٠/٧/٢٠
	جامعة بابل/كلية القانون/٢٠٠٦	بيانات مالية	٩٤٣١ في ٢٠١٠/٧/٢٦
	مكتب الخدمات العلمية للمعهد التقني/المسيب/٢٠٠٦	بيانات مالية	١٠٢٠٣ في ٢٠١٠/٨/١١
	مكتب الخدمات العلمية/كلية التربية/جامعة بابل/٢٠٠٩	بيانات مالية	١١١٥٣ في ٢٠١٠/٩/٥
	هيئة التعليم التقني/المعهد التقني/كربلاء/٢٠٠٩	تقويم اداء	٩٠٣٨ في ٢٠١٠/٨/٤
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/٢٠٠٩	بيانات مالية	٩٢٦٢ في ٢٠١٠/٧/٢١
	المكتب الاستشاري لهيئة التعليم التقني/معهد الادارة/الزعفرانية٢٠٠٩	بيانات مالية	١٢١٨٠ في ٢٠١٠/٩/٣٠

	صندوق التعليم العالي للمركز الوطني لبحوث امراض الدم٢٠٠٩	بيانات مالية	١١٩٦٠ في ٢٠١٠/٩/٢٦
	صندوق التعليم العالي/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت/٢٠٠٦	بيانات مالية	١٠٧٩٦ في ٢٠١٠/٨/٢٥
	صندوق التعليم العالي في معهد الدراسات المحاسبية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٨٥٧٠ في ٢٠١٠/٧/١١
	صناديق الجامعة المستنصرية/٢٠٠٨	بيانات مالية	١١٩٥٢ في ٢٠١٠/٩/٢٦
	صندوق التعليم العالي لجامعة كركوك/٢٠٠٩	بيانات مالية	١١٣١١ في ٢٠١٠/٩/٧
	صندوق التعليم العالي /المعهد التقني/كوت/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٢٨٣٢ في ٢٠١٠/١٠/١٢
	صندوق التعليم العالي كلية الآداب /المستنصرية/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٤٥٤٨في ٢٠١٠/١١/١٤
	الهيئة العراقية للحاسبات و المعلوماتية	بيانات مالية	١٧٠٤٩ في ٢٠١٠/١٢/٢٩
	جامعة بغداد/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٢٤٠٩ في ٢٠١٠/١٠/٥
	صندوق التعليم العالي /جامعة الكوفة/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٤٦٣ في ٢٠١٠/١١/١٠
	جامعة النهرين/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٢٧٠ في ٢٠١٠/١١/٧
	مكتب الخدمات العلمية /الكلية التقنية /نجف	بيانات مالية	١٣٠٣٩ في ٢٠١٠/١٠/١٤
	ديوان الوزارة	تقويم اداء	١٢٤٣٩ في ٢٠١٠/١٠/٥
	ديوان الوزارة	تقويم اداء جزئي	١٢٥٢١ في ٢٠١٠/١٠/٦
	الجامعة المستنصرية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٤٥٩٠ في ٢٠١٠/١١/١٥
	صندوق التعليم العالي /جامعة كركوك/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٨٩٦في ٢٠١٠/١٢/١٥
	صندوق التعليم العالي كلية الهندسة الخوارزمي/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٥٧٠٣في ٢٠١٠/١٢/١٣
	جامعة واسط/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٣٨٧٨ في ٢٠١٠/١٠/٢٦
	صندوق التعليم العالي كلية الهندسة الخوارزمي/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٧٠٦في ٢٠١٠/١٢/١٣
	المعهد العالي للدراسات المالية و المحاسبية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٧١٠في ٢٠١٠/١٢/١٣
	صندوق التعليم العالي كلية العلوم السياسية/المستنصرية/٢٠٠٩	بيانات مالية	١٥٦٣٣في ٢٠١٠/١٢/١٢
	مكتب المستنصرية الاستشاري التقني/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٥٦٢٩في ٢٠١٠/١٢/١٢
	مكتب الخدمات العلمية والاستشارية في معهد الطبي/٢٠٠٥	بيانات مالية	١٥٣٢٥في ٢٠١٠/١٢/٢
	مكتب الخدمات العلمية والاستشارية في معهد الطبي/٢٠٠٦	بيانات مالية	١٥٣٢٧في ٢٠١٠/١٢/٢
ديوان رئاسة الجمهورية	رئاسة الجمهورية/٢٠٠٧	بيانات مالية	٦٢٣٨ في ٢٠١٠/٥/٢٤
القطاع المختلط	شركة فندق فلسطين/٢٠٠٩	بيانات مالية	٨٠٠١ في ٢٠١٠/٦/٢٨
	الشركة العراقية لانتاج البذور/٢٠١٠	بيانات مالية	١٢١٢٧ في ٢٠١٠/٩/٢٩
	الشركة العراقية لتصنيع التمور/٢٠٠٨	بيانات مالية	١٢٧٢١ في ٢٠١٠/١٠/١١
	الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية/٢٠٠٩	بيانات مالية	٨٥٥٣ في ٢٠١٠/٧/٦

جدول رقم(٤)

أمثلة عن حالات تعدد مصادر التمويل في الوزارات والدوائر لسنة ٢٠٠٩

(المبالغ بملايين الدنانير)

اسم التشكيل	المجلس الأعلى للاعمار(١)	موازنة تنمية الأقاليم(٢)	مشاريع إنعاش الاهوار(٣)	تسريع الاعمار(٤)	المنحة الأمريكية(٥)	المنح الاخرى(٦)*	المجموع
وزارة الزراعة	–	٢٩٠	١١٤٩	–	–	٢٩٥٢٤	٣٠٩٦٣
وزارة الموارد المائية	–	٥	–	–	–	١٣١٥٠	١٣١٥٥
وزارة البلديات و الأشغال العامة	٣٩٤٠٢	٩٨٥٦٠٧	١١٢٠١	٢١٣٥	–	١٥٤١٨	١٠٥٣٧٦٣
وزارة الاتصالات	–	٣٤١	–	–	–	–	٣٤١
وزارة الاعمار و الاسكان	–	١٠٩٦٥٠	١٤٨٨٨	–	٦٨٣١	٨٤١٠	١٣٩٧٧٩
وزارة الداخلية	١٨٠٢	–	–	–	–	–	١٨٠٢
وزارة الدفاع	–	–	–	–	–	٣٥٠٢	٣٥٠٢
وزارة النقل	–	١٠٣٠	–	–	–	–	١٠٣٠
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	٤٥٨٧	٢٥٧٣٢٨	–	–	–	٣٦٣٤٥	٢٩٨٢٦٠
وزارة الصناعة و المعادن	–	٩٥٧	–	–	٦١٣	–	١٥٧٠
وزارة الصحة	١٦٢٦٢	٤٧٦٠	٦٩٠٠	–	٥٧٤	–	٢٨٤٩٦
وزارة التربية	٣٢٤٠	–	–	–	–	٦٥	٣٣٠٥
وزارة الكهرباء	–	٢٢٤٢٠	–	–	–	٥٨٥٦	٢٨٢٧٦
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	–	–	–	–	–	٢٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
المجموع	٦٥٢٩٣	١٣٨٢٣٨٨	١٧٥٨٥٩	٢١٣٥	٨٠١٨	٣٩٢٢٧٠	٢٠٢٥٩٦٣

- تضمنت المنح الأخرى منح داخلية (مبادرة زراعية، منح لتغطية الرواتب) ومنح دولية.

جدول رقم(٥)

أضرار الحـــــرب

اسم الوزارة	اسم الجهة	التفاصيل
ديوان الرقابة المالية	مقر الديوان والدوائر الفرعية	صادقت وزارة التخطيط على الإجراءات المتخذة من قبل الديوان لحصر وتقييم أضرار الحرب
العلوم والتكنولوجيا	مقر الوزارة	صادقت وزارة التخطيط على الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لحصر وتقييم أضرار الحرب
التربية	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	صادقت وزارة التخطيط على الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لحصر وتقييم أضرار الحرب
الكهرباء	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	صادقت وزارة التخطيط على الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لحصر وتقييم أضرار الحرب
الصناعة والمعادن	٣٦ شركة	لم تقدم أولياتها
الصحة	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	صادقت وزارة التخطيط على الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لحصر وتقييم أضرار الحرب عدا (شركة تسويق الادوية).
بيت الحكمة	ـــــ	قدمت الأوليات الخاصة بحصر أضرار الحرب إلا أنها أعيدت كونها غير مستكملة
البنك المركزي	المقر	قيام البنك بتقديم أوليات مصورة بالموجودات المتضررة وأعيدت للسبب المذكور آنفا
التجارة	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	قدمت(٨) شركات فقط الاوليات الخاصة بحصر اضرار الحرب اما بقية الشركات فلم تقدم أي اوليات
البلديات والاشغال العامة	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
النفط	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحصر وتقييم أضرار الحرب
الداخلية	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
الخارجية	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحصر وتقييم أضرار الحرب
الدفاع	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
امانة بغداد	ـــــ	لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحصر وتقييم أضرار الحرب
الاعمار والاسكان	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحصر وتقييم أضرار الحرب
التعليم العالي والبحث العلمي	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحصر وتقييم أضرار الحرب
الثقافة	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
المالية	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
التخطيط	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
النقل	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
الاتصالات	مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
دواوين الاوقاف	مقر الديوان والتشكيلات التابعة له	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء
المحافظات كافة	ـــــ	لم تجر أي اتصال مع اللجنة بالرغم من توجيهات امانة مجلس الوزراء عدا(محافظة ديالى).

جدول رقم(٦)

السيارات والآليات المنسبة لدى الغير

الوزارة	الجهة	العدد	التفاصيل
البلديات والأشغال العامة	مديرية ماء المثنى	٧	سيارات منسبة إلى الدوائر الرسمية في المحافظة ولم تتخذ المديرية الإجراءات اللازمة لاسترجاع تلك السيارات
	المديرية العامة للتخطيط والمتابعة	١٦	منسبة إلى مديريات مجاري المحافظات حيث لم تقم المديرية بانهاء تنسيب السيارات والاليات
	هيئة الاستثمار/الانبار	١٠	منسبة إلى محافظة الانبار ولم تتخذ الهيئة الاجراءات اللازمة لاسترجاعها وتسجليها باسم الهيئة
	مكتب المفتش العام	٦	سيارات منسبة إلى جهات اخرى لم يتم انهاء تنسيبها بضمنها سيارتين تم استخدامها من قبل محافظ البصرة ولم تتخذ الاجراءات اللازمة لانهاء تنسيبها
	محافظة ذي قار	٣	سيارة منسبة الى جهات حكومية لم تقم بلدية ذي قار باتخاذ الاجراءات المناسبة لاعادة هذه السيارات
	بلدية البصرة	١١	سيارات منسبة الى قيادة عمليات البصرة والاحزاب والحركات والمنظمات ولم تقم المديرية باتخاذ الاجراءات المناسبة لانهاء التنسيب
	مديرية ماء البصرة	٨	سيارات منسبة الى جهات حكومية لم تقم المديرية باتخاذ الاجراءات المناسبة لاعادتها
	بلديات ذي قار	٣	سيارات منسبة لدى شرطة التجاوزات ومحافظة ذي قار ولم تقم المديرية باتخاذ الاجراءات المناسبة لإنهاء التنسيب
	بلديات بغداد	٤٤	آليات منسبة للغير لم تقم المديرية بانهاء تنسيب تلك الآليات
	هيئة استثمار بغداد	٦	سيارات منسبة إلى محافظة بغداد والهيئة الوطنية للاستثمار لم تقم الهيئة بإنهاء تنسيبها.
	مديرية التخطيط والمتابعة/ القادسية	٢	سيارات منسبة إلى ديوان محافظة القادسية لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء تنسيبها وإعادتها.
	مجلس محافظة النجف الاشرف	٨	سيارات منسبة لحماية المحافظ السابق ونائبة ورئيس مجلس المحافظة السابق لم يتم إعادتها.
	مجلس محافظة ديالى	٣	(٢) سيارة منسبة لدى مجلس النواب و(١) سيارة بذمة العضو السابق للمجلس لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها.
الزراعـــــة	ديوان الوزارة	١٦	سيارات مختلفة الأنواع منسبة إلى جهات أخرى لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
	مديرية زراعة ديالى	١	منسبة الى قسم الانتاج النباتي ولم يتم اعادتها بالرغم من انتهاء فترة التنسيب
النقـــــل	الشركة العامة لنقل الوفود	١١٩	سيارات معارة الى وزارة النقل وتشكيلاتها وبعضها بعهدة مسؤولين سابقين وجهات غير معروفة والبعض الآخر بعهدة السفارة الامريكية.
	الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي	٥	آليات منسبة إلى مكتب المفتش العام لوزارة النقل منذ سنوات سابقة لم تطالب الهيئة باسترجاعها
التربيـــــة	ثانوية كلية بغداد	٣	سيارات نوع باص منسبة الى وزارة المالية لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
	المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/الفرات	٧	(٢) منسبة إلى مقر الوزارة/الدائرة الادارية و(١) للدائرة الاقتصادية (٢) منسبةإلى مكتب المفتش العام/الفرات الاوسط

الكهرباء	الاوسط		و(١) المديرية العامة لحماية منظومات الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط و(١) نقابة ذوي المهن الهندسية والفنية/الفرات الاوسط
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء/الفرات الاوسط	٢٠	منسبة الى(مقر الوزارة، مكتب المفتش العام/الفرات الاوسط، المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط، نقابات المهندسين والعمال وذوي المهن الهندسية)
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط/بغداد	٢٥	سيارات صالون وحمل منسبة لدى الوزارة ومديريات اخرى تحملت المديرية نفقات صرف وقودها بالرغم من عدم استفادة المديرية من هذه الاليات حيث بلغت النفقات(٦٠) مليون دينار خلال السنة
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الصدر – بغداد	٥	(٤) سيارات صالون و(١) بيك اب تويوتا منسبة الى الوزارة دون وجود كتاب تأييد من قبل الوزارة بوجود تلك السيارات لديها
	المديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية	٢٢	سيارات منسبة الى وزارة الكهرباء
	المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى	٤	منسبة الى وزارة الكهرباء(مكتب الوزير، دائرة الانتاج، نقابة ذوي المهن الهندسية والفنية)
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب	٦	منسبة الى المحافظة
الصناعة والمعادن	الشركة العامة لنظم المعلومات	١	منسبة إلى الوزارة ولم يتم اعادتها
العمل والشؤون الاجتماعية	دائرة العمل والتدريب المهني/بغداد	١٩	سيارات مُعارة إلى الوزارة والى إقليم كردستان ولم يتم اتخاذ الإجراءات بشأنها.
	دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	٩	سيارات مُعارة إلى الوزارة منذ عام/ ٢٠٠٧ لم يتم اتخاذ الإجراءات بشأنها.
	دائرة اصلاح الاحداث/بغداد	١١	سيارات معارة إلى دائرة الاصلاح العراقية/وزارة العدل وبالرغم من مرور خمس سنوات لم يتم إعادتها أو مناقلتها وتنزيلها من السجلات.
النفـــط	شركة نفط الشمال	٤٦	منسبة الى وكيل الوزير ومكتب المفتش العام وجهات حكومية اخرى
	شركة غاز الجنوب	١	معارة الى المديرية العامة لحماية المنشآت النفطية
الصحـــة	ديوان الوزارة	٢٨	منسبة الىدوائر اخرى لم يتم انهاء تنسيبها واعادتها لغاية تاريخ اعداد التقرير الرقابي
الزراعـــة	مديرية زراعة ديالى	٤	(٢) سيارة منسبة الى محافظة ديالى و(٢) سيارة منسبة الى قسم الانتاج النباتي لم يتم اعادة السيارات على الرغم من انتهاء فترة التنسيب
	الشركة العامة للبستنة والغابات	٩	سيارات تعمل في مقر الوزارة الا ان الوزارة لم تقم باعادتها لغاية اعداد التقرير الرقابي
	الهيئة العامة لمكافحة التصحر	٢	سيارة منسبة الى مديرية زراعة واسط وسيارة منسبة الى أمانة بغداد لازالت الإجراءات مستمرة من القسم القانوني لحسم موضوعها
التجـــارة	ديوان الوزارة	٢٤	منها(٥) سيارات لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادتها و(١٠) منسبة من الوزارة الى تشكيلات الاخرى و(٩) منسبة الى الوزارة من التشكيلات الأخرى
مجلس الأمن الوطني	ـــــ	٧	سيارات منسبة إلى أعضاء مجلس النواب لم يتم إعادتها إلى المجلس بالرغم من المطالبه بها.
الداخليـــة	مديرية المرور العامة	٤٤	سيارات منسبة إلى بعض تشكيلات الوزارة وإقليم كردستان.

جدول رقم(٧)

السيارات والآليات المسروقة التي لم يتم حسمها

الوزارة	الجهة	العدد
التجـــــارة	الشركة العامة لتجارة السيارات	٦٢
الخارجية	مقر الوزارة	٦٧
التربيـــــــة	المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين	٤
النقل	الشركة العامة لادارة النقل الخاص/بغداد	٢٦
	مديرية منطقة سكك كركوك	١
التعليم العالي والبحث العلمي	المجلس العراقي للاختصاصات الطبية/٢٠٠٩	١٠
البلديات والأشغال العامة	بلدية الموصل	٦٩
	بلديات محافظة نينوى	١٣
	مكتب المفتش العام	٥
	بلدية محافظة النجف الاشرف	٢٩
	بلديات بغداد	٨٤
	مجلس محافظة ديالى	٢
	مديرية البلديات العامة- مديرية بلدية كبيسة	١
	مديرية ماء محافظة ديالى	١٢
	مديرية بلدية الحبانية	٥
	مديرية البلديات العامة/مديرية بلديات بغداد	٤
العمل والشؤون الاجتماعية	دائرة اصلاح الأحداث	٣
الصناعة والمعادن	الشركة العامة لصناعة البطاريات	٨
	الشركة العامة للصناعات الانشائية/معمل بادوش	٣
الكهرباء	المديرية العامة لحماية منظومة الطاقة الكهربائية	١٠
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط/بغداد	٢
	المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى	٢
	المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى	٤
ديوان الوقف السني	مديرية الوقف السني /صلاح الدين	١
الاعمار والاسكان	شركة المعتصم العامة للمقاولات الانشائية	٣٥
	شركة الرشيد العامة للمقاولات الانشائية	٤
	ديوان الوزارة	٧٣
	شركة المنصور العامة للمقاولات الإنشائية	٦٧٣
	المركز الوطني للاستشارات الهندسية	٩
الزراعة	مديرية زراعة بابل	٧
	مديرية الزراعة في الانبار	٣٨
	الهيئة العامة لمكافحة التصحر	٤٣
	الشركة العامة للبستنة والغابات	١
	الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي	٢١
الموارد المائية	المركز الوطني لادارة الموارد المائية	٣
التخطيط	المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات	٦
الصحة	دائرة صحة كركوك	٩
	ديوان الوزارة	٦٣

جدول رقم(٨)

جدول بالأرصدة المدينة والدائنة الموقوفة والمدورة

الوزارة	المدين/مليون دينار	الدائن/مليون دينار
هيئة النزاهة	–	٣٩٣٥٩
التجارة	٢٨٧٦٧٠	١١٩٣٠٣
المالية	١٤٧٩٩٠	٣٢٣٩٧
البلديات والأشغال العامة	٧٨٥٧٨	٩٢٠٠٥
الاتصـــالات	٣٥٢٧	٦٧٧٦
النقل	٤٠٥٦	٢٥٧٤
الأعمار والإسكان	١٦١٥٩٢	١٩٢١١٠
الزراعـــة	٥٠٦٧٦	٤٢٩٢
الكهرباء	٦٣٦٢٢٢	٣٥٦٨١١
الدفاع	–	٢٥٨٠٧
الصناعة	١٠٧٤٩٤	٥٣٧٨٨٩
النفـــط	١٨٩٠٢٧٧	٩٧٤٥٢٩
الصحة	٥٧٥١٥	٤٨٩٦٦
التربية	٢٧٣٦٤	١٢٧٧٤
المـــوارد المائيـــة	٨٥١٨٢	٣٢٢٠٤

جدول رقم(٩)

الأرصدة المدينة والدائنة المخالفة لطبيعتها

الوزارة	المدين/ مليون دينار	الدائن/ مليون دينار
الماليـــــة	٢٤٥١	١٩٦٩٩٥
الاتصالات	٤٦	٢٣
الزراعة	١٥	١١١١٤٥
النقل	١١	١٨٧١
الخارجية	–	٣٩٧٥
الموارد المائية	٣٣١	٣٨٧٠
المجمع العلمي	١٥	–
العـــــدل	–	٦٣
الثقافة	–	١٥
بيت الحكمة	–	٣
الكهرباء	١٩	٢١٩٤
العمل والشؤون الاجتماعية	–	٩٦٣
التعليم العالي والبحث العلمي	١٢٧٣٧	١٨٢٧٩
التربيـــــــة	١٦٣	٢٤٣٨
البلديات والأشغال العامة	٢٢١	٢٨٦٠٩
الاعمار والاسكان	١١٧٠٣	٨٨٥٥
التجارة	١٥٧٠٤٣	٢٨٩٤٠
الصحة	١٤٦	١٩٠
الصناعة والمعادن	٤٨٨٠	٣٠٣٢٤

جدول رقم(١٠)

التجاوز على ممتلكات الدولة

الوزارة	التشكيل	العدد	التفاصيل
البلديات والأشغال العامة	بلديات محافظة الانبار	٥٧	أملاك متجاوز عليها من قبل الغير لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لأزالتها.
	مديرية بلدية كبيسة	٩٥	أملاك متجاوز عليها من قبل الغير لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لازالتها.
	مديرية بلدية الحبانية	٣٣٨	أملاك متجاوز عليها من قبل المواطنين لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لازالتها.
	محافظة الانبار/ ناحية الفرات	٤٢٤٥	أراضي متجاوز عليها عليها من قبل الغير لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لأزالتها.
	بلديات محافظة القادسية	١٩٨	ضمن املاك بلدية الديوانية في المنطقة الصناعية متجاوز عليها من قبل مستاجري هذه الاملاك نفسها بعد انتهاء فترات عقود البعض منها
	بلدية الحلة	٤٣٧	وتضم قطع اراضي سكنية عدد(٤٣٥) واملاك عدد(٢) متجاوز عليها من الغير لم تقم البلدية بازالة التجاوزات
	محافظة نينوى	٧	وتضم كازينوهات ودور سكن وبناية ومكتبة متجاوز عليها من قبل جهات رسمية ودوائر امنية
	بلديات محافظة البصرة	٤٦٦٠	لم تقم المؤسسات البلدية باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتجاوزين اضافة الى عدم التنسيق مع المجالس البلدية والمساحين والجباة في المناطق والاحياء التابعة لغرض التعاون بجدية لازالتها
	بلدية البصرة	١١٦٩٣	اراضي واملاك متجاوز عليها من قبل الغير لم تفلح البلدية بازالة التجاوز
	مديرية ماء البصرة	٢	عقارين متجاوز عليهما من قبل الغير لم تقم الدائرة باتخاذ الاجراءات القانونية لازالة تلك التجاوزات
	بلديات محافظة النجف الاشرف	٢٥	املاك متجاوز عليها لم تتخذ المديرية الاجراءات اللازمة لازالة تلك التجاوزات
	بلدية محافظة النجف الاشرف	٨٣	املاك متجاوز عليها من قبل الغير لم تتخذ البلدية الاجراءات اللازمة لازالة تلك التجاوزات
	بلديات محافظة كركوك	٧٧	استمرار حالات التجاوز على املاك البلدية من المواطنين والاحزاب وقوات التحالف ومنها بناية مديرية بلديات كركوك لم تتخذ المديرية الاجراءات المناسبة لازالة تلك التجاوزات
	ديوان الوزارة	١٣١٤٩٥	املاك متجاوز عليها من قبل الغير لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها
	محافظة ميسان	٣٨	أملاك متجاوز عليها من قبل مواطنين لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
	بلديات محافظة صلاح الدين	١١٧٥٩	لم تقم البلديات بالعمل على تفعيل قرار بشان رفع التجاوزات على املاك البلديات
	بلدية الموصل	٧٧٤٩	لم يتم ازالة تلك التجاوزات علما ان اغلبها متجاوز عليها من السنوات السابقة
	محافظة صلاح الدين	٢٤	مقالع متجاوز عليها منذ سنوات سابقة من قبل الغير لم تتخذ الاجراءات اللازمة لازالة التجاوز
	بلديات محافظة نينوى	١٠٤	تجاوز على أملاك ومؤسسات البلدية لم تتخذ الإجراءات القانونية بازالة تلك التجاوزات
التربيـــــــة	المديرية العامة لتربية محافظة الانبار/٢٠٠٩	١٧	أبنية متجاوز عليها من قبل المواطنين وجهات أخرى لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لازالتها.
	المديرية العامة لتربية محافظة البصرة	٣٧	أملاك متجاوز عليها من قبل الغير موزعة على مناطق المحافظة لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالتها.
	المديرية العامة لتربية بغداد– الكرخ الثالثة	٦	مدارس وقطع أراضي متجاوز عليها من قبل جهات مختلفة.

	المديرية العامة لتربية بغداد– الكرخ الأولى	٦	قطع أراضي ومخزن كتب المديرية وإعدادية بغداد للبنات متجاوز عليها من قبل المجلس البلدي وأقسام داخلية للجامعة المستنصرية ومسجد.
	المديرية العامة لتربية محافظة نينوى	٢٠٨	التجاوز على(٨٥) قطعة أرض مخصصة لاغراض تربوية و(٧٩) مدرسة و(٤٤) دار سكن متجاوز عليها من قبل الاهالي والمنظمات والاحزاب لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالتها.
	المديرية العامة لتربية محافظة كركوك	٣٨	أبنية وأراضي متجاوز عليها من الغير لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
	المديرية العامة لتربية بغداد–الكرخ الثانية	٣٤	أراضي عدد(١٨) ومباني مدرسية عدد(١٦) متجاوز عليها من قبل المواطنين ومجلس شيوخ العراق المستقل ومحافظة بغداد والشرطة الوطنية والجيش العراقي ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
	المديرية العامة لتربية بغداد– الرصافة الثالثة	٧٩	(١٢) مدرسة و(٦٧) ساحة متجاوز عليها من قبل الغير ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
	ديوان الوزارة	٢٠٥	ابنية مدرسية متجاوز عليها من قبل قوات التحالف والقوات الحكومية وجهات غير حكومية ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
	–	١٦٥	قطع اراضي متجاوز عليها من قبل الغير ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
	المديرية العامة لتربية بغداد/ الرصافة الأولى	١٥	مدارس متجاوز عليها من قبل الغير لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
	المديرية العامة لتربية بغداد/ الرصافة	٥	ابنية مدرسية متجاوز عليها من قبل الغير لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشانها.
	المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثانية	٩	عقارات متجاوز عليها من قبل الغير خلال السنة/٢٠٠٩ علماً ان(٦) منها تمثل مدارس ابتدائية و(٣) مدارس ثانوية.
	المديرية العامة للتعليم المهني	١٩	ابنية وعقارات متجاوز عليها من قبل الغير لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
	المديرية العامة للتعليم المهني	٣٧	تمثل(١١) مدرسة في محافظة بغداد و(٢٦) مدرسة في مختلف المحافظات متجاوز عليها من قبل الغير لم تتخذ المديرية الإجراءات القانونية بشأنها.
	المديرية العامة لتربية محافظة كركوك	٣٨	استمرار حالات التجاوز على الأبنية المدرسية من قبل الغير ولم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.
الثقافـــــة	دائرة آثار محافظة كركوك	٥	مواقع اثرية متجاوز عليها من قبل الغير منذ سنوات(٢٠٠٤–٢٠٠٥– ٢٠٠٧) ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالتها.
	مفتشية آثار محافظة المثنى	١	التجاوز على الموقع الاثري(تل دهليز) من قبل بلدية الرميثة ولم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها.
	مفتشية آثار محافظة كربلاء	٩٧	التجاوز على بعض المواقع الاثرية من قبل القطاع الخاص ودوائر الدولة ولم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها.
الاعمار والاسكان	مديرية طرق وجسور بابل	٣	دور تعود للمديرية متجاوز عليها من قبل موظفي المديرية المحالين على التقاعد لم تتخذ المديرية الاجراء اللازم بشأنها
	شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية	٥	اراضي غير مستغلة من قبل الشركة متجاوز عليها من قبل جهات عديدة بشكل غير قانوني لم تقم الشركة بمتابعة الإجراءات لازالة تلك التجاوزات
	المركز الوطني للاستشارات الهندسية	١	ارض متجاوز عليها من قبل جهات عديدة بشكل غير قانوني
	شركة الرشيد العامة للمقاولات الانشائية	٢٠	وتضم قطع اراضي ووحدات سكنية ودار استراحة متجاوز عليها من قبل الغير ولم تتخذ الشركة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التجاوزات
	شركة الفاو الهندسية العامة	٥	قطع اراضي وبنايات متجاوز عليها من قبل جهات حكومية لم تتخذ الشركة الاجراءات اللازمة لازالة تلك التجاوزات
الزراعة	مديرية زراعة محافظة ذي قار	٢	اراضي متجاوز عليها من قبل الغير واستخدامها كمقالع تراب دون وجود موافقات أصولية
	الشركة العامة للبستنه والغابات	٧	عقارات متجاوز عليها من قبل الغير ما زالت الشركة تعمل لاستكمال إجراءاتها لرفع التجاوز

	مديرية زراعة محافظة ميسان	٤	مراكز زراعية تابعة للمديرية وناظرية وعرصة متجاوز عليها من قبل الغير ولم تتخذ المديرية الاجراءات المناسبة لازالة التجاوزات
	مديرية زراعة بابل	٩٩	أبنية متجاوز عليها من قبل الغير لم تتخذ المديرية الإجراءات اللازمة لازالة تلك التجاوز
	مديرية زراعة واسط	٨٠٦	وتضم دور سكن وكرفانات وقطع ارض سكنية متجاوز عليها من قبل الغير لم تتخذ المديرية الاجراءات اللازمة لرفع تلك التجاوزات
	مديرية زراعة ديالى	١٦	عقارات متجاوز عليها من قبل الغير ولم تتخذ المديرية الاجراءات اللازمة لازالة التجاوزات
	مديرية زراعة كركوك	٤٩	مازال التجاوز مستمرعلى الابنية والعرصات والناظريات منذ احداث ٢٠٠٣/٤/٩ على الرغم من الاجراءات التي قامت بها المديرية لغرض ازالة التجاوز
وزارة النقل	مديرية منطقة سكك كركوك	١٩٤	دور واملاك المحطة متجاوز عليها من قبل موظفين على ملاك دوائر أخرى ومتقاعدين ومواطنين خارجين لم تتخذ المحطة الإجراءات القانونية اللازمة لازالة هذا التجاوز
	أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية	١٤	بنايات وشقق اساتذة واراضي متجاوز عليها من قبل جهات امنية ومواطنين لم تتخذ الاكاديمية الاجراءات اللازمة لازالة التجاوز
	الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي	٣	وجود مباني تابعة للهيئة مستغلة من قبل الغير وتم التجاوز عليها منذ عدة سنوات ولم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم
الصحة	دائرة صحة كركوك	–	تجاوز على مراكز صحية في(١)آذار وباي حسن ودور التأمين الصحي في ليلان وباي حسن وحي الواسطي اضافة الى مجموعة دكاكين ضمن واجهة بناية المركز الصحي في التون كوبري من قبل المواطنين
الكهرباء	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الاوسط	٣	تجاوز على املاك المديرية(عرصة/وردية خارج، محلة الحي العسكري، قطعة ٣/٧ طويلة) من قبل بلدية الحلة واحد المواطنين وتم رفع دعاوى في المحاكم المختصة بصددها ولم تحسم لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الشمال	٧	تجاوز على أملاك المديرية من قبل(دائرة ماء نينوى، مطعم شعبي، مواطنين)
الصناعة والمعادن	الشركة العامة للسمنت الجنوبية/كوفة– معمل السماوة	٢٦	املاك متجاوز عليها من قبل الغير لم تتخذ الاجراءات بشأنها
	الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة	–	تجاوز من قبل المواطنين على قطع اراضي وانشاء ساحات لوقوف السيارات ودكاكين ولأغراض السكن
	الشركة العامة للحديد والصلب/البصرة	–	تجاوزات عديدة على اراضي الشركة المار بها الانبوب الناقل للماء الخام من محطة ماء محيلة الى الشركة(بناء مساكن ومحطة تعبئة وقود) مما ادى الى الحاق الضرر بالانبوب وفقدان كمية كبيرة من المياه الواصلة لها
	الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة/الموصل	١٧	تجاوز على ممتلكات معمل الغزل والنسيج ولاغراض سكنية مساحتها الكلية بحدود(٢٥٠٥)م٢ اضافة الى تجاوزات من قبل المواطنين على ساحات لوقوف السيارات وبيع الغاز والمواد الانشائية ودكاكين
	الشركة العامة لصناعة الاسمدة/المنطقة الشمالية	٣	(٢) دار سكن متجاوز عليها من قبل مواطنين من خارج الشركة و(١) ارض متجاوز عليها من قبل(١٦) فلاح بموجب عقود مبرمة مع مديرية زراعة صلاح الدين
	الشركة العامة لصناعة الاسمدة	٩٤	تجاوزات من قبل المواطنين على(دور سكنية، محلات تجارية، صالة العاب، رمبة) ولم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية لازالة التجاوزات
ديوان الوقف السني	ديوان الوقف السني في ديالى	٥٦	التجاوز على العقود الزراعية حيث لم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية لازالة تلك التجاوزات
ديوان الوقف الشيعي	مديرية الوقف الشيعي /ديوانية	٩٤	التجاوز على قطع الأراضي دون اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك.
	دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال	١٠	عقارات متجاوز عليها من قبل العوائل ومجموعة يدعون بأنهم من الصحوة لم

العمل والشؤون الاجتماعية			يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
	دائرة اصلاح الاحداث/ بغداد	٤	ما زالت المباني العائدة للدائرة متجاوز عليها من قبل عدد من العوائل لاغراض السكن ومنذ سنة/٢٠٠٣ ولم تتخذ الدائرة الاجراءات اللازمة لاخلائها.
	دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	١	قطعة ارض متجاوز عليها من قبل المواطنين لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
النفط	شركة ناقلات النفط العراقية	١	تجاوز على قطعة الارض المرقمة(٢٠) في منطقة بريهة العائدة للشركة من قبل شركة الاثير للاتصالات واحد المواطنين
	معهد التدريب النفطي/البصرة	١	قطعة ارض مساحتها(٢٠) دونم متجاوز عليها من قبل المواطنين
التجارة	الأسواق المركزية /صلاح الدين	١	تجاوز على قطعة ارض في منطقة شيشين تبلغ مساحتها(٢٥) دونم من قبل فرع الشركة العامة لتجارة الحبوب/صلاح الدين
الشركات السياحية المختلطة	شركة مدينة الشلالات السياحية/نينوى	٣٩	أملاك متجاوز عليها من قبل الغير لم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها
التعليم العالي والبحث العلمي	جامعة كركوك	٢	التجاوز على القطعة المرقمة(٢٤/٥) مقاطعة صيادة ودار واقعة ضمن المدينة الجامعية متجاوز عليها من قبل قطعات من الجيش العراقي لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
	جامعة تكريت	١	التجاوز على محطة مزرعة بيجي من قبل المواطنين لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
المالية	مصرف الرشيد/الادارة العامة	٨	بطء الاجراءات المتخذة من قبل المصرف لاسترداد الأملاك
	الرافدين/القادسية	١	وجود متجاوزين على العقار من قبل ورثة المقترض على الرغم من امتلاك المصرف للعقار
	ملاحظيه كمارك الديوانية	١	عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع التجاوز الحاصل على بناية الملاحظية.

جدول رقم(١١)

الادارات التي لم تقم بتسديد حصة الخزينة من الارباح

الوزارة	الجهة	المبلغ/مليون دينار
الاعمار والاسكان	شركة أشور العامة للمقاولات الإنشائية	٣١٢٠
	شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية	٤٢٦
	شركة المعتصم العامة للمقاولات الانشائية	٧٨٣
	شركة حمورابي العامة للمقاولات الانشائية	٤٥١٠
	شركة الرشيد العامة للمقاولات الانشائية	٢٥٩
التجارة	الشركة العامة للأسواق المركزية	٦٨٣
	الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن	٣٧٤٣٧
	الشركة العامة لتجارة السيارات	١٤٧٧٣٠
المالية	مصرف الرشيد/الإدارة العامة	٢٧٣٨٩٣
التربيـــة	الشركة العامة لانتاج المستلزمات التربوية	٣٩٣٨
الصحة	دائرة العيادات الطبية الشعبية	١٣٥٨
الكهرباء	المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/المنطقة الوسطى	٣٩٥١٨
	المديرية العامة للفحص والورش الفنية	٢٠٩٠
	المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/المنطقة الشمالية	٦٨٨
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الشمال	١٨٢٧
	المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/المنطقة الشمالية	١٢٦١٦
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة	٤٣٤٠
	المديرية العامة لتوزيع كهرباء/الفرات الأوسط	٧٥٥
الصناعة والمعادن	شركة الشهيد العامة	٢١٦
	الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة	١١١١٠
	الشركة العامة للسمنت الجنوبية/كوفة-معمل السماوة	٥٧٦
	الشركة العامة للصناعات النسيجية/حلة	٣٣٠٥
	شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية	١٢٧٢٤
	شركة ذات الصواري العامة	١١٩٣
	الشركة العامة لكبريت المشراق	٦٠٠٠٣
	شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية/سدة الهندية	٢٩٣٣
	الشركة العامة لصناعة الاسمدة/المنطقة الشمالية	١٣٧٩٨
	الشركة العامة للسمنت الشمالية	٥٠٠٠٢
	شركة النعمان العامة	٣٤٨٢
	الشركة العامة لمنتوجات الألبان	٢٨٥
	الشركة العامة للصناعات الإنشائية	٢٠٣١
	الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية	٣
	الشركة العامة للصناعات الورقية	٦٩٤
	الشركة العامة لصناعة الحراريات	٣٢٥
	الشركة العامة للصناعات الميكانيكية/الإسكندرية	٢٤٠٠
	الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/سامراء	٦٦٣٧٤
	الشركة العامة للصناعات الكهربائية	١٠٨٧٨
	شركة ابن ماجد العامة	٥٧٤

	شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية	٤٢٠٩
	الشركة العامة للحديد والصلب	٩٤٢٦
	شركة الزوراء العامة	٣٥٩٨
	الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة	٩٦٦
	الشركة العامة للمنظومات	٢٧٧٧
	شركة واسط العامة للصناعات النسيجية-الكوت	٣٧٠٠
الاتصـــالات	الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات	٤٤٥
النقـــــل	الشركة العامة لنقل الوفود	٥٤٣
النفط	شركة غاز الشمال	٦١٣٩٧
	شركة المشاريع النفطية	١١٩٧
العمل والشؤون الاجتماعية	دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة/ الجمعية التعاونية الانتاجية للصم والبكم للنجارة/ بغداد/٢٠٠٩	٣
البلديات والاشغال العامة	مديرية بلدية كركوك	٨٨
الموارد المائية	شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود	١٥٢١
المجموع		٨٦٨٧٤٧

جدول رقم(١٢)

جاري دائرة المحاسبة المخالف لطبيعته

الوزارة	التشكيل	المبلغ(مدين) مليون دينار
النفط	شركة المشاريع النفطية	٢٢٦٣٥
البلديات والاشغال العامة	مديرية البلديات العامة	١٦٣٨٩
	مجلس محافظة النجف الاشرف	٤٠٨٦
التعليم العالي والبحث العلمي	الجامعة الإسلامية- بغداد	١٨٧
	جامعة الموصل	٥٣٥٢
	جامعة تكريت	٢٩٧٩
	الجامعة التكنولوجية	٣١٥٥
	جامعة كربلاء	١٢٠٦
هيئة النزاهة	ـــــ	٢٠٣٩٣
الموارد المائية	دائرة تنفيذ اعمال كري الانهر	٩٢٥
الزراعة	مديرية زراعة البصرة	٢٥
	الهيئة العامة للارشاد والتعاون الزراعي	٤١٣١
	مديرية زراعة محافظة ميسان	١٠٠
	مديرية زراعة محافظة كركوك	١٠٢١
	الهيئة العامة للبحوث الزراعية	٦٤٨١
التجارة	ديوان الوزارة	٢٢٤٠٠٠
الصحة	دائرة صحة كركوك	٢٩٦٥
	ديوان الوزارة	١١٦٢٦٨
	دائرة صحة الديوانية	٧٦٥١
	دائرة صحة نينوى	١٤٤٨٦
	دائرة مدينة الطب	٦٢٣٣
العمل والشؤون الاجتماعية	دائرة العمل والتدريب المهني/بغداد	٢٥٤٢
	دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة/ بغداد	٥٨٠
	دائرة الرعاية الاجتماعية/شبكة الحماية الاجتماعية- بغداد	١٠٧٤٠٤
الثقافة	مكتب المفتش العام	٩
التربية	المديرية العامة لتربية محافظة بابل	٢٠٤٩٧
	المديرية العامة لتربية محافظة واسط	٨٤٧٥
	المديرية العامة لتربية بغداد- الرصافة الاولى	٤٤٥٥
	المديرية العامة لتربية بغداد-الكرخ الثانية	٢٠٤٣٧
	المديرية العامة لتربية بغداد -الرصافة الثالثة	٥٢١٧
	المديرية العامة لتربية بغداد -الرصافة الثانية	٣٩٧٠٨
	المديرية العامة لتربية محافظة الانبار	٩٤٣٢
	المديرية العامة لتربية محافظة كربلاء المقدسة	١٠٨١٨